

الكيمياء القديمة

حقيقتها ومواقف العلماء منها

ومعها

نصيحة الأغبياء ببطلان الكيمياء

للإمام ابن قيم الجوزية



دراسة وتحقيق

د. عبدالرحمن بن حسن قائد



الكيمياء القديمة

حقيقتها ومواقف العلماء منها

ومعها

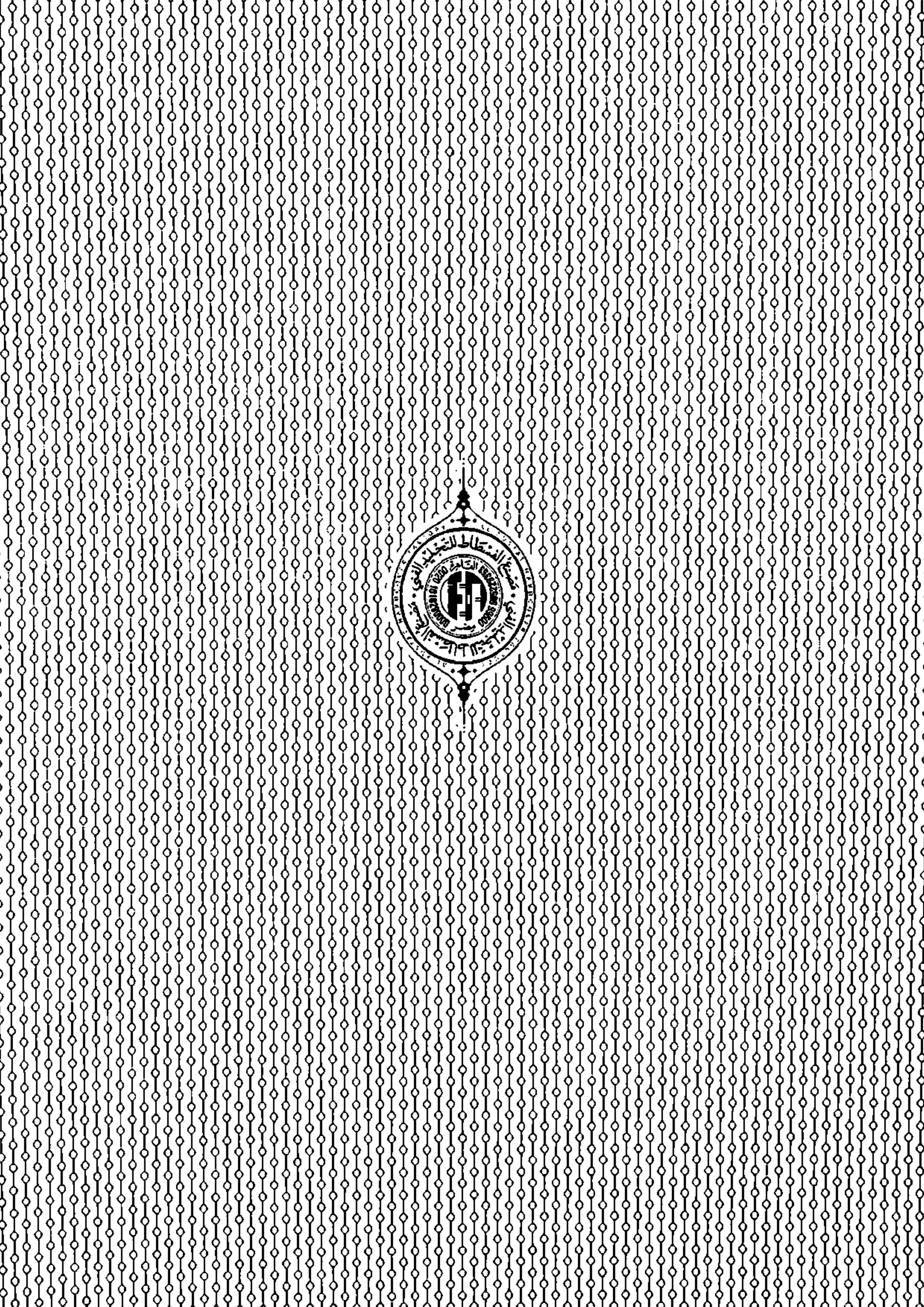
نصيحة الأغبياء ببطلان الكيمياء

للإمام ابن قيم الجوزية



دراسة وتحقيق

د. عبدالرحمن بن حسن قائد



الكيمياء القديمة

حقيقتها ومواقف العلماء منها

ومعها

نصيحة الأغبياء ببطلان الكيمياء



الكيمياء القديمة

حقيقتها ومواقف العلماء منها

ومعها

نصيحة الأغبياء ببطلان الكيمياء

تأليف

الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية
(٦٩١-٧٥١)

تنشر أول مرة عن نسخة فريدة مقروءة على المؤلف وعليها خطه وإجازته

دراسة وتحقيق

د. عبد الرحمن بن حسن قائد



الكيمياء القديمة حقيقتها ومواقف العلماء منها

ومعها: نصيحة الأغبياء ببطلان الكيمياء

تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية

دراسة وتحقيق: د. عبد الرحمن بن حسن قائد

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ/٢٠٢١م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



Business Center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith
London W6 9Dx, UK

www.Takween-center.com
info@Takween-center.com

الموزع المعتمد

+966555744843
المملكة العربية السعودية - الدمام

+201007575511
مصر - القاهرة

مؤسسة دراسات تكوين
للنشر والتوزيع
س ٠ ت ، ٢٠٥٠١١٧١٢٠
جوال ، ٠٥٥٥٧٤٤٨٤٣





المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

مُقَدِّمَة

حمدًا لك اللهمَّ وصلاة علىٰ نبيك محمد وآله وأزواجه وذريته.

أما بعد، فهذه دراسة علمية أرجو أن تكون نافعة لبيان حقيقة الكيمياء والفرق ما بين الكيمياء القديمة alchemy المعروفة من العصور الغابرة قبل الإسلام، الممزوج علمها بخرافتها، والكيمياء الحديثة النافعة التي نعرفها اليوم Chemistry بمجالاتها المتعددة وألوانها المختلفة وتبدَّت ملامحها في القرن الثامن عشر الميلادي، وهو موضوع طريفٌ عزيز، من جهة قلة التصنيف فيه، ومن جهة خفائه علىٰ كثير من المشتغلين بالعلم فضلًا عمن سواهم، ومن جهة اشتباه مصطلح «الكيمياء» التي تطلق علىٰ صناعتها القديمة وصناعتها الحديثة، ولكل منهما حكمٌ وحقيقة.

وتنفرد الدراسة بتتبع خلاف أهل العلم في الكيمياء القديمة من حيث إمكانها الطبيعي وحكمها الشرعي، وتستقصي أقوالهم في المقامين علىٰ امتداد جغرافيا الثقافة العربية وتاريخ العلم في الحضارة الإسلامية، وهو بابٌ لم يستفتحه أحدٌ فيما أعلم.

ومع هذه الدراسة نصٌّ تراثيٌّ محقَّقٌ عظيمُ الأهمية ينشر أول مرة للإمام العلامة أبي عبد الله ابن قيم الجوزية المتوفىٰ سنة ٧٥١ صاحب التصانيف الرائقة والمؤلفات الفائقة، أفرده لنقد الكيمياء القديمة وإبطالها، ووسمه بعنوان زاجر هو «نصيحة الأغبياء ببطلان الكيمياء»، وكان معدودًا في المفقود من التراث، حتىٰ يسر الله الكريم بفضله العثور علىٰ أصل خطي فريد منه مقروء علىٰ مؤلفه الإمام وعليه خطه وإجازته.

وحسبك دلالة علىٰ قيمته ومنزلته فوق ما تعلم من جلالة مؤلفه وعلو درجته أن التآليف في هذا الباب عزيزة شحيحة لا يكاد يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، ولم يصلنا منها إلا أقل من ذلك، وقد ظل الكتاب نائيًا عن أبصار الباحثين بعيدًا عن متناول أيديهم قرونًا كثيرة، ولم يطلع عليه المستشرقون وغيرهم من المهتمين بتاريخ الكيمياء عند العرب وتتبع المؤلفات فيها.

وقد حرصت في دراستي التي جعلتها بين يدي كتاب الإمام ابن القيم كالحاجب بين يدي الأمير يفسح له الطريق ويمهده علىٰ التتبع التاريخي الدقيق للمسألة عند أهل العلم بمختلف طوائفهم، وتفصيل أقوالهم وبسطها، وربما يكون ذلك قد طال، لكن هذا شأن الدراسات العلمية المتخصصة وواجبها، خلاف المقالات الصحفية والمنشورات الثقافية التعريفية الموجزة، ثم إنها أول دراسة علمية تتناول هذه المسألة علىٰ هذا النحو، فلا بد من استيفائها قدر الطاقة، وسترىٰ أن كثيرًا مما ورد فيها مستخرجٌ من غير مظانه، ولا عهد لكثير من القراء به، فليس

هو من المعار المبذول ولا المعاد المكرور إن شاء الله، وقد تخففتُ من كثير من الإحالات الصمَّاء لأريحك من عناء مراجعة ما لا تتيسر مراجعته لكل أحد في كل وقت. ولا تجد عليَّ في نفسك، فما هذا من التنفُّج بسبيل، وإنما هو عذري أبسطه لك، إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله.

وإنه من الغريب المثير للعجب خلوُّ المكتبة العربية من دراسة متخصصة لمعالجة هذه المسألة علىٰ عمقها التراثي وحضورها في المجتمع الإسلامي من القرن الأول الهجري، وليست هي بالنازلة الحديثة أو القضية المغمورة، ولعل مردَّ ذلك إلىٰ تفرق مادتها وتناثرها في غير مظانها، والحقُّ أني لم أكن أظن قبل تتبعها أن تبلغ هذا المقدار.

وما أزكي عملي هذا، ولا أبرئه من كل زلل، ولم يبلغ بي الحمق أن أحسبه أوفىٰ علىٰ الغاية وفرغ من الحساب، وإنما هو جهد المقلِّ، وقد أعذر من بلغ جهده.

وإني لمنتفعٌ بنقدك كفرحي بثنائك، ومن ذا الذي لا يفرح للثناء، أعاذني الله وإياك من التكلف لما لا نحسن، والغرور بما نحسن، وجعل عاقبتنا في الأمور كلها إلىٰ خير، إنه هو البر الرحيم.

وكتب

عبد الرحمن بن حسن قائد

٤ شهر الله المحرم ١٤٤٣

الرياض

الـكـيـمـيـاء الـقـديـمـة

حقيقتها ومواقف العلماء منها

د. عبد الرحمن بن حسن قائد

الباب الأول

حقيقة الكيمياء القديمة

الفصل الأول: الأصل اللغوي

الفصل الثاني: المصطلح والمفهوم

الفصل الثالث: صلة الكيمياء بالسيمياء

الفصل الأول
الكيمياء والأصل اللغوي

اختلف أهل العلم في الأصل اللغوي لكلمة «الكيمياء» علىٰ مذهبين:

المذهب الأول: أنها عربية.

قال الجوهري: «والكيمياء مثل السِّيمِياء: اسم صنعة، وهو عربيٌّ»[1]، واكتفىٰ بوزن الكلمة في موضع آخر، فقال: «والكيمياء معروف، مثل السِّيمِياء»[2].

وذهب إلىٰ عربيتها كذلك أبو عبد الله الخوارزمي الكاتب (ت: ٣٨٧)، فقال: «اسم هذه الصناعة: الكيمياء، وهو عربيٌّ»[3]، وما أحسبه أخذه إلا عن الجوهري، وكان معاصرًا له.

(١) «الصحاح» (٥/ ٢٠٢٥ - كمىٰ).
(٢) «الصحاح» (٥/ ٢٠٢٥ - كوم).
(٣) «مفاتيح العلوم» (٢٧٧).

واختلف في اشتقاقها على أقوال:

الأول: أن اشتقاقها من «**كَمَىٰ يكمَىٰ إذا ستَر وأخفىٰ**، ويقال: كَمَىٰ الشهادةَ يكمِيها إذا كتمها» كما قال الخوارزمي، وهو مقتضىٰ ذكر الجوهري لها في مادة (كمىٰ).

قال القاضي الرشيد الأسواني (ت: ٥٦٣): «**وإنما سمِّيت كيمياء اشتقاقًا من الاكتماء**، أي الاختفاء، وبحقٍّ اشتُقَّ لها هذا الاسم»[(١)].

وجعل بعضهم القول بذلك اجتهادًا لبعض من ينكر الكيمياء أراد به التوصل إلىٰ إبطالها، وردَّ عليه دلالته علىٰ البطلان فقال: «هي مكتومةٌ عند من جهلها، معلومةٌ عند من عرفها»[(٢)].

الثاني: أنها من **الكَوَم**، كما قال الزبيدي: «واختلف فيها، فقيل: هي لفظةٌ عربيةٌ ولا يدرىٰ ممَّ تُشْتَقُّ، فإن كانت من هذا التركيب [يعني: كوم] فأصلُ الكَوَم: العِظَمُ في كل شيء، فسمِّي هذا العلمُ به لكونه عظيم المنزلة بعيد المنال»[(٣)].

الثالث: أنها من **الكُمُون**، زعمه صاحب «الرسالة الجامعة» المنسوبة إلىٰ الحكيم المِجريطي مسلمة بن أحمد بن القاسم الأندلسي (المتوفىٰ أواخر القرن الرابع)، فقال: «ولمَّا كان الإكسير الأول والكيمياء الأفضل هو أن صفته وجلالته أن يكون مبدأ كل كثرة، فهو

---

(١) «شرح المقامة الحصيبية» (٣٤٠).

(٢) «المجالس والمسامرات» للقاضي النعمان بن محمد (٣٣٤).

(٣) «تاج العروس» (٣٣/٣٨٦ - كوم).

قليل المثل، وفيه أصل الكثرة مكمنةٌ بالقوة، **ولذلك قيل له: كيمياء؛ لأن الكثرة مكمنةٌ فيه** ومبداها منه»[1].

وهو اشتقاقٌ إلىٰ الفلسفة أقرب منه إلىٰ قانون العربية، وإن كان مآل معناه إلىٰ القول الأول؛ فإن لام الفعل في (كمن) تأبىٰ أن تكون «الكيمياء» منها.

والمذهب الثاني: أنها معرَّبة، أعجمية الأصل.

قال كراع النمل: «فأما الكيمياء فكلمة أحسبها أعجمية»[2].

وكذا قال ابن سيده: «أحسبها عجمية»، وزاد: «ولا أدري أهي فِعْلِياء أم فِيعِلاء؟»[3].

وذكرها الجواليقي في «المعرَّب»[4] اعتمادًا علىٰ كلام ابن دريد الآتي.

وقال الزبيدي: «وصرَّح غير واحدٍ أن الكيمياء ليست بعربية محضة»[5].

وحكىٰ أحمد رضا الخلاف في أصلها، ورجَّح التعريب، فقال: «قيل: هي عربيةٌ ... أو **معرَّبة وهو الأصحُّ**»[6].

---

(١) «الرسالة الجامعة» للمجريطي (١/ ١٥).

(٢) «المحكم» لابن سيده (٧/ ١٣).

(٣) «المحكم» (٧/ ٨٨).

(٤) «المعرب» (٥٥٢).

(٥) «تاج العروس» (١٤/ ٤٢ - كسر).

(٦) «متن اللغة» (٥/ ١٢٩).

واختلف القائلون بتعريبها في أصلها الأعجميِّ علىٰ أقوال:

الأول: أنها معرَّبة عن الفارسية.

قال ابن دريد: «والكيمياء ليس من كلام العرب، وهو فارسيٌّ معرَّب»[(١)]، وقال: «والكيمياء: معروف، وهو معرَّب»[(٢)].

وقال أبو عمرو الشيباني: «الكيمياء مذكَّر[(٣)] موحَّد، فارسيٌّ معرَّب»[(٤)].

وقال الصفدي: «وهذه اللفظة معرَّبة من اللفظ العبراني، وأصله من: كيم يه، معناه: إنه من الله. **والأشبه أنها فارسية،** فمعنىٰ كيم يا: متىٰ تجي؟! علىٰ الاستبعاد»[(٥)].

ومن معنىٰ الاستبعاد هذا ما ذكره الزبيديُّ أن أصلها «كيم مي يايد، أي: من الذي يجده أو يحصِّله؟! ثم اختُصِر في الاصطلاح الخاص»[(٦)].

وأشار موفق الدين البغدادي إلىٰ تغيُّر المعنىٰ باختلاف حركة الكاف، فقال في سياق إبطال الكيمياء: «فبهذا وأشباهه يظهر لك أن

---

(١) «الجمهرة» (٢/ ١٠٨٤).

(٢) «الجمهرة» (٣/ ١٢٢٩).

(٣) يريد الاسم، ويقع كذلك كثيرًا عند المتقدمين، والشائع عند المتأخرين التأنيث ذهابًا إلىٰ الصنعة، وهو سائغ، وجعله ابن مكي من الغلط اعتمادًا علىٰ قول أبي عمرو الشيباني، ولا أراه يبلغ ذلك.

(٤) «تثقيف اللسان» لابن مكي الصقلي (١٣٧).

(٥) «الغيث الذي انسجم في شرح لامية العجم» (١/ ٩).

(٦) «تاج العروس» (٣٣/ ٣٨٦ - كوم).

الكيمياء اسمٌ موضوعٌ لا حقيقة تحته ولا معنىٰ له، وأنه إن كُسِر الكاف فقيل: (كِيمياء) كان معناه: لا يجيء، وإن فُتِحت الكاف فقيل: (كَيمياء) كان معناه: متىٰ يجيء؟!»[1].

والثاني: أنها معرَّبة عن العبرانية.

قال ابن الأكفاني: «ولفظ كيميا عبرانيٌّ معرَّب، أصله: كيم يه، ومعناه: إنه من الله»[2].

والثالث: أنها معرَّبة عن اليونانية.

قال الخفاجي: «لغة مولَّدة من اليونانية، وأصل معناها: الحِذق والحيلة»[3].

وفي كتاب «المقصور والممدود» للأندلسي[4]: «الكيمياء لفظةٌ مولَّدة يراد بها الحِذق»[5].

وقال ابن سلوم الحلبي (ت: ١٠٨١): «الكيمياء لفظ يوناني أصله: خيميا، معناه: التحليل والتفريق»[6].

---

(١) «رسالة في المعادن وإبطال الكيمياء» (١٣٥).

(٢) «إرشاد القاصد إلىٰ أسنىٰ المقاصد» (١٨٦).

(٣) «شفاء الغليل» (٢٥٣)، وحاشيته علىٰ تفسير البيضاوي (٨٦/٧)، وعن الحاشية نقل الزبيدي في «التاج» (٣٨٧/٣٣)، وتحرفت في مطبوعته «الحيلة» إلىٰ «الجملة».

(٤) كذا أبهمه السيوطي، ونقل عنه في مواضع، ولعله ابن القوطية، وذكره في فصل «المقصور والممدود» من «المزهر» (٦٦/٢) فقال: «بعض من ألَّف في المقصور والممدود من أهل الأندلس».

(٥) «المزهر» للسيوطي (٣١٠/١).

(٦) «الطب الجديد الكيميائي» لابن سلوم (٤٣).

وحكىٰ المحبِّي والآلوسي الأقوال في أصلها دون ترجيح[١].

وأكثر المعاصرين علىٰ ترجيح تعريبها عن اليونانية.

قال طوبيا العنيسي الحلبي: «في اليونانية: kymeia معناه: اختلاط وامتزاج»[٢].

وذكر المستشرق الألماني مانفريد أولمان أنها مشتقة من الكلمة السريانية (كيميا)، وهي ترجع إلىٰ المصطلح اليوناني (خوميا - خيميا)، ويعني: صبَّ المعادن وسبكها[٣].

ورجَّح الدكتور ف. عبد الرحيم الأصل اليوناني للكلمة، فقال: «والصواب أنه يوناني، وأصله (خيميا)، وهو بالفارسية أيضًا (كيميا) غير أنه دخيلٌ من اليونانية، . . . والجدير بالذكر أن الكلمة الإنجليزية alchemy مأخوذة من الكلمة العربية»[٤].

وبرهان أخذ الكلمة الإنجليزية alchemy أو الإسبانية AL-Chemie عن العربية بقاء (أل) التعريف العربية فيها[٥].

---

(١) «قصد السبيل» (٢/ ٤١٥)، و«روح المعاني» (٢٠/ ٢٥٨).

(٢) «تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية» (٦٦).

(٣) «دائرة المعارف الإسلامية» (٨٦٧٦ - الكيمياء).

(٤) التعليق علىٰ «المعرب» للجواليقي (٥٥٢).

(٥) انظر: «رسالة العلم والإيمان» لمحمد جمال الدين الفندي (٩٨)، و«المصطلح الكيمياوي في التراث العربي» للدكتور جابر الشكري، مجلة المجمع العلمي العراقي (الجزء الأول، المجلد الحادي والثلاثون، يناير ١٩٨٠، ص٨٦) وضمن كتابه «الكيمياء عند العرب» (٢١)، و«كيمياء الكلمات» لعلي الشوك (٥٥). وذلك في اللغات الأوروبية كلها. انظر: «رحلة الكلمات، الرحلة الأولىٰ» لعلي فهمي خشيم (٧٨).

ورجَّح الأصل اليوناني كذلك الدكتور فؤاد سزكين، وقال: «ومن المؤكد أيضا أن كلمة (الكيمياء) ليست سوىٰ تلك الكلمة المستعملة لدىٰ اليونانيين منذ زمن بعيد بصورتها المألوفة»(١)، وأشار إلىٰ وضع O.Lagercrantz نظرية عجيبة في أصل الكلمة، مفادها أنها تصحيفٌ لكلمة uoljeia بمعنىٰ: خيانة زوجية، وأن الذي حمله علىٰ ذلك هو الرأي القائل: إن طرق الكيميائيين القدامىٰ كانت منصبَّة علىٰ التزييف والخداع!

وقيل: إنها جاءت من الكلمة اليونانية (كيموس) المشتقَّة من (كيماس)، ومعناها: سائل(٢).

وذهب بعض المستشرقين إلىٰ أنها مشتقة من الكلمة اليونانية (شيما) chyma ومعناها المعدن الذائب(٣).

أو من كلمة Khem، ومعناها: التربة السوداء، نسبة لمصر التي كانت تُعْرَف بهذا الاسم قديمًا، كما استعمل اليونانيون فيما بعد هذا اللفظ للدلالة علىٰ صناعة المصريين القدماء(٤).

أو من كلمة Chemia بمعنىٰ: الأسود، ويراد بها مصر أو الأرض السوداء أو السواد الأول، وهو الرصاص الذائب الذي كان المادة الأساسية في عمليات الكيمياء(٥).

---

(١) «تاريخ التراث العربي» (٣ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).
(٢) «تكملة المعاجم العربية» (٩/ ١٨١).
(٣) «تراث الإسلام» لجمهرة من المستشرقين بإشراف توماس أرنولد (٤٦٨).
(٤) «الكيمياء عند العرب» لمصطفىٰ لبيب (٢٨).
(٥) «تاريخ العلوم العام» بإشراف رنيه تاتون (١/ ٣٨٥).

وتكاد الدراسات الحديثة تتفق علىٰ ردِّ كلمة الكيمياء إلىٰ هذا الأصل الفرعوني كما تذكر الدكتورة يمنىٰ الخولي[1].

أما قول الدكتور جابر الشكري: «لم يتفق الباحثون علىٰ رأي واحد حول أصل كلمة (كيمياء)، إلا أن الكل مجمعٌ أنها من أصلٍ مصري»[2]، فالظاهر أنه يريد أصل نشأة العلم لا الأصل اللغوي للكلمة، وكأنه صدر عن قول توماس تومسون في كتابه «تاريخ الكيمياء»: «هناك إجماع بين مؤرخي العلوم أن الكيمياء مصدرها الرئيسي علماء مصر القدماء»[3]، وهذا كذلك من مواضع الخلاف.

وأبعد بعضهم فزعم أنها اشتقت من كلمة عبرانية قديمة معناها السِّرُّ أو الخفاء، وهي شامان أو هامان[4]، ولعل مدَّعي ذلك نظر إلىٰ ما اتسمت به الكيمياء القديمة من الغموض والإبهام والإغراق في استعمال الرموز التي كان مبعثها الرغبة في كتمان تلك الصناعة علىٰ غير أصحابها، أو خشية خراب العالم بتيسُّر الحصول علىٰ الذهب لكل أحد، أو غير ذلك من البواعث التي أشرت إليها في تعليقي علىٰ رسالة الإمام ابن القيم[5].

---

(١) «بحوث في تاريخ العلوم عند العرب» (٤٨).

(٢) «الكيمياء عند العرب» (١٩).

(٣) انظر: «إسهام علماء العرب والمسلمين في الكيمياء» لعلي الدفاع (٤٠).

(٤) مجلة المقتطف، الجزء الأول من المجلد الرابع والأربعين، يناير ١٩١٤، ص٣٧، مقال «صفحة من تاريخ الكيمياء» لعبد الحميد أحمد.

(٥) الدليل السابع والعشرين.

وبحسب فرضية جديدة فإن أصل الكلمة صيني، وهو شن Chin أو كيملا kim la، ويعني: عصير الذهب[1]، وأشار الدكتور عمر فروخ إلىٰ ما كتبه بعض الباحثين في تحرير هذا الرأي[2].

وكان جورج قنواتي أكثر احتياطًا حين قال: «إن كلمة (الخيمياء) وكما تبيِّن (أل) التعريف هي كلمة عربية (الكيمياء)، أما أصل هذه الكلمة قبل أن يستعملها العرب فهو موضوع نقاش. لقد تمَّ تقديم عدة فرضيات إما معقولة إلىٰ حدٍّ ما أو خرافية؛ إذ يعتقد بعضهم أن الكلمة أتت من المصرية Kemi (أسود)، ومن ثمَّ من اليونانية Kemia التي يمكن أن تعني شيئين: إما مصر، أي (الأرض السوداء) وفقًا لبلوتاركوس Plutarque، وفي هذه الحالة تكون الخيمياء علم مصر بامتياز. وإما (الأسود)، وهي المادة الأصلية للتحويل، أي أنها تعني فنَّ معالجة (المعدن الأسود) لاستخراج المعادن الثمينة منه.

إن كلمة (كيمياء) بالنسبة إلىٰ بعض آخر قد تكون أتت من اليونانية Khymeia أي (الصَّهر) الذي يعني فنَّ صهر الذهب والفضة. وهناك نصٌّ بيزنطيٌّ Le Souda يقول: إن ديوقليسيانوس Diocletien أتلف الكتب المصرية المتعلقة بالـ Khymeia أي بصهر الذهب والفضة»[3].

ومما قد يشهد للقول بعربيتها ورود هذا الوزن في ثلاث كلمات

---

(١) «تاريخ العلوم العام» بإشراف رنيه تاتون (١/ ٣٨٥).

(٢) «تاريخ العلوم عند العرب» (٨٢).

(٣) «موسوعة تاريخ العلوم العربية» فصل الخيمياء العربية (٣/ ١٠٩٠).

أخر لا ريب فيها، وهي جِرْبِيَاء، وكِبْرِياء، وسِيْمِياء[1]، إلا أن الأشبه بالصواب تعريبها عن اليونانية، أما القول بعبرانيتها فبعيد، ولم تذكر ضمن مفردات «المشترك السامي»[2]، وكذا القول بفارسيتها، ولم تكن الكيمياء من علوم الفرس، وإنما عُرِفت عند اليونان وقدماء المصريين قبل أن يشتغل بها العرب وينقلوها إلىٰ بلادهم في القرن الثاني الهجري، ويجروها علىٰ أوزان كلامهم، ولا يبعد أن يكونوا قد لمحوا في لفظها بعد ذلك معنىٰ الاكتماء (الاختفاء) أو الكَوم (العِظَم)، فدخل الوهمُ علىٰ من قال بعربيتها من هذه الجهة.

ومن التعصب الطريف للعربية ما ذهب إليه بعض الباحثين من أنها عربية الأصل بمعنىٰ السَّواد وما في معناه، ولذلك سمِّيت مصر قديمًا (كمت) نسبة لسواد أرض الدِّلتا، «فلمَّا أخذ اليونان علم خواصِّ الموادِّ نقلوه عن عرب مصر، وخلطوا بين أن ينسبوها إلىٰ مصر (كم - ت) فقالوا: Kimia أي: الكيمي، وحرفوها: Khemia أي: المصرية الكيميَّة، وبين معنىٰ السواد والظلمة في هذا العلم الذي عُرِف عند العرب باسم (السيمياء) تمييزًا له عن (الكيمياء) العلمية القائمة علىٰ أسس المعرفة الحقيقية»[3]، وهذه دعوىٰ مجردة وأماني وتخليطٌ ليس من العلم في

(١) انظر: «تاج العروس» (١٤/٨ - كبر)، و«المزهر» (٢/٦٦). وذكر الصاحب بن عباد في «المحيط» (٩/٢٣٣): «طيمياء» بمعنىٰ السجية، وقال: «مثاله: الكيمياء»، وهو وهم، وإنما هي «الطيماء» بياء واحدة. انظر: «المسائل البصريات» (٢٣٦)، و«التاج» (طيم).

(٢) في «معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية» لحازم علي كمال الدين.

(٣) «رحلة الكلمات، الرحلة الأولىٰ» لعلي فهمي خشيم (٨١).

شيء، ولم تُعْرَف الكيمياء عند العرب باسم «السيمياء»، ولا عرف العرب علم الكيمياء إلا مترجمًا عن اليونان، لا يرتاب فيه قارئٌ لتاريخ العلوم عند العرب وراصدٌ لحركة الترجمة في الثقافة العربية، فأنىٰ يكون اليونان قد أخذوه عنهم؟!

وأيًّا ما كان الصواب في هذا البحث الفيلولوجي الذي لا يخلو من فائدة فإن «محاولة الوصول إلىٰ تحديد مفهوم الكلمة لدىٰ العلماء العرب والمسلمين وفروع العلم التي تهمُّنا هنا أجدىٰ في نظرنا وأهمُّ من الخوض في مسألة أصل واشتقاق الكلمة» كما يقول سزكين[1]، وهو ما سنسعىٰ لتحقيقه في الفصل الآتي إن شاء الله.

---

(١) «تاريخ التراث العربي» (٤ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

الفصل الثاني
المصطلح والمفهوم

تتفق كلمة العلماء والمؤرخين والباحثين علىٰ التفريق بين الكيمياء القديمة التي كانت سائدة في القرون «الوسطىٰ» وبين الكيمياء الحديثة التي نعرفها اليوم، وإن اختلفوا في رسم بعض حدود الكيمياء القديمة أو إمكانها وتحققها أو مقدار فائدتها ومبلغ جدواها.

أولًا: الكيمياء القديمة.

قامت الكيمياء القديمة لتحقيق **هدف رئيس هو تحويل المعادن الرخيصة إلىٰ معدن الذهب والفضة**، وكانت الفروض الأساسية التي بنوا عليها إمكانية هذا التحويل هي أن المعادن كلها في الأصل من معدن واحد فتحويل أحدها إلىٰ الآخر ممكن، وأن الذهب أنقىٰ المعادن، وأن هنالك مادة يمكن جعلها عاملًا مساعدًا لتغيير المعادن إلىٰ معدن الذهب النقي بصورة مستمرة[1].

---

(١) انظر: «تراث الإسلام» لجمهرة من المستشرقين بإشراف توماس أرنولد (٤٦٨).

وما دامت الأشياء كلها ترتدُّ إلىٰ أصل واحد فإن تنوعها راجع إلىٰ اختلاف نِسَب المقادير التي دخلت في تكوينها، وباستطاعة الكيميائي تبديل طبائعها تبديلًا يحوِّل بعضها إلىٰ بعض، إما بحذف بعض خصائصها أو بإضافة خصائص جديدة إليها؛ فليس الذهب مختلفًا عن الفضة من حيث الجوهر، بل الاختلاف في نسبة المزج بالزيادة أو النقص، وما علىٰ الكيميائي إلا أن يحلل كلًّا من المعدنين تحليلًا يهديه إلىٰ تلك النسبة كما هي قائمةٌ فيهما، فينفسح الطريق أمامه لتغيير طبيعة هذا أو ذاك بالحذف أو الإضافة[1].

ويرىٰ علماء الكيمياء من العرب كما يقول لوبون أن جميع المعادن مؤلفة من عناصر واحدة، وأن بعض المعادن لا يختلف عن بعض إلا بسبب اختلاف نِسَب هذه العناصر، وأنه في حالة حلِّ هذه العناصر وإعادة تركيبها مرة أخرىٰ علىٰ نِسَب ملائمة يُظْفَر كما هو ظاهر بأي معدن آخر كما يراد، كالذهب مثلًا[2].

وذلك مبنيٌّ علىٰ نظرية أرسطو في تكوُّن جميع الموجودات من أربعة عناصر هي النار والتراب والهواء والماء، ولها أربع طبائع هي الحرارة والجفاف والرطوبة والبرودة، لكل عنصر منها طبيعتان يشترك في إحداهما مع عنصر آخر[3]، «وعلىٰ ذلك كان القول بإمكان تحويل

(١) انظر: «جابر بن حيان» لزكي نجيب محمود (٤٠).
(٢) «حضارة العرب» لغوستاف لوبون (٤٧٦).
(٣) انظر لنظرية أرسطو في العناصر وأثرها في الكيمياء: «الكيمياء عند العرب» لروحي الخالدي (٥٢-٥٨)، و«الجامع في تاريخ العلوم عند العرب» لمحمد عبد الرحمن مرحبا (١٤٠-١٤٥)، و«جابر بن حيان» لزكي نجيب محمود =

العناصر بعضها إلىٰ بعض، ومن ثم كان القول أيضًا بإمكان تحويل المعادن البخسة إلىٰ المعادن الثمينة ولا سيما الذهب»[١].

هذا هو هدف الكيمياء القديمة، وعليه مدارها.

يقول الطبيب صالح بن نصر الله الحلبي المعروف بابن سلوم (ت: ١٠٨١): «الكيمياء لفظ يوناني أصله: خيميا، معناه: التحليل والتفريق، ... **والمقصود من ذلك: إصلاح المعادن وتغييرها من الفساد إلىٰ الصلاح، كقلب النحاس فضة، والفضة ذهبًا**»[٢].

فالهدف المقصود من صنعة الكيمياء القديمة «يقوم أساسًا علىٰ التحويل الحقيقي لأربعة معادن حقيرة هي النحاس والحديد والقصدير والرصاص إلىٰ فضة وذهب»[٣].

= (٦-٧)، و«الأبعاد المعرفية لكيمياء جابر بن حيان» ليمنىٰ الخولي في كتابها «بحوث في تاريخ العلوم عند العرب» (٥٩-٦٠)، و«الكيمياء والكيميائيين في التراث العلمي العربي» لفرحات الدريسي (٣٥٥)، و«قصة الرموز والمصطلحات والمعادلات في الكيمياء القديمة» لفرات فائق خطاب، ضمن العدد الخاص «العلوم عند العرب» بمجلة المورد (ص ١٣٦، ١٥٦)، و«نظرية العناصر الأربعة نظرية عمرت ألفي سنة» لجلال شوقي، مجلة الدارة (المجلد ١٦، العدد ٢، ص١٠٩-١١٠)، و«عمل الذهب بالطريقة الصناعية» لعبد الوهاب القنواتي، مجلة المجمع العلمي بدمشق (المجلد ٦، الجزء ٩، ص٣٨٦-٣٩٣)، و«استحالة المادة» لخليل سعادة، مجلة المنار (المجلد ١١، الجزء ٨، ص٦١٠).

(١) «جابر بن حيان وأثره في الكيمياء» لعبد الحميد أحمد، ضمن كتاب «المؤتمر العلمي العربي الأول بالإسكندرية سنة ١٩٥٣» (٩٧).

(٢) «الطب الجديد الكيميائي» لابن سلوم (٤٣).

(٣) «تاريخ العلوم العام - العلم القديم والوسيط» بإشراف رنيه تاتون (١/ ٣٨٦، ٤٩٦).

وهذه الغاية من تحويل المعادن «الخسيسة المبتذلة» إلىٰ «المعدنين الشريفين النادرين» الذهب والفضة هي الغاية «التي أطمعت الناس في هذا العلم من قديم الزمان، واستهوت الكثيرين حتىٰ استهلكوا في طلبها»[1].

ولم يزل الناسُ هم الناس يستهويهم طلبُ الغنىٰ والتماسُ «الثراء السريع» بما يظنونه أقصر السُّبل، وهي تطول بهم من حيث لا يشعرون، كما يقول ابن خلدون: «إن كثيرًا من العاجزين عن معاشهم تحملهم المطامعُ علىٰ انتحال هذه الصناعة، ويرون أنها أحد مذاهب المعاش ووجوهه، وأن اقتناء المال منها أيسر وأسهل علىٰ مبتغيه؛ فيرتكبون فيها من المتاعب والمشاقّ ومعاناة الصِّعاب وعَسْفِ الحكّام وخسارة الأموال في النفقات، زيادةً إلىٰ النَّيل من عِرضه والعَطب آخرًا إن ظُهِر علىٰ خَبْئِه، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا. وإنما أطمعهم في ذلك أنهم رأوا المعادن تستحيل وتنقلب بالصَّنعة بعضها إلىٰ بعض للمادة المشتركة، فيحاولون بالعلاج صيرورة الفضة ذهبًا والنحاس والقصدير فضةً، ويحسبون أنها من ممكنات عالم الطبيعة»[2].

ونحوه قول العلامة ابن الوزير (ت: ٨٤٠): «وأما طالبُ الكيمياء والسيمياء فإنه يبذل في طلبهما ما دون الروح، بل يرتكب بعض الأخطار والمتالف الكبار مع أدنىٰ تجويز للسَّلامة، بل مع عدم التجويز أيضًا عند ملكة هواه له وغلبة ظنِّه بأنه يدرك ما أراد، ويبلغ ما قصده،

(١) «الكيمياء عند العرب» لروحي الخالدي (١١).

(٢) «المقدمة» لابن خلدون (٢/ ٤٢٧).

ويصل إلىٰ ما إليه سعىٰ، ولكم من منفقٍ غضارة عمره ونضارة شبابه وإبَّان أيامه في ذلك»[1].

وعن حقيقة الكيمياء القديمة والغرض المباشر منها يقول الأفغاني: «علم الكيمياء قد أخذه الأوروبيون عن العرب بشكل ناقص؛ لغريب اصطلاحاتهم فيه، والتزامهم التعمية بأكثر مباحثه؛ لأنه **لم يكن قصدهم منه ترقية الصناعة، وإيجاد الأصباغ والأجزاء الكيماوية** علىٰ نحو ما فعل الأوروبيون بعلم الكيمياء، بل **كان غرضهم عمل الذهب بالصناعة**»[2].

ويحدد المستشرق أولمان موضوع الكيمياء القديمة بدقة ووضوح يميزها عن غيرها، ويحصرها عمليًّا في هذا الهدف وتلك الغاية، فيقول: «ولذلك كان **موضوع الكيمياء هو تحويل المعادن الخسيسة إلىٰ معادن ثمينة**. ومن هنا لا بدَّ من رسم حدود لا تتعداها، فعلم المعادن لا يدخل في نطاق الكيمياء بمعناها الدقيق وإن كان يتحتَّم علىٰ الكيميائي بطبيعة الحال أن يكون علىٰ معرفة وثيقة بالمعادن ومعرفة أيضًا بالحيوان والنبات. ولا يدخل في نطاقها صناعة الزجاج وتزييف الأحجار الكريمة. كما لا تدخل فيها الأنشطة التعدينية، مثل استخراج الحديد والذهب والفضة من خاماتها علىٰ نحو ما وصفه الهمداني في كتاب الجوهرتين بدقة تدعو للإعجاب. ولا يدخل في مجالها المواد

(١) «إيثار الحق علىٰ الخلق» لابن الوزير (١/ ٣٩٨).

(٢) «خاطرات جمال الدين الأفغاني» (٢٢٧).

الكيماوية التي يستخدمها الصنَّاع والحرفيون في صناعة الأصباغ والألوان والعطور»[1].

ويذكر بعضهم هدفًا آخر للكيمياء القديمة، هو معرفة إكسير الحياة الذي كانوا يظنون أنه يطيل العمر ويعيد الشيخ شابًّا أو أنه يشفي جميع الأمراض[2].

والحق أن هذا الهدف إنما يأتي تابعًا للهدف الأول الرئيس، ولا ينبغي أن يكون قسيمًا له، أو لعله كان كذلك عند اليونان، وقلَّ ما يمكن أن يشهد له من نصوص الكيميائيين أو أخبارهم في العهد الإسلامي، ولذا لم يكن حاضرًا في مدلول «الكيمياء» عندهم علىٰ صعيد العلم والمعرفة وفي واقع الناس وخيالهم الجمعي، ولا نجد له أثرًا في تعريفات الكيمياء عند من عرَّفها من الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم، وربما كان مردُّ ذلك لما استقر في عقائد المسلمين المعلومة بالضرورة من أن الأعمار بيد الله لا يملك أحدٌ أن يطيلها أو ينقصها، وأن الموت يطلب صاحبه وإن كان في بروج مشيدة، وهي تتقوىٰ في

---

(١) موجز «دائرة المعارف الإسلامية» (٢٨/ ٨٦٧٧ - كيمياء).

(٢) انظر: «تكملة المعاجم» (٩/ ١٨١)، و«المعجم الفلسفي» لجميل صليبا (٢/ ٢٥٤)، و«إبداعات النار، تاريخ الكيمياء المثير من السيمياء إلىٰ العصر الذري» لكاتي كوب وهارولد وايت (٤٢)، و«شمس العرب تسطع علىٰ الغرب» لزغريد هونكه (٣٢٤)، و«إسهام علماء العرب والمسلمين في الكيمياء» لعلي الدفاع (٣٣)، و«إسهام العلم العربي الإسلامي في مجال الكيمياء» لحامد عبد الرحيم ضمن «بحوث الندوة العلمية الدولية الأولىٰ: تاريخ العلوم في الإسلام، المغرب سنة ٢٠١٠» (٣٢٠).

أنفسهم كل يوم بما لا يمكن زعزعته مما يشاهدون من العبر والحوادث في النكبات وموت الفجأة وغرائب الأخبار لمن نجا من براثن الأسد ومن مات بأيسر الأسباب.

وحول الهدف الأول تدور تعريفات علم «الكيمياء» وصناعتها عند أهلها وغير أهلها ممن تحدث عنها أو أرَّخ لها ضمن تاريخ العلوم، وممن يصحح وقوعها ويرىٰ إمكانيتها أو يرىٰ استحالتها وبطلانها، ممن تقدم من أهل العلم أو تأخر، ومن المسلمين وغيرهم من المستشرقين.

وسنتتبع مصطلح «الكيمياء» في التراث العربي، ونرىٰ مدىٰ ارتباطه بهذا الهدف من بداية ظهوره في الصدر الأول إلىٰ أن استقرت دلالته العرفية ضمن فروع العلم الطبيعي في القرون المتأخرة.

فأول ما نلقىٰ من ذكر «الكيمياء» و«الصنعة» في الثقافة العربية ما روته الأخبار والسير عن الأمير الأموي خالد بن يزيد بن معاوية في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، وسيرته وأخباره تدلان دلالة ظاهرة علىٰ أن الكيمياء كانت صنعة يبتغىٰ بها المال وسبيلًا يراد لتحصيل الغنىٰ، وهو ما يصدق علىٰ فكرة تحويل المعادن إلىٰ الذهب.

فمن ذلك ما حكي أنه قيل له: لقد فعلتَ أكثر شغلك في طلب **«الصَّنعة»**! فقال: ما أطلب بذاك إلا أن أُغْنِي أصحابي وإخواني، إني طمعتُ في الخلافة فاختُزِلت دوني، فلم أجد منها عوضًا إلا أن أبلغ آخر هذه **الصناعة** فلا أحوج أحدًا عرفني يومًا أو عرفته إلىٰ أن يقف بباب سلطان رغبةً أو رهبة[1].

---

(١) «الفهرست» (٢/ ١/ ٤٤٨). وسيأتي الكلام عن خالد في الفصل الأول من الباب الثاني.

وبهذه الدلالة القريبة نفهم قول أبي يوسف القاضي (ت: ١٨٢) حين ذكر نقيض قصد أصحاب الكيمياء: «من طلب الكيمياء أفلس»[١]، بالإضافة إلىٰ ما تدل عليه هذه المقولة التي خرجت مخرج الحكمة السائرة من استقرار مصطلح «الكيمياء» ومفهومه لدىٰ الناس في القرن الثاني الهجري.

وأول ما نجد من محاولة تعريف «الكيمياء» باعتبارها علمًا وصناعة وبيان حدِّها وحقيقتها قول شيخها جابر بن حيان (ت: ٢٠٠) في «الجزء الأول من كتاب الأحجار علىٰ رأي بليناس» بعد أن تكلم علىٰ حدِّ «الإيقاع»: «وإذا رجعت إلىٰ نفسك وفكرك فإن الذي حدُّوه من ذلك لا يتجاوزه ولا يخرج منه فصلٌ واحد، ولولا أن الحدود كذلك تعطي سائر أوصاف الشيء ما حدَّدوها ولا عملوا أيضًا الحدود، كمثل قولهم: ما حدُّ الحدِّ؟ وجوابهم بأن قالوا: هو إعطاء المحدود جميع الأوصاف التي فيه، ومثل قولهم: **ما حدُّ الكيمياء؟ فقالوا: إظهار ليس في أيس**. فانظر عافاك الله ما أحسن هذا، إذ ليس عندهم عدم وأيس عندهم عافاك الله وجود. **وكذلك الكيمياء إنما هي إعطاء الأجسام أصباغًا لم تكن لها**، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالىٰ»[٢].

وهذا وإن لم يكن تعريفًا كاشفًا لحقيقة الكيمياء، وإنما يجري علىٰ طريقة جابر في الإغماض والإيهام، فإن حصره عمل الكيمياء في «إعطاء الأجسام أصباغًا لم تكن لها» نصٌّ ثمين بالغ الأهمية لتأكيد أن

(١) سيأتي تخريجه وألفاظه كذلك في الفصل الأول من الباب الثاني.
(٢) «مختار رسائل جابر بن حيان» (١٤٠-١٤١).

الكيمياء عند أهلها لا تغير الحقائق، وإنما غايتها تغيير اللون الظاهر الخارجي، وأن القوم «صبَّاغون»، كما سيأتي في الدليل السادس عشر من رسالة ابن القيم، وهو متسقٌ مع ما سيذهب إليه الفارابي ومن تبعه من أن المعادن نوع واحد وإنما تختلف بالكيفيات والألوان.

وبعد جابر الذي تنسبُ إليه آلاف الأوراق في هذا العلم أضحت «الكيمياء» علمًا مستقر الدلالة محدَّد الغرض واضح المقصود، ومضىٰ أهله أشواطًا في تجاربهم للوصول إلىٰ الإكسير، ويتردد مصطلح «الكيمياء» بهذا المعنىٰ في أخبارهم وكتبهم بلا إشكال، وإن أحاطوا علمهم بكثير من الرموز والغموض، نجد ذلك عند الحلاج وابن أميل وابن وحشية وغيرهم ممن اشتغل بالكيمياء في القرن الرابع.

وفي هذا القرن نضج الجدل والتصنيف في تصحيح الكيمياء وإبطالها، عند أنصارها كأبي بكر الرازي، أو خصومها كالكندي والقاضي عبد الجبار وغيره من المعتزلة، وهو ما يظهر بجلاء فيما كتبه أبو حيان ومسكويه واستعرضاه من أقوال أهل عصرهما ومواقفهم منها(١).

ونقف قليلًا عند الفارابي (ت: ٣٣٩) الذي صنف رسالة في «وجوب صناعة الكيمياء»، لنتعجب من صنيع الأستاذ سزكين حين ذهب في غمرة حماسته لتعظيم أثر المسلمين في العلوم إلىٰ أن الفارابي لم يفهم «علم الكيمياء»؛ لأنه لم ير فيه غير «تحويل المعادن»!

---

(١) «الإمتاع والمؤانسة» (٢/٣٨-٤٠)، و«الهوامل والشوامل» (٣٢٦-٣٢٧).

فيقول عن الفارابي: «ألَّف كتابًا في الذود عن الكيمياء، عوَّل فيه بخاصة علىٰ الكتاب المزيَّف من كتب المعادن الذي يعزوه الشرَّاح اليونان إلىٰ أرسطوطاليس أو Theophrast، وإذا اقتصر حكمنا علىٰ الفارابي ومعرفته للعلم الصَّنعوي من خلال هذه الرسالة الصغيرة فقط **فإننا نخرج منها بأن الفارابي لم يكن مطلعًا علىٰ تطور هذا العلم الهائل خلال القرون الأخيرة التي سبقت الإسلام وخلال العهد الإسلامي، وأنه فهم من اللفظ «صناعة الكيمياء» أكثر ما فهم تحويل المعادن»**[1].

ويقول أيضًا: «ومما يلفت النظر أن العرض المتعدد الوجوه لموضوع ما في كتب جابر لا يلاحظ عند الرازي، وأن كيمياء الرازي تخدم الأغراض العملية فحسب. ففي هذه الناحية يبدو أن الكيمياء في مؤلفات الرازي وابن سينا وأبي الحكيم الكاثي قد تقدمت بعض الشيء، إلا أن ظاهرة مهمة في تاريخ الكيمياء العربية الإسلامية لا ينبغي تجاهلها، وهي أن التطور لم يكن تطورًا مستمرًّا، **وأن الأجيال المتأخرة لم تَعِ أهمية العلم الذي أسسه جابر وعيًا شاملًا. يكفي أن يستشهد هنا بأن الفارابي الذي جاء بعد أكثر من مئة سنة لم يفهم من هذا العلم إلا أنه تحويل المعادن»**[2].

وما ذنب الفارابي إذا لم تكن وظيفة الكيمياء يومئذ إلا تحويل المعادن؟! وإذا لم يكن الفارابي قد فهم الموضوع الأوَّليَّ لعلم الكيمياء فمن سيفهمه؟!

---

(١) «تاريخ التراث العربي» (٤٢٩ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

(٢) «تاريخ التراث العربي» (٣٢ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

ولا ريب أن جابر بن حيان قد خلط فيما يُنْسَب إليه من كتب ورسائل كيمياءه بفلسفته الباطنية، وأن في تلك الكتب والرسائل بالإضافة إلىٰ البحث التجريبي في تحويل المعادن أشتاتًا من النظر في الهيئة والتنجيم والرياضيات والموسيقىٰ والطب والسحر، حتىٰ سماه ابن خلدون «كبير السَّحرة في هذه الملة»[1]، إلا أن ذلك كله لا يغيِّر من جوهر الكيمياء وموضوعها، وهو عن حقيقتها وهدفها الرئيس بمعزل، كما أن «أصحاب الكيمياء القدامىٰ من اليونانيين الذين وصلت إلينا مؤلفاتهم مزجوا تعاليمهم الكيميائية بمذاهب العرفان أو الغنوصية المنتشرة في مسيحية زمانهم، كذلك مزج جابر علومه بنظرية العرفان المنتشرة عند أهل الإسلام» كما يقول المستشرق كراوس[2] الذي نشر لجابر بن حيان عددًا من النصوص وأصدر عنه كتابًا يراه عبد الرحمن بدوي «أعظم بحث كُتِب حتىٰ الآن في ميدان تاريخ العلوم عند العرب، ومن أجلِّ ما ألَّفه المستشرقون بعامة من كتب عظيمة الأهمية»[3]، وهو يشير إلىٰ نظرية العرفان التي كانت فاشية بين غلاة الشيعة في أواخر القرن الثالث الهجري. ولذا لم يُعْنَ من جاء بعد جابر من المشتغلين بالكيمياء ببحثه الفلسفي الباطني؛ لأنه أجنبيٌّ عن حقيقة الصنعة، وهو ما يأسف له الأستاذ سزكين ويراه توقفًا للتطور وعدم وعي من الأجيال المتأخرة «بأهمية العلم الذي أسسه جابر وعيًا شاملًا»!

---

(١) «المقدمة» (٢/ ٣٢٤).

(٢) موجز «دائرة المعارف الإسلامية» (٩/ ٢٥٩٢- جابر بن حيان).

(٣) «موسوعة المستشرقين» لعبد الرحمن بدوي (٤٦٦).

وعلىٰ رأس من رفض مسلك جابر الفلسفي في الكيمياء: أبو بكر الرازي الذي «أنكر جميع التفاسير الخفية والرمزية للظواهر الطبيعية، وانصرف انصرافًا تامًّا إلىٰ تصنيف الجواهر والعمليات، ووصف تجاربه وصفًا دقيقًا، وكان فيما يظهر غير مسلِّم بالمؤلفات المنسوبة إلىٰ جابر بن حيان في الكيمياء»(١).

وسيأتي لخلط جابر صنعة الكيمياء بالغنوصية والسحر مزيد بيان في الفصل الثالث حين نفصِّل الفرق بين الكيمياء والسيمياء.

ونمضي في بيان حدِّ الكيمياء وتعريفها إلىٰ «الرسالة الجامعة» المنسوبة إلىٰ الحكيم المِجريطي مسلمة بن أحمد بن القاسم الأندلسي المتوفىٰ أواخر القرن الرابع، ويُظنُّ أنه صاحب «رسائل إخوان الصفا» أو من كتَّابها(٢)، قال: «والكيمياء هو دواء شريف، وجوهر لطيف، قيل: إنه **ينقل الأشياء المعدنية من أدونها إلىٰ أعلاها وأكملها**، كما

---

(١) موجز «دائرة المعارف الإسلامية» (١٦/ ٥٠٤٩ - الرازي). وإن كان الرازي في غير هذا الباب «التجريبي» فيلسوفًا غنوصيًّا ملحدًا في الإلهيات والنبوات ناصرًا لكثير من مذاهب البراهمة والثنوية، كما سيأتي في ترجمته. وانظر: «تكوين العقل العربي» للجابري (١٩٧).

(٢) لم يفرد كتَّاب «الرسائل» لها فصلًا أو رسالة خاصة، لكنها وردت عرضًا في مواضع من رسائلهم، منها قولهم عنها في (٤/ ٢٨٦، ٣٠٥): «علم الكيمياء الذي ينفي الفقر ويكشف الضر»، وزعموا معرفة الأنبياء بها في (٤/ ٤٦١) فقالوا عنهم: «ولشدة تحرزهم وتنزيههم أنفسهم عن أفعال البشر قد شهدوا أحوالهم الدنيوية مضيقة عليهم مع معرفتهم وعلمهم بصناعة الكيمياء». انظر: «تاريخ العلوم عند العرب» لعمر فروخ (٢٥٠).

قيل: **إنه ينقل الأُسْرُب**[1] الذي هو أقلُّ المعادن قيمة، وأزراها منظرًا، وأسمجها مخبرًا، وأخسَّها ثمنًا وقدرًا، **إلىٰ أفضل الغايات وأتم النهايات، وهو الذهب** الذي هو أشرف المعادن وأكملها وأعظمها»[2].

وظاهرٌ من قوله: «الكيمياء هو دواء شريف وجوهر لطيف» أنه يتحدث عن «الإكسير» الذي يلقىٰ علىٰ المعادن الخسيسة فتستحيل بواسطته ذهبًا، فجعله هو الكيمياء باعتباره سبب التحويل وسرَّ الصنعة، وسيأتي في أسماء الكيمياء «علم الإكسير».

وبعد المجريطي بقليل يأتي شيخ الفلسفة ابن سينا (ت: ٤٢٧) بتوضيح لغاية علم الكيمياء سيتطور لاحقًا إلىٰ تعريفٍ عند من بعده بصيغ متقاربة، قال في أقسام الحكمة الفرعية الطبيعية: «ومن ذلك: علم **الكيمياء**، والغرض فيه سلبُ الجواهر المعدنية خواصَّها، وإفادتها خواصَّ غيرها، وإفادة بعضها خواصَّ بعض؛ **ليتوصَّل إلىٰ اتخاذ الذهب والفضة من غيرها من الأجسام**»[3].

وفي عصره نجد مؤرخ الثقافة العربية القديمة محمد بن إسحاق النديم (ت: ٤٣٨) يقول في المقالة العاشرة التي خصَّصها لأخبار الكيميائيين والصَّنعويين (نسبة إلىٰ الصَّنْعة) من الفلاسفة القدماء والمحدثين في كتابه «الفهرست»: «زعم أهل صناعة الكيمياء، **وهي**

---

(١) الرصاص. فارسي معرب. «التاج» (سرب).

(٢) «الرسالة الجامعة» للمجريطي (١/ ١٥).

(٣) رسالة في «أقسام العلوم العقلية» ضمن «تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات» (١١١).

صنعة الذهب والفضة من غير معادنها، أن أول من تكلم علىٰ علم الصنعة هرمس الحكيم البابلي . . .»[1].

فلم يعرِّفها في هذه الجملة الاعتراضية القصيرة بغير تلك العبارة المختصرة الدالة علىٰ فحواها والكاشفة عن المقصود الأعظم منها، وكأنها لشهرتها عند الناس مستغنية عن الإفاضة في بيان حقيقتها التي لا تخفىٰ علىٰ أحد.

ونصل إلىٰ الإمام أبي حامد الغزالي (ت: ٥٠٥) فنجد له ثلاثة نصوص في تعريف الكيمياء وبيان حقيقتها.

ذكر في الأول علم الكيمياء في فروع الطبيعيات، فقال: «علم الكيمياء **ومقصوده** تبديل خواصِّ الجواهر المعدنية ليتوصَّل إلىٰ تحصيل الذهب والفضة بنوع من الحيل»[2].

وقال في الثاني في سياق بيان منزلة الرموز والإشارات المودعة تحت جواهر القرآن وأنها أحقُّ بوصف «الكبريت الأحمر» من إكسير أهل الكيمياء: «فاعلم أن الكبريت الأحمر عند الخلق في عالم الشهادة عبارةٌ عن **الكيمياء التي يُتَوصَّل بها إلىٰ قلب الأعيان من الصفات الخسيسة إلىٰ الصفات النفيسة، حتىٰ ينقلب به الحجر ياقوتًا والنحاس ذهبًا إبريزًا**؛ ليتوصَّل به إلىٰ اللذَّات في الدنيا، مكدَّرة منغَّصة في الحال، منصرمة علىٰ قرب الاستقبال، أفترىٰ أن ما يقلب جواهر القلب من رزالة البهيمة وضلالة الجهل إلىٰ صفاء الملائكة وروحانيتها، ليترقىٰ

---

(١) «الفهرست» (٢/ ١/ ٤٤١).

(٢) «تهافت الفلاسفة» (٢٣٥).

من أسفل السافلين إلىٰ أعلىٰ عليين، وينال به القرب من رب العالمين، والنظر إلىٰ وجهه الكريم أبدًا دائمًا سرمدًا، هل هو أولىٰ باسم الكبريت الأحمر أم لا؟»[1].

ويقول في النص الثالث في «الرسالة اللَّدُنِّيَّة» المنسوبة إليه، وفي نسبتها خلاف[2]: «علم صنعة الكيمياء، وهي **معالجة الأجساد المريضة في أجواف المعادن**»[3].

والجسد عند أهل الكيمياء: المعدن أو الجسم الذي يلقىٰ عليه الإكسير[4]، فالأجساد هي الذهب والفضة والحديد والنحاس ونحوها، والأرواح هي الكبريت والزرنيخ والزئبق ونحوها، سميت تلك بالأجساد لأنها تثبت وتقوم علىٰ النار، وسميت هذه بالأرواح لأنها تطير إذا مسَّتها النار[5].

وهم يزعمون أن «الفضَّة ذهبٌ لم يستكمل نضجَه، فهي ذهبٌ مريض، فتعمَل النَّار والدواء المركَّب في إزالة مرضه وتكميل نضجه فيصير ذهبًا خالصًا»[6].

يقول الرازي (ت: ٦٠٦) في الفصل الذي عقده «في بيان إمكان صنعة الكيمياء»: «من أراد أن يقلب النحاس فضة فهو لا يكون

(١) «جواهر القرآن» (٥٧).
(٢) انظر: «مؤلفات الغزالي» لعبد الرحمن بدوي (١٩١، ٢٧٠).
(٣) «مجموعة رسائل الإمام الغزالي» (٢٤٦).
(٤) «تكملة المعاجم» (٢/ ٢١١).
(٥) انظر: «مفاتيح العلوم» للخوارزمي (٢٧٩).
(٦) الدليل السادس والعشرين من رسالة ابن القيم الآتية.

كالمحدِث لجوهر الشيء، بل كالمعالج للمريض؛ فإن النحاس من جوهر الفضة إلا أن فيه عللًا وأمراضًا، وكما يمكن المعالجة لا في موضع التكوُّن فكذلك في هذا الموضع»[١].

ويبسط هذا المعنىٰ ابن عربي (ت: ٦٣٨)، وكان يزعم كما سيأتي أنه يعرف الكيمياء بالمكاشفة لا بالتحصيل، وبطريق المنازلة لا بطريق الكسب، فيقول في باب أفرده لمعرفة «كيمياء السعادة»: «**فعلم الكيمياء: العلم بالإكسير**. وهو علىٰ قسمين، أعني فعله إما إنشاء ذاتٍ ابتداءً، كالذهب المعدني. **وإما إزالة علة ومرض، كالذهب الصناعي**»، ثم أفاض في شرح فكرة إزالة العلة والمرض عن المعادن لتصبح ذهبًا، وطريقة عمل الإكسير، فقال: «فاعلم أن المعادن كلها ترجع إلىٰ أصل واحد، وذلك الأصل يطلبُ بذاته أن يلحق بدرجة الكمال وهي الذهبية، غير أنه لمَّا كان أمرًا طبيعيًّا عن أثر أسماء إلهية متنوعة الأحكام طرأت عليه في طريقه علل وأمراض من اختلاف الأزمنة وطبائع الأمكنة، مثل حرارة الصيف وبرد الشتاء ويبوسة الخريف ورطوبة الربيع، ومن البقعة كحرارة المعدن وبرده، وبالجملة فالعلل كثيرة، فإذا غلبت عليه علةٌ من هذه العلل في أزمان رحلته ونقلته من طور إلىٰ طور وخروجه من حكم دورٍ إلىٰ حكم دورٍ واستحكم فيه سلطان ذلك الموطن ظهرت فيه صورةٌ نقلت جوهرته إلىٰ حقيقتها فسمي كبريتًا أو زئبقًا، وهما الأبوان لما يظهر من التحامهما وتناكحهما من معادن لعلل طارئة علىٰ الولد، فهما إنما يلتحمان ويتناكحان ليخرج

---

(١) «المباحث المشرقية» (٢/ ٢١٧).

بينهما جوهر شريف كامل النشأة يسمىٰ ذهبًا . . .» إلىٰ أن قال: «فهذه طريقة إزالة العلل، وما رأيت عليها أحدًا يعرف ذلك ولا نبَّه عليه ولا أشار ولا تجده إلا في هذا الباب»(١).

ويقول في موضع آخر: «الحجر المكرَّم آيته من كتاب الله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، يدور به فلك الحياة، يوجد في كل موجود وفي كل شيء، خاصِّيَّته قلبُ الأعيان إذا دُبِّر وأُحْكِم وألقيتَ منه أدنىٰ شيء علىٰ ما شئتَ قَلَبَ عينَه لِمَا تعطيه حقيقةُ ذلك الشيء، كالإكسير عند أهل الكيمياء تأخذه فتحمله علىٰ القزدير والحديد فيقلبهما فضة، وعلىٰ النحاس والرصاص فيقلبهما ذهبًا، وهو واحد، فاختلف القبول لاختلاف الطبائع»(٢).

ونعود إلىٰ استعراض تعريفات الكيمياء، فنجدها مستقرة عند الفلاسفة والمتكلمين بألفاظ متدانية.

يقول نصير الدين الطوسي (ت: ٦٧٢) في فروع العلم الطبيعي: «علم الكيمياء، وهو تبديل الأجرام المعدنية بعضها ببعض حتىٰ يحصل الذهب والفضة من غيرهما»(٣).

ويقول ابن كمونة (ت: ٦٨٣): «والكيمياء عبارة عن سلب الجواهر المعدنية خواصَّها، وإفادة بعضها خواصَّ بعض؛ ليتوصَّل إلىٰ اتخاذ

---

(١) «الفتوحات المكية» (٢/ ٢٧٠-٢٧١).
(٢) «التدبيرات الإلهية في إصلاح المملكة الإنسانية» لابن عربي (٢١٩).
(٣) فوائد ملحقة بكتابه «تلخيص المحصل» (٥٢٧).

الفضة والذهب من غيرهما من الأجساد. وهو من فروع العلم الطبيعي»[1].

ويذكر شمس الدين الشهرزوري صاحب «نزهة الأرواح» (ت: بعد ٦٨٧) علم الكيمياء في جملة فروع العلم الطبيعي، ويقول: «والغرض منه هو سلب الجواهر المعدنية خواصَّها اللازمة، وإفادتها خواصَّ أخرىٰ من غيرها، وإفادة بعضها خواصَّ بعض؛ ليتوصَّل بذلك إلىٰ إفادة الذهب والفضة وغيرهما من الأجساد الشريفة»[2].

ويذكره كذلك صدر الدين الشيرازي المعروف بملَّا صدرا (ت: ١٠٥٠) في الأقسام الفرعية من الحكمة الطبيعية بقوله: «ومنها علم الكيمياء، وهو معرفة أن يسلب من بعض المعدنيات خواصها وإفادتها خواص غيرها ليتوصل بها إلىٰ اتخاذ جوهر ثمين كالذهب والفضة من هذه الأجسام»[3].

وكذا فعل العلامة اليوسي (ت: ١١٠٢)، وقال: «وهو علمٌ يتوصَّل به إلىٰ سلب الجواهر المعدنية خواصَّها، وإعطائها خواصَّ جواهر أخرىٰ، كجعل الرصاص مثلًا فضة أو ذهبًا. ومنفعته ظاهرةٌ إن ثبت. واعلم أن ذلك مبنيٌّ علىٰ أن الجواهر المعدنية كلها متفقة في الحقيقة، وإنما اختلفت بعوارض يمكن زوالها. ولهم تردُّدٌ في إمكان ذلك، وبعد الإمكان في الوقوع»[4].

---

(١) «شرح التلويحات اللوحية والعرشية» لابن كمونة (٢/ ٢٠٠).
(٢) «رسائل الشجرة الإلهية» للشهرزوري (١/ ٣٠).
(٣) «شرح وتعليقة إلهيات شفا» (١/ ٣٧).
(٤) «القانون» لليوسي (١٦٣).

ونحو هذه التعريفات كثير[1].

ونترك هؤلاء وصناعة حدودهم إلىٰ ابن خلدون (ت: ٨٠٨) وسماحة بيانه التي نعهد، إذ أوضح علم الكيمياء وموضوعه وغايته في مقدمته بعبارة قريبة، فقال: «الفصل الثلاثون في **علم الكيمياء**، وهو **علمٌ ينظر في المادة التي يتمُّ بها كَوْنُ الذهب والفضة بالصناعة**، ويشرح العمل الذي يوصل إلىٰ ذلك. فيتصفَّحون المكوِّنات كلها بعد معرفة أمزجتها وقُواها لعلهم يعثرون علىٰ المادة المستعدَّة لذلك، حتىٰ من الفضلات الحيوانية كالعظام والريش والبيض والعَذِرات، فضلًا عن المعادن. ثم يشرح الأعمال التي تخرج بها تلك المادة من القوة إلىٰ الفعل، مثل حلِّ الأجسام إلىٰ أجزائها الطبيعية بالتصعيد والتقطير، وجَمْد الذائب منها بالتكليس، وإمهاء الصُّلب بالفهر والصلابة، وأمثال ذلك. **وفي زعمهم أنه يخرج بهذه الصناعات كلها جسم طبيعي يسمونه الإكسير، وأنه يلقىٰ علىٰ الجسم المعدني** المستعدِّ لقبول صورة الذهب أو الفضة بالاستعداد القريب من الفعل، مثل الرصاص والقصدير والنحاس، بعد أن يحمىٰ بالنار، **فيعود ذهبًا إبريزًا**. ويكنُّون عن ذلك الإكسير إذا ألغزوا في اصطلاحاتهم بالروح، وعن الجسم الذي يلقىٰ عليه بالجسد. فشرحُ هذه الاصطلاحات وصورة هذا العمل الصناعيِّ الذي يقلب هذه الأجساد المستعدَّة إلىٰ صورة الذهب والفضة هو **علم الكيمياء**»[2].

---

(١) انظر: «شرح الإلهيات من كتاب الشفاء» للنراقي (٤٥)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٥٢٦)، و«كشاف اصطلاحات الفنون» (١/ ٥٧)، وغيرها.

(٢) «المقدمة» (٢/ ٣٩١-٣٩٢).

ودون عبارة ابن خلدون وبيانه قال ابن الأكفاني (ت: ٧٤٩)، وهو ممن يصحِّح الكيمياء كما سيأتي: «**علم الكيمياء** علمٌ يراد به سلب الجواهر المعدنية خواصَّها وإفادتها خواصَّ لم تكن لها. والاعتماد فيه علىٰ أن الفلزَّات كلها مشتركة في النوعية، والاختلاف الظاهر بينها إنما هو أمورٌ عرَضية يجوز انتقالها؛ لأن الاستحالة في الطبيعة غير منكرة. والجمهور من الحكماء يدبِّرون دواءً يعبِّرون عنه بالإكسير، وعن مادته بالحجر المكرَّم، ويلقون الإكسير علىٰ الحجر حال انفعاله بالذوبان فيحيله كإحالة السمِّ الجسد الوارد عليه، لكن إلىٰ الصَّلاح»[١].

تلك حقيقة الكيمياء القديمة وموضوعها وغايتها كما وردت في كلام العلماء من أهلها وغير أهلها، وهو الذي يعنىٰ عند ذكر مصطلح «الكيمياء - alchemy»[٢]، وإن حاول بعض الباحثين المعاصرين تزيينها وجعلها «وعيًا شاملًا» بما أضافه جابر بن حيان إلىٰ البحث التجريبي في تحويل المعادن من فلسفة غنوصية وأشتات من السحر والطلسمات كما مضىٰ الإلماح إليه.

وأختم القول في الكيمياء القديمة بذكر بعض ألقابها وأسمائها التي عُرِفت بها، ومنها: الصنعة الإلهية، وعلم الحجر وهو حجر الفلاسفة، وعلم الميزان، وعلم التدبير.

---

(١) «إرشاد القاصد إلىٰ أسنىٰ المقاصد» (١٨٥).

(٢) انظر: «الفكر العربي ومركزه في التاريخ» لأوليري (١٠٦).

وهذه الأسماء وغيرها يرجع بعضها إلىٰ طبيعة موضوع الكيمياء، وبعضها إلىٰ منهج البحث فيها، وبعضها إلىٰ الغرض المستهدف منها[1].

غير أن الأنفع والأجدر بالذكر تحرير بعض الأسماء الأخرىٰ مما له أثر ولتحريره جدوىٰ.

١- «علم الحكمة».

وكذلك يسمي الكيمياء أهلُها، كما قال أبو بكر الرازي في سيرته الفلسفية وهو يذكر تصانيفه: «وكتبنا في **صناعة الحكمة** التي هي عند العامِّ الكيمياء»[2].

وقال ابن عربي بعد أن حكىٰ عمل بعضهم للإكسير: «فتكون منها **الحكمة**، وهي التي تسمىٰ الكيمياء»[3].

٢- «الخيمياء».

وهو اسم الكيمياء الأول الذي كانت تعرف به قبل الإسلام[4]، بل هوَ من أعرق المصطلحات في تاريخ العلم[5].

---

(١) انظر: «الكيمياء عند العرب» لمصطفىٰ لبيب (٢٨)، و«الأبعاد المعرفية لكيمياء جابر بن حيان» ليمنىٰ الخولي (٤٧).

(٢) «السيرة الفلسفية» ضمن «رسائل فلسفية» (١٠٩).

(٣) «تنزل الأملاك في حركات الأفلاك» لابن عربي (١٢٢).

(٤) «إسهام علماء العرب والمسلمين في الكيمياء» لعلي الدفاع (٣٨).

(٥) «الأبعاد المعرفية لكيمياء جابر بن حيان» ليمنىٰ الخولي (٤٧).

ويختاره بعض الباحثين عَلَمًا دالًّا علىٰ «الكيمياء القديمة» Alchemy تمييزًا لها عن «الكيمياء الحديثة» Chemistry التي يطلق عليها اسم «الكيمياء» منفردًا، فيترجمون مصطلح Alchemy بالخيمياء «التي كانت تستخدم في العصور الوسطىٰ[1]، وكان الغرض منها هو تحويل المعادن الوضيعة إلىٰ معادن نفيسة . . . ولم يكن مفهوم الكيمياء قد وصل إلىٰ الدرجة التي يُفْهَم منها ما نفهمه اليوم» كما يقول الدكتور أحمد الليثي في مقدمة ترجمته لكتاب سارتون «مدخل لتاريخ العلم»، ويحتج لذلك بأن «سارتون نفسه يفرِّق بين الخيمياء والكيمياء، فيستخدم لهذه الأخيرة كلمة Chemistry»، ولذا حافظ في ترجمته علىٰ استخدام لفظتين مختلفتين أيضًا[2].

وهذا أسعد بالصواب بلا ريب من تسمية بعضهم لها «السيمياء»، بل إن تسميتها بذلك خطأ مبين موردٌ للاشتباه والغلط؛ فإن «السيمياء» السحرية وإن ارتبطت ببعض ممارسات مدعي الكيمياء القديمة علمٌ مستقلٌّ وصناعةٌ أخرىٰ غير الكيمياء.

وقد أبىٰ بعض المترجمين إبقاء اسم «الكيمياء» علىٰ الكيمياء القديمة، وترجموها بـ«السيمياء»، فلم يصيبوا، وكان الأولىٰ بهم إن كانوا مستعملين ولا بدَّ اسمًا آخر أن يختاروا «الخيمياء».

ومن أولئك مترجما كتاب «تراث الإسلام» لشاخت وبوزورث (الدكتور حسين مؤنس والدكتور إحسان صدقي العمد)، فقد ترجما

---

(١) انظر: «الخيمياء في العصور الوسطىٰ» لزينب حمودي (١٠٥).

(٢) مقدمة «مدخل لتاريخ العلم» لسارتون (٤٥).

كلمة Alchimistes حيث وردت في الكتاب بلفظ «سيمائيين» بدلا من «كيميائيين»، قالا: «لأن أولئك الناس لم يكونوا Chimistes؛ إذ السيمياء لم تكن علمًا بالمعنىٰ الصحيح، فقد كان موضوعها محاولة تحويل المعادن العادية إلىٰ ذهب وفضة، وهي علىٰ الجملة أدخل في ميدان الشعبذة منها إلىٰ ميدان العلم الصحيح»[1]. وهذا بالإضافة إلىٰ أنه خروج عن الأمانة العلمية في الترجمة فهو تجنٍّ علىٰ الحقيقة والواقع، فإن عمل أولئك الكيميائيين وإن كان منصرفًا إلىٰ تحويل المعادن إلىٰ الذهب فقد ابتكروا وهم بسبيل الوصول إلىٰ غايتهم كثيرًا من الأدوات والوسائل العلمية التي مهدت لظهور الكيمياء الحديثة، ثم إن هذا مخالفٌ لطريق أكثر العلماء والباحثين من العرب والمستشرقين الذين لم ينزعوا عن صنعة أولئك وصف «الكيمياء»، ولم يخرجوهم من زمرة «الكيميائيين»، ثم إن «السيمياء» كما سيأتي علمٌ مستقلٌّ عن الكيمياء وإن كان قد يقترن به في بعض الأحوال.

وليس صحيحًا ما زعمه بعضهم من أن Alchemy يرمز «إلىٰ ما نطلق عليه في العربية مصطلح السيمياء»[2]، فإن ذلك إطلاقٌ غير مستقر ولا سائغ.

---

(١) «تراث الإسلام» (٢/ ٢٧٩). وممن صنع ذلك أيضًا فتح الله الشيخ في ترجمته لكتاب «العلوم عند المسلمين» لهوارد ر. تيرنر (٢٢٥).

(٢) «علم السيمياء بين التراث والحداثة» لمحمود البداوي، مجلة التراث العربي (المجلد ٢٤، العدد ٩٥، أيلول ٢٠٠٤، ص٩).

يقول الدكتور جابر الشكري عن هذا الإطلاق: «ونفضِّل عدم استعماله؛ إذ لا جدوىٰ في هذه التسمية، والأفضل استعمال «الكيمياء القديمة» بدلًا من سيمياء أو شيمياء»[1].

ويقول في موضع آخر: «إننا نتفق مع من يرفض التسميات التي لا أساس لها، ونفضِّل عدم استعمالها وشيوعها حتىٰ تندثر؛ إذ لا جدوىٰ من القول «شيميا» أو «شيما»، وليس لها المعنىٰ العلمي مطلقًا، ويمكننا أن نستعمل المصطلح دائمًا «الكيمياء القديمة»، ونجد هذا المصطلح في كثير من الكتب المهمة في تاريخ الكيمياء»[2].

ومن الغلط والمجازفة ما وقع من تفسير «السيمياء» في بعض المعاجم المعاصرة بأنها «الكيمياء القديمة، وكانت غايتها تحويل المعادن الخسيسة إلىٰ ذهب»[3]، وأظنهم اعتمدوا في ذلك علىٰ ما كتبه المستشرق الفرنسي بربروجر (ت: ١٨٦٩)[4]، وهو كلام مرسل لا برهان لقائله به.

ولعل من أسباب الغلط أيضًا في ظن الكيمياء والسيمياء شيئًا واحدًا قول الجوهري: «والكيمياء مثل السيمياء: اسم صنعة»[5]، وإنما يريد أنها مثلها في وزن الكلمة لا في الحقيقة والمعنىٰ.

---

(١) «الكيمياء عند العرب» لجابر الشكري (١١٠).

(٢) «قصة الكيمياء» لجابر الشكري، مجلة المجمع العلمي العراقي، (العدد ٢-٣، يونيو ١٩٨٧، ص٢٥٣).

(٣) «معجم اللغة العربية المعاصرة» للدكتور أحمد مختار عمر وفريقه (٢/ ١١٥١).

(٤) «تكملة المعاجم» (٦/ ٢٠٠).

(٥) «الصحاح» (٦/ ٢٤٧٧ - كمىٰ).

وسنبسط القول في صلة «الكيمياء» بـ «السيمياء» في فصل مستقل، لكثرة ما يقع بينهما من الاشتباه.

ويُنْسَب التفريق بين مصطلحي Alchemy وChemistry، وإطلاق الأول علىٰ الكيمياء القديمة، والثاني علىٰ الكيمياء الحديثة، إلىٰ رائد الكيمياء روبرت بويل في القرن السابع عشر الميلادي، وأنه «أراد أن يفرق بين الكيمياء التي كان يعمل بها الدجالون والسحرة، والكيمياء ذات الطابع العلمي الأصيل»(١).

٣- «علم جابر».

نسبة إلىٰ جابر بن حيان شيخ هذه الصنعة، وسيأتي الكلام عنه وتحرير القول في وجوده وشخصيته إن شاء الله.

وممن ذكر تسمية الكيمياء بهذا الاسم ابن خلدون، قال: «وإمام المدوِّنين فيها جابر بن حيان، حتىٰ إنهم يخصُّونها به **فيسمُّونها: علم جابر**، وله فيها سبعون رسالة كلها شبيهة بالألغاز»(٢).

ولظهير الدين البارزي بيتٌ ماجنٌ سمىٰ فيه الكيمياء «علم جابر»(٣).

---

(١) «الكيمياء عند العرب» لجابر الشكري (٢١). وانظر: «قصة الرموز والمصطلحات والمعادلات في الكيمياء القديمة» لفرات فائق خطاب، مجلة المورد، (المجلد ٦، العدد ٤، ١٩٧٧، عدد خاص عن «العلوم عند العرب»، ص١٣٥).

(٢) «المقدمة» (٢/ ٣٩٢).

(٣) «الوافي» (٦/ ١٧٨)، و«فوات الوفيات» (١/ ٥٤).

وقال آخر:

وعـاطـيـتُـه عـلـمَ الـبـديـع وخـدُّه   يـعـلِّـمـنـي تـلـويـنُـه عـلـمَ جـابـرِ[1]

وفي ترجمة أحدهم: «وكان مبتلًى بعلم جابر»[2].

وكذلك عُرِفت في كثير من الدوائر الغربية إبان نهضة الكيمياء الحديثة وترجمة كتبه إلىٰ اللاتينية، ويذهب بعض المستشرقين إلىٰ أن جابر بن حيان هو Geber المعروف عند اللاتين في العصور الوسطىٰ[3]، وينازع في ذلك آخرون[4].

يقول روحي الخالدي: «**علم جابر هو علم الكيمياء**، خصَّها علماؤنا المتقدمون بجابر بن حيان الصوفي؛ لأنه إمام المدوِّنين فيها، فاخترنا هذا الاسم لإطلاقه علىٰ الكيمياء القديمة؛ لأن علماء الإفرنج في عصرنا يفرِّقون بين «الكيمياء» المعرفة بـ (أل) التعريف العربية، وبين «كيمياء» بغير أداة التعريف، فيقولون: الكيمياء Alchemy، وكيمياء Chemistry، ويطلقون الاسم الأول علىٰ علم الكيمياء القديم المنقول عن

(١) «زهر الأكم» لليوسي (٢/ ١٦٠).

(٢) «شذرات الذهب» (١٠/ ٤٤٦).

(٣) انظر: «مدخل لتاريخ العلم» لسارتون (٨١)، و«قصة الحضارة» لديورانت (١٣/ ١٨٨)، و«فضل الإسلام علىٰ الحضارة الغربية» لمونتجومري وات (٥٩)، و«الإسلام والعرب» لروم لاندو (٢٧١)، و«الفكر العربي ومركزه في التاريخ» لأوليري (١٠٧).

(٤) انظر: «الحضارة العربية» لجوزيف هل (١١١)، و«تراث الإسلام» لجمهرة من المستشرقين بإشراف توماس أرنولد (٤٧١)، وموجز «دائرة المعارف الإسلامية» (٩/ ٢٥٩٥- جابر بن حيان).

جابر والمتداول بين الناس في القرون الوسطىٰ، ويطلقون الاسم الثاني علىٰ علم الكيمياء الحديث الذي هذبه وأحكم قواعده العلامة الفرنسي لافوازيه (١٧٤٣-١٧٩٤) في النصف الأخير من القرن الثامن عشر للميلاد»[١].

٤- «علم الإكسير».

قال جابر بن حيان في كتاب «الحدود» المنسوب إليه: «وحدُّ **العلم بالصَّنعة** أنه العلمُ بالإكسير»، ثم قال: «وحدُّ العلم بالإكسير هو العلم بالشيء المدبَّر الصابغ القالب لأعيان الجواهر الذائبة الخسيسة إلىٰ أعيان الجواهر الذائبة الشريفة»[٢].

٥- «الصنعة».

وهي من أسماء الكيمياء المشهورة التي عرفت بها من زمن مبكر[٣]، كما مرَّ قبل قليل في قول جابر: «وحدُّ **العلم بالصَّنعة** . . .»، وكذلك يذكرها النديم فيقول عن خالد بن يزيد بن معاوية: «وكان فاضلًا في نفسه وله همَّة ومحبةٌ للعلوم، خطر بباله **الصَّنعة**، فأمر

(١) «الكيمياء عند العرب» لروحي الخالدي (٩). وانظر: «قصة الرموز والمصطلحات والمعادلات في الكيمياء القديمة» لفرات فائق خطاب، ضمن العدد الخاص «العلوم عند العرب» بمجلة المورد (ص ١٣٥).

(٢) «المختار من رسائل جابر بن حيان» (١٠٦). وانظر: «المصطلح الفلسفي عند العرب» لعبد الأمير الأعسم (١٧٤، ١٧٥)، و«جابر بن حيان» لزكي نجيب محمود (١٠٠).

(٣) انظر: «الكيمياء والكيميائيين في التراث العلمي العربي» لفرحات الدريسي (١٠٤).

بإحضار جماعة من فلاسفة اليونانيين ممن كان ينزل مدينة مصر وقد تفصَّح بالعربية وأمرهم بنقل الكتب في **الصَّنعة** من اللسان اليوناني والقبطي إلىٰ العربي»، ويقول: «وللفريقين جميعًا في **الصَّنعة** كتبٌ وعلوم»[1]، والنسبة إليها: «صَنْعَوِيّ».

ويرىٰ الأستاذ سزكين أن من الخطأ اعتبار الكلمة العربية المرادفة لكلمة Alchimie هي كلمة الكيمياء أو علم الكيمياء فقط، وأن الكيميائيين الأوائل من العرب لم يسموا هذا الفرع أبدًا بأحد هذين المصطلحين، وإنما أطلقوا عليه «علم الصَّنعة» أو «الصَّنعة»، كما أنهم لم يسموا أحدًا سبقهم في هذا العلم «الكيميائي» وإنما «صاحب الصَّنعة» وأحيانًا «صاحب الحكمة» أو «الحكماء»، وأن «علم الصَّنعة» شغل منزلة أعلىٰ بكثير من الكيمياء التي تعني صناعة الذهب والفضة[2].

وفي ذلك نظر واضطراب؛ فإن تسمية هذا العلم بالكيمياء قديمة مذكورة عند جابر والرازي وغيرهما، وقبلهما في نصوص كثيرة في ترجمة خالد بن يزيد وأبي يوسف القاضي وغيرهما كما تقدم، وإذا سلَّمنا بالفرق بين «الصنعة» و«الكيمياء» وأن «الصنعة» علمٌ شامل فلسفي كما يتمثل في تراث جابر بن حيان، فإن الكلمة الأقرب إلىٰ ترجمة Alchimie إنما هي «الكيمياء» الدالة علىٰ تحويل المعادن؛ لأن «الصنعة» بالاعتبار المتقدم لا تكاد تصدق إلا علىٰ ما كان عليه جابر وحده ومن تأثر به وهم قليل.

---

(١) «الفهرست» (٢/١/١٣٩، ٤٤٢).

(٢) انظر: «تاريخ التراث العربي» (٤، ٥، ٦- المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

والأستاذ سزكين يحسن الظنَّ كثيرًا بهذه الصناعة، ويدافع عن أهلها، وينتقد منتقديهم، فيقول: «وإذا ما درس المرء نقد واعتراضات مناوئي الكيمياء يتولد الانطباع بأنه قد اختلط أمر أولئك الذين كان التحويل هدفهم الرئيسي بأمر أولئك الذين كان موضوع تحويل المعادن جزءًا من منهجهم الكيميائي، ولم يكن التحويل لديهم لطلب منفعة دنيوية، بل كان لغرض النظرية «العلم» ليس إلا»[1]، وهذا الغرض النظري للعلم دعوىٰ زيَّنها الهوىٰ لإثبات ريادة العلوم الإسلامية وأصالتها، وليست من الإنصاف والحق في شيء، وقد حمل هذا الغرض الأستاذ سزكين علىٰ التصديق بأي مخطوط ينسب إلىٰ جابر بن حيان وخالد بن يزيد وغيرهما من المتقدمين، والدفع بالصَّدر في أي نقد تاريخي أو فني يوجَّه لها، وحمل دراسات المستشرقين المنتقدين لها ككراوس وروسكا وغيرهما علىٰ التحيُّز المسبق وعدم الإنصاف والموضوعية!

وأحسب أن تلك العاطفة هي ما حملت بعض الباحثين علىٰ الزعم بأن الكيمياء المنسوبة إلىٰ جابر لم تكن من جنس الكيمياء القديمة، علىٰ الرغم من كل ما بينهما من التشابه في الموضوع والهدف والمنطلق وكثير من التفاصيل[2]، إلا أن يكون المراد تميُّز كيمياء جابر بمبدأ التجربة الذي لم يكن حاضرًا في الكيمياء القديمة المبنية علىٰ التأمل

(١) انظر: «تاريخ التراث العربي» (٨- المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

(٢) انظر: «الجامع في تاريخ العلوم عند العرب» لمحمد عبد الرحمن مرحبا (٣١٥)، و«جابر بن حيان أنموذجًا لعلم الكيمياء» لخالد حربي، ضمن كتاب «علوم حضارة الإسلام ودورها في الحضارة الإنسانية» (٦٩).

الفلسفي والتجريد النظري المحض، فهذا حق، لكنه لا يخرجها عن دائرة الكيمياء القديمة علىٰ أي حال.

٦- «الصناعة الهرمسية» و«سرُّ الكهنة».

أطلق ذلك عليها بعض الناس؛ لأن أول من اخترع الكيمياء فيما قيل هرمس المثلث المصري وعلَّمه الكهنة[١].

٧- «علم الكاف».

لأن «الكيمياء» تبدأ بحرف الكاف، و«أهل الكاف» و«أصحاب الكاف» هم المشتغلون بالكيمياء[٢].

وذكر ابن عابدين أن الكاف إشارة إلىٰ الكيمياء[٣].

وتسميتها به مشهورة[٤].

ثانيًا: الكيمياء الحديثة.

لا إشكال في مفهوم الكيمياء الحديثة، ولا غموض في تصور حقيقتها، كما هو الشأن في الكيمياء القديمة.

يقول الدكتور جميل صليبا مفرقًا بين الاثنين: «نبذة في علم الكيمياء Chemistry: **الكيمياء القديمة** كان الغرض منها معرفة حجر

---

(١) انظر: «الطب الجديد الكيميائي» لابن سلوم (٤٣).

(٢) «تكملة المعاجم» (٩/ ١٦٦).

(٣) «رد المحتار» (١/ ٤٥).

(٤) انظر: «الشقائق النعمانية» (٣٥٨، ٤٠٤)، و«كشف الظنون» (١/ ١٩٤، ٢/ ٩٨٦، ١٣٥٦، ١٤١٦، ١٤٨٧)، و«سلك الدرر» (٤/ ٢١٦)، و«الأزهر في ألف عام» لمحمد عبد المنعم خفاجي (٣/ ١٢٢).

الفلاسفة وهو الجوهر الذي إذا وضع علىٰ أي معدن يُصيِّره ذهبًا علىٰ زعمهم. ومعرفة إكسير الحياة، وهو الذي كانوا يظنون أنه يعيد الشيخ شابًّا أو أنه يشفي جميع الأمراض. **وأما الآن فالغرض من الكيمياء معرفة أصول المركبات وكيفية تركيبها وتحليلها**. وهذه الأصول تسمىٰ بالعناصر، والعناصر كثيرة، ولكنها الآن لا تتجاوز الثمانين، ومن أهمها: الحديد والنحاس والأكسجين والكربون. وأما المركبات فمنها: الخشب والسكر والماء وغير ذلك»[١].

فالكيمياء الحديثة تعنىٰ بدراسة المواد دراسة علمية، وتبحث في خواصِّها، وكيف تتفاعل تلك المواد تحت الظروف المختلفة بناء علىٰ بنيتها التركيبية ومكوناتها، ويحاول الكيميائيون معرفة التغيرات الكيميائية التي تتضمن تعديلات في التركيب الكيميائي للمواد، وقد تمكنوا بذلك من تحضير العديد من المواد المفيدة التي لا توجد في الطبيعة، كالأدوية والألياف الصناعية والأصباغ والأسمدة والبلاستيك وغيرها[٢].

وتعريف الكيمياء الحديثة وفروعها ومجالاتها بابٌ واسع ليس من شأن هذه الدراسة الخوض فيه.

ولا شك أن الكيمياء القديمة علىٰ ما كانت عليه من ضيق الرؤية وانحصار الهدف في تحويل المعادن إلىٰ الذهب والفضة هي الصورة

---

(١) «المعجم الفلسفي» (٢/ ٢٥٤). ونحوه لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي في «التعريفات الفقهية» (١٨٦).

(٢) انظر: «الموسوعة العربية العالمية» (٢٠/ ٣٧٨).

الابتدائية للكيمياء الحديثة التي نشهدها اليوم، وعلىٰ ما رافقها من ضياع عظيم للأوقات في تتبع الأوهام فمن الواضح أن العلم لم يكن له بدٌّ من اجتياز ذلك الطور قبل أن يصل إلىٰ تحليل المركبات المادية وردِّها إلىٰ عناصرها الأولىٰ[١].

وقد شهد المنصفون من المستشرقين وغيرهم بأثر المسلمين البارز في تطور الكيمياء وإسهامهم الكبير في نهضتها وتمهيدها لظهور الكيمياء الحديثة بما أدخلوه في صناعتها من مبدأ التجربة والملاحظة والتطبيق، فكانوا مبتكري الكيمياء التجريبية التي دفعت إلىٰ اكتشاف الكيمياء العضوية وغير العضوية الحديثة، ولئن أخفقوا في تحقيق أمنيتهم الخيالية بمعرفة حجر الفلاسفة الذي يحوِّل المعادن إلىٰ ذهب فقد وفِّقوا إلىٰ اكتشافات عملية حقيقية وكشف تركيبات كيميائية جديدة[٢]، وكانت منجزاتهم «قيِّمةً إلىٰ حدٍّ أصبحت معه الأساس لعمل العلماء الغربيين في القرون الوسطىٰ»[٣]، ولم يكن ينقصهم إلا استخراج النتائج العلمية الحقيقية ووضع نظام مفصَّل لها[٤].

يقول لوبون: «قال بعض المؤلفين: إن لافوازيه واضعُ علم الكيمياء. وقد نسوا أننا لا عهد لنا بعلم من العلوم -ومنها علم الكيمياء- صار ابتداعه دفعةً واحدة، وأنه وُجِد عند العرب من

---

(١) انظر: «قادة فتح الأندلس» لمحمود شيت خطاب (١/ ٢٠١).
(٢) انظر: «شمس العرب تسطع علىٰ الغرب» لزغريد هونكه (٣٢٥).
(٣) «الإسلام والعرب» لروم لاندو (٢٧١).
(٤) انظر: «تاريخ العرب المطول» لفيليب حتي (٢/ ٤٦٤).

المختبرات ما وصلوا به إلىٰ اكتشافاتٍ لم يكن لافوازيه ليستطيع أن ينتهي إلىٰ اكتشافاته بغيرها»[1].

ويقول تيرنر: «ويدين علم الكيمياء كما هو ممارسٌ في الغرب بعد العصور الوسطىٰ بالفضل لسيمياء[2] المسلمين أكثر مما يدين به للأدوات والتقنيات، كما ندين لهم باشتقاقات لمصطلحات سيميائية مثل الإكسير . . .»[3].

ويقول ديورانت: «ويكاد المسلمون يكونون هم الذين ابتدعوا الكيمياء بوصفها علمًا من العلوم؛ ذلك أن المسلمين أدخلوا الملاحظة الدقيقة والتجارب العلمية، والعناية برصد نتائجها في الميدان الذي اقتصر فيه اليونان علىٰ ما نعلم علىٰ الخبرة الصناعية والفروض الغامضة. فقد اخترعوا الأنبيق وسمَّوه بهذا الاسم، وحللوا عددًا لا يحصىٰ من الموادِّ تحليلًا كيميائيًّا، ووضعوا مؤلفات في الحجارة، وميَّزوا بين القلويات والأحماض، وفحصوا عن المواد التي تميل إليها، ودرسوا مئات من العقاقير الطبية، وركبوا مئات منها. وكان علم تحول المعادن إلىٰ ذهب الذي أخذه المسلمون من مصر هو الذي أوصلهم إلىٰ علم الكيمياء الحق، عن طريق مئات الكشوف التي تبيَّنوها مصادفة، وبفضل الطريقة التي جروا عليها في اشتغالهم بهذا العلم،

---

(١) «حضارة العرب» لغوستاف لوبون (٤٧٥).

(٢) هكذا ترجمها مترجم الكتاب، وهو يريد الخيمياء أو الكيمياء القديمة.

(٣) «العلوم عند المسلمين» لهوارد ر. تيرنر (٢٢٨).

وهي أكثر طرق العصور الوسطىٰ انطباقًا علىٰ الوسائل العلمية الصحيحة»[1].

وشهادات المستشرقين وغيرهم في هذا الباب كثيرة[2].

ويذكر بعض الباحثين مرور الكيمياء في مسيرتها التاريخية بأدوارٍ خمسة، كان دورها الأول منحصرًا في محاولات تحويل المعادن الرخيصة إلىٰ الذهب والفضة تحويلًا حقيقيًّا أو صبغًا ظاهريًّا، أعقب هذا الدور دورٌ آخر شهد نهضة الصناعة الطبية وتحضير العقاقير ومركبات الأدوية من أواسط القرن السادس عشر الميلادي وأبلىٰ فيها الأطباء المسلمون بلاء عظيمًا وألفوا فيها كثيرًا من الكتب والتصانيف،

---

(١) «قصة الحضارة» (١٣/ ١٨٧). وانظر: (١٣/ ١٩٦، ١٧/ ١٨٤).

(٢) انظر: «تراث الإسلام» لشاخت (٢/ ١٣٥)، و«تراث الإسلام» لجمهرة من المستشرقين بإشراف توماس أرنولد (٤٦٦، ٤٦٩)، و«الحضارة العربية» لجوزيف هل (١١١)، و«الإسلام والحضارة العربية» لكرد علي (١/ ٢١٧)، و«أثر العرب في الحضارة الأوروبية» للعقاد (٣٩)، و«أبحاث المستشرقين في تاريخ العلوم عند العرب» لعبد الرحمن بدوي ضمن كتابه «دراسات ونصوص في الفلسفة والعلوم عند العرب» (١٩)، و«استقبال الخيمياء العربية في الغرب» ضمن «تاريخ العلوم العربية» (١١٢٧، ١١٤٣، ١١٤٨)، و«في تراثنا العربي والإسلامي» لتوفيق الطويل (١٧، ٣١، ٣٣، ٣٤-٣٧، ٦٠، ٩٨، ٢٠٨-٢١١)، و«الكيمياء والكيميائيين في التراث العلمي العربي» لفرحات الدريسي (٣٣٨)، و«الكيمياء عند العرب» لروحي الخالدي (٦، ٨٢-٨٥)، ولمصطفىٰ لبيب (١١٣-١٢٠)، و«بحوث ومقارنات في تاريخ العلم وتاريخ الفلسفة في الإسلام» لعمر فروخ (٧٣، ٢٨١)، وكتبه الأخرىٰ «الحضارة الإنسانية وقسط العرب فيها» (٣١-٣٢)، و«تاريخ العلوم عند العرب» (٧٩، ٢٤١)، و«عبقرية العرب في العلم والفلسفة» (٨٨، ٩٦-٩٨، ١١٢، ١١٣-١١٤).

ويبدأ الدور الثالث في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي بنظرية الفلوجستون لبيخر Beeher وأشار فيها إلىٰ كثير من المواد القابلة للاشتعال دون أن يكون عنصر الكبريت موجودًا فيها، وبعده الدور الرابع في أواخر القرن الثامن عشر حيث ازداد عدد المركبات الكيميائية زيادة كبيرة، وبرز في هذا الدور العالم السويدي شيلي الذي اكتشف عنصر الأوكسجين، ولم ينصرم القرن الثامن عشر حتىٰ قام عملاق الكيمياء في ذلك العصر لافوازيه بتحضير عدد هائل من المركبات واكتشف مكونات الهواء ودرس خواص الأوكسجين والغازات دراسة علمية منضبطة وأخذ علم الكيمياء يسير بسرعة هائلة، ثم جاء بعد ذلك دور الكيمياء الخامس المتصل بالطاقة النووية(١).

والإنسان في عصرنا الذي تعني الكيمياء الحديثة في نظره معرفة العناصر المكوِّنة للمواد المتوافرة في الطبيعة عن طريق التحليل النوعي، وتقدير نِسَبها فيها بالتحليل الكمِّيِّ، لا يكاد يستطيع تصوُّر أن الكيمياء القديمة كانت تهدف قبل كل شيء إلىٰ تحويل المعادن «الخسيسة» إلىٰ المعادن «الشريفة»(٢).

---

(١) انظر: «أعلام العرب في الكيمياء» لفاضل الطائي (٣٨-٤٣). وانظر لتاريخ الكيمياء الطويل ومحطاتها المعرفية وملامح الكيمياء «الإسلامية» خاصة: «تاريخ العلوم العام - العلم القديم والوسيط» بإشراف رنيه تاتون (٢/ ١٢٩-١٤٦، ٣٧١-٣٨٣، ٥٩١-٦٢٠)، و«الكيمياء عند العرب» لمصطفىٰ لبيب (١٣-٢٧)، ولروحي الخالدي (٩ -٢٠، ٣٧-٥٢)، و«حضارة الإسلام وأثرها في الترقي العالمي» لجلال مظهر (٢٦٨-٢٩٩)، و«قصة الرموز والمصطلحات والمعادلات في الكيمياء القديمة» للدكتور فرات فائق خطاب، مجلة المورد (المجلد ٦، العدد ٤، ١٩٧٧، عدد خاص عن «العلوم عند العرب»، ص١٤٦-١٥٣).

(٢) انظر: «تاريخ التراث العربي» (٣ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

وعلىٰ ظهور الفرق بين نوعي الكيمياء القديمة والحديثة ووفرة المصادر التي أرخت للكيمياء وعرَّفت بها، فإن الاشتراك بين الاسمين وإطلاق «الكيمياء» فيهما جعل طائفة من الصحفيين وأنصاف الباحثين يخلطون بينهما، بل يعجبون حين يرون من أهل العلم من يطلق القول ببطلان الكيمياء القديمة التي كانت في عصرهم، ويستطيلون عليهم بالحديث عن الكيمياء الحديثة واستخداماتها النافعة! وهو جهلٌ مركَّب يتهادىٰ في بُردين من الغفلة وطيلسان من التعالم.

ولأثر شيخ الإسلام ابن تيمية العميق علىٰ الحركة العلمية المعاصرة، وحضوره الكبير في السجالات الفكرية المختلفة، فقد التقط بعض أولئك الأنصاف كلامه عن الكيمياء وشغبوا به وظنوا أنه من مفاريده أو من خصائص الخطاب السلفي، ولم يعلموا أن إبطال الكيمياء القديمة هو قول جمهور أهل العلم من شتىٰ الطوائف الإسلامية، لا يختصُّ بذلك مذهبٌ أو عالم، وإن اختلفت أدلتهم، كما سيأتي بسطه في فصل قادم.

وسأكتفي بعرض نموذجين لمن حمل كلام ابن تيمية في الكيمياء القديمة علىٰ الكيمياء الحديثة؛ للدلالة علىٰ ما تورثه الاستهانة بالعلم من البلاء المبين والفساد العريض للمعارف والتصورات.

١- يقول صلاح الدين الإدلبي: «إذا كان الأشاعرة قد أخطؤوا في عدد من المسائل العلمية الكونية فليسوا وحدهم الذين وقعوا في هذا. قال ابن تيمية سامحه الله: والكيمياء باطلة محرمة، وتحريمها أشد من تحريم الربا، ولا يجوز بيع الكتب التي تشتمل علىٰ معرفة صناعتها،

وأفتىٰ بعض ولاة الأمور بإتلافها»، ثم ذكر نصًّا آخر للبربهاري في النهي عن سبيل التنجيم بقوله: «وأقِلَّ من النظر في النجوم . . .». ثم قال الإدلبي **متعجبًا**: «**أليست الدعوة إلىٰ ترك الكيمياء وإتلاف كتبها، وإلىٰ الإقلال من النظر في النجوم، هي من أسباب تخلف المسلمين؟!!!** وإذا كانت كتب هذين العلمين قد خلطت الحق بالباطل فهل الواجب الاشتغال بها مع التمييز أو تركها وإهمالها؟!!!»[1].

و«الكيمياء» التي يبطلها ابن تيمية ويذهب إلىٰ تحريمها ولا يجيز بيع كتبها غير «الكيمياء» التي يظنها الإدلبي ويستطيل بها! علىٰ أن ذلك القول في الكيمياء القديمة ليس خاصًّا بابن تيمية، بل هو مذهب جماعات من أهل العلم من أصحاب الإدلبي وغير أصحابه.

٢- ويقول رائد السمهوري في مبحث عقده لموقف ابن تيمية من «علماء الطبيعة والعلوم والمعارف» وذكر فيه أن ابن تيمية يرىٰ أن الفلاسفة حين أتقنوا تلك العلوم الطبيعية فإنما تفوقوا فيها بسبب جهلهم بالله تعالىٰ، وقلة معرفتهم بأسمائه وصفاته: «ومفهوم الخطاب: أنهم لو عرفوا الله وأسماءه وصفاته لما تفوقوا في العلم الطبيعي وحذقوا به»! ثم يقول: «وانسجامًا مع هذا التوجه نجد شيخ الإسلام رحمه الله يشتدُّ جدًّا علىٰ أهل الكيمياء».

ثم أورد بعض نصوص ابن تيمية في تحريم الكيمياء، وذكر أنه علَّل تحريمها بعلتين: الغش والتدليس، ومضاهاة خلق الله. ثم قال

---

(١) «عقائد الأشاعرة في حوار هادئ مع شبهات المناوئين» لصلاح الدين الإدلبي (١٨١).

متعجبًا أيضًا: «أقول: فكيف لو أدرك شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ زماننا هذا ورأىٰ ما يصنعه الكيماويون من الحلي والعطور التي هي أغلىٰ ثمنًا في بعض الأحيان من الذهب والفضة ومن ماء الورد ومن المسك المعتَّق؟».

ثم يمضي في قوله: «هذا والناس يعلمون أنها عمل الكيماوية، ويعلمون أيضًا أنها ليست طبيعية، وهم يفضلونها علىٰ الطبيعية، لقد اختلفت مقاييس الناس في هذا الزمان عما كانت عليه. وإن كان القارئ يتعجب من إصرار شيخ الإسلام علىٰ أن عمل الكيماوية هو مضاهاة لخلق الله تعالىٰ، فإن أحدًا من الكيماوية لا يزعم هذا! فإن المواد التي يمزجونها ويختبرونها ويصنعونها موجودة قبل أن يولدوا، وستبقىٰ بعد أن يموتوا، ولكن شيخ الإسلام يرحمه الله يرىٰ أن عمل الكيماويين نفسه هو مضاهاة لخلق الله تعالىٰ».

ثم يقول: «إن الكيماوية اليوم قد تمكنوا عمليًّا من تخليق عناصر جديدة مفيدة جدًّا، وهذا يدرسه أبناؤنا اليوم في المدارس! فهل يرىٰ شيخ الإسلام أن تلك العناصر الجديدة قد خلقها البشر؟»[(١)].

وهذا جهلٌ عريض من وجهين:

الأول: أن «الكيمياء» التي يتحدث عنها ابن تيمية ويبطلها غير «الكيمياء» التي يتحدث عنها هذا ويتعلمها أبناؤه في المدارس! ولعله لم يسمع يومًا بأن هناك كيمياء قديمة وكيمياء حديثة، ولا بالفرق ما بين

(١) «نقد الخطاب السلفي، ابن تيمية أنموذجًا» لرائد السمهوري (١٥١-١٥٧).

هذه وتلك، وبما صُنِّف في الأولىٰ من الكتب، وما وُجِّه إليها من نقد، ووقع فيها من خلاف، علىٰ مستوىٰ الإمكان الطبيعي والحكم الشرعي، وإلا لأشار إلىٰ ذلك ولو بكلمة واحدة، ولنزَّل كلام ابن تيمية علىٰ الكيمياء القديمة التي كانت في عصره، ولعلم أنه لم ينفرد بالقول بإبطالها ومنعها، ولا كان لموقفه من «علماء الطبيعة» ولا للخطاب السلفي دخلٌ فيها، وأن الفلاسفة والمعتزلة علىٰ رأس من يبطلها ويمنعها كما سيأتي!

الثاني: أنه مع قراءته لكلام ابن تيمية لم يفهم مراده، ولم يحرر موضع نقده للكيمياء، ولا مناط تحريمه لها، ولا معنىٰ مضاهاة الخلق التي يذكرها، فهو يظن أن ابن تيمية يمنع من أي «منتج» جديد يصنعه الكيميائيون، ويحرمه لأنه مضاهاة لخلق الله! ويتعجب من ذلك ويورد ما يصنعه الكيماويون من الحلي والعطور! وكأن الناس في عصر شيخ الإسلام لم يكونوا يصنعون العطور والحليَّ، ولم يكن يعلم بصناعتهم لها، ولعله لو علم بها لسارع إلىٰ تحريمها لأنها مضاهاة لخلق الله!

وإنما يمنع شيخ الإسلام ابن تيمية إمكان أحدٍ أن يصنع شيئًا يضاهي ما خلقه الله من كل وجه، فيصنع ذهبًا يضاهي الذهب الطبيعي المخلوق من كل وجه، أو لؤلؤًا أو مسكًا أو عنبرًا أو غير ذلك، فالمضاهاة التامة الممتنعة علة لعدم إمكان الكيمياء عنده طبعًا وليست علة للتحريم شرعًا، وليس مطلق المضاهاة ممتنعًا ولا ممنوعًا، ولذا قال ابن عباس لمن استفتاه: «صوِّر الشجر وما لا روح فيه»[(١)].

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٧٠).

وهو بهذا لا يمنع من أمرين:

الأول: «المنتجات» المصنوعة الجديدة المكوَّنة من مواد وعناصر أخرىٰ، وليست نظيرًا لشيء مخلوق، كالعطور والحلي والأدوية والأصباغ وغيرها مما افتتَّت فيه الكيمياء الحديثة اليوم وأغرقت الأسواق بألوان لا نهاية لها منه، فهذه ليس فيها مضاهاة أصلًا.

وقد احتج أصحاب الكيمياء قديمًا بهذه الشبهة علىٰ إمكان وقوعها وعدم امتناعها، فذكروا «الزجاج» و«الفخَّار» ونحوهما من «المنتجات» الجديدة المصنوعة التي لا يمنع وقوعها شيخ الإسلام ابن تيمية ولا غيره ممن يبطل الكيمياء!

وأجاب عن ذلك شيخ الإسلام مفرِّقًا بين النوعين: «المنتج» المصنوع الذي له نظيرٌ من خلق الله، و«المنتج» المصنوع الذي لا نظير له، فقال: «ومن أعظم **حجج الكيماوية: استدلالهم بالزُّجاج**، قالوا: فإن الزجاج معمولٌ من الرمل والحصىٰ ونحو ذلك. فقاسوا علىٰ ذلك ما يعملونه من الكيمياء. **وهذه حجةٌ فاسدة؛ فإن الله ﷻ [لم] يخلق للناس زجاجًا لا في معدنٍ ولا في غيره، وإنما الزجاج من قسم المصنوعات، كالآجرِّ والفخَّار ونحوهما ممَّا يُطْبَخ في النار. وقد تقدَّم أن الله ﷻ جعل لبني آدم قدرةً علىٰ أن يعملوا أنواعًا من المطاعم والملابس والمساكن، وكذلك جعل لهم قدرةً علىٰ ما يصنعونه من الآنية من الفخَّار والزُّجاج ونحو ذلك، ولم يخلق لهم سبيلًا علىٰ أن يصنعوا مثل ما خلق الله.** وإذا تبيَّن أن الزجاج من قسم المصنوعات دون المخلوقات ليس فيه ما يشتبه المصنوع بالمخلوق = بطلت حجَّة

الكيمياء؛ **فإن أصل المخلوقات التي خلقها الله لا يمكن البشر أن يصنعوا مثلها، ولا يمكنهم نقلُ نوعٍ مخلوقٍ من الحيوان والنبات والمعدن إلىٰ نوعٍ آخر مخلوق، وهذا مطَّردٌ لا يُنْقَض»**[1].

الثاني: المنتجات «المقلدة» للأشياء الطبيعية المخلوقة، فإن شيخ الإسلام لا يمنع من إمكان تقليدها (ما لم تخرج إلىٰ دعوىٰ مماثلة الحقيقة) ووصول التقليد إلىٰ مراتب غاية في الدقة والبراعة والإتقان، حتىٰ إن بعض الذهب «المقلَّد» قد تظلُّ صبغته عشرات السنين قبل أن تضمحل. لا يمنع ذلك واقعًا ولا يمنعه شرعًا متىٰ كان ذلك ظاهرًا للمشتري غير منطوٍ علىٰ غشٍّ وإيهام بأن تلك «منتجات» طبيعية، باستثناء الذهب والفضة؛ فإن الغش فيهما ممنوع مطلقًا؛ لما فيه من الفساد المبين لدنيا الناس وإتلاف أموالهم، ولذا شدَّد فيه ولاة الأمور وقطعوا أيدي كل من ثبت عليه تزييف النقد، وتحريم ذلك كلمة إجماع عند أهل العلم لا يختلفون فيه.

وإنما الذي يمنع وقوعه هو أن يأتي إنسان إلىٰ شيء خلقه الله كالذهب أو غيره فيصنع نظيره من كل وجه، فيكون ذهبًا حقيقيًا، فهذا عنده من الممتنع المحال، ومن زعم أنه فعل ذلك فإنما هو غشٌّ وتشبيه، فيلحقه التحريم من هذا الوجه[2].

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٨٨، ٣٩١). وانظر: «السياسة الشرعية» (٢٣٠).
وسيأتي الكلام عن هذه الشبهة والجواب عنها بتفصيل في آخر رسالة ابن القيم، وأحلت في حاشيتها لمظان الكلام عليها في كتب أهل العلم.

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٧٠-٣٧١).

يقول: «**وكانت المخلوقات من المعادن والنبات والدواب غير مقدورة لبني آدم أن يصنعوها، لكنهم يشبِّهون علىٰ سبيل الغش، وهذا حقيقة الكيمياء؛ فإنه المشبَّه**»(١).

فعلَّة المضاهاة التامة الممتنعة تمنع الوقوع، وعلة الغش تقتضي التحريم، والثانية مترتبة علىٰ الأولىٰ.

ولذا قال عن الكيمياء إنها «**باطلةٌ طبعًا، محرَّمةٌ شرعًا**»(٢).

وفي عدم إمكان الوقوع لعلة المضاهاة بنىٰ يعقوب بن إسحاق الكندي الفيلسوف رسالته في إبطال الكيمياء «**لتعذُّر فعل الناس لما انفردت الطبيعة بفعله**»(٣).

وأدرج ابن سينا في رسالته «إشارات إلىٰ علم فساد أحكام النجوم» الكيمياء في جملة العلوم المزيفة، وقال ما ترجمته: «أما غرضها فالجشع والميل إلىٰ المعيشة المريحة، وأما فحواها فتوليد إكسير يزعم أنه يحوِّل كل معدن خسيس إلىٰ ذهب أو فضة دون عناء. ولقد كثرت الكتب في ذلك، وأما ما يحتمل أن يكون قد صنفه جابر والرازي وغيرهما فمجرَّد هراء، **فلا يمكن توليد ما خلقه الله بالطبيعة، كما لا تشترك أعمال الإنسان في أعمال الطبيعة**»(٤).

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٧٣).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٨٩).

(٣) انظر: «مروج الذهب» (٥/ ١٥٩)، و«تثبيت دلائل النبوة» (٢/ ٦٣١)، و«سرح العيون» (٢٢٥).

(٤) انظر: «تاريخ التراث العربي» لسزكين (٨ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

وقال ابن رشد: «**وأما الكيمياء فصناعةٌ مشكوكٌ في وجودها، وإن وُجِدت فليس يمكن أن يكون المصنوع منها هو المطبوع بعينه؛ لأن الصناعة قصاراها أن تتشبه بالطبيعة، ولا تبلغها في الحقيقة**»[1].

وستأتي مناقشة هذه العلة والكلام عليها في الباب الثاني.

وفي مقابل ما مضىٰ من ذينك النموذجين البائسين دونك هذه الفتوىٰ العلمية التي أوضحت الفرق بين نوعي الكيمياء، واختلاف الحكم عليها تبعًا لذلك، للَّجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فقد ورد إليها سؤال يقول: «قرأت في بعض الكتب: أن علم الكيمياء: وهو نوع من أنواع السحر. فهل هذا صحيح؟ علمًا بأني سمعت عن كتاب لابن القيم اسمه: بطلان الكيمياء من أربعين وجهًا. فهل أن التجارب الكيميائية التي تجرىٰ في المدارس والجامعات لدراسة المواد والعناصر هي حرام باعتبار كونها سحرًا أم لا؟ مع أني قد مارست بعضًا منها في المدرسة ولم أر أي أثر لوجود السحر، كتدخل الجن أو وجود طلاسم وما إلىٰ ذلك. أفيدوني أفادكم الله».

فأجابت اللجنة: «**ليس علم الكيمياء الذي يدرَّس لطلاب المدارس من جنس الكيمياء التي منعها العلماء** وقالوا: إنها سحر، وحذروا الناس منها، وذكروا أدلة علىٰ بطلانها، وبينوا أنها أيضًا خداع وتمويه يزعم أصحابها أنهم يجعلون الحديد مثلًا ذهبًا والنحاس فضة، ويغشُّون بذلك الناس ويأكلون أموالهم بالباطل. **أما التي تدرس في المدارس في هذا الزمن فهي تحليل المادة إلىٰ عناصرها التي تركَّبت منها، أو تحويل**

---

(١) «تهافت التهافت» (٤٩٨).

العناصر إلىٰ مادة تركَّب منها تخالف صفاتها تلك العناصر، بواسطة صناعة وعمليات تجرىٰ عليها = فإنها حقيقة واقعية، بخلاف الكيمياء المزعومة فإنها تمويه وخداع، وليست من أنواع السحر الذي جاءت النصوص في الكتاب والسنة بتحريمه والتحذير منه»[1].

ولا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا!

(١) «فتاوىٰ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» (١/٤٤٧-٤٤٨). وهي بتوقيع رئيس اللجنة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ونائبه الشيخ عبد الرزاق عفيفي، وعضوية الشيخ عبد الله بن غديان، رحمهم الله.

الفصل الثالث
صلة الكيمياء بالسيمياء

فرغنا في الفصل السابق من بيان حقيقة الكيمياء ومفهومها العرفي وأنها صناعةٌ يراد بها تحويل المعادن «الخسيسة» كالنحاس والرصاص والحديد إلىٰ المعادن «الشريفة» كالذهب والفضة، ومضت الإشارة فيه إلىٰ تسمية بعض الناس لها بالسيمياء، فما السيمياء؟ وما صلتها بالكيمياء؟ وهل هي علمٌ مستقلٌّ أم هي وجهٌ آخر للكيمياء؟

أما الكيمياء فقد عرفتها.

وأما السيمياء فضربٌ من السحر التخييلي الذي لا حقيقة له، فهي من جملة علوم السحر وأنواعه، وهي بمعزل عن الكيمياء من حيث الموضوع والأداة، ولذا يذكرهما من ألَّف في تصنيف العلوم مستقلَّين ضمن فروع العلم الطبيعي، وإن اقترن ذكرهما في بعض كلام أهل العلم من جهة أن كثيرًا من أهل الكيمياء يدخلون فيها شيئًا من السحر خداعًا للناس وتمويهًا عليهم كما سيأتي، أو أن الكيمياء لا تصحُّ إلا

علىٰ وجه السحر كما يذهب إليه ابن خلدون، إلا أن إطلاق أحدهما علىٰ الآخر دون تقييد يفضي إلىٰ الاضطراب والغموض، وقد مرَّ في الفصل السابق الإشارة إلىٰ ما لعله من أسباب ظنِّ الكيمياء والسيمياء شيئًا واحدًا، ومجازفة بعض المستشرقين والمعاجم المعاصرة حين فسَّروا السيمياء بالكيمياء القديمة.

والعلوم التي تتفرع علىٰ العلم الطبيعي وتنشأ منه عشرة: علم الطب، وعلم البيطرة والبيزرة، وعلم الفراسة، وعلم أحكام النجوم، وعلم السحر، وعلم الطلسمات، وعلم السيمياء، وعلم الكيمياء، وعلم الفلاحة.

يقول ابن الأكفاني في تعريفها: «**علم السيمياء: قد يطلق علىٰ غير الحقيقي من السِّحر**، وهو الأشهر، **وحاصله إحداث مثالاتٍ خيالية لا وجود لها في الحسِّ**، ويطلق علىٰ إيجاد تلك المثالات بصورها في الحس وتكون صورًا في جوهر الهواء ...»[1].

وكذلك صنع القلقشندي وغيره[2].

وأوردها التاج السبكي فيما يطلق عليه «سحر» في عرف المتكلمين، ثم قال: «السيمياء، وهو أن يركِّب الساحر شيئًا من خواصَّ

(١) «إرشاد القاصد» لابن الأكفاني (١٨٤).

(٢) انظر: «صبح الأعشىٰ» (١/٥٥٧)، و«المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك» ليحيىٰ بن الحسين بن القاسم (٤٤٤)، و«القانون» لليوسي (١٦٣)، و«كشف الظنون» (٢/١٠٢١)، و«كشاف اصطلاحات الفنون» (١/٥٧)، و«أبجد العلوم» (٢/٣٣٢).

أرضية أو صنعة، كأدهان خاصة، أو مائعات خاصة، أو كلمات خاصة، توجب تخييلات خاصة، وإدراك الحواسِّ مأكولًا أو مشروبًا، ونحو ذلك، ولا حقيقة له»[1].

وجعلُ «السيمياء» من السحر مقررٌ في كلام أهل العلم[2]، ومحققي المستشرقين[3]، وهو أحق بالصواب من جعلها من العلوم المشتبهة بالسحر فحسب كما فعل الطوفي[4].

فالسيمياء ضربٌ من ضروب السحر، والكيمياء صناعة عملية واضحة المقصد معتمدة علىٰ التجارب العملية والأدوات المادية للوصول إلىٰ تحويل المعادن، ولئن كان بعض من يدعي الكيمياء قد خلط بها السحر ليخيِّل للناس استحالة المعدن إلىٰ الذهب فما ذلك بجاعل الكيمياء كلها سحرًا.

ولذلك يفرِّق شيخ الإسلام ابن تيمية بوضوح بين الكيمياء والسيمياء، وإن كان يجمل القول في مواضع فيقع الاشتباه علىٰ الناظر في كلامه.

فمن محكم كلامه قوله: «وأما من قال إن **السيمياء والكيمياء** من علوم الأنبياء والأولياء، فكاذبٌ مفتر؛ لم يُعْرَف عن نبيٍّ من الأنبياء أنه تكلَّم لا في هذا ولا في هذا، ولا عن وليٍّ مقبول عند الأمة.

---

(١) «معيد النعم» للسبكي (١١٦، ١١٧).

(٢) انظر: «الفروق» للقرافي (٤/ ٢٤١)، و«الكبائر» للذهبي (١٠٢).

(٣) انظر: «دائرة المعارف الإسلامية» (١٣/ ٢١ - سيمياء).

(٤) «الإشارات الإلهية» (١/ ٢٨٣).

أما **السيمياء فإنها من السحر**، ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾، ولا ريب أن السَّحرة قد يشتبهون بالأنبياء والأولياء، ويأتون ما يُظَنُّ أنه يضاهي ما تأتي به الأنبياء، كما أتىٰ سحرة فرعون بما يضاهون به معجزة موسىٰ ﴿فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿سَٰجِدِينَ﴾.

وأما **الكيمياء فهو المشبَّه بالذهب والفضة المخلوقَين**، والكيمياء لا تختصُّ بهذين، بل تُصْنَع كيمياء الجواهر، كاللؤلؤ والزبرجد، وكيمياء المشمومات، كالمسك والعنبر والورد، وكيمياء المطعومات. وهي باطلةٌ طبعًا، محرَّمةٌ شرعًا؛ فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: من غشَّنا فليس منَّا. والكيمياء من الغشِّ . . .»[(١)].

ومن المواضع التي أوضح فيها الصلة بينهما من جهة الواقع، لا من جهة العلم نفسه، قوله عن الكيمياء: «ويقترنُ بها كثيرًا السِّيمياء التي هي من السحر»[(٢)].

وقال: «فإن فضلاء أهل الكيمياء يضمُّون إليها الذي يسمُّونه السيمياء، كما كان يصنع ابن سبعين[(٣)] والسهروردي المقتول[(٤)]

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٨٩).
(٢) «جامع المسائل» (٩/ ٤٨٩).
(٣) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٥٨٨). ويقول الصفدي في «الوافي» (١٨/ ٦٠): «ولقد اجتمعت بجماعة من أصحاب أصحابه ورأيتهم ينقلون عن أولئك أن ابن سبعين كان يعرف السيمياء والكيمياء، وأن أهل مكة كانوا يقولون إنه أنفق فيها ثمانين ألف دينار».
(٤) انظر: «منهاج السنة» (٨/ ٢٥).

والحلاج وأمثالهم»[1].

وقال: «وإنما المقصود هنا أنك **تجد السيمياء التي هي من السحر كثيرًا ما تقترن بالكيمياء**. ومعلومٌ بالاضطرار من دين الإسلام أن السحر من أعظم المحرمات، فإذا كانت الكيمياء تقترن به كثيرًا ولا تقترن بأهل العلم والإيمان عُلِمَ أنها ليست من أعمال أهل العلم والإيمان، بل من أعمال أهل الكفر والفسوق والعصيان»[2].

وبهذا تفهم عبارته الأخرىٰ المجملة: «**والكيمياء من جنس السيمياء، وهو السحر الذي يخيِّل الشي بخلاف ما هو عليه**»[3]، فقوله «من جنسها» أي من أنهما من باب واحد من حيث عدم الصدق في الواقع، فالكيمياء تشبِّه والسيمياء تخيِّل، وهي من جنسها أيضًا من حيث اقترانهما في عمل بعض مدَّعيهما، ومن حيث اشتراكهما في التحريم، ومن حيث اختصاصهما بأهل الكفر والفسوق والعصيان.

أما ابن خلدون، فكلامه صريحٌ في أنه لا يرىٰ إمكان وقوع تحويل المعادن بالكيمياء إلا علىٰ وجه الكرامة أو علىٰ وجه السحر والتخييل، ومع ذلك فلم يجعل السيمياء هي الكيمياء، وإنما جعل السيمياء من حيل تصحيح الكيمياء وتمويهها علىٰ الناس، ونصَّ في موضع علىٰ أن الكيمياء من توابع السحر.

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٨٣). وانظر: «جامع المسائل» (٧/ ٤٥٦).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٨٥).

(٣) «السياسة الشرعية» (٢٣١).

يقول: «والذي يجب أن يُعْتَقَد في أمر الكيمياء، وهو الحقُّ الذي يعضده الواقع: أنها من جنس آثار النفوس الرُّوحانية، وتصرُّفها في عالم الطبيعة إما من نوع الكرامة إن كانت النفوس خيِّرة، أو من نوع السحر إن كانت النفوس شرِّيرة فاجرة. فأما الكرامة فظاهرة، وأما السحر فلأن الساحر كما ثبت في مكان تحقيقه يقلب الأعيان المادية بقوته السحرية»[1].

وقال: «وتحقيق الأمر في ذلك: أن الكيمياء إن صحَّ وجودها كما تزعم الحكماء المتكلِّمون فيها مثل جابر بن حيان ومسلمة بن أحمد المجريطي وأمثالهم فليست من باب الصنائع الطبيعية، ولا تتمُّ بأمرٍ صناعي. وليس كلامهم فيها من منحىٰ الطبيعيات، إنما هو من منحىٰ كلامهم في الأمور السحرية وسائر الخوارق وما كان من ذلك للحلاج وغيره، وقد ذكر مسلمة في كتاب الغاية ما يشبه ذلك، وكلامه فيها في كتاب رتبة الحكيم من هذا المنحىٰ، وهذا كلام جابر في رسائله، ونحو كلامهم فيه معروفٌ ولا حاجة بنا إلىٰ شرحه. وبالجملة فأمرها عندهم من كليات المواد الخارجة عن حكم الصنائع . . . ، فقد تبين أنها إنما تقع بتأثيرات النفوس وخوارق العادة، إما معجزةً أو كرامةً أو سحرًا. ولهذا كان كلام الحكماء كلهم فيها إلغازًا لا يظفر بتحقيقه إلا من خاض لجَّةً من علوم السَّحرة، واطلع علىٰ تصرفات النفس في عالم الطبيعة»[2].

---

(١) «المقدمة» (٢/ ٤٠٧).

(٢) «المقدمة» (٢/ ٤٣٦-٤٣٧).

وقال في علوم السحر والطلسمات: «ثم ظهر بالمشرق جابر بن حيان كبير السَّحرة في هذه الملَّة، فتصفَّح كتب القوم واستخرج الصِّناعة، وغاص علىٰ زبدتها واستخرجها، ووضع فيها عدَّة من التآليف، وأكثر الكلام فيها وفي صناعة الكيمياء؛ **لأنها من توابعها**؛ لأن إحالة الأجسام النوعية من صورة إلىٰ أخرىٰ إنما يكون بالقوة النفسانية، لا بالصناعة العملية، فهو من قبيل السحر كما نذكره في موضعه»[(١)].

وكلام ابن خلدون مستقيمٌ علىٰ أصل من يبطل الكيمياء ويحيل إمكانها، ويصحح مع ذلك الكرامة ويؤمن بها وبوقوع السحر، وليس كذلك المعتزلة الذين يبطلون الكيمياء ولا يؤمنون بوقوع الكرامة والسحر.

أما مصححو الكيمياء فتعقبوه وردوا عليه.

وممن تعقبه الآلوسيُّ، وهو من أنصار الكيمياء، فقال: «وكونُ الكيمياء من تأثيرات النفوس وخوارق العادات فلا تكون إلا معجزة أو كرامة أو سحرًا ليس بشيء، بل هي بأسباب عادية، لكنها خفية علىٰ أكثر الناس، لا دخل لتأثير النفوس فيها أصلًا. نعم، قد يكون من النبيِّ أو الوليِّ ما يكون من الكيماويِّ من غير معاطاة تلك الأسباب، فيكون ذلك كرامة أو معجزة. وكون منحىٰ كلام بعض الحكماء فيها منحىٰ كلامهم في الأمور السحرية لا يدلُّ علىٰ أنها من أنواع السحر

(١) «المقدمة» (٢/ ٣٢٤).

أو توابعه؛ فإن ذلك من إلغازهم لأمرها، وقد تفنَّنوا في الإلغاز لها وسلكوا في ذلك كلَّ مسلك»[1].

وردَّ عليه كذلك جمال الدين الأفغاني ردًّا طويلًا لم ينصفه فيه؛ إذ اقتصر علىٰ مناقشة طرفٍ من حجته وأغضىٰ عن سائرها، وحاصل رده أن ابن خلدون إنما بنىٰ إنكاره للكيمياء علىٰ أن كلام أهل تلك الصناعة من قبيل الألغاز وأن معانيهم لا تكاد تبين، مع أن ألفاظهم ومعانيهم صناعية محضة وفنية صرفة! وعلم الكيمياء كما يقول «له اصطلاحاتٌ خاصة يفهمها من يعاني ويدرس ذلك العلم»، ولم يعان ابن خلدون ذلك الفنَّ[2].

ولم يبن ابن خلدون إنكاره علىٰ مجرد الإلغاز الواقع في بعض رسائل أهل الكيمياء، وإنما تلك قرينة ودليلٌ مساعد لأدلته الأصول التي سنذكرها في فصل إمكان الكيمياء، ومن العجيب أن يختزل كلامه في «نقطة» الإلغاز هذه، لكن للأفغاني هوًى في تصحيح الكيمياء، فلم يجد ما ينقض به استدلال ابن خلدون سوىٰ أن يجعل كلامه في إلغاز القوم دليلًا علىٰ عدم فهمه لمصطلحاتهم ومعاناته لعلمهم!

ومن شواهد اقتران السيمياء بالكيمياء ما نجده من ذكرهما معًا في تراجم بعضهم، كما مرَّ في كلام ابن تيمية عن ابن سبعين والسهروردي والحلاج.

---

(١) «روح المعاني» (٢٠/٢٦٦، ٢٦٩).

(٢) «خاطرات جمال الدين الأفغاني» (٢٢٥-٢٣٤).

ومن ذلك ما جاء في ترجمة أبي الكرم الموصلي المعروف بالمهذب الأفطس (ت: ٦١٣) أنه كان «ذا يد باسطة في صناعة الشعبذة والنارنجات والسيمياء والطلسمات والكيمياء وما يتعلق بهذه الأجناس الغريبة»[(١)].

وذكر ابن خلدون في ترجمة أحد الأمراء أنه كان محبًّا للفلسفة مطالعًا لكتبها، حريصًا علىٰ نتائجها من علم الكيمياء والسيمياء والسحر والشعوذة، ثم ولي ابنه من بعده «وكان مقتفيًا سنن أبيه في ذلك، وخصوصًا في انتحال السحر والاستشراف إلىٰ صنعة الكيمياء»[(٢)].

ومن المشهورين بالجمع بينهما: الساحر المتنبئ محمد بن أبي الطواجين الكتامي الذي كان ينتحل صناعة الكيمياء، ولقِّب بأبي الطواجين لكثرة الظروف التي يستعملها في ذلك بزعمه، ثم ادعىٰ النبوة وشرع الشرائع وأظهر أنواعًا من الشعبذة والسحر[(٣)].

وثَمَّ نماذج أخرىٰ[(٤)].

غير أن أظهر الشواهد علىٰ ذلك الاقتران بين الكيمياء والسحر ما انتهىٰ إلينا من التراث المنسوب إلىٰ شيخ الكيمياء جابر بن حيان الذي سمَّاه ابن خلدون كما سلف «كبير السَّحرة في هذه الملة»[(٥)]، ويطغىٰ

---

(١) «قلائد الجمان» لابن الشعار (٣/ ٥٨).

(٢) «ديوان المبتدأ والخبر» لابن خلدون (٦/ ٣٥٤، ٣٥٥).

(٣) انظر: «الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصىٰ» (٢/ ٢٣٤).

(٤) انظر: «خلاصة الأثر» للمحبي (٣/ ٣١٤، ٤/ ٢٠٧)، و«نزهة الخواطر» للحسني (٨/ ١٣٢٠).

(٥) «المقدمة» (٢/ ٣٢٤).

في ذلك التراث تعظيم الطِّلَّسْم السحري والانسياق في شرح موازينه «في شططٍ أعجب من العجب» كما تقول الدكتورة يمنىٰ الخولي التي لم تستطع إخفاء دهشتها العظيمة من صنيعه الذي بلغ إمكانية تحويل الطِّلَّسْم المخلوقات الحية، وليس فقط المعادن إلىٰ بعضها البعض! ويشرح جابر بعضًا من كيفيات هذا التحويل، كأن نضيف وجه جارية إلىٰ جسم رجل أو عقل شيخ إلىٰ رأس طفل!

ثم تقول: «ودع عنك الآن الروح العلمية، فكيف يقول بهذه الترهات «التجريبية» رجلٌ يَدِين بالعقيدة الإسلامية التي تحمِّل كلَّ إنسان كروح وبدن المسئولية الكاملة؟! إن هذه التوصيفات التي يستفيض فيها جابر شارحًا ومفسرًا ومتجولًا بين مذاهب شتىٰ وأساليب تجريبية مختلفة لصنع وتركيب وإعادة تجميع البني آدميين والمخلوقات تبرر الزعم ببُعْدٍ هنديٍّ في تفكيره هو عقيدة التناسخ، ولئن كانت تخالف صحيحَ العقيدة الإسلامية فقد قيل: إنَّ نفرًا من غلاة الشيعة أخذوا بها. إن علم الطِّلَّسم أو ميزان الحروف الدالة علىٰ الطبائع الأربع هي منطلق كل هذه الترهات».

وفي علم الطِّلَّسمات الذي اهتمَّ به جابر كثيرًا، واعتبره واحدًا من سبعة علوم هي كل العلوم الكونية، ونعته دونها بأنه «العلم الأكبر العظيم الباطل في زماننا هذا أهله والمتكلمون فيه»[1]، يتجلىٰ كما تقول الدكتورة يمنىٰ الخولي أيضًا «بعدٌ مشرقيٌّ غنوصيٌّ لا عقلانيٌّ

(١) «مختار رسائل جابر بن حيان» (٤٨).

ولا إسلاميٌّ علىٰ السواء»[1].

واكتفىٰ الدكتور زكي نجيب محمود بملاحظة خجولة حول هذه الهنابث، فسمىٰ الفصل الخاص بالطِّلَّسم عند جابر «بين العلم والخرافة»[2].

وتلطف غوستاف لوبون حين قال: «**كيمياء العرب مَشُوبةٌ بالسيمياء**، كما كان علم الفلك عندهم مشوبًا بفنِّ التنجيم، ولكن مزج العلم المثبت بالخيال لم يمنع العرب من الوصول إلىٰ اكتشافات مهمة»[3].

بينما كان غيره أكثر صراحة حين قال بعد الإشارة إلىٰ بعض المكتشفات الكيميائية في كتب جابر: «هذه المكتشفات لها قابلية لإثارة سلسلة من التجارب لازمها لسوء الحظ ميلٌ مفرطٌ إلىٰ التجريد النظري، فضلًا عن أن بعض الميول الصوفية المأخوذة من فلاسفة الأفلاطونية الحديثة والمذهب الغنوصي في الإسكندرية المركز الثقافي اليوناني، وفي البلاد الخاضعة للحكم الإسلامي، كان لها تأثيرٌ قاطع جدًّا علىٰ الروح التجريبية، **فانقلبت الكيمياء التي كانت في يد جابر من مجرد بحث علمي تجريبي وموضوع صناعة محاطًا بالكتمان إلىٰ ممارسة للخرافات، حتىٰ انتهىٰ إلىٰ شعوذة ودجل**»[4].

---

(١) «الأبعاد المعرفية لكيمياء جابر بن حيان» ضمن كتابها «بحوث في تاريخ العلوم عند العرب» (٥٨، ٥٩).

(٢) «جابر بن حيان» لزكي نجيب محمود (٢٦٠).

(٣) «حضارة العرب» (٤٧٤).

(٤) انظر: «تراث الإسلام» لجمهرة من المستشرقين بإشراف توماس أرنولد (٤٦٩).

وكما كانت الكيمياء القديمة مَشُوبةً بالسيمياء والسحر فقد كانت مَشُوبةً بالتنجيم كذلك[1]، وشاع استخدامهم للاصطلاحات والرموز النجمية، وتعدَّاه إلىٰ اعتقاد بعضهم أن الكوكب هو أصل تشكُّل المعدن المرافق له والمشرف علىٰ تكوُّنه في باطن الأرض، ولتأثيره هذا فمن الواجب مراقبة وضعه عند إجراء تجارب تحويل المعادن[2].

يقول البيروني: «وللكيمياويين نِسَبُ الرموز والألغاز ألقاب للأجساد بأسماء الكواكب يُظَنُّ بها موافقة لما عليه المنجمون وهي مخالفة لآرائهم، وقد عللوا منها تعاشق الرصاص والنحاس للزهرة، والرصاص للمريخ . . .»[3].

ويوصي مسكويه طالب الكيمياء باختيار الوقت والزمان، فيختار لها الأوقات المحمودة والطوالع السعيدة، مثل أن يختار من الطالع أن يكون برجًا مستقيمًا غير معوجِّ الطلوع، ولا منقلب، ولا ذي جسدين، ولا يكون فيه نحس . . . إلىٰ آخر ذلك[4].

إن الكيمياء القديمة كما يقول أولمان ظاهرة معقدة تعقيدًا غير عادي؛ إذ تضمُّ اتجاهات عديدة ومختلفة، كما أدخل المؤلفون العرب في نسيج فكرهم تأملات في **السحر** والحساب **والتنجيم** والبيولوجيا،

---

(١) انظر: «قصة الرموز والمصطلحات والمعادلات في الكيمياء القديمة» لفرات فائق خطاب، ضمن العدد الخاص «العلوم عند العرب» بمجلة المورد (ص ١٣٧، ١٣٨).

(٢) انظر: «الخيمياء في العصور الوسطىٰ» لزينب حمودي (١١١).

(٣) «الجماهر في معرفة الجواهر» (٢٦٦).

(٤) «الكنز الكبير» لمسكويه (٨).

وتميزت الكتابات السحرية وكتابات ابن أُمَيل بالغنوصية، بينما تميزت كتابات أخرىٰ بصوفية عميقة، ومن هنا نفهم ما يعنيه ابن العربي في «الفتوحات» حين يشير إلىٰ الكيمياء بوصفها «علم طبيعي روحاني إلهي»[1].

---

(١) موجز «دائرة المعارف الإسلامية» (٢٨/ ٨٦٨٠ - كيمياء). وانظر: «تاريخ العلوم العام - العلم القديم والوسيط» بإشراف رنيه تاتون (٢/ ١٢٩)، و«الصلة بين التشيع والتصوف» للشيبي (٢/ ٨٤)، و«من تاريخ الإلحاد في الإسلام» لعبد الرحمن بدوي (١٩٤)، و«تكوين العقل العربي» للجابري (١٩٤-١٩٩)، و«كيمياء جابر بن حيان علمٌ في أحضان الدين» لمحمد نعيم، و«مدخل لتاريخ العلم» لسارتون (١٤٣) عما سماه «الخيمياء الصوفية» كخيمياء ذي النون المصري.

الباب الثاني

الكيمياء القديمة بين الإمكان والحكم

الفصل الأول: الإمكان الطبيعي

الفصل الثاني: الحكم الشرعي

تمهيد

اختلف الناس في الكيمياء القديمة من قديم، واختلافهم في هذه الصناعة التي تروم تحويل المعادن الرخيصة إلىٰ الذهب والفضة في مقامين:

١- مقام إمكان وقوعها طبعًا.

٢- مقام حكمها شرعًا.

والمقام الثاني مترتبٌ علىٰ المقام الأول، ولذا جعل ابن القيم الكلام علىٰ الكيمياء في رسالته الآتية «في طرفين: أحدهما: أنها **باطلةٌ طبعًا**. والثاني: أنها **محرَّمةٌ شرعًا**»، فمن صحَّح إمكان الكيمياء طبعًا وقال بعدم امتناع وقوعها فهي عنده كغيرها من الصناعات المباحة ما لم تخرج إلىٰ الغش والزيف، ومن رأىٰ امتناعها طبعًا وذهب إلىٰ استحالة وقوعها قال بتحريمها، وليس تحريمها عنده لذاتها من حيث هي عمليات كيميائية من التصعيد والتقطير والتكليس وغير ذلك، ولا لأنها صنعت شيئًا جديدًا لم يكن موجودًا من قبل فهي بذلك مضاهيةٌ لخلق الله، ولا لأن القائمين عليها من الكيميائيين أهل الطبيعة البعيدين عن

نور الوحي، بل لما ينتج عنها من الغش والخداع، فحكمها حكم سائر المغشوشات، أو لما يقترن بها من السحر المتفق علىٰ تحريمه، أو لما يصاحبها من الاحتيال وأكل أموال الناس بالباطل، أو لما تقتضيه من الإسراف وإتلاف المال في غير منفعة.

قال ابن حجر الهيتمي: «كثيرًا ما يُسأل عن علم الكيمياء وتعلُّمه، هل يحلُّ أو لا؟ ولم نر لأحدٍ كلامًا في ذلك، وظاهرٌ أنه **ينبني علىٰ هذا الخلاف**» يعني الخلاف الذي حكاه قبل هذا في إمكان الكيمياء و«انقلاب الشيء عن حقيقته، كالنحاس إلىٰ الذهب»[1]، وحاصله كما يقول ابن عابدين: «أنه إذا قلنا بإثبات قلب الحقائق -وهو الحق- جاز العمل به وتعلُّمه؛ لأنه ليس بغش؛ لأن النحاس ينقلب ذهبًا أو فضة حقيقة. وإن قلنا: إنه غير ثابت لا يجوز؛ لأنه غش، كما لا يجوز لمن لا يعلمه حقيقة؛ لما فيه من إتلاف المال أو غش المسلمين»[2].

وقال مرعي الكرمي بعد أن ذكر نصَّ شيخ الإسلام ابن تيمية علىٰ تحريمها: «ويتَّجه بناءُ هذا علىٰ القول بعدم قلب الأعيان حقيقة، وإلا فلا؛ فإن لله خواصَّ وأسرارًا في العالم ينقلب بها نحوُ النحاس ذهبًا خالصًا، لكنه عزيز»[3].

قال الرحيباني في شرحه: «(وإلا) بأن كانت الأعيان تنقلب حقيقة، (فلا) يكون فعل الكيمياء محظورًا؛ لأن حرمتها لما يترتَّب عليها من ظهور الغش وعَوْدِها إلىٰ ما كانت عليه قبل ذلك، وبعد

---

(١) «تحفة المحتاج» (١/ ٣٠٦).

(٢) «رد المحتار» (١/ ٤٦).

(٣) «غاية المنتهىٰ» (١/ ٥٦٧).

انقلابها حقيقةً يُؤمَن ما يُترقَّب من ضرر الناس بسببها»[1].

والأصل في الكيمياء التي يجري الخلاف في إمكانها وامتناعها أنها قلبٌ لأعيان المعادن إلىٰ الذهب والفضة، كما تقدَّم في تعريفها وبيان حقيقتها، ونصَّ علىٰ منعها لهذه العلة أبو هلال العسكري[2]، ونقله مسكويه عن المتكلمين[3]، وابن حزم[4]، وابن كثير[5]، وغيرهم، ولا بحث «في الوصول إلىٰ تصحيح صبغها ظاهرًا علىٰ وجه التلبيس والغش» كما يقول الدَّلْجي[6]، فينبغي علىٰ هذا أن يكون مذهبُ كل من يمنع قلب الأعيان في السحر[7] وغيره منعَ الكيمياء، من غير عكس.

وممن جعل قلب الأعيان مما اختصَّ الله به: البيهقي، إذ يقول: «البارئ هو الخالق، **وله اختصاصٌ بقلب الأعيان**»[8]، وابن الدهان الشافعي (ت: ٥٩٢)[9]، وممن أدخله في المعجز الممتنع: ابن عبد البر[10]، والقرطبي[11]، وفي المستحيل عادة: ابن قدامة[12]،

(١) «مطالب أولي النهىٰ» (٣/ ١٨٢).
(٢) «الأوائل» لأبي هلال (٢/ ١٢٩).
(٣) «الهوامل والشوامل» (٣٢٧).
(٤) رسالة «مراتب العلوم» ضمن «رسائل ابن حزم» (٤/ ٦١-٦٢).
(٥) «تفسير القرآن العظيم» (٦/ ٢٥٤).
(٦) «الفلاكة والمفلوكون» للدلجي (٢٩).
(٧) وهي من مسائل الخلاف المشهورة.
(٨) «الاعتقاد» للبيهقي (٥٠).
(٩) «تقويم النظر» لابن الدهان (٢/ ٤١٢).
(١٠) «التمهيد» (١/ ٢٨٥).
(١١) «الجامع لأحكام القرآن» (١١/ ٢٥٠).
(١٢) «الكافي» (٤/ ٣٧٥).

وفيما لا يدخل تحت وسع الخلق: الزركشي[1].

لكني لن أذكر في القائلين بامتناع الكيمياء إلا من صرَّح به احتياطًا؛ لاحتمال أن يكون القائل بمنع قلب الأعيان لا يرىٰ الكيمياء من ذلك؛ علىٰ مذهب الفارابي ومن تبعه من حكماء الأندلس أن المعادن نوعٌ واحدٌ وإنما تختلف بالكيفيات والألوان، فيمكن انقلاب بعضها إلىٰ بعض؛ لإمكان تبدُّل الأعراض وعلاجها بالصنعة[2].

وسنبسط القول في مقامي الإمكان الطبيعي والحكم الشرعي بعض البسط، ونذكر خلاف الناس فيهما وأشهر القائلين بهما وأقوالهم، ثم أدلة الفريقين.

---

(١) «البحر المحيط» (١/ ٣٤٠).

(٢) انظر: «المقدمة» لابن خلدون (٢/ ٤٣١).

الفصل الأول

الإمكان الطبيعي

إمكان الكيمياء ووجودها طبعًا

اختلف الناس في هذا المقام علىٰ قولين:

القول الأول: بطلان الكيمياء، وامتناع تحويل المعادن إلىٰ الذهب والفضة تحويلًا حقيقيًّا بهذه الصناعة. ومن أهل هذا القول من يذهب إلىٰ جواز وقوعها علىٰ وجه الكرامة أو خوارق العادة كالسحر ونحوه. ومنهم من يطلق القول بالامتناع كالمعتزلة.

القول الثاني: أن الكيمياء حقٌّ، ووقوعها ممكن، وتحويل المعادن إلىٰ الذهب والفضة غير متعذر وإن كان الطريق إليه عسرًا والعارفون به قلة.

قال أبو بكر محمد بن زكريا الرازي: «اختلف الناسُ في الصِّناعة المسمَّاة عند أهلها بالحكمة، وعند الناس بالكيمياء، فأثبت كونَها قوم، ومنعها قوم، وأجازها قومٌ آخرون»[1].

---

(١) نقله ابن القيم في رسالته الآتية «نصيحة الأغبياء ببطلان الكيمياء».

وإلىٰ **القول الأول** ذهب جماهير أهل العلم من شتىٰ الطوائف، فهو قول الفلاسفة، والمتكلمين (المعتزلة، والإمامية، وكثير من الأشعرية)، وطائفة من المفسرين والفقهاء وأهل الحديث واللغة وغيرهم.

قال مسكويه: «اختلفت المتقدمون من الفلاسفة في ذلك والمتأخرون . . .، ثم قد شاهدنا في أهل عصرنا جماعة يثبتون هذه الصناعة، **والأكثر يبطلونها، فأما المتكلمون وطبقاتهم من أصناف الناس فمجمعون علىٰ إبطالها**»(١).

ونسبه أبو طاهر الطريثيثي (وهو من معتزلة الزيدية المتقدمين في القرن الرابع) إلىٰ المتكلمين، فقال: «علىٰ أن إثبات الكيمياء غير صحيح، وقد دلَّ **المتكلمون** علىٰ فساد ذلك بما فيه غنيةٌ وكفاية»(٢).

وأطلق ابن شهر آشوب (ت: ٥٨٨) نسبته إلىٰ المعتزلة، فقال: «**وقالت المعتزلة: الكيمياء باطل**؛ لأن أصحابه يدَّعون قلب الجنس»، ثم قال عن طائفته **الشيعة الإمامية**: «**وعندنا أنه من المعجزات**، ولا يؤخذ إلا بالوحي، مثل الطب والنجوم»(٣)، وذلك مصيرٌ إلىٰ

(١) «الهوامل والشوامل» (٣٢٦-٣٢٧).

(٢) «متشابه القرآن» لأبي طاهر الطريثيثي (١٠٤٦).

(٣) «متشابه القرآن والمختلف فيه» لابن شهر آشوب (١/ ١٦٧)، ونقل قبل ذلك كلام الطريثيثي من كتابه «متشابه القرآن» في نقض تفسير العلم بالكيمياء في قول قارون: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ﴾ دون تصريح، وما أكثر ما فعل! ولم يفطن إليه محقق كتابه.

امتناعه أيضًا، فإن المعجزة لا تكون إلا بخرق العادة، ووقوع الممتنع طبعًا من خرق العادة.

وقال ابن كمونة (ت: ٦٨٣): «وذهب صاحب المعتبر **وكثيرٌ من الناس إلىٰ إنكاره**»[١].

وقال ابن القيم: «فالقول ببطلانها قول **أكثر العقلاء من طوائف الناس من المتكلِّمين والأطباء والفلاسفة** وغيرهم»[٢].

وقال الآلوسي: «وإنكار الكيمياء . . . ممَّا لم يختصَّ بالزجَّاج، بل **أنكرها جماعةٌ أجلَّة وقالوا بعدم إمكانها**»[٣].

وقال الرحيباني: «هو قول **جمهور أهل السنة**»[٤].

ومن أشهر القائلين بهذا القول من **الفلاسفة**: الكندي وابن سينا والبيروني وابن ملكا وابن رشد والموفق البغدادي، ومن **المعتزلة**: الجاحظ وأبو زيد البلخي والمرزباني والقاضي عبد الجبار، ومن **الفقهاء**: أبو يوسف القاضي والماوردي والحليمي وابن عبد الهادي، ومن **أئمة الفقه والحديث**: الخطابي وابن حزم وابن تيمية وابن القيم، ومن **المفسرين**: الكرماني وأبو حيان الأندلسي وابن كثير، ومن **اللغويين**: الزجَّاج والأبيوردي، ومن **الأدباء**: أبو بكر الخوارزمي وأبو

---

(١) «شرح التلويحات اللوحية والعرشية» لابن كمونة (٢/ ٢٠٠).

(٢) «نصيحة الأغبياء ببطلان الكيمياء» لابن القيم.

(٣) «روح المعاني» (٢٠/ ٢٥٨).

(٤) «مطالب أولي النهىٰ» (٣/ ١٨٢).

حيان التوحيدي والعماد الكاتب وابن نباتة، ومن **المؤرخين**: ابن الأثير والذهبي وابن فضل الله العمري وابن خلدون والغزي.

وفيما يأتي تفصيل أقوالهم مرتبين علىٰ تواريخ وفياتهم:

١- أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة (ت: ١٨٢).

قال: «من طلب العلم بالكلام تزندق، **ومن طلب المال بالكيمياء افتقر**، ومن طلب الحديث بالغرائب كذب»[١].

وفي رواية: «**ومن طلب المال بالكيمياء أفلس**»[٢].

وفي رواية: «ولا تطلب الغنىٰ بالكيمياء؛ فإنه **من طلب الغنىٰ بالكيمياء افتقر**»[٣].

وفي رواية: «ولا تطلب المال بالكيمياء؛ فإنه **لم يمعن فيه أحدٌ إلا أفلس**»[٤].

قال سليمان بن إسحاق الجلاب: قال لي إبراهيم الحربي: تدري أيش قال أبو يوسف، وكان من عقلاء الناس؟ قال: «لا تطلب الحديث

---

(١) أخرجه وكيع في «أخبار القضاة» (٣/٢٥٨)، وابن عدي في «الكامل» (١٠/٤١١).

(٢) «الكامل» لابن عدي (١/١٥٣)، و«السنة» للالكائي (١/١٦٦)، و«أحاديث في ذم الكلام وأهله» انتخبها أبو الفضل المقرئ من رد أبي عبد الرحمن السلمي علىٰ أهل الكلام (٨٥)، و«المدخل إلىٰ السنن» للبيهقي (١/٣٣٣)، و«الكفاية» للخطيب (١/٣٤٢)، و«شرف أصحاب الحديث» (٥)، و«ذم الكلام» لأبي إسماعيل الأنصاري (٤/٢٠٩).

(٣) «الإبانة» لابن بطة (٢/٥٣٧).

(٤) أخرجها قوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/١١٦).

بكثرة الرواية فترمىٰ بالكذب، **ولا تطلب الدنيا بالكيمياء فتفلس ولا يحصل بيدك شيء**، ولا تطلب العلم بالكلام فإنك تحتاج تعتذر كل ساعة إلىٰ واحد»[١].

قال ابن عدي: «حدثنا أبو يعلىٰ أحمد بن علي بن المثنىٰ، أخبرنا بشر بن الوليد، قال: سمعت أبا يوسف يقول، **فذكر هذه الحكاية بعينها بألفاظ غير ما ذكره الفريابي، إلا أن المعنىٰ واحد**».

قال الذهبي: «ثبت عن أبي يوسف»[٢]، وهو «من كلامه الذي ينبغي كتابته بماء الذهب» كما يقول ابن كثير[٣].

وروي هذا القول عن أبي يوسف عن أبي حنيفة[٤].

وروي عن مالك بن أنس[٥].

وروي عن الشعبي. رواه إسحاق بن إبراهيم الطبري عن أبي يوسف عن مجالد عن الشعبي. قال ابن عساكر: هكذا رواها هذا الطبري عن أبي يوسف، ورواها غيره عن أبي يوسف من قوله، وهو أشبه بالصواب[٦].

ومقتضىٰ الافتقار والإفلاس أن الكيمياء شيءٌ لا حقيقة له ووهمٌ لا سبيل إليه، وأن طالبها متلفٌ في طلبها ماله ولن يرجع منها بطائل.

---

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٦/ ٣٧٢).
(٢) «العلو» (٩٩٨).
(٣) «البداية والنهاية» (١٣/ ٦١٧).
(٤) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ١٥٩).
(٥) أخرجه أبو إسماعيل الأنصاري في «ذم الكلام» (٤/ ١١٥).
(٦) «تبيين كذب المفتري» (٣٣٣).

٢- أبو عثمان الجاحظ (ت: ٢٥٥).

أشار إلىٰ امتناع صنعة الذهب بالكيمياء في أسئلته لأحمد بن عبد الوهاب الكاتب بقوله: «وما سبب صنعة الزجاج؟ وما قصة الرخام؟ أكيمياءٌ أم مخلوق؟ **ولم امتنَع عملُ الذهب** والزجاجُ أعجبُ منه؟»[(١)].

وأطال الكلام علىٰ هذا الدليل، وذهب وجاء، علىٰ طريقته في النظر والاستطالة بالعقل، وحاصل كلامه امتناع تحويل المعدن إلىٰ ذهب بخلاف تحويل الرمل إلىٰ زجاج؛ لأنه «قد يكون أن يجيء علىٰ جهة التوليد شيءٌ يبعد في الوهم مجيئه، ويمتنع شيءٌ هو أقرب في الوهم من غيره؛ لأن حقائق الأمور ومغيَّبات الأشياء لا تُرَدُّ إلىٰ ظاهر الرأي»[(٢)].

وهو في هذا علىٰ مذهب أصحابه من المعتزلة الذين ذهبوا إلىٰ إبطال الكيمياء، كما تقدمت الحكاية عنهم.

وفي كتاب «الدلائل والاعتبار» المنسوب إليه، وفي نسبته نزاع[(٣)]: «ثم فكِّر في عزَّة هذا الذهب والفضة **وقصور حيلة الناس عمَّا حاولوا من صنعتهما**، علىٰ حرصهم واجتهادهم في ذلك؛ فإنهم لو ظفروا بما حاولوا من هذا العلم لكان لا محالة يستظهر ويستفيض في العالم حتىٰ

(١) «التربيع والتدوير» (٤٣).
(٢) «الحيوان» (٣/ ٣٧٤-٣٧٩).
(٣) انظر ما كتبته عن ذلك في مقدمة تحقيقي لكتاب «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (١/ ٤٠-٤٣)، وهو من موارده.

يكثر الذهب والفضة ويسقط عند الناس، فلا تكون لهما قيمة، ويبطل الانتفاع بهما في الشراء والبيع والمعاملات . . .، وقد أُعْطِيَ الناسُ مع هذا صنعة الشَّبه من النحاس، والزجاج من الرمل، وما أشبه ذلك ممَّا لا مضرَّة فيه»[1].

ولبعض المستشرقين بحثٌ عن الكيمياء عند الجاحظ[2].

٣- يعقوب بن إسحاق الكندي الفيلسوف (ت: ٢٥٦).

ذكر المسعودي أنه صنف رسالة في الكيمياء، وجعلها مقالتين يذكر فيهما **تعذُّر فعل الناس لما انفردت الطبيعة بفعله**، وخدَع أهل هذه الصناعة وحِيَلهم، وترجم هذه الرسالة -أي عَنْوَنها- بـ «**إبطال دعوىٰ المدَّعين صنعة الذهب والفضة من غير معادنهما**»[3].

وذكر إبطال الكندي للكيمياء ورسالته في ذلك مسكويه في جوابه لأبي حيان، فقال: «وآخر من تكلم علىٰ بطلان الكيمياء وإبطال دعاوىٰ أصحابها يوسف بن إسحاق الكندي، وكتابه مشهور في ذلك، وردَّ عليه محمد بن زكريا الرازي، وكتابه معروف»[4]، وسيأتي ردُّ الرازي عند ذكره في القائلين بصحة الكيمياء وإمكانها.

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (١٤-١٥).

(٢) انظر: «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (٣/ ١١١).

(٣) «مروج الذهب» (٥/ ١٥٩). وانظر: «تثبيت دلائل النبوة» لعبد الجبار (٢/ ٦٣١)، و«سرح العيون» (٢٢٥).

(٤) «الهوامل والشوامل» (٣٢٦).

وله «**رسالة في التنبيه علىٰ خدع الكيميائيين**»[1]، وهل هي كتابه الأول أو غيره؟ احتمال[2].

ومن المحتمل جدًّا أن يكون الكندي «أول كيماويٍّ في العرب والإسلام رفض فكرة الاستحالة هذه»[3].

٤- أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١).

قال عن زعم بعضهم أن قارون كان يعمل الكيمياء: «وهذا لا يصح؛ **لأن الكيمياء باطلٌ لا حقيقة له**»[4].

قال أبو جعفر النحاس عنه: «وأنكر قول من قال إنه كان يعمل الكيمياء، قال: لأن الكيمياء باطلٌ لا حقيقة له»[5].

وتقدم قول الآلوسي: «وإنكار الكيمياء ... ممَّا لم يختصَّ بالزجَّاج»[6].

٥- أبو زيد البلخي (ت: ٣٢٢).

وهو أحمد بن سهل البلخي، من كبار المعتزلة المشتغلين بالفلسفة، إلا أنه «بأهل الأدب أشبه وإليهم أقرب» كما يقول النديم[7].

---

(١) «الفهرست» (٢/ ١/ ١٩٣)، و«أخبار الحكماء» للقفطي (٢/ ٥٠٣).
(٢) انظر: «التصانيف المنسوبة إلىٰ فيلسوف العرب» لرتشرد يوسف مكارثي (٣٩، ٤١).
(٣) «أعلام العرب في الكيمياء» لفاضل الطائي (٨٧).
(٤) «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ١٥٦).
(٥) «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ١٦٧).
(٦) «روح المعاني» (٢٠/ ٢٥٨).
(٧) «الفهرست» (١/ ٢/ ٤٢٩).

قال أبو حيان التوحيدي في سياق حكايته لأقوال الناس في صحة الكيمياء: «وأما أبو زيد البلخي -وهو سيد أهل المشرق في أنواع الحكمة- فذكر أنه[1] **محالٌ ولا أصل له، وأن حكمة الله تعالىٰ لا توجب صحة هذا الأمر، وأن صحته مفسدةٌ عامة، والله لا يحبُّ الفساد**»[2].

وقال أبو طاهر الطريثيثي (وتقدم بعض كلامه وأنه من معتزلة الزيدية المتقدمين في القرن الرابع): «علىٰ أن **إثبات الكيمياء غير صحيح**، وقد دلَّ المتكلمون علىٰ فساد ذلك بما فيه غنيةٌ وكفاية، ولولا أن الكتاب ليس من شرط أمثال ذلك لأوردتُ منه ما يكون كافيًا، **وفيما ذكره شيخنا أبو زيد البلخي في كتابه «تقاسيم العلوم» غنيةٌ وكفاية**»[3].

وكتابه «تقاسيم العلوم» أو «أقسام العلوم» كما سماه النديم لم يُعثر عليه بعد[4]، وقد أثنىٰ عليه أبو حيان في «كتاب تقريظ الجاحظ»[5]، وذكره في رسالته في العلوم دون أن يسمي مؤلفه[6].

---

(١) أي الكيمياء، وتقدم في الفصل الأول أنها تذكَّر كثيرًا عند المتقدمين.
(٢) «الإمتاع والمؤانسة» (٢/ ٣٨-٣٩).
(٣) «متشابه القرآن» لأبي طاهر الطريثيثي (١٠٤٦).
(٤) انظر: «تاريخ التراث العربي» لسزكين (٢/ ٢٨٩).
(٥) انظر: «إرشاد الأريب» (١/ ٢٥٩).
(٦) «رسائل أبي حيان» (٣٢٨).

٦- أبو بكر الخوارزمي (ت: ٣٨٣).

من أئمة الأدب والترسل.

قال في رسالة كتبها إلىٰ البديع الهمذاني يهزأ به: «**والكيمياء فقد أُنْفِقَت فيها الأموال، وتعب فيها الرجال، ثم لم يحصلوا منها إلا علىٰ مواعيد مزخرفة، وأماني مسوِّفة،** فما عليك لو علَّمتَناها، وأغنيتَ الفقراء، وزدتَ الأغنياء، وأرحتَ الناس من الضرب في البلاد، ومن الكدِّ والاجتهاد، ومن أن يخدم فقيرٌ غنيًّا، ويتخذ بعضهم بعضًا سِخريًّا!»[(١)].

وعدم الحصول من الكيمياء علىٰ غير المواعيد والأماني يقتضي عدم تحققها، وأنها وهمٌ وسراب، وهو من باب قول الإمام أبي يوسف القاضي المتقدم: «من طلب الكيمياء أفلس».

٧- محمد بن عمران المَرْزُبَاني (ت: ٣٨٤).

وهو إخباريٌّ أديبٌ علىٰ مذهب المعتزلة، وله كتابٌ في أخبارهم[(٢)].

قال مدافعًا عن خالد بن يزيد بن معاوية ومنكرًا ما نُسِب إليه من الاشتغال بالكيمياء: «كان خالد أعقل من ذلك، وإنما كان له مالٌ كثيرٌ

---

(١) «جمع الجواهر» للحصري (٩٨).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٢٧). ولعله كتاب «المرشد» الذي ذكره ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٥/ ١٧٠، ٨/ ٢٠٤).

فنُسِب إلىٰ ذلك، وإلا **فهو أجلُّ من أن يضيع عمره فيما لا محصول له، ويذهب بالمال والدين والعِرض**»[1].

وما لا محصول له لا يكون إلا باطلًا لا حقيقة له، ولو كان له وجودٌ لكان محصوله عظيمًا.

٨- أبو سليمان الخطابي (ت: ٣٨٨).

قال في حديث النهي عن وصل الشعر ولعن الواصلة والمستوصلة: «وإنما نهي عن ذلك لما فيه من الغش والخداع، ولو رخص في ذلك لاتخذ وسيلة إلىٰ أنواع من الغشِّ والفساد، وإنما عظم الوعيد في هذا باللعن وفي النامصة والواشرة والواشمة ونحوها مما تقدم ذكره ومضىٰ تفسيره قبلُ من جهة أن هذه الأمور تغييرٌ للخلقة وتعاطٍ لإلحاق الصَّنعة من الآدمي بالخلقة من الله ﷻ، وحكم الجزء في ذلك حكم الكل، **ولعله قد يدخل في هذا المعنىٰ صنعة الكيمياء؛ فإن من تعاطاها إنما يروم أن يلحق الصَّنعة بالخلقة، وكذلك هو في كل مصنوع يشبَّه بمطبوع، وهو بابٌ من الفساد عظيم**»[2].

فظاهر قوله أن غاية ما ترومه صنعة الكيمياء محاولة إلحاق الصَّنعة بالخلقة وتشبيه المصنوع بالمطبوع، فهي في ذلك كوصل الشعر، تشبيهٌ وغشٌّ لا حقيقة له، ولذا كانت من أبواب الفساد العظيم.

---

(١) «مرآة الزمان» لسبط ابن الجوزي (٩/ ٤٣١).

(٢) «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ٢١٦٣).

٩- أبو هلال العسكري (ت: بعد ٣٩٥).

وهو أديبٌ عالم باللغة له ميلٌ ظاهر إلىٰ المعتزلة.

وقد ذكر أن خالد بن يزيد بن معاوية أول من تُرْجم له الطب والنجوم، ثم أورد خبرًا له في طلب الكيمياء (تقدم ذكره)، ثم قال: «**ليس من يعتقد أن الكمياء يصحُّ** ويطمع في قلب الفضة ذهبًا أو النحاس فضة **بتامِّ العقل**؛ لأنه يطمع في قلب الأعيان، وقلب الطبائع والجِبِلَّات عن أصولها، ولا يكون ذلك إلا من سخافة العقل وعدم التمييز»[١].

١٠- الحليمي (ت: ٤٠٣).

وهو شيخ الشافعية بما وراء النهر في زمانه، ومن أعيان الأشعرية.

قال عن قارون: «وقد يحتمل **إن كانت الكنوز اجتمعت له بعلم الصَّنعة** أن يكون الله تعالىٰ خسف بها **لأنها كانت معمولة، لم يكن ذهبها ذهبًا، ولا وَرِقُها وَرِقًا**، فلم يورثها الله تعالىٰ[٢] لنبيه موسىٰ صلوات الله عليه ولا للمؤمنين من قومه، ولو كانت خالصة نقية لأشبه أن يورثها إياه كما أورثه وقومه أموال فرعون وقومه حيث يقول: ﴿فَأَخْرَجْنَاهُم مِّن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿٥٧﴾ وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾، ﴿كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾، وفي آية أخرىٰ: ﴿وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾»[٣].

---

(١) «الأوائل» لأبي هلال (٢/ ١٢٩).

(٢) في المطبوعة: «فلم ير منها لله تعالىٰ»، وهي كثيرة التحريف.

(٣) «المنهاج في شعب الإيمان» (١/ ٣٣٠).

وموضع الشاهد قوله: «لأنها كانت معمولة لم يكن ذهبها ذهبًا، ولا وَرِقُها وَرِقًا»، وهو ظاهرٌ في أن الكيمياء و«الصنعة» عنده لا تحوِّل المعادن إلىٰ الذهب والفضة تحويلًا حقيقيًا، ولا تنتج ذهبًا أو فضة «خالصة نقية».

وهو ممن يذهب إلىٰ عدم القدرة علىٰ قلب الأعيان[1].

١١- أبو حيان التوحيدي (ت: ٤١٤ في أحد الأقوال).

وهو أديبٌ متفلسفٌ له ميلٌ إلىٰ الاعتزال.

وله اهتمامٌ بشأن الكيمياء ولهج، وذكرها في مواضع من كتبه، وسأل عنها شيخه مسكويه[2].

وقد سجَّل رأيه فيها بعد أن حكىٰ اختلاف الناس في صحتها، فقال: «**وأبينُ** ما سمعتُه في هذا الحديث **أن الطبيعة فوق الصناعة**، وأن الصناعة دون الطبيعة، **وأن الصناعة تتشبه بالطبيعة ولا تكمل**، والطبيعة لا تتشبه بالصناعة وتكمل، وأن الطبيعة قوة إلهية سارية في الأشياء واصلة إليها، عاملة فيها بقدر ما للأشياء من القبول والاستحالة والانفعال والمواتاة، إما علىٰ التمام، وإما علىٰ النقصان. وقيل: إن الطبيعة لا تسلك إلىٰ إبراز ما في المادة أبعد الطرق، ولا تترك أقرب الطرق، فلما كانت المعادن هي التي تعطي هذه الجواهر علىٰ قدر المقابلات العلوية والأشكال السماوية والمواد السفلية والكائنات

(١) «المنهاج في شعب الإيمان» (١/ ٣١٩).

(٢) انظر: «البصائر والذخائر» (٦/ ٩٣)، و«الهوامل والشوامل» (٣٢٦).

الأرضية، **لم يجز أن تكون الصناعة مساوية لها، كما لم يجز أن تكون مستعلية عليها؛ لأن الصناعة بشرية مستخرجة من الطبيعة التي هي إلهية، ولا سبيل لقوة بشرية أن تنال قوة إلهية بالمساواة، فأما التشبيه والتقريب والتلبيس فيمكن أن يكون بالصناعة شيء كأنه ذهب أو فضة، وليس هو في الحقيقة لا ذهب ولا فضة**، وإذا كان ظهور القطن بالطبيعة وظهور الثوب بالصناعة فليس لهذه أن تعرض لهذه، ولا لهذه أن تعرض لهذه، والأمور موزونة، والصناعات متناهية، **فإن ادعي في شيء من الصناعة ما يزيد عليها حتىٰ تكون كأنها الطبيعة احتيج إلىٰ برهان واضح، وإلىٰ عيان مصرح، لأنا نعلم أنه ما من صناعة ولا علم ولا سياسة ولا نحلة ولا حال إلا وقد حُمِل عليها، وزيد فيها، وكُذِب من أجلها بما إذا طلبت صحته بالبرهان لم تجد، أو بالعيان لم تقدر**»[1].

١٢- القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني (ت: ٤١٥).

وهو من شيوخ المعتزلة ومصنفيهم، وله رسالة في علم الكيمياء[2].

ونقل عنه الرازي احتجاجه علىٰ إنكار السحر، وتخلُّصه إلىٰ إنكار الكيمياء بالدليل نفسه، قال: «لو جوَّزنا أن يكون في الناس من يقدر علىٰ خلق الجسم والحياة والألوان لقدر ذلك الإنسان علىٰ تحصيل الأموال العظيمة من غير تعب، لكنَّا نرىٰ من يدَّعي السحر متوصلًا إلىٰ

(١) «الإمتاع والمؤانسة» (٢/ ٣٩).

(٢) انظر: «تاريخ التراث العربي» (٤٣٢ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

اكتساب الحقير من المال بجهد جهيد، فعلمنا كذبه. **وبهذا الطريق نعلم فساد ما يدَّعيه قوم من الكيمياء؛ لأنَّا نقول: لو أمكنهم ببعض الأدوية أن يقلبوا غير الذهب ذهبًا لكان إما أن يمكنهم ذلك بالقليل من الأموال، فكان ينبغي أن يغنوا أنفسهم بذلك عن المشقة والذلة. أو لا يمكنهم إلا بالآلات العظام والأموال الخطيرة، فكان يجب أن يظهروا ذلك للملوك المتمكِّنين من ذلك، بل كان يجب أن يفطن الملوك لذلك؛ لأنه أنفع لهم من فتح البلاد الذي لا يتمُّ إلا بإخراج الأموال والكنوز. وفي علمنا بانصراف النفوس والهمم عن ذلك دلالةٌ علىٰ فساد هذا القول»**[1].

وطعن في أبي بكر الرازي وتصانيفه في الكيمياء ضمن حديثه عن الكندي الفيلسوف، فقال: «وكم لهذا الكندي من الجهالات، كما لابن زكريا الرازي في الخواص والكيمياء، فاطلب كتبه في الكيمياء وقف عليها وما يحكيه عن نفسه وغيره؛ لتعرف غباء أعداء الإسلام وكذبهم وفضائحهم» ثم مضىٰ في النيل من الرازي[2].

١٣- ابن سينا (ت: ٤٢٧).

وكلامه في نقد الكيمياء في كتاب «الشفاء» مشهور، نقله الرازي وناقش حججه[3]، وناقشه غير واحد كما سيأتي، وممَّن ردَّ عليه

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٣/ ٦٢٠).

(٢) «تثبيت دلائل النبوة» (٢/ ٦٣١).

(٣) «الشفاء» قسم الطبيعيات - المعادن والآثار العلوية (٢٣)، و«المباحث المشرقية» للفخر الرازي (٢/ ٢١٤-٢١٨).

الطغرائي في كتابه «حقائق الاستشهادات»، قال الصفدي: «بيَّن فيه إثبات صناعة الكيمياء **والردَّ علىٰ ابن سينا في إبطالها** بمقدمات من كتاب الشفاء»[1].

وأعاد صياغة كلامه وأحسن تلخيصه بهاء الدين الأصفهاني (ت: ١١٣٧) بقوله: «**وما يدَّعونه أصحاب الكيمياء فغير صحيح**؛ إذ ليس في أيديهم قلب الأنواع بل قلب الألوان، والعوارض غير الفصول النوعية. كيف والفصول النوعية مجهولة عندنا؟! ولا يلزم من قلب العوارض قلب الأنواع. علىٰ أن النسبة بين العناصر في تركيب كل جوهر غيرها في غيره. وليست الإذابة وحدها كافية في قلب هذه النسب بعضها إلىٰ بعض»[2].

وأدرج في رسالته «إشارات إلىٰ علم فساد أحكام النجوم» الكيمياء في جملة العلوم المزيفة، وقال ما ترجمته: «أما غرضها فالجشع والميل إلىٰ المعيشة المريحة، وأما فحواها فتوليد إكسير يزعم أنه يحوِّل كل معدن خسيس إلىٰ ذهب أو فضة دون عناء. ولقد كثرت الكتب في ذلك، **وأما ما يحتمل أن يكون قد صنفه جابر والرازي وغيرهما فمجرَّد هراء، فلا يمكن توليد ما خلقه الله بالطبيعة، كما لا تشترك أعمال الإنسان في أعمال الطبيعة**»[3].

---

(١) «الغيث الذي انسجم» (١/ ٨). ورسالة «حقائق الاستشهادات» مطبوعة.

(٢) «عون إخوان الصفاء علىٰ فهم كتاب الشفاء» للأصفهاني (٢/ ٣١٢).

(٣) انظر: «تاريخ التراث العربي» لسزكين (٨ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

وله رسالةٌ إلىٰ أبي الحسن سهل بن محمد السهلي في الكيمياء مختلفٌ في صحة نسبتها إليه[1]، وفيها ما يدل علىٰ رأيه في بطلان الكيمياء، وما قد يوهم تصحيحها أو إمكان الصبغ الظاهري للمعادن[2]، ومن كلامه في مطلعها: «فنظرتُ في أكثر كتب المدَّعين للصناعة فوجدتها بعيدة عن القياس الذي هو عمدة كل صناعة، ووجدت أكثر ما بها بالهذيانات أشبه، ونظرتُ في كتب مناقضيهم فوجدت نقضًا ضعيفًا وقياسًا سخيفًا لا يبطل مثله صناعة»[3].

وتنسب إليه رسائل لا تثبت في تصحيح الكيمياء وعملها، لعل منها ما اطلع عليه موفق الدين البغدادي[4]، وما انتقده الطغرائي نقدًا لاذعًا بقوله: «وهذا صاحبكم بالأمس، أعني الشيخ أبا علي ابن سينا، لفرط شغفه بهذا العلم وحدسه القويِّ بأنه حق، صنَّف رسالة فيه، فأحسن فيما يتعلق بأصول الطبيعيات، ولخفاء طريق القوم واستعمائها دونه لم يذكر في التدابير المختصة بعلمنا لفظةً صحيحة . . .» إلىٰ أن يقول: «ولولا آفة الإعجاب، وحسن ظنِّ الإنسان بعلمه، وحرصه علىٰ

---

(١) انظر: «رسالة الإكسير أو رسالة في أمر مستور الصنعة، وهل هي لابن سينا أم لا» لأحمد آتش ضمن «الكتاب الذهبي للمهرجان الألفي لذكرىٰ ابن سينا» (٦٠-٦٤)، و«الخيمياء العربية» لجورج قنواتي ضمن «تاريخ العلوم العربية» (١١١٧-١١٢٣).

(٢) انظر: «تاريخ العلوم العام - العلم القديم والوسيط» بإشراف رنيه تاتون (١/ ٥٠٣).

(٣) (ق ٢/ و).

(٤) «المجادلة بين الحكيمين» (٩١). وقال عنه كما في «عيون الأنباء» (٦٨٥): «وأقوىٰ من أضلني ابنُ سينا بكتابه في الصنعة الذي تمَّم به فلسفته التي لا تزداد بالتمام إلا نقصًا».

أن لا يشذَّ عنه شيءٌ من المعارف، لكان من الواجب علىٰ مثله مع غزارة علمه وعلوِّ طبقته في الأبحاث الحقيقية أن لا يتشبَّع بما ليس عنده، ويكتفي بما أتقنه، ولا يتعرض لما يعلم أنه لا يعلمه»[1].

وممن أشار إلىٰ اضطراب ابن سينا في الكيمياء وتغيُّر اجتهاده في صحتها عزُّ الدين أيدمر الجلدكي، وهو من أعلام هذه الصناعة، قال: «وأعجبُ من ذلك إنكار الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن سينا للصناعة في طبيعيِّ الشفاء بمقدمات واهية، واستبعادات ركيكة، وإثباته إياها في كتاب التذكرة»، ثم ذكر حكاية تدلُّ علىٰ حيرته، حاصلها أنه اجتمع بمسكويه في أصبهان، فسأله عن هيولىٰ الصناعة وتدبير الحكماء، وطلب منه إخراج ما بالقوة إلىٰ الفعل مما وقع له من ذهب وفضة من عمل يده، وقال له: «فمنَّ علينا أيها الأستاذ بجملة نقتصر عليها ونستند إليها من غير زيادة»، قال الجلدكي: «فأجابه مسكويه برمزٍ أعرضنا عن إيراده؛ فإن ثمرة ذلك غير مجدية، وإنما الغرض أن أعلمناك أنه في الحيرة ما زال، فليته سكت كما قال الطغرائي»[2].

وإبطال ابن سينا للكيمياء وذهابه إلىٰ عدم إمكانها هو المشهور المستقر عند عامة الباحثين[3].

---

(١) «جامع الأسرار» للطغرائي (ق ٧/ و).
(٢) «الدر المنثور في شرح ديوان الشذور» للجلدكي (ق ٥٦/ ظ).
(٣) انظر: «مدخل لتاريخ العلم» لسارتون (٣١٥)، و«الكيمياء عند العرب» لروحي الخالدي (٥٩)، و«تاريخ العلوم عند العرب» لعمر فروخ (٢٥٣).

ويرىٰ بعض المستشرقين أن ابن سينا لم يغير رأيه في التحويل الجوهري للمعادن في هذه الرسالة، وقد يكون اتخذ مع الزمن موقفًا أقلَّ رفضًا تجاه الكيميائيين[١].

وعن ما يُذْكَر من اضطراب رأي ابن سينا يقول الآلوسي: «والمطلب دقيق حتىٰ إن بعض من تُعْقَد عليه الخناصر اضطرب في أمرها فأنكرها تارة وأقر بها أخرىٰ، فهذا شيخ الحكماء ورئيسهم أبو علي بن سينا سمعتَ ما نُقِل عنه أولًا، وحُكِي عنه الرجوع عنه، وعلىٰ جودة ذهنه وعلوِّ كعبه في الحكمة بأقسامها لم يقف علىٰ حقيقة عملها، حتىٰ قال الطغرائي في تراكيب الأنوار: ما ينقضي عجبي من أبي علي بن سينا كيف استجاز وضع رسالة في هذا الفنِّ فضح بها نفسَه، وخالف الأصول التي عنده، وقصَّر فيها عن كثير من الحشوية الطغام المظلمة الأذهان الكليلة الأفهام»[٢].

وخلط بعض المتأخرين فقال: «والشيخ الرئيس بعد ما تصدىٰ لإبطال الكيمياء في كتاب الشفاء ألف في صحتها رسالة سماها حقائق الاستشهاد»[٣]، وتلك الرسالة هي للطغرائي وردَّ فيها علىٰ ابن سينا كما تقدم.

---

(١) انظر: «تاريخ التراث العربي» (٩ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

(٢) «روح المعاني» (٢٠/ ٢٧١).

(٣) «الكشكول» للعاملي (٢/ ٢٤١).

١٤- البيروني (ت: ٤٤٠).

وهو فيلسوفٌ رياضيٌّ مؤرخ.

ومن نقده الساخر للكيمياء قوله: «كلُّ ما يصنعه الناس من مواد الفلزَّات فالطبيعة أولىٰ بصنعه. وليس هذا الحكم بمنعكس **كما يعكسه الكيمياويون حتىٰ يصير ذهبهم المرئيُّ في المنام أضغاث أحلام** أفضل من المعدني؛ لاقتداره علىٰ إحالة ما يحمل عليه إلىٰ نفسه ذهبًا خالصًا زعموا! وعجز المعدني عن مثله، وفساده بالحملان أنواع فساد»[١].

وجعل الكيمياء من جنس السحر، وهو عنده لا يكون إلا تمويهًا، فقال: «السحر هو إظهار شيء للإحساس علىٰ خلاف حقيقته بوجه من وجوه التمويه، فإن نُظِر إليه من هذا الوجه وُجِد في الناس شائعًا، وإن اعتُقِد فيه اعتقادُ العوامِّ أنه إيجاد الممتنعات فقد خرج أمره عن التحقيق، فإذا امتنع الشيء لم يوجد أيضًا، فالكذب ظاهرٌ في حدِّه، فالسحر إذن غير داخل في العلم بتَّة. **ومن أنواعه: الكيمياء وإن لم يُسَمَّ به، ألا ترىٰ أن أحدًا لو تناول قطنة وأراها غيرَه نُقْرة**[٢] **لم يُنْسَب إلا إلىٰ السحر، وليس بينه وبين أن يتناول فضةً ويُرِيها ذهبًا فرقٌ إلا من جهة العادة**»[٣].

ثم ذكر معنًى لطيفًا يحسن نقله، وإن لم يكن حقًّا خالصًا، قال: «ولم يختصَّ الهند بالخوض في أمر الكيمياء، فليس تخلو منه أمَّة،

---

(١) «الجماهر في معرفة الجواهر» (٢٤٧).

(٢) القطعة من الذهب أو الفضة.

(٣) «تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة» (١٤٨-١٤٩).

وإنما يزيد بعضها علىٰ بعض في الولوع به، وذلك غير محمول منها علىٰ عقل أو جهل؛ فإنَّا نجد كثيرًا من العقلاء مستهتَرين به، وكثيرًا من الجهلاء مستهزئين به وبهم.

أما أولئك العقلاء فهم غير مذمومين بتعاطيه وإن أَشِروا فيه؛ لأن حاملهم عليه فرطُ الحرص علىٰ اجتلاب الخير واجتناب الضير. وقد سئل بعض الحكماء عن سبب غشيان العلماء أبواب الأغنياء وإعراض الأغنياء عن قصد أبواب العلماء، فأجاب بأنه علمُ هؤلاء بمنافع المال وجهلُ أولئك بشرف العلم.

وأما أولئك الجهلاء فهم غير محمودين علىٰ النفور عنه وإن أصْمَوا[1]؛ لأن بواعثهم عليه أسبابٌ هي موادُّ الشرِّ ومخرجاتُ نتائج الجهل من القوة إلىٰ الفعل».

والناظر في كتاب البيروني «الجماهر» وكتابه الآخر «الصيدنة» يجده لم يهتم بالمسائل الكيميائية الخالصة، ولكنه قاربها، وانصرف إلىٰ القول في عمليات التعدين، ونبذ فيه الخرافات التي تملأ كتب الجواهر، ولم يعوِّل علىٰ غير الأوصاف الصحيحة والتجربة[2].

---

(١) أي: أصابوا. من أصمىٰ الصيدَ إذا أصابه فوقع بين يديه.

(٢) انظر: «تاريخ العلوم العام - العلم القديم والوسيط» بإشراف رنيه تاتون (١/ ٥٠٣)، و«الكيمياء عند العرب» لجابر الشكري (٧٧).

١٥- الماوردي (ت: ٤٥٠).

الإمام الشافعي الفقيه القاضي.

انتقد الماوردي ظاهرة الرمز والغموض في العلوم والمعارف، وفرَّق بين الاصطلاح العام الذي يضعه العلماء لمعانٍ اتفقوا عليها، والاصطلاح الخاص الذي يضعه الواحد لنفسه قاصدًا بباطن كلامه غير ظاهره، وذكر أن هذا الاصطلاح أو «المواضعة» إذا كانت في الكلام كانت رمزًا، وإن كانت في الشعر كانت لغزًا، ثم تحدث عن الكيمياء التي أسرف أهلها في استعمال الرمز فقال: «فأما الرمز فلست تجده في علم معنوي ولا في كلام لغوي، وإنما يختصُّ غالبًا بأحد شيئين:

* إما بمذهب شنيع يخفيه مُعْتَقِده، ويجعل الرمز سببًا لتطلع النفوس إليه، واحتمال التأويل فيه سببًا لدفع التهمة عنه.

* وإما لما يدعي أربابه أنه علم مُعْوِز، وأن إدراكه بديع مُعْجِز، **كالصَّنعة التي وضعها أربابها اسمًا لعلم الكيمياء، فرمزوا بأوصافه، وأخفوا معانيه؛ ليوهموا الشحَّ به، والأسف عليه، خديعةً للعقول الواهية والآراء الفاسدة**»[١].

فأخرج الكيمياء من جملة العلوم «المعنوية» الصحيحة المبرهنة، وجعلها من باب «الدعاوىٰ» التي يخادع بها أصحابها العقول الواهية بالرمز بأوصافها وإخفاء معانيها.

---

(١) «أدب الدنيا والدين» للماوردي (٩٧).

وهو ممن يرىٰ أن قلب الأعيان خارجٌ عن الاستطاعة وقدرة البشر[1].

١٦- أبو محمد ابن حزم (ت: ٤٥٦).

قرن ابنُ حزم الكيمياء بما يضرب به المثل في عدم الوجود، فقال بعد أن ساق جملة من الآيات القرآنية الدالة في اجتهاده علىٰ إبطال القياس: «فقد صح بهذه النصوص ضرورة أن القول بالقياس وبغير القياس كمن أثبت العنقاء والغول والكيمياء، وكقول الروافض في الإمام، وكقول من قال بالإلهام، وكلُّ هذا فالقول به علىٰ الله تعالىٰ في الدين حرام مقرون بالشرك»[2].

ويقول في نصٍّ آخر أوضح وأصرح في امتناع الكيمياء وبطلانها واستحالتها: «**وكذلك من وجدتموه يتعاطىٰ علم الكيمياء، فإنه قد أضاف إلىٰ هذه الصفات الذميمة التي ذكرنا استئكال أموال الناس، واستحلال التدليس في النقود، وظلم من يعامل في ذلك، والتغرير بروحه وبشرته في جنب ما يعاني من هذه الرذيلة.** فإن العِلمين المذكورين أولًا[3] وإن كانا قد عُدِما وانقطعا البتَّة فقد كانا موجودين دهورًا، **وأما هذا العلم الذي يدَّعونه من قلب جوهر الفلزِّ فلم يزل عدمًا غير موجود، وباطلًا لم يتحقَّق ساعةً من الدهر؛ إذ من المحال الممتنع قلبُ نوع إلىٰ نوع، ولا فرق بين أن يقلب نحاسًا إلىٰ أن يصير**

(١) انظر: «الحاوي» (١٦/ ١٢٧)، و«أعلام النبوة» (٤٣، ١٤٧).
(٢) «الإحكام في أصول الأحكام» (٨/ ١٠).
(٣) علم السحر وعلم الطلسمات.

ذهبًا، أو قلب ذهب إلىٰ أن يصير نحاسًا، وبين قلب إنسان إلىٰ أن يصير حمارًا، أو قلب حمار إلىٰ أن يصير إنسانًا»[1].

ومذهبه الصريح امتناع قلب الأعيان[2].

١٧- تاج القراء الكرماني (ت: ٥٠٥).

وبنحو عبارة ابن حزم السابقة في اعتبار الكيمياء من المستحيلات، وتشبيهها بما يُضرَب به المثل في عدم الوجود، قال الكرماني في من فسَّر قول قارون ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ﴾ [القصص: ٧٨] بأنه أراد علم الكيمياء: «وهذا لا يرتضيه المحققون؛ **لأن الكيمياء اسمٌ لا مسمىٰ له، كالعنقاء»**[3]، وجعله من التفسير «**العجيب**» في كتابه.

١٨- أبو المظفر الأبيوردي (ت: ٥٠٧).

وهو لغويٌّ أديبٌ عالمٌ بالأنساب.

قال جوابًا علىٰ سؤال عن الكيمياء: «وهذه الصَّنعة في عُشِّنا دَرَجتْ، ومن وَكْرِنا خَرَجتْ، وقد أدركتُ سَراة العشيرة وهم يلومون عليها خالدًا[4]، وكان والله أريحيًّا ماجدًا، جمَّاعًا للعلوم، وبحَّاثًا عن سرِّها المكتوم. **وعندنا نفرٌ يدَّعون تصيير النوع المشار إليه، نوعًا آخر**

---

(١) رسالة «مراتب العلوم» ضمن «رسائل ابن حزم» (٤/ ٦١-٦٢).

(٢) انظر: «الفصل» (٥/ ٢-٨).

(٣) «غرائب التفسير وعجائب التأويل» (٢/ ٨٧٤). وذكر نحوه في كتابه «لباب التفاسير» عند هذه الآية.

(٤) خالد بن يزيد بن معاوية.

لا قدرة لهم عليه، ويأتون بالمضطمرات الذابلة، فيما يختلقونه من دعاويهم الباطلة. ومن تنحَّل منهم الوصول، ظهر من خطله ما ينافي المعقول. وإذا اغتر به ذو الرأي الفائل، أورده أمانِيَّ جمَّة المخائل...»[1].

١٩- أبو البركات ابن ملكا (ت: ٥٦٠).

وهو فيلسوف الإسلام في وقته، كما يقول ابن القيم[2]، وذكره في رسالته الآتية في القائلين ببطلان الكيمياء.

ونقل عنه قوله في كتابه «المعتبر»: «وأما آخر ما انتهىٰ إليه النظر في العلم الطبيعيِّ لم يحصل للناظر فيه ولا في المسطور منه ما يحصل به عمل الكيمياء، بل ما يُبْعِدُه ويُبْطِلُه ويُؤْيِسُ الطامعين فيه منه، والأصول العلمية التي دلت **تدلُّ علىٰ أنها لا أصل لها ولا حقيقة**»[3].

٢٠- ابن الصائغ العنتري (ت: نحو ٥٧٠).

وهو طبيبٌ فيلسوفٌ أديب[4]، وله قصائد ومقطَّعات في إبطال الكيمياء، ولا أدري أهو الذي قصده طاشكبري زاده عندما قال عن الكيمياء: «وممن ادعىٰ امتناعها الشيخ ابن تيمية، والجوهري، **وابن الصائغ**، إلا أنهما لم يأتيا بشيء يفيد ظنَّ الامتناع، فضلًا عن

---

(١) «زاد الرفاق» للأبيوردي (١/ ٢٠٥-٢٠٧).

(٢) «إغاثة اللهفان» (٢/ ١٠٢٠).

(٣) «المعتبر» (٢/ ٢٣٢).

(٤) انظر: «عيون الأنباء» (٣٨٩)، و«الأعلام» (٧/ ١٩).

اليقين»[1]، أم أراد ابن باجه الفيلسوف المشهور أيضًا بابن الصائغ؟

وأيًّا ما كان فقد قال ابن الصائغ العنتري «يحذِّر الناسَ من الاشتغال بعلم الكيمياء، ويكشف حاله بالحكمة»[2]:

يا طامعًا في **الكيمياء** سفاهةً ... يقفو مقالةَ ساحرٍ كذابِ
إن الطبيعة بالمعادن أوجدت ... أنواعَها بتعاقب الأحقابِ
والنوع يثبت بالفصول وسلبها ... وثبوت نوع كل[3] بالإيجابِ
لن يستقيم لك الذي حاولتَه ... منهُ إذا بالغتَ في الإطنابِ
حتىٰ يعود إلىٰ العناصر مرةً ... أخرىٰ ويدخل غير ذاك البابِ
ووجود ذلك مستحيلٌ عند من ... عقل الوجودَ بحكمة الوهابِ
وقد ادَّعوا نار الوجود مُعِينةً ... وعلىٰ فسادٍ عونُها وذهابِ
والنار تطبخ بالمعادن دائمًا ... عن حكمةٍ تنحو لكل صوابِ
تلك التي هي كيمياء الله في ... تأثيره في الأرقع الأترابِ
إكسيرها الفلَك الذي حركاته ... أبدًا علىٰ نُقَطٍ من الأقطابِ
والغرُّ تخدعه زخارفُ جابرٍ ... ويمجُّ أصدقها ذوو الألبابِ
ولجابرِ الحيلُ التي أغرىٰ بها ... جنَّ البرايا في طباع ذئابِ
والغاية القصوىٰ فما بلغوا بها ... في كل تجربةٍ لهم وكتابِ
بل ربما صبغوا اللُّجين وغيره ... لونًا يزولُ بأضعف الأسبابِ

وله مقطعاتٌ أخرىٰ في هذا المعنىٰ.

---

(١) «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» (١/ ٣١٧).
(٢) «المختار السائغ من ديوان ابن الصائغ» (٣٧٥).
(٣) يقول محققه: في (د): مثل. وفي (ج): نوع كل منك.

٢١- أبو الوليد ابن رشد (ت: ٥٩٥).

وقد شكَّك في وجود الكيمياء، **ونفىٰ إمكان وقوعها علىٰ وجه تحويل المعادن تحويلًا حقيقيًّا**، وهو المطلوب، وتوقَّف في إمكان وقوع التشابه في الجنس[١]، قال: «وأما الكيمياء فصناعةٌ مشكوكٌ في وجودها، وإن وُجِدت **فليس يمكن أن يكون المصنوع منها هو المطبوع بعينه؛ لأن الصناعة قصاراها أن تتشبه بالطبيعة، ولا تبلغها في الحقيقة.** وأما هل تفعل شيئًا يشبه في الجنس الأمر الطبيعي؟ فليس عندنا ما يوجب استحالة ذلك ولا إمكانه، والذي يمكن أن يوقف منه علىٰ ذلك هو طول التجربة مع طول الزمان»[٢].

٢٢- ابن الجوزي (ت: ٥٩٧).

ذكر بلاهة من يقطع عمره في معرفة علم النجوم، ثم قال: «**وأبله من هؤلاء من يتشاغل بعلم الكيمياء؛ فإنه هذيانٌ فارغ، وإذا كان لا يُتَصوَّر قلبُ الذهب نحاسًا لم يُتَصوَّر قلبُ النحاس ذهبًا، فإنما فاعل هذا مستحلٌّ للتدليس علىٰ الناس في النقود، هذا إذا صحَّ له مراده**»[٣].

وقال في وعظه: «يا هذا تسمع بالكيمياء **وما رأيته صحَّ قط**»[٤].

---

(١) الجنس: هو المقول علىٰ كثيرين مختلفين بالأنواع. أي بالصور والحقائق الذاتية. وهذا يخرج النوع والخاصة والفصل القريب. «المعجم الفلسفي» لصليبا (١/ ٤١٦).

(٢) «تهافت التهافت» (٤٩٨).

(٣) «صيد الخاطر» (٣٢٣).

(٤) «المدهش» (١/ ٣٣٥).

٢٣- عماد الدين الكاتب الأصبهاني (ت: ٥٩٧).

وهو مؤرخ أديب من كبار الكتَّاب.

قال: «كذلك **الكيمياء إنما هي زَغَل**، وعند جميع أهل العلم إن الذهب والفضة معادن»[(١)].

«معادن» أي مخلوقة غير مصنوعة.

٢٤- موفق الدين عبد اللطيف البغدادي (ت: ٦٢٩).

وهو فقيه لغويٌّ طبيب فيلسوف صاحب فنون.

قال عن نفسه: «وكلما أمعنتُ في كتب القدماء ازددتُ فيها رغبة وفي كتب ابن سينا زهادة، **واطلعتُ علىٰ بطلان الكيمياء، وعرفتُ حقيقة الحال في وضعها ومن وضعها وتكذَّب بها وما كان قصدُه في ذلك**، وخلصتُ من ضلالين عظيمين موبقين، وتضاعف شكري لله سبحانه علىٰ ذلك؛ فإن أكثر الناس إنما هلكوا بكتب ابن سينا وبالكيمياء»[(٢)].

وله رسالتان مفردتان في إبطال الكيمياء ونقضها: «المجادلة بين الحكيمين الكيميائي والنظري»، و«رسالة في المعادن وإبطال الكيمياء»[(٣)].

---

(١) «البستان الجامع لجميع تواريخ أهل الزمان» (٤٢١).

(٢) «عيون الأنباء» (٦٨٨).

(٣) مطبوعتان بتحقيق د. محمد كامل جاد، الطبعة الأولىٰ ١٤٤٠، معهد المخطوطات العربية، القاهرة.

٢٥- ابن الأثير (ت: ٦٣٠).

قال عن خالد بن يزيد بن معاوية: «ويقال إنه أصاب عمل الكيمياء، **ولا يصحُّ ذلك لأحد**»[١].

٢٦- سبط ابن الجوزي (ت: ٦٥٤).

قال عن الفضل بن مروان البرداني وزير المعتصم: «وكان عاقلًا فصيحًا يقول: أمعنتُ النظر في علمين، **فلم أرهما يصحَّان**: النجوم والسحر»، ثم عقب عليه بقوله: «**وأين هو عن الكيمياء؟!** وهو الثالث»[٢].

٢٧- ابن تيمية (ت: ٧٢٨).

وكلامه في إبطال الكيمياء كثير[٣]، وقد مرَّ ذكر بعضه في الفصل السابق، وسيأتي بعضه هنا، وله رسالة في «إبطال الكيمياء وتحريمها ولو صحت وراجت»[٤]، لعلها ما أشار إليه ابن عبد الهادي في سياق أجوبته بقوله: «وله: إبطال الكيمياء»[٥]، وسيأتي ذكرها في كلام

---

(١) «الكامل» (٣/ ٢٢٣).

(٢) «مرآة الزمان» (١٥/ ٢٧٢).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٧٣، ٢٩/ ٣٦٨-٣٨٨، ٣٨٩-٣٩١)، و«جامع المسائل» (٩/ ٤٨٩)، و«درء التعارض» (٥/ ٦٢)، و«مختصر الفتاوىٰ المصرية» (٢/ ١٧-٢٠)، والاختيارات الفقهية (١٩٠)، و«الفروع» (٦/ ٣١٤).

(٤) انظر: «أعيان العصر» (١/ ٢٤٦)، و«الوافي» (٧/ ٣٠).

(٥) «العقود الدرية» (١٠٣).

الجلدكي بعد قليل، وله فتوىٰ مشهورة في الكيمياء، نقل منها ابن القيم في رسالته[1]، وفيها خبر مناظرته مع أحد الكيميائيين.

قال الصفدي: «وكان الشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية ينكر ثبوتها، وصنف رسالة في إنكارها، وردَّ عليه فيها نجم الدين بن أبي الذر البغدادي وزيَّف ما قاله»[2]، وذكر رسالة شيخه ابن أبي الذر في ترجمته[3].

والصفديُّ هواه مع الكيمياء، وقد نقل في إثباتها نقلًا غريبًا عن ابن دقيق العيد، كما سيأتي، وأغرب أكثر فقال: «وقيل: إن إمام الحرمين مات وهو يفكُّ وصلًا من أوصالها، خرج إليه منه لسانُ نار فقتله»[4]، ومثل هذا الهذيان لا ينقله منصف.

قال الآلوسي: «ولعل ردَّ الشيخ نجم الدين ابن أبي الذر البغدادي وتزييفه ما قاله فيها كما زعم الصفدي إنما كان فيما هو من باب الاستدلالات العقلية؛ فإن الرجل [يعني ابن تيمية] في باب النقليات مما لا يجاريه نجم الدين المذكور وأمثاله، وهو في باب العقليات وإن كان جليلًا أيضًا إلا أنه دونه في النقليات»[5].

---

(١) الدليل الخامس والعشرين.
(٢) «الغيث الذي انسجم» (١/ ٩).
(٣) «أعيان العصر» (٣/ ١٠١)، و«الوافي» (١٨/ ٥٢٧).
(٤) «الغيث الذي انسجم» (١/ ١٢).
(٥) «روح المعاني» (٢٠/ ٢٧١).

ومما يتصل بموقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الكيمياء ما ذكره عزُّ الدين أيدمر الجلدكي، وهو من أعلام الكيمياء المتأخرين[1]، وكان معاصرًا لابن تيمية، وتوفي بعد سنة ٧٤٢، قال: «وأعجبُ من ذلك[2] فتاوىٰ الشيخ العلامة تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله تعالىٰ، وأنه يفتي السائلين له أن الكيمياء تَحُول صبغتُها بعد سبعين عامًا. ليت شعري كيف فرض انسلاخ الصبغ بعد سبعين سنة؟ فهلَّا كان بعد ثمانين وبعد ستين! فما أدري هل شاهد طرحَ الإكسير، وأقام يقوم معه في الأقاليم وتشكيل الناس له سبعين سنة حتىٰ رآه قد انسلخ؟ أو أخبرته الجنُّ أنه ينسلخ بعد سبعين سنة، ورآه في تجديده كما زعم ذلك براهمة الهند وبخشيد الترك؟ أو أخاطبه بذلك أنفسُ الأملاك وروحانيتها كما تدعيه الصابئة وأصحاب الأصنام؟ أو رزق الموجودات فاستدلَّ بذلك علىٰ ما سيحدث كما زعمه كهَّان العرب؟ أو رآه في مُثُل أفلاطون؟ وأشياء لم نذكرها! إذ إن المشهور عن هذا الرجل التمسُّك بكتاب الله ﷺ والحديث، وليس في كتاب الله تعالىٰ ولا في الحديث أنه ثمَّ إكسير، فضلًا عن أن يقوم أو ينسلخ، فلم يبق إلا دليل الفلاسفة، فليس

(١) انظر: «الأعلام» (٥/ ٥)، و«عز الدين أيدمر الجلدكي مكانته العلمية ومؤلفاته في الكيمياء» لفاضل خليل إبراهيم، مجلة معهد المخطوطات (المجلد ٢٩، الجزء ٢، ١٩٨٥)، و«مخطوطات الجلدكي في علم الكيمياء» لمسلم الزئبق، مجلة آفاق التراث (العدد ٦، سبتمبر ١٩٩٤)، و«أعلام العرب في الكيمياء» لفاضل الطائي (٣٥٦-٣٦٣).

(٢) من اضطراب ابن سينا في أمر الكيمياء، وتقدم ذكر كلامه.

عنده لا عقلٌ ولا دليل، أو ما ذكرناه من الأمور الخارجة عن العقل فالرجل لا يقرُّ بها، وأنه أفتىٰ الناس بما لا يَعلم.

ورأيتُ لهذا الفاضل كتابًا يزعم فيه أن الكيمياء باطل، وردَّ فيه علىٰ أهل هذه الصناعة، وأخذ في مقدمات الكتاب كلامًا من الهذيان، واشتغل بالردِّ عليه رجلٌ متصوفٌ يعرف بنجم الدين الطوسي وأجابه بسخفٍ يشبه هذيانه! وقد استوفينا إثبات الصناعة ونفيها والآراء فيها في السِّفر الأول من شرح المكتسب.

ولقد اجتمعتُ في مدينة دمشق عند باب جيرون سنة ٧٤٠ برجل من أهل دمشق يتوالىٰ[1] لابن تيمية، ويتكلم في الصناعة، فوضع الرجل يده علىٰ باب جيرون وهو مصفَّحٌ بصفائح النحاس الشَّبه، وتصفَّح بها هو وقال لي: انظر يا فلان إلىٰ هذا النحاس وصفرته، وهو مصبوغ من عهد عبد الملك بن مروان، وأنه ما تغيَّر منه منذ نيف وخمسمئة سنة، وتقي الدين شيخ الإسلام قال: إن الكيمياء يحول صبغُها بعد سبعين سنة، ...[2] فتحيرتُ في جوابه؛ لأنني إن صدقتُ بالحق وقلت له: إن تقي الدين جاهلٌ بكل ما في العالم سوىٰ الحديث والتاريخ وفروع الفتوىٰ فيتغيَّر خاطره مني؛ فإن عنده أن تقي الدين يعلم كلَّ ما في العالم، ولا تفوته صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها! ومن ظنَّ غير هذا فهو عنده كافر! وإن قلت له: إنه عالمٌ بكل ما في الوجود إلا الصَّنعة يقول: وأيُّ شيء هي الصَّنعة عند ذلك الحبر العلَّامة؟! فقلت

(١) كذا في الأصل، يعني يظهر توليه أو يبالغ في ذلك.

(٢) كلمتان لم أتبينهما.

له: يا هذا، نعم ما نظرت أن الله تعالىٰ قد أعجز الفلاسفة فيما صنعوه من الكيمياء، وجعل إقامته سبعين سنة كما قال شيخ الإسلام، ثم يظهر زيفهم، وصبغ اليونان للنحاس من فعل العوامِّ، وهو ما ينفع الناس، فأبقاه الله تعالىٰ دهرًا طويلًا لمنفعته. فأقنعه ما أظهرته له من تزويق المحال؛ إذ لم أكن أقابل الجهال إلا بما يناسبهم في الجهالة، ولم تزل الحكماء في كل زمان يشكون من جهَّاله.

وإنما عرضتُ بهذين الرجلين، يعني أبو علي بن سينا وتقي الدين أحمد بن تيمية، لأريك أن من أحذق فلاسفة المتأخرين وهو أبو علي وقد أنكرها، ثم اعترف بصحَّتها، ثم تحيَّر فيها، وفي الجملة قد اضطرب. وكذلك تقي الدين ابن تيمية رحمه الله من أكابر علماء الملة والنقل فقد أفتىٰ الناس بما لم يعلم حجَّته ولا بطلانه، ولو قال للسائل: يا أخي ما أدري ما تقول، وما عندي فيها غير ما تسمعه أنت من الناس! لقد كان أنصف السائلَ وعَدَل في الرأي. فإذا كان هذا حال العلماء فكيف العوامُّ الهمج الذين هم أشبه الأشياء بالبهائم؟!»[1].

وقد نقلتُ النصَّ بطوله لطرافته وندرته وقيمته التاريخية، وأما ما أخذه علىٰ شيخ الإسلام من قوله: «إن صبغ الكيمياء يحول بعد سبعين سنة» فهو إن صحَّ عنه لا مفهوم للعدد فيه، وإنما هو علىٰ جهة التقريب

---

(١) «الدر المنثور في شرح ديوان الشذور» للجلدكي (ق ٥٦/ظ - ٥٧/ظ). وفي النص كلمات مشتبهة قرأتها علىٰ الاحتمال، ولغة المؤلف لا تجري علىٰ فصيح الكلام. ونقل جملًا من كلام الجلدكي يحيىٰ بن الحسين بن القاسم في «المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك» (٥٢٤).

أو المبالغة، والأمر فيه يسير، ونظائره كثيرة في النصوص وكلام الناس، وقد قال مرة: «وقد اتفق عقلاء بني آدم علىٰ أن غاية الكيمياء الزَّغل الجيد الذي لا ينكشف إلا بعد مدة طويلة»، وقال في موضع آخر: «وأما خواصُّهم فيصلون إلىٰ الكيمياء، وهي محرمة باطلة، لكنها علىٰ مراتب، منها ما يستحيل بعد بضع سنين، ومنها ما يستحيل بعد ذلك، لكن المصنوع يستحيل ويفسد ولو بعد حين، بخلاف الذهب المعدني المخلوق فإنه لا يفسد ولا يستحيل»[1].

ومما ينسجم مع رأي ابن تيمية في امتناع الكيمياء مطلقًا قوله بعدم إمكان قلب الأعيان إلىٰ ما ليس في طبعها الانقلابُ إليه، وأن ذلك ليس «من جنس مقدور البشر لا معتادًا ولا نادرًا، ولا يحصل بقوىٰ نفس أصلًا»[2].

٢٨- ابن الحاج (ت: ٧٣٧).

وعقد في كتابه الشهير «المدخل» فصلا لحكم الاشتغال بصناعة الكيمياء، شدَّد فيه علىٰ تحريمها، وقال في مطلعه: «وأما **الاشتغال بتحصيل علم الكيمياء فهو من الباطل البين**، والغش المتعدي ضرره لأهل زمانه ومن بعدهم»[3]، وسيأتي تمامه في الفصل الثاني، والغشُّ لا يكون إلا بغير الحقيقي.

---

(١) «السياسة الشرعية» (٢٣٠)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٧٣).

(٢) انظر: «الصفدية» (١/ ١٣٨، ١٦٤).

(٣) «المدخل» (٣/ ١٤٤).

٢٩- أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥).

واعتبر الكيمياء خرافةً مستحيلة.

قال: «وكثيرًا ما تولَّع أهلُ مصر بطلب أشياء من **المستحيلات والخرافات**، مثل:

* تغوير الماء.

* وخدمة الصُّور الممثلة في الجدر خطوطًا، وادعائهم أن تلك الخطوط تتحرك إذا خدمت بأنواع من الخدم لهم.

* **والكيمياء.**

حتىٰ إن مشايخ العلم عندهم -الذين هم عندهم بصورة الولاية- يتطلب ذلك **من أجهل واردٍ من المغاربة**»[١].

وعلىٰ ذكر المغاربة والكيمياء، فقد كان «أهل بغداد يعتقدون أن الكيمياء خاصٌّ بالمغاربة، حتىٰ إن الظرفاء منهم يقولون: حدُّ المغربيِّ: حيوانٌ ناطق كيميائي! ومن رأوه منهم نسبوه قبل دعواه إلىٰ الوصول، وإن جحد نسبوه إلىٰ التعرض والإخفاء والتحيُّل بها» كما يقول الموفق البغدادي[٢].

ومن هذا الباب أيضًا ما ذكره الحسين بن محمد الورثيلاني[٣]

---

(١) «البحر المحيط» (٢٠/ ٥٦٧).

(٢) «المجادلة بين الحكيمين» (١٠١).

(٣) نسبته إلىٰ بني ورثيلان قبيلة بالمغرب الأوسط قرب بجاية بالجزائر. «الأعلام» (٢/ ٢٥٧).

(ت: ١١٩٣) في رحلته حين استدعاهم نقيب كسوة الكعبة لداره وبالغ في إكرامهم، قال: «وكان كثيرًا ما يبحث عن علم **الكيمياء** وسرِّ الحروف، ليستعين به علىٰ ما هو بصدده، وحَسِبَنا أننا نتعاطىٰ من ذلك شيئًا، واستعظم كوننا غير معتنين بتلك الحرفة»(١).

ونحوه ما ذكره ابن خلدون في شأن البحث عن الدفائن والكنوز، قال: «هكذا بلغني عن أهل مصر في مفاوضة من يلقونه من طلبة المغاربة لعلَّهم يعثرون منه علىٰ دفين أو كنز»(٢).

٣٠- الذهبي (ت: ٧٤٨).

قال في ترجمة مجاهد الدين أيبك الدويدار الصغير: «وكان مغرًى بالكيمياء، له بيتٌ كبيرٌ في داره فيها عدَّة من الصنَّاع والفضلاء لعمل الكيمياء، **ولا تصح**»(٣).

وقال في ترجمة صاحبه علي بن أحمد بن أبي الفضل الهاشمي الواسطي المقرئ: «وكان يَدْخُل في **الكيمياء والهذيان**»(٤).

أما قوله تعليقًا علىٰ قصة وقعت لأحدهم وفيها ما يفيد صناعة الذهب وشيء من سحر التخييل: «فهذا رجلٌ صحَّ معه الكيمياء والسيمياء»(٥)، فلعله يريد ظاهر الأمر لا حقيقته.

---

(١) «نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار» للورثيلاني (٢٦٠-٢٦١).
(٢) «المقدمة» (٢/ ٨٣).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٣٧١).
(٤) «معجم الشيوخ» (٢/ ١٩).
(٥) «تاريخ الإسلام» (١٣/ ٤٦٠).

وسيأتي كلامه في تحريم الكيمياء في الفصل الثاني.

٣١- ابن فضل الله العمري (ت: ٧٤٩).

قال: «حدثني شيخنا فريد الدهر شمس الدين الأصفهاني، قال: كان قطب الدين الشيرازي رَحِمَهُ اللَّهُ يثبت صحة الكيمياء، قال: فبحثتُ معه في بطلان الكيمياء، فقال لي: أنت تعلم ما يتلفُ من الذهب في الأبنية والمستعملات، ومعادن الذهب لا يتحصَّل منها نظير ما يتلف وينفد، وأما الهند فإني حرَّرتُ أن له ثلاثة آلاف سنة لم يخرج منه ذهبٌ إلىٰ البلاد، ولا دخل إليه ذهبٌ فخرج منه، والتجَّار من الآفاق تقصد الهند بالذهب العَين تتعوَّض عنه بأعواد وحشائش وصموغ لا غير، فلولا أن الذهب يُعْمَل لعدم بالجملة الكافية».

ثم قال ناسخ كتابه: «قال شيخنا شهاب الدين [يعني المصنف ابن فضل الله العمري]: أما قوله عمَّا يدخل إلىٰ الهند من الذهب ثم لا يخرج منه فصحيح، **وأما إثباته لصحة الكيمياء فباطلٌ لا صحة له**»[(١)].

٣٢- ابن القيم (ت: ٧٥١).

بيَّن بطلان الكيمياء في عدد من كتبه[(٢)]، وفصَّل القول فيها في رسالته «نصيحة الأغبياء ببطلان الكيمياء» التي نقدِّم بين يديها هذه الدراسة، وقال في مقدمتها: «ومن هذا **الكيمياء التي راج أمرُها علىٰ**

(١) «مسالك الأبصار» (٣/ ٨٨).

(٢) انظر: «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٦٣١-٦٣٣)، و«الطرق الحكمية» (٢/ ٦٣٠).

كثيرٍ من الناس، وعَظُمَ داؤها، وأعيا إلا علىٰ ألبّاء الأطبّاء دواؤها، ولم أزل بحمد الله لَهِجًا ببيان إبطالها، وتبيين زَغَلِها ومُحَالِها، وناظرتُ فيها غيرَ واحدٍ ممّن أفنىٰ فيها أكثرَ أوقاته، وضيّع عليها جُلَّ نفقاته، في مكّة وغيرها، فلمّا بيّنتُ له الأدلّة الشّافية علىٰ بطلانها رأيتُ السُّرور قد أشرق في وجهه، وقال: أراحَكَ الله وجزاك خيرًا، أو كما قال، فلقد قلتَ الحقَّ».

٣٣- جمال الدين ابن نُباتة (ت: ٧٦٨).

من كبار شعراء وأدباء عصره.

قال: «الكيمياء معروفة الاسم، **باطلة المعنىٰ**، وليعقوب الكندي رسالةٌ بديعة سماها: إبطال دعوىٰ المدّعين صنعة الذهب والفضة، جعلها مقالتين يذكر فيهما تعذُّر فعل الناس لما انفردت الطبيعة بفعله، وخُدَع أهل هذه الصناعة وجهلهم. ويقال: إن أبا بكر الرازي ردَّ عليه ردًّا لا طائل فيه. وأعرف لأبي عثمان الجاحظ في كتاب الحيوان عند ذكر خلق الفأر من الطين كلامًا في الكيمياء بعَّد فيه وقرَّب، ولم يخرج علىٰ شيء من إبطالها ولا تحقيقها[1]، **والصحيح الأشهر عدم الصحَّة فيها**»[2].

---

(١) انظر ما قدّمناه من التعليق علىٰ قول الجاحظ.

(٢) «سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون» (٢٢٥).

٣٤- أبو البركات البَلَّفِيقي (ت: ٧٧١).

من كبار شيوخ الحديث والفقه والقضاء بالأندلس.

ذكر ابن خلدون أنه فاوضه يومًا في شأن الكيمياء وأوقفه علىٰ بعض التآليف فيها، فتصفَّحه طويلًا ثم ردَّه إليه وقال له: «وأنا الضامن له أن لا يعود إلىٰ بيته إلا بالخيبة»[1]، وذلك يقتضي عدم وجودها.

٣٥- ابن كثير (ت: ٧٧٤).

قال في الرد علىٰ من زعم علم قارون بالكيمياء، وفسَّر بها قوله: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ﴾ [القَصَص: ٧٨]: «وأما من زعم أن المراد من ذلك أنه كان يعرف صنعة الكيمياء، أو أنه كان يحفظ الاسم الأعظم، فاستعمله في جمع الأموال، فليس بصحيح؛ **لأن الكيمياء تخييلٌ وصبغة، لا تحيل الحقائق، ولا تشابه صنعة الخالق**»[2].

وقال في تفسيره في الرد علىٰ هذا القول أيضًا: «وهذا القول ضعيف؛ لأن **علم الكيمياء في نفسه علمٌ باطل**؛ لأن قلب الأعيان لا يقدر أحدٌ عليها إلا الله ﷻ، قال الله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ﴾ [الحَجّ: ٧٣].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: يقول الله تعالىٰ: ومن أظلم ممَّن ذهب يخلق كخلقي؟ فليخلقوا ذرَّة، فليخلقوا شعيرة. وهذا ورد

---

(١) «المقدمة» (٢/ ٤٢٩).

(٢) «البداية والنهاية» (٢/ ٢٠٣).

في المصوِّرين الذين يشبِّهون بخلق الله في مجرَّد الصورة الظاهرة أو الشكل، فكيف بمن يدَّعي أنه يحيل ماهية هذه الذات إلىٰ ماهية ذات أخرىٰ؟! **هذا زورٌ ومحال، وجهلٌ وضلال. وإنما يقدرون علىٰ الصبغ في الصورة الظاهرة، وهو كذبٌ وزَغَلٌ وتمويهٌ وترويجٌ أنه صحيحٌ في نفس الأمر، وليس كذلك قطعًا لا محالة، ولم يثبت بطريق شرعيٍّ أنه صحَّ مع أحدٍ من الناس** من هذه الطريقة التي يتعاناها هؤلاء الجهلة الفسقة الأفاكون. فأما ما يجريه الله تعالىٰ من خرق العوائد علىٰ يدي بعض الأولياء من قلب بعض الأعيان ذهبًا أو فضة أو نحو ذلك فهذا أمرٌ لا ينكره مسلم، ولا يردُّه مؤمن، ولكن هذا ليس من قبيل الصناعات، وإنما هذا عن مشيئة رب الأرض والسماوات واختياره وفعله . . .»[1].

٣٦- محمد بن مكي العاملي الملقب بالشهيد الأول (ت: ٧٨٦).

من فقهاء الشيعة الإمامية[2].

قال: «أما الكيمياء، فيحرم المسمىٰ بالتكليس بالزئبق والكبريت والزاج والتصدية والشعر والبيض والمرارة والأدهان، كما يفعله متحشفو الجهال. أما **سلبُ الجواهر خواصَّها وإفادتها خواصَّ أخرىٰ** بالدواء المسمىٰ بالإكسير، أو بالنار اللينة الموقدة علىٰ أصل الفلزَّات، أو لمراعاة نسبتها في الحجم والوزن، **فهذا مما لا يُعْلَم صحته**»[3].

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٦/ ٢٥٤).

(٢) اتهم بانحلال العقيدة، وسجن في قلعة دمشق، ثم ضربت عنقه، فلقبه أصحابه بالشهيد الأول. «الأعلام» (٧/ ١٠٩).

(٣) «الدروس الشرعية في فقه الإمامية» (٣/ ١٦٥).

٣٧- ابن خلدون (ت: ٨٠٨).

وقد عقد لبيان بطلانها واستحالة وجودها وما ينشأ من المفاسد عن انتحالها فصلًا في مقدمة تاريخه[١]، وقبل ذلك فصلًا للتعريف بها[٢]، وحاصل رأيه في الكيمياء أنها باطلةٌ مستحيلة الوقوع بالطريق الصناعي، وإن صحَّ وجودها لأحد فليس ذلك من باب الصنائع الطبيعية ولا تتم بأمر صناعي، وإنما هو بتأثيرات النفوس وخوارق العادة إما معجزةً أو كرامةً أو سحرًا.

وسنذكر أدلته بعد أن نفرغ من ذكر الأقوال وقائليها.

٣٨- الدَّلْجي (ت: ٨٣٨).

وهو فاضلٌ له اشتغالٌ بالفلسفة كما يقول الزركلي[٣].

ناقش في كتابه الذائع «الفلاكة والمفلوكون» مسألة صحة الكيمياء، وعرض الأقوال فيها، وحرَّرها تحريرًا حسنًا، قال: «وأما الكيمياء فلا بحث في إمكانها علىٰ يد وليٍّ من قبيل الكرامات وخرق العادات، ولا في الوصول إلىٰ تصحيح صبغها ظاهرًا علىٰ وجه التلبيس والغش كما يفعله الفسَّاق، **إنما البحث في تصيير النحاس ذهبًا حقيقة علىٰ طريقة صناعية مطردة، فهذا مما لا أعتقد صحته**»[٤].

(١) «المقدمة» (٢/ ٤٢٧-٤٣٨).

(٢) «المقدمة» (٢/ ٣٩١-٤٠٨).

(٣) «الأعلام» (١/ ١٧٧).

(٤) «الفلاكة والمفلوكون» للدلجي (٢٩).

٣٩- ابن الأزرق (ت: ٨٩٦).

وهو فقيه مشتغلٌ بالعربية[١] والاجتماع علىٰ طريقة ابن خلدون، وقد تابعه في الموقف من الكيمياء، فقال: «**الصحيح** عند غير واحد من الحكماء **استحالة وجودها**، ولذلك لم ينقل عن أحد من العلماء أنه عثر عليها»[٢].

٤٠- زرُّوق (ت: ٨٩٩).

من شيوخ الفقه والتصوف المشهورين.

حمل علىٰ الكيمياء ونقدها وبيَّن ما فيها من البلاء علىٰ دين المرء وعقله ومروءته، وذكر أنها أمرٌ متوهَّم، الغالبُ عدم وجوده، بل فقدُه جملةً وتفصيلًا[٣]، وسيأتي نصُّ كلامه بتمامه في الفصل الثاني.

٤١- ابن عبد الهادي (ت: ٩٠٩).

من متأخري الحنابلة المكثرين من التصنيف.

قال عن الكيمياء: «وهي إما أن يُخْلَط ذهبٌ وغيره، ويذاب ويُسْبَك، وتغلب الذهبية علىٰ الجميع بالأدوية، فهو من باب الغش. وإما أن يلبس الذهب علىٰ غيره، فهو من باب الزَّغل. وإما أن تُقْلَب عينُ الفضة ذهبًا، أو النحاس ونحوه ذهبًا أو فضة، **فهذا كذب، ولا يقدر علىٰ ذلك إلا الله** ﷻ، ولا يمكن فعل ذلك إلا لأحد رجلين:

---

(١) وله الكتاب البديع «روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام».

(٢) «بدائع السلك» (٢/ ٣٠٣).

(٣) «عدة المريد الصادق» (٢٢٢).

إما وليٌّ بقدرة الله، أو ساحر موَّه سحره في الظاهر، وفي الباطن هو علىٰ حقيقته، لا قدرة لهم علىٰ إزالة الحقائق»[1].

٤٢- الملا علي القاري (ت: ١٠١٤).

ذكر علم الكيمياء فيما يفرح به بعض الناس لندرته، وهو خيالٌ فاسد، أي وهمٌ لا حقيقة له، فقال: «وعلم **الكيمياء** ونحوه مما هو **خيالاتٌ فاسدة**، وصاحبها من جهله يفرح به ما لا يفرح بعلم القرآن والسنة»[2].

٤٣- نجم الدين الغزي (ت: ١٠٦١).

وهو مؤرخ مشتغل بالحديث والفقه.

قال: «إن الكيمياء إن كانت بحيث تقلب عينَ الحديد أو النحاس مثلًا ذهبًا أو فضة بغير صناعة ولا ضمٍّ شيء آخر، **فهذا ليس من باب العمل، ولكنه من باب خرق العادة**، فإن كان صاحبه صالحًا فهو من باب الكرامة، . . . وإن كانت الصناعة تؤثر في الحديد مثلًا حتىٰ يصير ذهبًا أو فضة **فهذا صبغٌ وتصفية، وليس بقلب عينٍ حقيقة**، فهذا من باب الغش وهو حرام».

ثم قال: «واعلم أن الاشتغال بعلم الكيمياء، وتضييع الأموال والأوقات في عملها، مما تبيَّن للناس أنه لا يفيد شيئًا، فهو من باب

(١) نقله المنقور في «الفواكه العديدة» (١/ ١٦٠) عن «جمع الجوامع» لابن عبد الهادي.

(٢) «مرقاة المفاتيح» (٤/ ١٦٠٠).

السَّفَه وإضاعة المال لغير ضرورة ولا فائدة، وكم من إنسان ذا جَوعة وعَرية وكثرت ديونه وهو في طلب ذلك، ولم يحصل منه علىٰ طائل حتىٰ مات»[1]، وهومن جنس ما تقدم عن أبي يوسف القاضي وأبي بكر الخوارزمي في الدلالة علىٰ أن الكيمياء وهمٌ لا حقيقة له.

٤٤- الرحيباني الحنبلي (ت: ١٢٤٣).

قال عن القول بعدم قلب الأعيان حقيقة في الكيمياء: «هو قول جمهور أهل السنة؛ فإن **قلبها** باطلٌ في الشرع **محالٌ في العقل، وما وُجِد منها كذلك فهو من جملة التمويهات التي تحصل بالسِّيمياء وسحر العيون.** قال تعالىٰ عن الحبال والعصي: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]. والحال لا، إنه مجرد **تخييل لا حقيقة له**»[2].

٤٥- محمد كرد علي (ت: ١٣٧٢).

قال في حديثه عن الصناعات الشامية: «وكان لهم [أي أهل الشام] مهارةٌ في معرفة البهرج والزُّيوف من النقود الصحيحة. ويذهب بعضهم إلىٰ أن الإكسير إذا أضيف مثقالٌ منه علىٰ ألف قنطار من الحديد يستحيل ذهبًا خالصًا، ولم يثبت ذلك من طريق الكيمياء، وما برح الأحمران الذهب والفضة معدنين خاصَّين»[3].

❁ ❁ ❁

(١) «حسن التنبه لما ورد في التشبه» (٨/ ٤٣-٤٤).
(٢) «مطالب أولي النهىٰ» (٣/ ١٨٢).
(٣) «خطط الشام» (٤/ ٢٤٦).

وإلىٰ **القول الثاني** وهو **إمكان وقوع الكيمياء**، وعدم امتناع تحويل المعادن إلىٰ الذهب والفضة تحويلًا حقيقيًا، وإن كان الطريق إلىٰ ذلك عسرًا والعارفون به قلة، ذهب جماعةٌ من الناس:

منهم طائفة من أهل العلم قالوا بصحة الكيمياء نظريًّا وذهبوا إلىٰ إمكان وقوعها وإن لم يثبت عنهم عملها والاشتغال بها، فيهم الفيلسوف كأبي سليمان المنطقي ويحيىٰ بن عدي والفارابي ومسكويه، والمتكلم كالفخر الرازي والتفتازاني، والمتصوف كأبي طالب المكي والغزالي، والطبيب كابن الأكفاني، والمفسر كالآلوسي، والفقيه كالقاضي عياض وابن دقيق العيد والقرافي والطوفي وابن حجر الهيتمي ومرعي الكرمي وابن عابدين.

ومنهم من حُكِي عنه تصحيحها ومباشرة عملها، كمسكويه وأبي بكر الرازي والفخر الرازي والحلاج وابن سبعين. وقد ذكر ابن تيمية أن الكيمياء لم يعملها رجلٌ له في الأمة لسانُ صِدق، لا عالمٌ متَّبع، ولا شيخٌ يقتدىٰ به، ولا ملكٌ عادل، ولا وزيرٌ ناصح، وإنما يفعلها شيخٌ ضالٌّ مبطلٌ مثل ابن سبعين وأمثاله، أو ملكٌ ظالمٌ مثل بني عبيد، أو رجلٌ فاجر. وإن التبس أمرُها علىٰ بعضِ أهل العقل والدين فغالبهم ينكشف لهم أمرها في الآخر ولا يستطيعون عملها؛ صيانةً من الله لهم لحسن قصدهم(١).

ونوعٌ ثالثٌ هم أهلها الذين مارسوها وصنفوا فيها واختصُّوا بها وإن لم تكن لهم مشاركة قوية في سائر العلوم، كابن وحشية وابن أميل

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٧٨، ٣٨٠)، و«جامع المسائل» (٩/ ٤٩٠).

والجلدكي ونحوهم، والعناية بهؤلاء كبيرة من الباحثين المسلمين والمستشرقين[1]، وليس من غرض الدراسة استقصاؤهم.

وسنقتصر في هذا المقام علىٰ أقوال أهل العلم الذاهبين إلىٰ إمكانها، وإن كان بعضهم يحتمل أنه لم يرد إمكان تحويل الحقيقة وقلب العين وإنما أراد إمكان الصبغ الظاهري، إلا أنني أدرجت الجميع في سياق واحد ما لم يتميز لي هذا من ذاك، وبدأت بذكر خالد بن يزيد بن معاوية وجابر بن حيان، لأنهما روَّادها في دولة الإسلام وأشهر مصححيها وأقدم من اشتغل بها، ثم نعود إلىٰ سياق القائلين بإمكانها من أهل العلم.

خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان (ت: ٨٥).

وهو شخصية حقيقية لا سبيل إلىٰ التشكيك فيها، وأخباره في المصادر المتقدمة مستفيضة مروية بالأسانيد مختلفة الوجوه والمخارج، ولم يكن وجوده التاريخي موضع ريبة عند أحد من العلماء السابقين.

لكن هاهنا مسألتان ينبغي تحريرهما في شأنه:

الأولىٰ: اشتغاله بالكيمياء، وعنايته بترجمة كتبها.

الثانية: ما نسب إليه من التصانيف في الكيمياء.

---

(١) انظر: «أعلام العرب في الكيمياء» لفاضل الطائي، و«إسهام علماء العرب والمسلمين في الكيمياء» لعلي الدفاع، و«تاريخ التراث العربي» لسزكين (١٧٩-٤٥١ المجلد الرابع - الكيمياء والسيمياء)، والدراسات المفردة في أعلام الكيمياء «الإسلامية» كثيرة.

أما اشتغاله بالكيمياء واهتمامه بها فموضع اتفاق أيضًا، إلا ما شذَّ به ابن خلدون وزعم «أن خالدًا من الجيل العربي، والبداوة إليه أقرب، فهو بعيدٌ عن العلوم والصنائع بالجملة، فكيف له بصناعة غريبة المنحىٰ، مبنية علىٰ معرفة طبائع المركبات وأمزجتها، وكتب الناظرين في ذلك من الطبيعيات والطبِّ لم تظهر بعد ولم تترجم»[(١)].

قال الجاحظ (ت: ٢٥٥): «**وكان أول من ترجم** كتب النجوم والطب **والكيمياء**»[(٢)]. وقال: «وكان أول من أعطىٰ التراجمة والفلاسفة، وقرَّب أهل الحكمة ورؤساء أهل كلِّ صناعة، وترجم كتب النجوم والطب **والكيمياء**»[(٣)].

وقال البلاذري (ت: ٢٧٩): «فكان شاعرًا **ينظر في الكيمياء** والنجوم وغيرهما من العلوم»[(٤)].

وقال الطبري (ت: ٣١٠): «وكان يقال: إنه أصاب عمل **الكيمياء**»[(٥)].

وقال أبو الفرج الأصبهاني (ت: ٣٥٦): «وكان قد **شغل نفسه بطلب الكيمياء**، فأفنىٰ بذلك عمره، وأسقط نفسه»[(٦)].

---

(١) «المقدمة» (٢/ ٣٩٣).
(٢) «البيان والتبين» (١/ ٣٢٨).
(٣) «كتاب فضل هاشم علىٰ عبد شمس» ضمن «رسائل الجاحظ» نشرة السندوبي (٩٣).
(٤) «أنساب الأشراف» (٤/ ١/ ٣٦٠).
(٥) «تاريخ الرسل والملوك» (٥/ ٥٠٠).
(٦) «الأغاني» (١٧/ ٣٤١).

وقال ابن القيم في رسالته الآتية: «وأقدم من علمتُه تكلَّم في علم الكيمياء في الإسلام ونُسِبَ إليه هو خالد بن يزيد».

والأخبار المروية في اشتغاله بالكيمياء ولوم بعض الناس له، وسخرية بعضهم منه؛ لما يرون من ضياع جهده في «عمل الكيمياء الذي لا يدرك منه شيئًا» و«طلب ما لا يقدر عليه»[1] مشهورة، وسبق ذكر واحدٍ منها في مطلع الفصل الثاني من باب حقيقة الكيمياء.

فقد ذكر اشتغاله بالكيمياء وترجمته لكتبها كما ترىٰ من هم أقرب إليه عهدًا، وأكثر عناية واختصاصًا. ولا يلزم من اشتغاله بالكيمياء أن يكون قد فهمها فهمًا دقيقًا، وخطا فيها أشواطًا بعيدة، ونال منها حظوظًا عظيمة، وحسبنا أن نثبت ما أثبتته المصادر المتقدمة من عنايته بها وحرصه علىٰ الوصول إلىٰ ثمرتها وهي تحويل المعادن إلىٰ الذهب، واستعانته علىٰ ذلك بترجمة بعض كتبها اليونانية، هذا قدرٌ معقول لا يوجد من البراهين العقلية أو التاريخية ما ينقضه، وليس مع من نفىٰ اشتغاله بالكيمياء جملةً دليلٌ صحيح، وما ذكره ابن خلدون ثم بعض المستشرقين مثل روسكا[2] وسارتون[3] وألدوميلي[4] دفعٌ بالصدر

---

(١) «أنساب الأشراف» (٤/ ١/ ٣٦٣، ٣٦٦)، و«الأغاني» (١٧/ ٣٤٥).

(٢) انظر: «العرب في حضارتهم وثقافتهم إلىٰ آخر العصر الأموي» لعمر فروخ (١٩٠)، و«تاريخ العرب المطول» لفيليب حتي (١/ ٣٢٥).

(٣) «مدخل لتاريخ العلم» لسارتون (٦٣).

(٤) «العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي» لألدوميلي (٩٩).

للروايات التاريخية المثبتة، واستبعادٌ عقلي هو إلىٰ التحكم أقرب منه إلىٰ قواعد العلم والتحقيق(١).

وأما ما نسب إليه من التصانيف فلم تثبت عنه بطرق النقل المعتبرة، ولم تذكر في المصادر الأقرب عهدًا إليه، وإنما ذكرها مثل النديم ومن بعده ممن يذكرون ما هو موجودٌ بأيدي النسَّاخ في زمانهم، ولا يتحرَّون إيراد الصحيح الموثوق به وحده.

ولعل هذا هو الذي أراد الذهبيُّ أنه لم يصح بقوله: «ونقل ابن خلكان أنه كان يعرف الكيمياء، **وأنه صنف فيها ثلاث رسائل، وهذا لم يصح**»(٢).

جابر بن حيان (ت: ٢٠٠ ظنًّا).

وعلىٰ عكس خالد بن يزيد بن معاوية المعروف بعينه وحاله واستفاضة أخباره وذكره عند المتقدمين، فإن جابر بن حيان شخصية غامضة عزيزة الأخبار شحيحة التراجم، ولئن سُلِّم بوجوده تاريخيًّا،

---

(١) انظر: «التراتيب الإدارية» للكتاني (٢/ ٢٦٨-٢٦٩)، و«بحوث ومقارنات في تاريخ العلم وتاريخ الفلسفة في الإسلام» لعمر فروخ (٧٣ -٧٩، ٢٨١-٢٨٦)، و«أعلام العرب في الكيمياء» (٢٥-٣٤)، و«الكيمياء والكيميائيين في التراث العلمي العربي» لفرحات الدريسي (٢١١)، و«تاريخ التراث العربي» لسزكين (٢٥-٢٧، ٧٧، ١٧٩-١٨٩- المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء)، و«نشأة العلوم الطبيعية عند المسلمين في العصر الأموي» للطف الله قاري (٦٧-٦٨، ٩١، ١٠٠-١٠٣، ١٤٥، ١٨٩-٢١٤)، و«خالد بن يزيد، سيرته واهتماماته العلمية، دراسة في العلوم عند العرب» لفاضل خليل.

(٢) «تاريخ الإسلام» (٢/ ٩٣١)، و«السير» (٤/ ٣٨٣).

وذلك موضع شكٍّ كبير، فإن ما يُنْسَب إليه من آلاف الأوراق في صناعة الكيمياء وما يتصل بها مما لا سبيل إلىٰ إثباته بأدوات البحث العلمي المستقل.

يقول ابن نباتة: «وأما جابر بن حيان المذكور فلا أعرف له ترجمة صحيحة في كتاب يُعتَمد علىٰ نقله، وهذا دليلٌ علىٰ قول أكثر الناس: إنه اسمٌ موضوع وضعه المصنفون في هذا الفن، ويزعمون أنه كان في زمن جعفر الصادق رضي الله عنه، وأنه إذا قال: قال لي سيدي، وسمعت من سيدي، فإنه يعني به جعفرًا الصادق رضي الله عنه، ومع ذلك فإن الله تعالىٰ أعلم بحقيقتها»[1].

ويقول ابن تيمية: «وأما جابر بن حيان صاحب المصنفات المشهورة عند الكيماوية فمجهولٌ لا يُعْرَف، وليس له ذكرٌ بين أهل العلم ولا بين أهل الدين»[2]، «وجابر بن حيان الذي تعزىٰ إليه مصنفاتها مجهولٌ كثير التخليط والتناقض»[3].

وليست كتب أهل السنة ومصادرهم العلمية والتاريخية المتقدمة وحدها التي تخلو منه، فإن «كتب الشيعة القديمة لم تورد اسم جابر بن حيان في سلسلة سند أي حديث ينسب إلىٰ جعفر الصادق»[4]، وعلىٰ فرحهم به ودفاعهم عنه فإنهم لم يجدوا له ذكرًا في مدوناتهم، كما

(١) «سرح العيون» لابن نباتة (٢٢٥).
(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٧٤).
(٣) «السياسة الشرعية» (٢٣٠).
(٤) «الصلة بين التصوف والتشيع» لكامل الشيبي (١/ ٢٩٢).

يقول الخوانساري: «ولم أظفر إلىٰ الآن علىٰ ترجمة له بالخصوص في شيء من فهارس الفريقين»[1].

ومن دلائل اختلاق هذه الشخصية وزيفها واتخاذها ستارًا لنشر الكذب والباطل نسبتُها صنعة الكيمياء وفلسفتها الغنوصية إلىٰ جعفر الصادق رضي الله عنه، ودعواها أن جابرًا إنما تلقاها عنه، علىٰ طريقة الشيعة في نسبة الأكاذيب إليه، وما أكثر ما كذبوا عليه وعلىٰ أهل بيته[2].

قال الصفدي: «وأنا أنزِّه الإمام جعفرًا الصادق رضي الله عنه عن الكلام في الكيمياء، **وإنما هذا الشيطان أراد الإغواء بكونه عزا ذلك إلىٰ أن يقوله مثل جعفر الصادق لتتلقاه النفوس بالقبول**، . . . ووجدت بعض الفضلاء قد كتب علىٰ بعض تصانيفه إما الفردوسي أو غيره:

هذا الذي بمقالِه غرَّ الأوائلَ والأواخرْ
ما أنت إلا كاسرٌ كذب الذي سمَّاك جابرْ»[3].

ومن أسفٍ أن يكون المستشرق الألماني روسكا أحرىٰ بالصواب، وأدنىٰ إلىٰ تحقيق التاريخ، وفهم طبيعة المجتمع الإسلامي في الصدر الأول، وما كان عليه علماء بيت النبوة بالمدينة في ذلك العهد، من الأستاذ سزكين الذي دافع عن خرافة اشتغال جعفر الصادق رضي الله عنه بهذه الصنعة.

---

(١) «روضات الجنات» للخوانساري (٢/ ٢١٨).

(٢) انظر ما سيأتي في رسالة ابن القيم (الدليل الثالث عشر) والتعليق عليه.

(٣) «الوافي بالوفيات» (١١/ ٣٤).

يقول روسكا: «إذا كان من الممكن أن نتخيل أن خالد بن يزيد قد اتصل بالعلماء اليونانيين في الإسكندرية أو حتىٰ في دمشق الذين كانوا علىٰ معرفة ما بالمصادر الصَّنعوية، بل ربما أجروا في السِّرِّ تجارب كيميائية، فإن كل الشروط الأساسية كانت غير متوافرة في المدينة وفي الوسط الذي عاش فيه جعفر. ولم يكن ممكنًا أن يصل إلىٰ هؤلاء الناس الأتقياء أيُّ علم بالكيمياء العملية أو النظرية، لا عن طريق طبيعي بالاتصال الشخصي، ولا عن طريق ما فوق الطبيعة بالوحي الخفيِّ. فمن المستحيل علىٰ المرء أن يتصوَّر إنسانًا جعفر عمل يومًا ما وبشل ما بالفرن الكيميائي والبوتقة والقرعة والأنبيق والآثال والكبريت والزئبق، أو أن يتصور أنه علَّم تحويل المعادن لتلميذ من التلاميذ كجابر. وبهذا القرار المبدئي تتهاوىٰ كلُّ مساعي كتابة تاريخ الكيمياء السابقة في تأكيد الصلة بين جابر بن حيان وجعفر الصادق. وهكذا ينبغي أن ننظر إلىٰ كل كتب جابر التي تتخذ من جعفر الصادق معلمًا وأستاذًا، أن ننظر إليها زِوفًا من زيوف زمن متأخر».

نقله الأستاذ سزكين، ولم يُجِب بأكثر من أن هذه نظرة غير موضوعية، وأنه لا يرىٰ ما يمنع تاريخيًّا من أن جعفرًا نال في زمانه وفي محيطه معارف في صنعة الكيمياء(١)، هكذا دون أدلة وبلا براهين!

والشكُّ في جابر والخلاف فيه وفيما ينسب إليه قديم، لخَّصه النديم بقوله: «واختلف الناس في أمره، فقالت الشيعة: إنه من كبارهم وأحد الأبواب، وزعموا أنه كان صاحب جعفر الصادق رضي الله عنه، وكان

(١) «تاريخ التراث العربي» (١٩١-١٩٥ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

من أهل الكوفة. وزعم قوم من الفلاسفة أنه كان منهم، وله في كتب المنطق والفلسفة مصنفات. وزعم أهل صناعة الذهب والفضة أن الرئاسة انتهت إليه في عصره، وأن أمره كان مكتومًا، وزعموا أنه كان يتنقل في البلدان لا يستقرُّ به بلدٌ خوفًا من السلطان علىٰ نفسه. وقيل: إنه كان في جملة البرامكة ومنقطعًا إليها ومتحققًا بجعفر بن يحيىٰ، فمن زعم هذا قال: إنه عنىٰ بسيده جعفر هو البرمكي، وقالت الشيعة: إنما عنىٰ جعفر الصادق» إلىٰ أن يقول: «وقال جماعة من أهل العلم وأكابر الوراقين: **إن هذا الرجل -يعني جابرًا- لا أصل له ولا حقيقة.** وبعضهم قال: إنه ما صنَّف وإن كان له حقيقة إلا كتاب الرحمة، **وإن هذه المصنفات صنَّفها الناسُ ونحلوه إياها.** وأنا أقول: إن رجلًا فاضلًا يجلس ويتعب فيصنف كتابًا يحتوي علىٰ ألفي ورقة، يتعب قريحته وفكره بإخراجه، ويتعب يده وجسمه بنسخه، ثم ينحله لغيره إما موجودًا أو معدومًا، ضربٌ من الجهل، وإن ذلك لا يستمر علىٰ أحد ولا يدخل تحته من تحلىٰ ساعة واحدة بالعلم، وأيُّ فائدة في هذا وأيُّ عائدة؟ والرجل له حقيقة، وأمره أظهر وأشهر، وتصنيفاته أعظم وأكثر، ولهذا الرجل كتبٌ في مذاهب الشيعة أنا أوردها في مواضعها»[(١)].

وما استبعده النديم من أن يصنف أحدٌ كتابًا وينحله إياه غير مستبعد إذا كان له من وراء ذلك غرضٌ لنشر فكرة ونسبتها إلىٰ مجهول لا يمكن التحقق منه، أو هدفٌ لبث باطل بإضافته إلىٰ معدوم يتعذر الوصول إليه، وفي التاريخ من الكتب المنحولة لغير مؤلفيها لأغراض

(١) «الفهرست» (٢/١/٤٥١، ٤٥٢).

وأهداف أمثلةٌ كثيرة، ومن «رسائل إخوان الصفاء» شاهدٌ قريبٌ فيه بعض الدلالة.

ومن النصوص القديمة في نحل الكتب المنسوبة إلىٰ جابر قول أبي سليمان المنطقي (ت: ٣٨٠): «إن أبا الحسن ابن النكد الموصلي كان صديقي، وهو الذي كان يؤلف الكتب وينسبها إلىٰ جابر بن حيان، ويحملها إلىٰ المتهوِّسين بصناعة الكيمياء، فيحصِّل بها منهم الجُمَل الصالحة من الدراهم»[١].

وما يزال الجدل في شأن جابر وصنعته قائمًا بين بعض المستشرقين الذين لهم هوًى في الغض من علوم العرب ومنجزاتهم المعرفية، وبعض الباحثين المتعصبين لإثبات ريادة علومهم بالحق والباطل والصدق والزيف، والمنصفون بين هؤلاء وأولئك قليل[٢].

---

(١) «بستان الأطباء» لأسعد ابن المطران (٥٣).

(٢) انظر: «العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي» لألدوميلي (١٠٠)، و«مدخل لتاريخ العلم» لسارتون (٨٠-٨٣، ٦٩)، و«تاريخ العرب» لفيليب حتي (٢/ ٣٢٥، ٤٦٤)، و«حضارة الإسلام وأثرها في الترقي العالمي» لجلال مظهر (٢٧٢-٢٨٤)، و«تاريخ الفكر العربي» لإسماعيل مظهر (٦٧-٨٣) وأصلها مقالتان في المقتطف (مايو ويونيو ١٩٢٦)، و«الجامع في تاريخ العلوم عند العرب» لمحمد عبد الرحمن مرحبا (٣١٤-٣٢١)، و«الخيمياء العربية» لجورج قنواتي (١١٠٥ - تاريخ العلوم العربية)، و«تاريخ العلوم عند العرب» لعمر فروخ (٢٤٣)، و«في تراثنا العربي والإسلامي» لتوفيق الطويل (٥٩-٦٠، ١٤٦، ٢٠٨)، و«العرب والعلم» لتوفيق الطويل (٤٠)، و«من تاريخ الإلحاد في الإسلام» لعبد الرحمن بدوي (١٨٩، ١٩١، ١٩٢)، و«الكيمياء والكيميائيين في التراث العلمي العربي» لفرحات الدريسي (٢٢١)، و«الأبعاد المعرفية لكيمياء =

وهو خلافٌ له شأن؛ فإن «أمر قبول أو تفنيد صحة مجموع جابر معضلة من أهم معضلات تاريخ العلوم الطبيعية العربية، سيكون لحلها أثره علىٰ بقية مجالات العلوم عند العرب»(١).

ونعود إلىٰ سياق القائلين بإمكان وقوع الكيمياء من أهل العلم مرتَّبين علىٰ تواريخ وفياتهم، وإنما نذكر أعيانهم مشيرين إليهم إشارات دالة مختصرة، ولو ذهبنا نستقصي كل من ذُكِر عنه تصحيحٌ للكيمياء أو اشتغالٌ بها لامتدَّ بنا المقام وخرجنا عما نحن بسبيله من الإيجاز(٢).

= جابر بن حيان» ليمنىٰ الخولي ضمن كتابها «بحوث في تاريخ العلوم عند العرب» (٤٩)، و«جابر بن حيان» لزكي نجيب محمود (١١-١٢، ١٩، ٢١-٢٦)، و«الإمام الصادق ملهم الكيمياء» لمحمد يحيىٰ الهاشمي (٣٨-١٧٠)، و«نشأة العلوم الطبيعية عند المسلمين في العصر الأموي» لطف الله قاري (١٠٤-١١٠، ١٨٣-١٨٨)، و«جابر بن حيان وأثره في الكيمياء» لعبد الحميد أحمد ضمن كتاب «المؤتمر العلمي العربي الأول بالإسكندرية سنة ١٩٥٣» (١٠٦-١٠٨)، و«جابر بن حيان» لأحمد فؤاد الأهواني، مجلة المجلة (العدد ٣٧، ١ يناير ١٩٦٠)، و«جابر بن حيان الأسطورة والحقيقة العلمية» لعبد القادر محمود، مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم (العدد ٢، ١٩٧١)، وغيرها.

(١) «تاريخ التراث العربي» (١٥- المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

(٢) وممن لم أذكرهم هنا اختصارًا (بغير ترتيب وتحرير): أسعد بن عثمان بن أسعد بن المنجا، ومحمد بن إسحاق أبو العنبس الصيمري، وعلي بن أبي القاسم محمد أبو الحسن التميمي المغربي القسنطيني، ويحيىٰ بن تميم أمير المهدية، وعبد الله بن أحمد المالقي النباتي، وعلي بن الحسن الخطيب ابن الجابي، وقدامة بن جعفر الكاتب، وغسان بن عبيد الموصلي، وأبو القاسم الكاتب غلام أبي الحسن العامري، وأبو الطيب الكيمائي الرازي، وأبو علي المغربي الزاهد، وعبد الله بن عبد الله الأندلسي المعروف بالبرقي، وابن الذهبي أبو محمد عبد الله بن محمد الأزدي، وبلمظفر نصر بن محمود بن المعرف، =

١- الحلاج (ت: ٣٠٩).

قال عريب بن سعد القرطبي (ت: ٣٦٩): «وكان الحلاج هذا رجلًا غويًّا خبيثًا، يتنقل في البلدان، ويموِّه علىٰ الجهال، ... وكان مع ذلك خفيف الحركات شعوذيًّا قد حاول الطبَّ **وجرَّب الكيمياء**، فلم يزل يستعمل المخاريق حتىٰ استهوىٰ بها من لا تحصيل عنده»[١].

= وأبو الفضل عبد المنعم بن عمر بن عبد الله بن حسان الغساني، والكمال بن يونس الموصلي، ومحمد بن علي بن أبي العزاقر، وجمال الدين بن شيث كاتب الإنشاء، وعمر بن مودود بن عمر أبو البركات الفارسي، وكمال الدين عبد الرحمن بن مسعود البغدادي، وأبو العتيق أبو بكر بن الفقيه محمد بن القاضي عمر الهزاز، وعلي بن موسىٰ بن علي الأنصاري السالمي الجياني، وعبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن هبة الله بن محمد بن أبي جرادة، وعلي بن أحمد بن أبي الفضل الهاشمي الواسطي المقرئ، وإبراهيم بن خلف بن منصور أبو إسحاق الغساني، وعبد الحافظ بن بدران بن شبل بن طرخان، وابن أبي الذر الربعي البغدادي، وإبراهيم بن عبد الله الخلاطي، والحسين الخلاطي اللازوردي، وبلال الحبشي العمادي الحلبي، وابن الحبشي محمد بن إبراهيم بن بدر، ومحمد بن الشرف القدسي الكاتب، ومن الأمراء والوزراء: الدويدار مجاهد الدين أيبك، وبكتوت الأمير بدر الدين القرماني، والوزير جمال الدين أبو جعفر المعروف بالجواد.

ومن آخر من رأيت من المعاصرين الذين ما زالوا مصرين علىٰ إمكان الكيمياء وتحققها: عبد الوهاب القنواتي. انظر محاضرته «عمل الذهب بالطريقة الصناعية» في «مجلة المجمع العلمي بدمشق» (المجلد ٦، الجزء ٩، ١٩٢٦، ص٣٩٥-٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٠٥).

(١) «صلة تاريخ الطبري» (١١/ ٧٨). وانظر: «الكواكب الدرية» للمناوي (٢/ ٧٥)، و«تاريخ التراث العربي» (٤٠٤ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

وقال عبيد الله بن أحمد بن أبي طاهر طيفور: «وكان رجلًا محتالًا مشعبذًا يتعاطىٰ مذاهب الصوفية، ... **وكان يعرف شيئًا من صناعة الكيمياء**»[1].

قال ابن بابويه المشهور بالصدوق (ت: ٣٨١): «وعلامة الحلاجية من الغلاة دعوىٰ التجلي بالعبادة مع تدينهم بترك الصلاة وجميع الفرائض، ودعوىٰ المعرفة بأسماء الله العظمىٰ، ... **ومن علاماتهم دعوىٰ علم الكيمياء، ولا يعلمون منه إلا الدَّغل**[2] **وتنفيق الشَّبه والرصاص علىٰ المسلمين**»[3].

٢- محمد بن زكريا أبو بكر الرازي (ت: ٣١٣).

وكتابه في الانتصار لصحة الكيمياء مشهور، قرَّر فيه أن «صناعة الكيمياء إلىٰ الوجوب[4] أقرب منها إلىٰ الامتناع»[5]، ولعله كتاب «الإثبات» أو «شرف الصناعة»[6] الذي ذكره في سيرته الفلسفية بقوله: «وكتابنا الموسوم بشرف صناعة الكيمياء»[7].

---

(١) «الفهرست» (١/ ٢/ ٦٧٥).

(٢) العيب في الشيء يفسده، أما الزغل بمعنىٰ الغش فكلمة مولدة متأخرة.

(٣) «كتاب الاعتقادات» (٣٢٥).

(٤) في بعض المصادر: «الوجود» بالدال.

(٥) انظر: «الفهرست» (٢/ ١/ ٣٠٨)، و«مروج الذهب» (٥/ ١٥٩، ١٦٠)، و«أخبار الحكماء» (١/ ٣٧٨)، و«الدر الثمين» لابن الساعي (١٧٨)، و«سير النبلاء» (١٤/ ٣٥٥) وسماه «كتاب الكيمياء وأنها إلىٰ الصحة أقرب».

(٦) «عيون الأنباء» (٤٢٢).

(٧) «السيرة الفلسفية» ضمن «رسائل فلسفية» (١٠١).

قال النديم: «كان يرىٰ حقيقة الصَّنعة»[1]، وقال ابن جلجل: «وحقق صناعة الكيمياء، وألف فيها أربع عشرة مقالة»[2].

وردَّ علىٰ كتاب الكندي في إبطال الكيمياء وتعذُّرها بكتاب «الرد علىٰ الكندي في إدخاله صناعة الكيمياء في الممتنع»[3]، وهو «ردٌّ غير طائل» كما يقول الصفدي[4].

وقد اطلع عليه ابن القيم، وقال عنه: «ونَقَض علىٰ يعقوب بن إسحاق الكندي كتابه في إبطالها وبيان فسادها وبيان حِيَل الكيمياويين، فأتىٰ فيه بكلِّ قُبْحٍ وكذب وباطل، ونسَب فيه الأنبياء إليها، وجعل أهلَها خلاصةَ الناس وأشرفَهم وأكملَهم، وفضَّلهم علىٰ الزُّهاد، وطعَن فيهم وعابهم، وقال: «هم كالهِرِّ إذا لم يَصِل إلىٰ اللحم قال: هو مُنْتِن»! وذكَر أقسام الناس في اكتساب الأموال، وجعل أشرفَ الأقسام اكتسابَها بالكيمياء، وفضَّل ذهبَهم المصنوع علىٰ الذهب الذي خلقه الله في معادنه، فألقىٰ جلبابَ الحياء عن وجهه، وارتدىٰ بلباس الكذب والمُحَال والبهتان، وفارق بذلك أهلَ العقل والعلم والإيمان، وإن

---

(١) «الفهرست» (٢/ ١/ ٤٥٩).

(٢) «طبقات الأطباء» لابن جلجل (٧٧). وانظر لتفصيل القول فيها: «تاريخ التراث العربي» (٤٠٥-٤١٦ المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

(٣) انظر: «الهوامل والشوامل» (٣٢٦)، و«الفهرست» (٢/ ١/ ٤٦٠)، و«عيون الأنباء» (٤٢٢).

(٤) «الغيث الذي انسجم» (١/ ١٠).

ساعد القدرُ وأعان التوفيقُ إن شاء الله أملينا كتابًا ننقضُ عليه كتابَه . . . »[1].

قال المسعودي (ت: ٣٤٦) بعد أن ذكر رسالة الكندي في تعذر الكيمياء: «وقد نقض هذه الرسالة علىٰ الكندي أبو بكر محمد بن زكريا الرازي الفيلسوف صاحب الكتاب المنصوري في صناعة الطب الذي هو عشر مقالات، وأرىٰ[2] من القول أن ما ذكره الكنديُّ فاسد، وأن ذلك قد يتأتىٰ فعلُه. ولأبي بكر بن زكريا في هذا المعنىٰ كتبٌ قد صنفها، وأفرد كلَّ واحد منها بنوع من الكلام في هذه الصنعة في الأحجار المعدنية والشَّعر وغير ذلك من كيفية الأعمال. وهذا بابٌ قد تنازع الناس فيه من فعل قارون وغيره. ونحن نعوذ باللَّه من التهوُّس فيما يخسف الدماغ، ويذهب بنور الأبصار، ويكسف الألوان من بخار التصعيدات ورائحة الزاجات وغيرها من الجمادات»[3].

وكان يقول: «أنا لا أسمي فيلسوفًا إلا من كان قد علم صنعة الكيمياء؛ لأنه قد استغنىٰ عن التكسُّب من أوساخ الناس، وتنزَّه عمَّا في أيديهم، ولم يحتج إليهم»[4].

---

(١) رسالة ابن القيم الآتية «نصيحة الأغبياء ببطلان الكيمياء»، الدليل الثالث والعشرين.

(٢) أي: أظهرَ. ونظير هذا الاستعمال عند المسعودي في (١/ ٨٤، ٨٨).

(٣) «مروج الذهب» (٥/ ١٥٩).

(٤) «عيون الأنباء» (٤٣١). وانظر: «الفهرست» للنديم (٢/ ١/ ٤٤٢).

ومن النصوص الطريفة الحوار الذي دار بينه وبين أبي القاسم الكعبي البلخي المعتزلي بحضرة سلطان بلخ، «قال له أبو القاسم البلخي: قبل كل شيء، فما رأيتُ أحمق منك! فقال له ابن زكريا: ليس هذا من خُلقك وأنت موصوفٌ بالحلم وحسن الأدب! فقال له أبو القاسم: أنا أبيِّن لك ذلك، أنت رجلٌ تنكر ما يقوله المسلمون وأهل الشرائع في الربوبية والنبوَّات وتراه جهلًا، وهم يرون ما أنت فيه كفرًا يُحِلُّ دم من ذهب اليه ورآه، وأنت بينهم وهم معك وحولك في ألوف فراسخ، وأنت تبدي ذلك وتناظر فيه، ولست تحسب الأجر والثواب في المعاد ولا في العاجل علىٰ ذلك؛ لأنك لا ترىٰ بالمعاد والجزاء، فهذه واحدة.

وأخرىٰ **أنك تدَّعي صحَّة الكيمياء، وأنك تجعل الحجر والمدر ذهبًا وفضة، ولك في ذلك كتبٌ تنكر علىٰ من أنكر ذلك وكذَّب به، ومع هذا فقد خاصمتك امرأتك في نفقتها ونفقة ولدٍ لك، وأحوجتَها إلىٰ أن رفعتك إلىٰ الحكَّام ليفرضوا عليك كما يُفْعَل ذلك بأفقر الناس وأقلِّهم حيلة»**[1].

وحكاه ابن العبري مختصرًا[2]، ودافع عن الرازي بأن ذلك لا يبعد أن يكون قول حاسد. وما قاله هو الأبعد؛ فإن الكعبي لا يجرؤ علىٰ أن يَجْبَه الرازيَّ بمثل هذا بحضرة السلطان لو لم يكن منه علىٰ ثقة، وأيًّا ما كان فليس ثبوت هذا مما يقوم وحده بالحجة.

---

(١) «تثبيت دلائل النبوة» (٢/ ٦٢٥).

(٢) «تاريخ مختصر الدول» (١٥٨).

وقال عبد الجبار: «وكم لهذا الكنديِّ من الجهالات كما لابن زكريا الرازي في الخواص والكيمياء، فاطلب كتبه في الكيمياء وقف عليها وما يحكيه عن نفسه وغيره، لتعرف غباء أعداء الاسلام وكذبهم وفضائحهم»[1].

ويقال: إن الرازيَّ كان في بدء أمره صائغًا، ثم اشتغل بعلم الإكسير، فرمدت عيناه بسبب أبخرة العقاقير المستعملة في الإكسير، فذهب إلىٰ طبيب ليعالجه، فقال له الطبيب: لا أعالجك حتىٰ آخذ منك خمسمئة دينار. فدفع ابن زكريا الدنانير إلىٰ الطبيب وقال: هذا هو الكيمياء لا ما اشتغلتُ به! فترك صناعة الإكسير واشتغل بعلم الطب، حتىٰ نسخت تصانيفُه تصانيف من قبله من الأطباء المتقدمين[2].

وحُكِي أن الرازيَّ صنَّف للمنصور بن إسحاق صاحب كرمان وخراسان كتابًا في إثبات صناعة الكيمياء، وقصَد به من بغداد، فدفع له الكتاب، فأعجبه وشكره عليه وحباه بألف دينار، وقال له: أريد أن تُخْرِج هذا الذي ذكرتَ في هذا الكتاب إلىٰ الفعل، فقال له الرازي: إن ذلك ممَّا يُتَموَّن له المؤن، ويحتاج إلىٰ آلات وعقاقير صحيحة، وإلىٰ إحكام صنعة ذلك كلِّه، وكلُّ ذلك كلفة، فقال له منصور: كل ما احتجت إليه من الآلات وممَّا يليق بالصناعة أحضره لك كاملًا حتىٰ تخرج عمَّا ضمَّنته كتابك إلىٰ العمل. فلمَّا حقَّق عليه كعَّ عن مباشرة ذلك وعجز عن عمله. فقال له منصور: ما اعتقدتُ أن حكيمًا يرضىٰ

---

(١) «تثبيت دلائل النبوة» (٢/ ٦٣١).

(٢) تتمة «صوان الحكمة» (٢).

بتحليل الكذب في كتب ينسبها إلىٰ الحكمة، يُشْغِل بها قلوبَ الناس ويتعبهم فيما لا يعود عليهم من ذلك منفعة! ثم قال له: قد كافأناك علىٰ قصدك وتعبك بما صار إليك من الألف دينار، ولا بدَّ من معاقبتك علىٰ تخليد الكذب، فحمل السَّوط علىٰ رأسه، ثم أمر أن يضرب بالكتاب علىٰ رأسه حتىٰ يتقطع، ثم جهَّزه وسيَّر به إلىٰ بغداد، فكان ذلك الضرب سبب نزول الماء إلىٰ عينيه، ولم يسمح بقدحهما، وقال: قد رأيتُ الدنيا(١).

ومن أخباره مع الكيمياء ما ذكره ابن أبي أصيبعة، قال: «حدَّثني بعض الأطباء أن الرازي كان قد باع لقوم من الروم سبائك ذهب، وساروا بها إلىٰ بلادهم، ثم إنهم بعد ذلك بسنين عدَّة وجدوها وقد تغيَّر لونها بعض التغيُّر، وتبيَّن لهم زيفُها، فجاءوا بها إليه وأُلْزِم بردِّها»(٢).

والحديث عن كيمياء الرازي يطول(٣).

---

(١) «وفيات الأعيان» (٥/ ١٦٠).

(٢) «عيون الأنباء» (٤١٩). وانظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٧٣)، وما سيذكره ابن القيم في رسالته في الدليل الثالث والعشرين.

(٣) انظر: «أعلام العرب في الكيمياء» لفاضل الطائي (٩٨-١٧٤)، و«حضارة الإسلام وأثرها في الترقي العالمي» لجلال مظهر (٢٨٤-٢٨٦)، و«معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري» لأحمد عبد الباقي (٤١١-٤١٣)، و«في تراثنا العربي والإسلامي» لتوفيق الطويل (٣١، ١١٧)، و«أبحاث المستشرقين في تاريخ العلوم عند العرب» لعبد الرحمن بدوي ضمن كتابه «دراسات ونصوص في الفلسفة والعلوم عند العرب» (٢٠).

٣- الحسن بن أحمد الهَمْداني (ت: نحو ٣٣٤).

لسان اليمن ونسَّابتها وشاعرها.

ذكر الكيمياء في كتابه «الجوهرتين» ونصَّ علىٰ إمكانها بعبارة واضحة لا لبس فيها، فقال: «**باب تصحيح عمل الكيمياء وأنه غير باطل**»[١]، ثم ذكر كلام أهلها فيما يزعمونه من محاكاة عمل الطبيعة بالإكسير، فقال: «إن الحكماء لمَّا حدسوا في تكوُّن الذهب في الأرض، وأنه أبيض أول مرة حتىٰ تعمل فيه قوىٰ البخارات، فتحيله طبقةً فطبقة إلىٰ غاية الاحمرار، ورأوا الأرض لا تخلو من الزاجات والكباريت والزرانيخ وغير ذلك، فإن في تلك البخارات كثيرًا من طباعها = **دبَّروا دواءً**[٢] **صنعته حتىٰ يصير ذهبًا** بتصعيد وزاجاتٍ وأدوية . . .»، ومن العجب أن يتجاهل ذلك محقق كتابه ويجعل الهمداني من المعارضين للكيمياء[٣]، بخلاف صنيع العلامة حمد الجاسر في مقدمة نشرته للكتاب حين عرض رأي الهمداني كما هو، وجعله من الغثِّ الذي حواه كتابه، واعتذر له بأنه لم ينفرد به، وهو كما قال، وما رئي للعلم مثل زينة الإنصاف.

---

(١) «الجوهرتين» (١٧٧).

(٢) في المطبوعة: «دواد»، وهو تحريف. والدواء هو الإكسير.

(٣) مقدمة الدكتور أحمد فؤاد باشا لكتاب «الجوهرتين» (٤٠- ط. دار الكتب والوثائق القومية).

٤- الفارابي (ت: ٣٣٩).

وله مقالةٌ في وجوب صناعة الكيمياء والردِّ علىٰ مبطليها[١].

قال ابن خلدون: «فالذي ذهب إليه أبو نصر الفارابي، وتابعه عليه حكماء الأندلس، أنها [أي المعادن] نوع واحد، وأن اختلافها بالكيفيات من الرطوبة واليبوسة واللين والصلابة، والألوان من الصفرة والبياض والسواد، وهي كلها أصناف لذلك النوع الواحد، . . . وبنىٰ أبو نصر الفارابي علىٰ مذهبه في اتفاقها بالنوع **إمكان انقلاب بعضها إلىٰ بعض**؛ لإمكان تبدُّل الأعراض حينئذ وعلاجها بالصَّنعة»[٢].

ولم يطلع عليها الموفق البغدادي، فنفىٰ أن يكون للفارابي كلامٌ مفصَّل في الكيمياء[٣].

٥- محمد بن الحارث الخشني (ت: ٣٦١).

الحافظ الفقيه المؤرخ صاحب التصانيف.

قال ابن الفرضي: «وكان **يتعاطىٰ صنعة الكيمياء**، وآلت به الحال

---

(١) «عيون الأنباء» (٦٠٩)، و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٧٣٣)، و«السير» (١٥/ ٤١٨).
ونشرت في أنقرة سنة ١٩٥١. انظر: «تاريخ التراث العربي» (٤٢٩ المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء)، و«معجم التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (٥/ ٣١١١، ٣١١٥).

(٢) «المقدمة» (٢/ ٤٣١). وانظر: «روح المعاني» (٢٠/ ٢٥٩)، وما سيأتي في التعليق علىٰ رسالة ابن القيم.

(٣) «المجادلة بين الحكيمين» (٩١).

بعد موت الحكم، وتقصير ابن أبي عامر بصنائع الحكم، إلىٰ الجلوس في حانوت يبيع الأدهان»[1].

وفي نفسي شيء من نسبة عمل الكيمياء إلىٰ هذا المحدث الفقيه، ولعل عمله في الأدهان ومعالجته إياها وتصرُّفه في «ضروب من الأعمال اللطيفة» أورث بعض الناس هذا الظن، وأرجو أنه منه براء، وقد ذكروا أنه «ولي الشورىٰ»، وليس ذلك من شأن أهل الكيمياء الذين ضربت عليهم الذلة في المجتمع الإسلامي، ولم يرد ذكر تعاطيه صنعة الكيمياء في ترجمته من مطبوعة كتاب ابن الفرضي[2].

٦- يحيىٰ بن عدي (ت: ٣٦٤).

الفيلسوف، انتهت إليه الرياسة في علم المنطق في عصره[3].

سأل الوزير أبو عبد الله ابن العارض أبا حيان التوحيدي عن الكيمياء: هل لها حقيقة؟ وما تحفظ عن هذه الطائفة؟ فأجاب: «أما يحيىٰ بن عدي -وهو أستاذ هذه الجماعة- فكان في إصبعه خاتمٌ من فضة يزعم أن فضَّته عُمِلت بين يديه، وأنه شاهد عملَها عيانًا، وأنه لا يشكُّ في ذلك. وأما أصحابه كابن زرعة وابن الخمار، فذكروا أن ذلك تمَّ عليه من فعلٍ لم يفطن له من بعض من اغتَرَّه من هؤلاء المحتالين الخدَّاعين»[4].

---

(١) انظر: «ترتيب المدارك» (٦/ ٢٦٨)، و«معالم الإيمان» (٣/ ٨٢)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ١٩٦).

(٢) «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ١٤٨).

(٣) «الأعلام» (٨/ ١٥٦).

(٤) «الإمتاع والمؤانسة» (٢/ ٣٨).

٧- أبو سليمان المنطقي (ت: ٣٨٠).

عالم بالحكمة والفلسفة والمنطق[١]، له تصانيفٌ وذكرٌ متردد في كتب أبي حيان، فهو من أقرب شيوخه إليه، وهو كثير الثناء عليه.

قال أبو حيان في تتمَّة جوابه السابق عن سؤال ابن العارض: «وأما شيخنا أبو سليمان فحصلت من جوابه علىٰ أنه ممكن، ولم يذكر سبب إمكانه ولا دليل حقيقته».

٨- أبو طالب المكي (ت: ٣٨٦).

قال: «وقال بعضهم: لا يعرفُ قدرَ ما بقي من عمره في العزَّة إلا من عرف ينبوع الكبريت الأحمر؛ فإنه يقال: إنه عيونٌ تنبع في الظلمات لا يعرفها إلا الأبدال.

والكبريت الأحمر هو كيمياء الذهب الذي يُعْمَل منه الذهب الخالص، وإذا أُلقِيَ منه اليسير علىٰ كيمياء الذهب المستعمل ثبت علىٰ حاله، وإلا استحال وتغيَّر بعد سنين.

ولا أعلم ذُكِر عن النبي ﷺ «الكبريت الأحمر» إلا في حديث علي عليه السلام الذي وصفَ فيه الأبدال، فذكر عدَّتهم ونعتَهم[٢]، وقال في آخر وصفهم: هم في أمتي أعزُّ من الكبريت الأحمر»[٣].

---

(١) «الأعلام» (٦/ ١٧١).

(٢) في المطبوعة: «ونعمتهم»، وهو تحريف.

(٣) «قوت القلوب» لأبي طالب (١/ ٣١١).

ويحتمل أن يكون قاله علىٰ وجه التفسير والحكاية لما يذكره أهل الكيمياء، لكنه لو كان كذلك لشفعه بما يدلُّ علىٰ مخالفته لهم، كأن يقول: «فيما زعموا» أو نحو ذلك، والله أعلم. وسيأتي للغزالي نحو هذا، وأبو طالب من أهم موارد أبي حامد في أبواب السلوك والإرادة.

٩- مسكويه (ت: ٤٢١).

قال أبو حيان في جوابه الذي سبق بعضه عن سؤال ابن العارض عن الكيمياء: «وأما مسكويه -وها هو بين يديك- **فيزعم أن الأمر حقٌّ وصحيح، والطبيعة لا تمنع من إعطائه، ولكن الصناعة شاقَّة، والطريق إلىٰ إصابة المقدار عسرة**، وجمع الأسرار صعبٌ وبعيد، **ولكنه غير ممتنع**؛ فقد مضىٰ عمره في الإكباب علىٰ هذا بالريِّ أيام كان بناحية أبي الفضل وأبي الفتح ابنه مع رجل يُعرف بأبي الطيب، شاهدتُه ولم أحمد عقله؛ فإنه كان صاحب وسواس وكذب وسقط، وكان مخدوعًا في أول أمره، خادعًا في آخر عمره»[١].

وقد سأله أبو حيان عن الكيمياء في هوامله، فأجابه جوابًا موجزًا لم يَخْلَ منه بطائل في شوامله[٢].

ولمسكويه رسالتان في الكيمياء، إحداهما في «ذكر الحجر الأعظم» وتسمىٰ «الكنز الكبير» و«كنز الحكمة»[٣]، لم يطلع عليهما

---

(١) «الإمتاع والمؤانسة» (٢/ ٣٩). وانظر: «إرشاد الأريب» (٢/ ٤٩٤).

(٢) «الهوامل والشوامل» (٣٢٤-٣٢٧).

(٣) مطبوعة بتحقيق أبو القاسم إمامي سنة ٢٠١٧. وانظر: «تاريخ التراث العربي» (٤٣٣ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

عبد الرحمن بدوي، فتعجب أن «ليس بين ثبت هذه الكتب الحافل كتابٌ في الكيمياء، مع أن مسكويه قد عني بهذا العلم عناية شديدة، وكان يؤمن بفائدته، كما أوردنا من قبل نقلًا عن التوحيدي، . . . فإما أن يكون مسكويه لم يؤلف شيئًا نظريًّا في هذا العلم؛ لاشتغاله باجتناء ثمرته العملية، وإما أن يكون ما كتبه قد فُقِد من بين ما فُقِد من مؤلفاته»(١).

١٠- الغزالي (ت: ٥٠٥).

سبق في الفصل الثاني من الباب الأول ذكر نصوصه التي وقع فيها تعريف الكيمياء وبيان حقيقتها، ومنها قوله في سياق بيان منزلة الرموز والإشارات المودعة تحت جواهر القرآن وأنها أحقُّ بوصف «الكبريت الأحمر» من إكسير أهل الكيمياء: «فاعلم أن **الكبريت الأحمر** عند الخلق في عالم الشهادة عبارةٌ عن **الكيمياء التي يُتَوصَّل بها إلىٰ قلب الأعيان من الصفات الخسيسة إلىٰ الصفات النفيسة، حتىٰ ينقلب به الحجر ياقوتًا والنحاس ذهبًا إبريزًا**؛ ليتوصَّل به إلىٰ اللذَّات في الدنيا، مكدَّرة منغَّصة في الحال، منصرمة علىٰ قرب الاستقبال، أفترىٰ أن ما يقلب جواهر القلب من رزالة البهيمة وضلالة الجهل إلىٰ صفاء الملائكة وروحانيتها، ليترقىٰ من أسفل السافلين إلىٰ أعلىٰ عليين، وينال به القرب من رب العالمين، والنظر إلىٰ وجهه الكريم أبدًا دائمًا سرمدًا، هل هو أولىٰ باسم الكبريت الأحمر أم لا؟»(٢).

---

(١) مقدمة تحقيقه لكتابه «الحكمة الخالدة» (٢٤).

(٢) «جواهر القرآن» (٥٧).

ويحتمل في هذا النص ما قدمناه في كلام أبي طالب المكي من أن يكون قاله علىٰ وجه التفسير والحكاية لما يذكره أهل الكيمياء، ومما يبعده أنَّا لا نجد لأبي حامد شيئًا في نقد الكيمياء أو تزييفها، علىٰ ذكره لها في مواضع من كتبه، ولو كان يذهب إلىٰ بطلانها لما تأخر عن بيان ذلك ولو بإشارة يسيرة إن شاء الله.

ومن تلك المواضع قوله في من يظن بطلان اعتقاد الفرق الضالة ظنًّا غالبًا، دون أن يقطع به: «وإن كنت تظن بطلانه ظنًّا غالبًا تقاضاك عقلك التشمير في طلبه[1]، كما يتقاضىٰ العقلُ تجشُّمَ المصاعب في ركوب البحر لطلب الربح، وفي تعلُّم العلم في أول الشباب لطلب الرياسة عند من يطلبها، وفي نيل الوزارة أو باب من أبواب الكرامة بمقاساة مقدماتها. وعواقب تلك الأمور مظنونة، وليست مقطوعًا بها، بل إذا غلب علىٰ ظنِّ الحريص علىٰ الدنيا أن الكيمياء له وجود، ويحتمل عنده عدمها، وعلم أن تعب شهر يوصله إليها إن كان لها وجود، ثم يتنعَّم بها بقية عمره الذي يمكن أن يكون أقلَّ من شهر وأن يكون كثيرًا، تقاضاه عقله أن يحتمل التعب في ذلك الشهر ويستحقره وإن كان معلومًا وعاجلًا، بالإضافة إلىٰ ما يظنُّه وإن كان آجلًا ولم يكن مقطوعًا به»[2].

فهذا المثال المضروب وإن لم يكن صريحًا في تجويز الكيمياء وإمكانها إلا أنه يبعد تصوُّر صدوره عمن يقطع ببطلانها وامتناعها.

---

(١) يعني طلب العلم، كما سبق في كلامه.

(٢) «ميزان العمل» (١٨٨).

١١- **الطغرائي (ت: ٥١٣).**

الحسين بن علي بن محمد الشاعر الكاتب، صاحب القصيدة المعروفة بلامية العجم.

كان فيما يقول ابن الأثير: «يميل إلىٰ صنعة الكيمياء، وله فيها تصانيف قد ضيَّعت من الناس أموالًا لا تحصىٰ»(١).

ونحوه قول عصريِّه ياقوت: «كان خبيرًا بصناعة الكيمياء، له فيها تصانيف أضاع الناسُ بمزاولتها أموالًا لا تحصىٰ»(٢).

وتصانيفه في الكيمياء مشهورة ذائعة «معتبرة عند أربابها»(٣)، مضىٰ ذكر بعضها في مثاني الدراسة، كرسالته «حقائق الاستشهادات» التي ردَّ فيها علىٰ ابن سينا.

قال الصفدي: «والذي ظهر لي من حال الطغرائي أنه لم يدبِّر شيئًا البتة»(٤)، أي أنه لم يباشر عمل الكيمياء وإنما «كان يَعْلَمُها علمًا لا عملًا» كما يقول الدميري(٥)، واستشهد لذلك بقوله:

ولولا ولاةُ الجَوْرِ أصبحتُ والحصَىٰ   بكفَّيَّ أنَّىٰ شئتُ دُرٌّ وياقوتُ

مما يدلُّ علىٰ ضيق حاله. وهو استدلالٌ واه؛ فإنه مبنيٌّ علىٰ أن الكيمياء ممكنة، وأن الطغرائي لو شاء لحوَّل المعادن إلىٰ الذهب لولا

---

(١) «الكامل» (٨/ ٦٥٠).

(٢) «إرشاد الأريب» (٣/١١٠٦).

(٣) «الغيث الذي انسجم» للصفدي (١/ ٨).

(٤) «الغيث الذي انسجم» (١/ ١١).

(٥) «شرح لامية العجم» للدميري (١١).

ظلم الولاة له بمنعه من مزاولة هذه الصنعة، وهي دعوىٰ لا سبيل إلىٰ برهنتها، وقد ورد الناسُ كتب الطغرائي ولم يرجعوا منها بسوىٰ خيبة القصد وضياع المال وشقاء الروح. علىٰ أن بعضهم حكىٰ عنه مباشرته للكيمياء وإلقاءه مثقالًا من الإكسير علىٰ ستين ألفًا ذهبًا، ثم علىٰ ثلاثمئة ألف[1]، وهي من حكايات أهل الكيمياء التي هي أطرفُ ما فيها وأحلاه، كما يقول أبو حيان: «وأطرفُ ما أرىٰ فيه حلاوة الحديث به، وخِلَابة المتحدِّث بذكره، وميل النفوس إليه، حتىٰ إن المكذِّب ليُفْرِغ له بالَه، ويصغي أذنه، ويخلي ذهنه، من غير أن يحلىٰ بطائل، أو يحظىٰ بنائل»[2].

ثم رأيت الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود (ت: ١٤١٧) علَّق علىٰ بيت الطغرائي في سياق كلامه عن الإكسير بقوله: «ولما عجز بعض المغترين بطلبه عن إدراكه أخذوا يعللون عدم نجاحهم بمقاومة الحكام لهم، ويقول الطغرائي» ثم ذكر البيت المتقدم، ثم قال: «وهو كاذبٌ في ذلك، بل سبب عدم نجاحه بطلانُه في نفس الأمر والواقع؛ لأن هذا العمل بهذه الصفة مبنيٌّ علىٰ الآمال والأماني الكاذبة التي هي رأس أموال المفاليس»[3].

---

(١) «الغيث الذي انسجم» (١/ ١١).

(٢) «الهوامل والشوامل» (٣٢٥).

(٣) «أحكام عقود التأمين ومكانها من شريعة الدين» (٤/ ٩٤ - مجموع رسائله).

١٢- القاضي عياض (ت: ٥٤٤).

قال محمد ابن القاضي عياض: «سئل أبي عن صناعة الكيمياء هل هي من باب الجائز أو من باب المستحيل؟ وهل ينهىٰ عنها طالبها أم لا؟ وهل يقدحُ طلبُها في شهادة طالبها أم لا؟

فأجاب وقال: **هي من الممكن الموجود.** واحتجَّ علىٰ ذلك بصنعة الزجاج وبتحليل اللؤلؤ علىٰ ما ذكره الأطباء، إلىٰ غير ذلك مما قد أثبتناه في غير هذا الكتاب. ثم قال: وإذا كان الأمر بهذا السبيل فلست أرىٰ علىٰ المدَّعي لذلك دركًا ما لم ينصب تحليته بذلك شَرَكًا لصيد أموال الناس، فإن ظهر منه هذا أو أدخل الدُّلْسَة في نقودهم أُنفِذ تشريدُه[1]، وبولغ أدبُه، وإن لم يكن إلا مجرَّد كذبُه في دعواه فعليه كذبُه، وليس علىٰ الشاهد المختبِر، والممتحِن المستبصِر، والطالب المستكثِر حجَّة، ولا فيه جرحةٌ لما قال أو فعل، بل عادة النبلاء امتحانُ أصحاب الدعاوىٰ الغريبة ليوقف منها علىٰ الحقيقة، ويُكشَف سرُّ أهل اللدد والحيل، والله تعالىٰ يعصم بمنِّه من الزلل.

قال محمد: هذا الجواب لم أنقله من خط أبي رضي الله عنه»[2].

ويشكل علىٰ هذا أن القاضي عياض أدخل قلبَ الأعيان في معجزات النبي ﷺ[3]، ومقتضاه أن الكيمياء وهي قلبٌ لعين المعدن إلىٰ

---

(١) في «المعيار المعرب»: «أبعد تشديده».

(٢) «مذاهب الحكام في نوازل الأحكام» (٥٣). ونقل الفتوىٰ الونشريسي في «المعيار المعرب» (١٠/ ١٥٥).

(٣) «الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ» (١٠٠).

الذهب لا ينبغي أن تصح إلا علىٰ وجه الكرامة أو خرق العادة، وهو خارجٌ عن القول بإمكان الكيمياء، إلا أن يكون لا يرىٰ الكيمياء من قلب الأعيان علىٰ مذهب الفارابي الذي قدمناه من أن المعادن نوعٌ واحد وإنما اختلافها بالأعراض.

١٣- القاضي الفاضل (ت: ٥٩٦).

الكاتب المشهور، وزير صلاح الدين.

قال أسعد بن إلياس ابن المطران الطبيب (ت: ٥٨٧): «سألني القاضي الفاضل قال: أتنكر وجود الكيمياء عقلًا أم وجودًا؟ فأجبته بأنني إنما أنكرها وجودًا؛ إذ لم أجد برهانًا يمنعها، ولا وجدتُ أيضًا برهانًا قاطعًا يدلُّ علىٰ وجودها.

وأجاب رجلٌ من الحاضرين بأنه ينكرها عقلًا. فسأله الدليل. فقال: لأنه لا يجوز تبدُّل الأنواع إلىٰ نوع آخر، ويصير المتبدل نوعًا قائمًا أيضًا.

فأجابه بالزُّجاج، أنه ليس ولا واحدًا من القَلْي[1] ولا من الأشنان، ولا فيه نوع أحدهما قائم لحاله، ولكنه تبدَّل تبدُّلًا كليًّا وقام منه نوعٌ قائمٌ بنفسه في الوجود وهو هو. فلم يكن له جواب»[2].

(١) شيء يتخذ من الأشنان الرطب، يحرق ويستعان به علىٰ سبك الرمل وتصفيته حتىٰ يكون منه زجاج. انظر: «الإمتاع والمؤانسة» (٢/ ١١٠)، و«التذكرة» لداود (١/ ٢٦٢).

(٢) «بستان الأطباء وروضة الألباء» (٥٢-٥٣).

١٤- فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦).

وهو عمدة القائلين بإمكان الكيمياء من المتأخرين ولسانهم، وقد ردَّ علىٰ كلام ابن سينا في «الشفاء» وناقشه واحتج لمذهبه في كتابه «المباحث المشرقية» في فصل عنوانه «بيان إمكان صنعة الكيمياء»[(١)].

وقال في «الملخص»: «في إمكان الكيمياء: الإمكان العقليُّ ثابت؛ لأن الأجسام مشتركة في الجسمية، فوجب أن يصحَّ علىٰ كل واحد منها ما يصحُّ علىٰ الكل علىٰ ما ثبت. وأما الوقوع، فلأن انفصال الذهب عن غيره باللون والرزانة، وكلٌّ واحد منهما يمكن اكتسابه، ولا منافاة بينهما. **نعم، الطريق إليه عسير**»[(٢)].

وكلاهما من موارد ابن القيم في رسالته الآتية.

وقال في «مفاتيح الغيب»: «فكما أن ذرَّةً من الإكسير إذا وقعت علىٰ عالم من النحاس انقلب الكل ذهبًا إبريزًا فكذلك إذا وقعت ذرَّةٌ من إكسير معرفة جلال الله تعالىٰ علىٰ جوهر الروح النطقية انقلب من نحوسة النحاسة إلىٰ صفاء القدس ونقاء عالم الطهارة»[(٣)].

وقد انتقل من المرحلة النظرية في تقرير إمكان الكيمياء إلىٰ مرحلة التطبيق، «وعنَّ له أن تهوَّس بعمل الكيمياء، وضيَّع في ذلك مالًا كثيرًا، ولم يحصل علىٰ طائل» كما يقول القفطي[(٤)].

---

(١) (٢/ ٢١٤-٢١٨).

(٢) (ق ٢٩١/ظ - ٢٩٢/و).

(٣) (٢٧/ ٤٩١).

(٤) «أخبار الحكماء» للقفطي (١/ ٣٩٩).

ولعل تكرار المحاولة وتكرار الإخفاق أصابا همَّته بالفتور والكلال، فصار إلىٰ اعتقاد عجز البشر عن صنعة الذهب والفضة[١]، كما قال في حكمة الله فيما أودع في الأرض من المعادن الشريفة، كالذهب والفضة: «ثم تأمل، فإن البشر استخرجوا الحِرَف الدقيقة والصنائع الجليلة، واستخرجوا السَّمكة من قعر البحر، واستنزلوا الطير من أوج الهواء، **ثم عجزوا عن إيجاد الذهب والفضة**، والسبب فيه أنه لا فائدة في وجودهما إلا الثمنيَّة، وهذه الفائدة لا تحصل إلا عند العزَّة؛ فالقادر علىٰ إيجادهما يُبْطِل هذه الحكمة، فلذلك **ضرب الله دونهما بابًا مسدودًا**، إظهارًا لهذه الحكمة، وإبقاءً لهذه النعمة، ولذلك فإن ما لا مضرة علىٰ الخلق فيه مكَّنهم منه، فصاروا متمكِّنين من اتخاذ الشَّبه من النحاس، والزجاج من الرمل»[٢].

وهو تقريرٌ محكم، وقد سبق نقل قوله بالإكسير في الكتاب نفسه، فالله أعلم بما انتهىٰ إليه أمره.

١٥- ابن عربي (ت: ٦٣٨).

قال سبط ابن الجوزي: «حُكي لي أنه كان يقول: أعرفُ الاسم الأعظم، وأعرفُ الكيمياء بطريق المنازلة لا بطريق الكتب»[٣].

وفي بعض المصادر: «بطريق الكسب»[٤]، وهو أشبه.

(١) انظر: «فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية» للزركان (٤١٦).
(٢) «مفاتيح الغيب» (٢/ ٣٣٨).
(٣) «مرآة الزمان» (٢٢/ ٣٧٣).
(٤) «البداية والنهاية» (١٧/ ٢٥٣)، و«الوافي» (٤/ ١٧٦).

وذكره بعض المستشرقين بالمعنىٰ، فقال: «وعرف الكيمياء بالمكاشفة لا بالتحصيل»[1].

والمنازلة والتنزل فسرها بعضهم بالهواية dilettantisme[2].

ومن غلوِّ بعض أتباعه فيه قوله عمن ذكر أنه كان يعرف الكيمياء: «وما أنصفه أيضًا في قوله: يعلم الكيمياء؛ فإنه كان ذاته كيمياء؛ فإن حقيقة الكيمياء عند أرباب الصناعة تقليبُ الأعيان، حتىٰ ينقلب الرصاص فضة والنحاس ذهبًا بواسطة الإكسير، وقد كان ﵁ إكسير زمانه، وكيمياء أوانه، طالما انقلبت بإرشاده أعيان الأعيان من خساسة الحيوان إلىٰ نفاسة الإنسان»[3]، أوردته لطرافته.

وتقدم سياق بعض كلام ابن عربي عن الكيمياء من كتاب «الفتوحات» في الفصل الثاني من الباب الأول.

١٦- ابن طاووس (ت: ٦٦٤).

علي بن موسىٰ بن جعفر الحسيني، من علماء الإمامية بالعراق في القرن السابع أصحاب التصانيف، ومن مشاريعي المؤجلة الكتابة عن مكتبته العظيمة ومصادره، وللمستشرق اليهودي إيتان كولبرغ E.kolberg كتابٌ ضخم عن «مكتبة ابن طاووس وأحواله وآثاره» بالإنجليزية، وترجم إلىٰ الفارسية، وليته يترجم إلىٰ العربية[4].

---

(١) «دائرة المعارف الإسلامية» (١/ ٢٣٣).

(٢) «تكملة المعاجم» (١٠/ ٢٠٥).

(٣) «الدر الثمين في مناقب الشيخ محيي الدين» لأبي الحسن القاري (٢٤).

(٤) انظر: «السيد علي آل طاووس حياته، مؤلفاته، خزانة كتبه» لمحمد حسن =

قال ابن طاووس لولده: «وهيأ الله جلَّ جلاله لك كتبًا جليلة في **علم الكيمياء**. واعلم يا ولدي أن **هذا العلم صحيح**، وقد عرفنا أنه علمه جماعةٌ من العلماء، وروينا في كتاب الطرائف[1] أن أباك عليًّا عليه السلام كان عارفًا بهذا العلم المشار إليه، وما روينا أبدًا أنه استعمله مدة حياته، ولا بلغنا أنه استعمله بعده أحدٌ من عترته بعد وفاته، ولكن يقال: إن تعبه طويل، ولا يحصل المراد منه إلا لمن يكون معه أستاذٌ ودليل»[2].

١٧- ابن سبعين (ت: ٦٦٩).

الفيلسوف المتصوف.

تقدم قول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن **فضلاء أهل الكيمياء يضمُّون إليها الذي يسمونه السِّيمياء، كما كان يصنع ابن سبعين** والسهروردي المقتول والحلاج وأمثالهم»[3].

وقال الصفدي: «ولقد اجتمعت بجماعة من أصحاب أصحابه ورأيتهم ينقلون عن أولئك **أن ابن سبعين كان يعرف السيمياء والكيمياء**، وأن أهل مكة كانوا يقولون: إنه أنفق فيها ثمانين ألف دينار»[4].

= آل ياسين، وأصله في «مجلة المجمع العلمي العراقي» (١٢/ ١٩٢-٢١٣، ١٣/ ٢٧٦-٣٠٩)، ومصادر ترجمته في مقدمة تحقيق كتابه «الملهوف علىٰ قتلىٰ الطفوف» (٥٣-٦١).

(١) «الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف».

(٢) «كشف المحجة لثمرة المهجة» لابن طاووس (١٩٢).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٨٣).

(٤) «الوافي» (١٨/ ٦٠).

وذُكِر في سبب نزوله مكة أنه ظهر منه كلامٌ أوجب للعلماء الفتوىٰ بقتله، فهرب إليها[1]، وأظهر لأبي نمي الشريف صاحب مكة أشياء من السيمياء والكيمياء حتىٰ صار عنده في الذروة[2].

١٨- القرافي (ت: ٦٨٤).

قرر القرافي صحة الكيمياء وإمكانها في مواضع من كتابه «الفروق»[3].

فمن ذلك قوله: «فالرزق الحقير إنما قدَّره الله تعالىٰ لأهله علىٰ تقدير جهلهم بالكنوز **وعمل الكيمياء وغير ذلك من أسباب الرزق، أما مع العلم بهذه الأسباب العظيمة الموجبة في مجرىٰ العادة سعةَ الأرزاق** فلا نسلِّم أن الله تعالىٰ قدَّر ضيق الرزق علىٰ هذا التقدير»[4].

وقال في موضع آخر صريح: «الحقيقة السابعة: الخواصُّ المنسوبة إلىٰ الحقائق، **ولا شك أن الله تعالىٰ أودع في أجزاء هذا العالم أسرارًا وخواصَّ عظيمة وكثيرة حتىٰ لا يكاد يعرىٰ شيءٌ عن خاصية،** فمنها ما هو معلومٌ علىٰ الإطلاق، كإرواء الماء، وإحراق النار، ومنها ما هو مجهولٌ علىٰ الإطلاق، **ومنها ما يعلمه الأفراد من الناس كالحجر**

---

(١) انظر لسبب خروجه من الأندلس إلىٰ المغرب ثم مصر حتىٰ وصل مكة وبقائه فيها حتىٰ وفاته: «ابن سبعين وفلسفته الصوفية» لأبي الوفا التفتازاني (٤٢-٦٠).

(٢) انظر: «العقد الثمين» للفاسي (٥/ ٣٣١)، و«توضيح المقاصد» لابن عيسىٰ (١/ ١٨١).

(٣) وانظر: «ترتيب الفروق» (٢/ ٤٢٤، ٤٣٨، ٥٣٤).

(٤) «الفروق» (١/ ٣٤٢).

المكرَّم وما يُصْنَع منه الكيمياء، ونحو ذلك»[1].

وعلَّق عليه ابن الشاط في حاشيته «إدرار الشروق علىٰ أنواء الفروق» بقوله: «ما قاله فيها صحيحٌ إلا ما قاله من تعيين الآثار التي ذكرها ونسبه إلىٰ بعض الأحجار، فذلك شيءٌ سمعناه، ولا نعلم صحَّته من سقمه».

وقال في الفرق بين المعجزات في النبوات وبين السحر وغيره مما يتوهم أنه من خوارق العادات: «والفرق بينهما من ثلاثة أوجه: فرقٌ في نفس الأمر باعتبار الباطن، وفرقان باعتبار الظاهر. أما الفرق الواقع في نفس الأمر فهو: أن السحر والطِّلَّسمات والسيمياء وهذه الأمور **ليس فيها شيءٌ خارقٌ للعادة، بل هي عادةٌ جرت من الله بترتيب مسبَّباتها علىٰ أسبابها، غير أن تلك الأسباب لم تحصل لكثير من الناس، بل للقليل منهم، كالعقاقير التي تُعْمَل منها الكيمياء**[2]، والحشائش التي يُعْمَل منها النفط الذي يحرق الحصون والصخور»[3].

وعناية القرافي بالعلوم الطبيعية والصناعات مشهورة.

---

(١) «الفروق» (٤/ ٢٤٩).

(٢) قال محمد علي بن حسين المكي (ت: ١٣٦٧) في «تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية» (٤/ ١٩٤): «فهي كالعقاقير التي تعمل منها **الكيمياء**، أي نقل الشيء من حالة إلىٰ حالة أعلىٰ منها، كتصيير النحاس ذهبًا أو فضة إلا أنهما دون الخلقة الأصلية. نعم، ما كان فيه الكبريت الأحمر يكون ذهبه وفضته جيدًا كالخلقة، وقد رئي الكبريت الأحمر في تركة ابن أبي زيد القيرواني وتركة أبي عمران الفاسي، واستُدِلَّ بذلك علىٰ جواز عمل الكيمياء إذا كان المعمول بها لا يتبدَّل ولا يتغير، كما في شرح رشد الغافل للعلوي».

(٣) «الفروق» (٤/ ٢٦٣-٢٦٤).

١٩- شمس الدين الشهرزوري (ت: بعد ٦٨٧).

وهو فيلسوف مؤرخ[(١)].

نقل عن بعض الحكماء أن لكل علم عملًا نسبته إليه كنسبة الثمرة إلىٰ الشجرة، وثمرة العلم الطبيعي وعمله إنما هو صناعة الكيمياء والطب وأحكام النجوم، فكلٌّ من عرف العلم الطبيعي ولم يعرف العلم المنسوب إلىٰ الإكسير فقد فقد من شجرته أطيب ثمرتها وأشرفه.

ثم ذكر كلام أبي البركات ابن ملكا في إبطال الكيمياء، وقال: «والحق أن هذا الرجل لم يذكر برهانًا علىٰ امتناعه ولا علىٰ إمكانه». ثم ذكر كلام ابن سينا في «الشفاء»، وأجاب عنه، ثم قال: «وقد ردَّ عليه علماء الصَّنعة واستجهلوه في هذا العلم وناقضوه، ونسبوه إلىٰ غير اللائق به من الفضيلة، والشيخ قدس الله روحه لم يجزم بالامتناع لِيَرِد عليه جميع تلك المناقضات، وإنما قال: لم يتبيَّن عندي، واستبعد وقوعه بما ذكره من أحوال الفصول المنوعة»[(٢)].

٢٠- الحسن بن علي الطبري (من علماء الإمامية في القرن السابع).

قال في كتابه «أسرار الإمامة»: «ويقال: إن كيمياء اسمٌ لا مسمىٰ له. وعندي ليس من المحالات، وليس هو بقلب الحقائق، كالحيوان جمادًا والواجب ممكنًا، بل هو جمع الأجزاء المتناسبة في الاجتماع،

---

(١) صاحب كتاب «نزهة الأرواح وروضة الأفراح في تاريخ الحكماء والفلاسفة».

(٢) «رسائل الشجرة الإلهية» للشهرزوري (٢/ ٣١٧ - ٣٢٠).

وجميع الأجسام الأرضية من الجماد والحيوان مثل ذلك؛ لأنه إذا اجتمع شيئان ظهر منه ثالث، كالمعاجين والمركبات من الأدوية. وإنما هو إظهار ما كان متمكنًا في طبائع الأجزاء بالقوة ولم يظهر بالفعل إلا بسبب هذا التركيب»[(١)].

٢١- ابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢).

لم أقف في كتب الإمام علىٰ ما يدلُّ علىٰ تصحيحه للكيمياء، لكن نقل ذلك بإسناده الصفديُّ المحبُّ للكيمياء المهتمُّ بتتبع أخبارها عن الحافظ فتح الدين ابن سيد الناس عن ابن دقيق العيد، وهو من كبار أصحابه.

قال الصفدي: «وأخبرني شيخنا الحافظ فتح الدين، وكان خصيصًا بالشيخ تقي الدين قال: **كان الشيخ مغرًى بالكيمياء، معتقدًا صحَّتها**، قال: لأنه اتفق لي في مدينة قوص من صنعها بحضوره، وحكىٰ لي الواقعة بطولها في ذلك»[(٢)].

وقال في موضع آخر: «وحدَّثني من أثق به ممن كان يطلع علىٰ أحوال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد أنه كان بها مغرًى، وأنفق فيها مالًا وعمرًا»[(٣)].

ونقله الدميري في مختصره لشرح «لامية العجم»[(٤)]، فاستغربه

---

(١) «أسرار الإمامة» (٤٤٢).
(٢) «أعيان العصر» (٤/ ٥٩٧)، و«الوافي» (٤/ ٢٠٣).
(٣) «الغيث الذي انسجم» (١/ ١٢).
(٤) (١١).

السخاوي وظنَّه من زياداته، فقال في ترجمته: «واختصر شرح الصفدي للامية العجم، فأجاده، ورأيتُ من غرائبه فيه قوله: وكان بعضهم يقول: إن المقامات وكليلة ودمنة رموزٌ علىٰ الكيمياء، وكل ذلك من شغفهم وحبهم لها، نسأل الله العافية بلا محنة، **وكان الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد** رحمه الله **مغرًى بها وأنفق فيها مالًا وعمرًا**. انتهىٰ. **وإنما استغربتُه بالنسبة لما نسبه للتقيِّ**»[1].

وهو خبر مستغرب، لم يذكره الأدفوي في ترجمته من «الطالع السعيد» علىٰ شدة استقصائه لأحواله، ولا التجيبي في «مستفاد الرحلة والاغتراب» الحافل بفوائده وأخباره. فإن صحَّ، وظاهر إسناده الصحَّة، فهو مما لم يكن يتظاهر به، وهو أقوىٰ في الدلالة علىٰ عدم ثقته بالكيمياء وتحرُّجه من نسبتها إليه.

٢٢- قطب الدين الشيرازي (ت: ٧١٠).

العلامة المتكلم[2].

وكان ممن يثبت الكيمياء، قال ابن فضل الله العمري: «حدثني شيخنا فريد الدهر شمس الدين الأصفهاني، قال: **كان قطب الدين الشيرازي** رحمه الله **يثبت صحة الكيمياء**، فبحثتُ معه في بطلان الكيمياء، فقال لي: أنت تعلم ما يتلف من الذهب في الأبنية والمستعمَلات، ومعادنُ الذهب لا يتحصَّل منها نظير ما يتلف وينفذ، وأما الهند فإني

(١) «الضوء اللامع» (١٠/ ٦٠).

(٢) «أعيان العصر» (٥/ ٤٠٩)، و«الدرر الكامنة» (٤/ ٣٣٩).

حرَّرتُ أن له ثلاثة آلاف سنة لم يخرج منه ذهبٌ إلىٰ البلاد ولا دخل إليه ذهبٌ فخرج منه، والتجَّار من الآفاق تقصد الهند بالذهب العَيْن تتعوَّض عنه بأعواد وحشائش وصموغ لا غير، **فلولا أن الذهب يُعْمَل لعُدِم بالجملة الكافية**».

قال ابن فضل الله: «أما قوله عما يدخل إلىٰ الهند من الذهب ثم لا يخرج منه فصحيح، وأما إثباته لصحة الكيمياء فباطلٌ لا صحة له»(١).

٢٣- الطوفي (ت: ٧١٦).

للطوفي اهتمامٌ وعناية ظاهران بالكيمياء، يظهر ذلك في استدعاء الحديث عنها لأدنىٰ مناسبة في كتبه، وله ميلٌ واضحٌ لتصحيحها والاحتجاج لها بأدلة نقلية لا يفطن إليها كثيرٌ من أهلها، وإن كان مقرًّا بأن الاشتغال بها «قطعُ وقتٍ عتيد في طلب أمرٍ بعيد».

فحين قسَّم العلم إلىٰ دينيٍّ وبدنِيٍّ ومعاشيٍّ ذكر أن الدليل علىٰ تسمية المعاشيِّ علمًا أن قارون قال: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ﴾ [القصص: ٧٨] أي بأسباب تنمية المال بالتجارة والمعاش، ثم قال: «وقيل: أراد: علىٰ علم عندي بعمل الكيمياء. فإن صحَّ هذا فإن الكيمياء موجود»(٢).

---

(١) «مسالك الأبصار» (٣/ ٨٨).

(٢) «الإكسير في قواعد التفسير» (٤٨). ووقعت الجملة الأخيرة في المطبوعة: «فكأن الكيمياء وجود»، ولعل المثبت أشبه، و«الكيمياء» تذكَّر كما ذكرنا مرارًا.

وأورد احتجاج بعض الكيمياويين علىٰ صحة الكيمياء بمسخ بعض بني إسرائيل قردة وخنازير، فقال: «واحتجَّ أهلُ الكيمياء علىٰ إمكانها بهذا؛ إذ ليس فيها إلا نقل صورة معدن إلىٰ معدن، كما ينقل صورة عنصر إلىٰ عنصر، كالماء هواءً، والهواء نارًا، وبالعكس، وكانتقال الإنسان خنزيرًا وقردًا كذلك تنتقل الصورة النحاسيَّة مثلًا أو الفضيَّة ذهبيَّةً ونحوه. والفاعل لذلك عند الجمهور هو الله ﷻ، والصانع كاسب، فلم يبق للمنع من إمكان ذلك وجه. **ومن زعم أن الكيمياء خلق الذهب والفضة أو غيرهما، وذلك محالٌ من غير الله ﷻ، فقد وَهِم**، وإنما هي كما ذكرنا نقل صورة إلىٰ غيرها من الأعيان لا خلق مادَّة واختراعها، غير أن الاشتغال في الكيمياء قطعُ وقتٍ عتيد في طلب أمرٍ بعيد، وذلك جهلٌ شديد»(١).

ونحو ذلك ما ذكره من احتجاج أهل الكيمياء بما صنعه السامريُّ حين قبض قبضة من أثر جبريل، فألقاها علىٰ العجل الذي صنعه، فتحرَّك وخار، قال: «فكان ذلك التراب إكسير الحياة، كإكسير الذهب. **ويحتجُّ بهذا أصحابُ الكيمياء**؛ لأن الجماد إذا جاز أن ينتقل إلىٰ الحيوان بجوهرٍ يضاف إليه، فانتقاله إلىٰ رتبة أخرىٰ من رتب الجماد بجوهر يضاف إليه أولىٰ بالجواز»(٢).

وأورد لهم احتجاجًا بدليل نقليٍّ ثالث غريب المنزع، قال: «واعلم أن القرآن بحرٌ لا تستوفىٰ مطالبه، ولا تنقضي عجائبه، كما جاء في الخبر؛ ولهذا غالب طوائف العالم يتمسَّكون علىٰ دعواهم بشُبَه.

---

(١) «الإشارات الإلهية» (٢/ ١٢٦).

(٢) «الإشارات الإلهية» (٣/ ١٥).

فهؤلاء أصحاب الكيمياء يتمسَّكون علىٰ صحَّتها بقوله تعالىٰ: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧]، يشيرون إلىٰ أن معناه: أن في الغثاء ما إذا خالط المعادن الممتزجة سطا عليها بطبعه، فميَّز الإكسير النافع منها وأفرده عن المزاج الزَّبدي الذي لا نفع فيه، أو إلىٰ أنه بالوقيد والتقصية يحصل ذلك.

ولا شكَّ أن اللفظ يحتمل احتمالًا ما ذكروه، إلا أنه ليس مرادًا منه باتفاق المفسرين، وإنما هو مثلٌ ضربه الله تعالىٰ للإيمان والكفر، والحق والباطل، وشبَّهه بماء الغيث الذي تجري به الأودية فيحمل الغثاء، وهو ما تحمله من عودٍ أو شجر أو غيره، ولذلك فالغثاء -وهو الزَّبد- يذهب جفاءً أي يلقىٰ مطَّرحًا، وينتفع بالماء بما ينبت من الكلأ ويروي من الظمأ، وبالمعادن كالحديد والصفر والنحاس إذا عولجت بالنار، فإنها تذهب خبثها وما لا ينتفع منها، ويبقىٰ الجوهر الصافي ينتفع به باتخاذه حليةً أو متاعًا.

وذكر بعض المفسرين أن معنىٰ قوله: ﴿فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أن المعادن تقذف زبدها فتلقيه، ويبقىٰ خالصها مستترة في مستقر من الأرض، وهذا موافقٌ لقول الكيميائيين»[١].

وهو استدلالٌ بعيدٌ لا يظهر احتماله، قال الشاطبي: «فقد تكلَّف أهل العلوم الطبيعية وغيرها الاحتجاج علىٰ صحة الأخذ في علومهم بآياتٍ من القرآن وأحاديث عن النبي ﷺ، كما استدلَّ أهلُ العدد

(١) «الإكسير في قواعد التفسير» (٥٢).

بقوله . . . ، **وأهلُ الكيمياء بقوله عزَّ وجل**: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا﴾ الآية»[1].

٢٤- محمد بن أبي طالب الأنصاري (ت: ٧٢٧).

قال الصفدي: «وكان يتكلم في علم الكيمياء، ويدَّعي فيه أشياء، والظاهر أنه كان يعرف منها ما يخدع به العقول ويلعب بألباب الأغمار. ولقد توصَّل إلىٰ أن طلبه الأفرم نائبُ الشام، ونَفَق عليه، ودخل معه في أشياء، وأوهمه منها أمورًا، فولَّاه مشيخة الربوة»[2].

كذا قال الصفدي، والذي رأيته في كتابه «نخبة الدهر» خلاف هذا، فقد عقد فيه فصلًا في «الرد علىٰ أهل الكيمياء وبيان أن الذي يصنعونه زغلٌ وغشٌّ والبرهانُ العقليُّ شاهدٌ به»[3].

وأخشىٰ أنه كان بينهما شيء، والعداوة تُرِي الإنسان ما لم يره.

٢٥- ابن البرهان الجرائحي (ت: ٧٤٣).

طبيبٌ حكيمٌ متفلسفٌ قائلٌ بالروحانيات، وله ميلٌ إلىٰ التنجيم ومخاطبات الكواكب، «وتطلَّع إلىٰ الكيمياء، يتحدَّث فيها، ويصحِّح قول المتقدمين في صحتها» كما يقول ابن فضل الله العمري[4].

قال: «وحُكِي لي أنه كان يصحب ابن أميرٍ يُعرف بابن سنقر الرومي، وأنه كان يعملها، وصحَّت معه طرفٌ منها».

---

(١) «الموافقات» (١/ ٥٩).

(٢) «أعيان العصر» (٤/ ٤٧٦)، و«الوافي» (٢/ ١٦٣)، و«الشعور بالعور» (٢١٠).

(٣) «نخبة الدهر في عجائب البر والبحر» لابن أبي طالب الأنصاري (٥٨ -٦١).

(٤) «مسالك الأبصار» (٩/ ٢٨٣).

وقال في ترجمة ابن البيطار صاحب «الجامع لمفردات الأدوية والأغذية»: «قال لي الحكيم صلاح الدين ابن البرهان: كان ابن البيطار يعرف مما يدخل في علم الكيمياء أشياء لم يذكره في جامعه.

قلت: وابن البرهان كان مغرًى بالكيمياء، مصدِّقًا بعلمها، وإن كان لا يعملها بيده، ولهذا أظنه قال ما قال»[(١)].

وكذا قال الصفدي وابن حجر إنه كان «يثبت علم الكيمياء»[(٢)].

٢٦- ابن الأكفاني (ت: ٧٤٩).

الطبيب المتفنن، صاحب كتاب «إرشاد القاصد إلىٰ أسنىٰ المقاصد» في تصنيف العلوم.

له «رسالة في تصحيح أمر الكيمياء وما يجب أن يُعْتَقد فيها»[(٣)].

وكلامه في «إرشاد القاصد»[(٤)] يفيد إمكانها وطريقة عملها، وهو ينكر فيه علىٰ «الجهال الذين يقصدون التجربة بغير قياس، يطلبون النتيجة مع جهلهم بمقدماتها، فيحصلون علىٰ مقدمات بغير نتائج».

قال الصفدي: «ورأيت المولعين بالصَّنعة -يعني الكيمياء- يحضرون إليه ويذكرون له ما وقع لهم من الخلل في أثناء أعمالهم،

---

(١) «مسالك الأبصار» (٩/ ٦١٤).

(٢) «أعيان العصر» (٤/ ٢٢٤)، و«الدرر الكامنة» (٣/ ٢٨٨).

(٣) ذكرها في كتابه «الدر النظيم في أحوال العلوم والتعليم» (ق ٤٤/أ)، كما في مقدمة تحقيق د. صالح مهدي عباس لكتاب ابن الأكفاني «غنية اللبيب عند غيبة الطبيب» (ص ١٢).

(٤) (١٨٥-١٨٦).

فيرشدهم إلىٰ الصواب، ويدلُّهم علىٰ إصلاح ذلك الفساد»[1].

٢٧- التفتازاني (ت: ٧٩٢).

وهو ممن يصحح الكيمياء نظريًّا، مع صعوبتها عمليًّا. وقد ذكر كلام ابن سينا وأنه لم يظهر له إمكان الكيمياء فضلًا عن وقوعها، وأجاب عنه، ثم قال: «وكفىٰ بصنعة الترياق وما فيه من الخواصِّ والآثار شاهدًا علىٰ إمكان ذلك. نعم، الكلام في الوقوع[2]، وفي العلم بجميع المواد، وتحصيل الاستعداد؛ ولذا جُعِل الكيمياء كالعنقاء مثلًا في اسم بلا مسمىٰ»[3].

٢٨- ابن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٤).

قال: «اختلف في انقلاب الشيء عن حقيقته، كالنحاس إلىٰ الذهب، **فقيل: نعم؛ لانقلاب العصا ثعبانًا حقيقة**، بدليل ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾، وإلا لبطل الإعجاز. ولا مانع في القدرة من توجه الأمر التكويني إلىٰ ذلك وتخصيص الإرادة له. وقيل: لا؛ لأن قلب الحقائق محال، والقدرة لا تتعلَّق به. **والحقُّ الأول**، بمعنىٰ أنه تعالىٰ يخلق بدل النحاس ذهبًا، علىٰ ما هو رأي المحققين، أو بأن يسلب عن أجزاء النحاس الوصفَ الذي صار به نحاسًا، ويخلق فيه الوصف الذي يصير به ذهبًا علىٰ ما هو رأي بعض المتكلمين من تجانس الجواهر واستوائها

(١) «أعيان العصر» (٤/ ٢٢٩)، و«مسالك الأبصار» (٩/ ٢٩٢).

(٢) يعني الشأن في وقوع الكيمياء، أما إمكانها نظريًّا فقريب.

(٣) «شرح المقاصد» (٣/ ٢٣٢). وقد أساء محققه في تفسير «الكيمياء» المقصودة في هذا البحث، وهو عجيبٌ ممن يتصدىٰ لنشر مثل هذا الكتاب.

في قبول الصفات، والمحال إنما هو انقلابه ذهبًا مع كونه نحاسًا؛ لامتناع كون الشيء في الزمن الواحد نحاسًا وذهبًا، ومن ثمَّ اتفق أئمة التفسير علىٰ ما مرَّ في العصا بأحد هذين الاعتبارين المذكورين»[(١)].

ثم قال: «كثيرًا ما يُسأل عن علم الكيمياء وتعلمه هل يحلُّ أو لا؟ ولم نر لأحد كلامًا في ذلك، وظاهرٌ أنه ينبني علىٰ هذا الخلاف»، وسيأتي النظر فيه في المقام الثاني عند القول في حكم الكيمياء شرعًا.

وسلَّم في موضع آخر بحصول الكيمياء للقليل من الناس، وفرَّق بينها وبين معجزات الأنبياء بكلام منقول بنصِّه عن القرافي[(٢)].

٢٩- مرعي الكرمي (ت: ١٠٣٣).

وقد سبق قوله بعد أن ذكر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في تحريمها: «ويتَّجه بناءُ هذا علىٰ القول بعدم قلب الأعيان حقيقة، وإلا فلا؛ **فإن لله خواصَّ وأسرارًا في العالم ينقلب بها نحوُ النحاس ذهبًا خالصًا**، لكنه عزيز»[(٣)].

وعبارته كأنها مقتبسة من كلام القرافي المتقدم[(٤)].

قال المنقور: «**وفي الغاية لمرعي ما يُشْعِر بإمكان ذلك**، لكن

---

(١) «تحفة المحتاج» (١/ ٣٠٦).

(٢) «الإعلام بقواطع الإسلام» لابن حجر الهيتمي (٢٣٨)، و«الفروق» للقرافي (٤/ ٢٦٣).

(٣) «غاية المنتهىٰ» (١/ ٥٦٧). وانظر: «مطالب أولي النهىٰ» (٣/ ١٨٢).

(٤) «الفروق» (٤/ ٢٤٩).

قال: هو عزيز. قاله شيخنا»[1]، وشيخه هو عبد الله بن ذهلان (ت: ١٠٩٩).

٣٠- إسماعيل حقي (ت: ١١٢٧).

وهو مفسِّر متصوف، اشتهر بتفسيره «روح البيان»، وذكر فيه صحة الكيمياء وعدم امتناعها.

قال: «**والكيمياء له حقيقةٌ صحيحة،** وقد عمل به بعض الأنبياء وكُمَّل الأولياء؛ فإنه لا شك في الاستحالة[2] والانقلاب بعد تصفية الأجساد وتطهيرها من الكدورات، وقد بُيِّن في موضعه، **ورأيتُ من وصل إليه** بلا نكير، والله العليم الخبير»[3].

وذكر ذلك في غيره من كتبه[4].

٣١- ابن عابدين (ت: ١٢٥٠).

إمام الحنفية في عصره.

قال ملخصًا كلام ابن حجر الهيتمي المتقدم في الكيمياء ومبينًا ما يراه من مذهبه: «وحاصله أنه إذا قلنا **بإثبات قلب الحقائق -وهو الحق-** جاز العمل به وتعلمه؛ لأنه ليس بغش؛ لأن النحاس ينقلب ذهبًا أو فضة حقيقة. وإن قلنا: إنه غير ثابت لا يجوز؛ لأنه غش، كما

(١) «الفواكه العديدة» (١/ ١٦٠).

(٢) التحول.

(٣) «روح البيان» (٦/ ٤٣٢).

(٤) انظر: «المرآة لحقائق بعض الأحاديث والآيات» (١/ ٣٩٩، ٢/ ٦٩٣).

لا يجوز لمن لا يعلمه حقيقة؛ لما فيه من إتلاف المال أو غش المسلمين. **والظاهر أن مذهبنا ثبوت انقلاب الحقائق**؛ بدليل ما ذكروه في انقلاب عين النجاسة، كانقلاب الخمر خلًّا والدم مسكًا ونحو ذلك»[1].

٣٢- شهاب الدين الآلوسي (ت: ١٢٧٠).

وقد بحث مسألة صحة الكيمياء بحثًا طويلًا في تفسيره، وانتصر لإمكانها، وردَّ علىٰ ابن خلدون وغيره، قال: «**والحق أن الكيمياء ممكنة**، وأنها من الصنائع الطبيعية، لكن العلم بها من أقاصي العلوم الصَّعبة التي لا يطلع عليها إلا من أهَّله الله تعالىٰ لها، واختصَّه سبحانه من عباده وأوليائه بها، وهو علمٌ تاهت في طلبه العقول، وطاشت الأحلام، وأصله من الوحي الإلهي، وحصل لبعضٍ بالتصفية وكثرة النظر مع التجربة، ووصل إلىٰ من ليس أهلًا للوحي ولم يتعاط ما تعاطاه البعض بالتعلُّم ممَّن منَّ الله تعالىٰ به عليه»[2].

وذكر صعوبة عملها فقال: «وبالجملة هي صنعةٌ قلَّ من يعرفها جدًّا، وأَعُدُّ الاشتغال بها والتصدِّي لمعرفتها من كتبها من غير حكيم عارف برموزها كما يفعله جهلة المنتحلين لها اليوم محض جنون، وكونُ أصلها الوحي الإلهي أو نحو ذلك هو الذي يغلب علىٰ الظنِّ»[3].

---

(١) «رد المحتار» (١/٤٦).

(٢) «روح المعاني» (٢٠/٢٦٦).

(٣) «روح المعاني» (٢٠/٢٦٩).

٣٣- جمال الدين الأفغاني (ت: ١٣١٤).

وهو ممن يعظم الكيمياء القديمة، ويعتبرها «ثمرة الحكمة»، ويرىٰ إمكان «عمل المعادن الخسيسة وترفيعها للذهب أو الفضة صناعة»، ويقول: «أقول هذا لا تقليدًا للطغرائي، ولا لأني عانيتُ هذا الأمر أو أشير إلىٰ أحد أن يعانيه أو يولع به، وليس ذلك لاستحالته كما يتوهمون، بل لعدم توفر أسبابه العلمية والفنية، وعدم وجود الأستاذ فيه، وشغفُ الخلق في معدن الذهب معلوم، الأمر الذي يذهبُ معه كلُّ عقل ودربة»[١].

وسلفت الإشارة إلىٰ ردِّه علىٰ ابن خلدون الذي لم يجب فيه عن حججه القوية، وإنما قصد إلىٰ قرينة من قرائنه فاستطال بها عليه ولم ينصفه.

❁ ❁ ❁

هذه مجامع أقوال الناس في مقام إمكان الكيمياء طبعًا، بين من يذهب إلىٰ امتناعها، ومن يرىٰ إمكانها، ومن يزيد علىٰ ذلك فيقول بوقوعها.

ونستعرض الآن أدلة القولين علىٰ سبيل الإجمال؛ فقد تكفَّلت رسالة الإمام ابن القيم والتعليقات عليها بتفصيلها، وجمع أدلة المصححين وناقشها في الدليل الثلاثين من رسالته، وقدَّم لها بقوله: «ليس مع الكيمياويين دليلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ علىٰ صحتَّها، بل أدلَّتهم كلُّها باطلة».

---

(١) «خاطرات جمال الدين الأفغاني» (٢٢٥).

فأما القائلون بإمكانها، فنسبوا القول بها إلىٰ موسىٰ عليه السلام، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وأهل بيته، وفسروا بها قول قارون: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ﴾ [القصص: ٧٨]، وهي نسبةٌ باطلة وتفسيرٌ واهٍ، كما سيأتي في الدليل الثالث عشر من رسالة ابن القيم.

واحتجَّ الرازي لإمكانها بأن الإمكان العقليَّ ثابت؛ لأن الأجسام مشتركة في الجسمية، فوجب أن يصحَّ علىٰ كلٍّ واحدٍ منها ما يصحُّ علىٰ الكلِّ. واحتجوا لوقوعها بأن انفصال الذهب عن غيره باللون والرَّزانة، وكلٌّ واحدٍ منهما يمكن اكتسابه، ولا منافاة بينهما. وناقشه ابن القيم هناك.

واحتجوا أيضًا بأن الفضة ذهبٌ لم يستكمل نضجَه، فهي ذهبٌ مريض، فتعمَل النار والدواء المركَّب في إزالة مرضه وتكميل نضجه فيصير ذهبًا خالصًا[1]، وهذا «**عمدة الكيمياويِّين التي يعتمدون عليها**» كما يقول ابن القيم في الدليل السادس والعشرين، قال: «وهذا كذبٌ وباطل؛ فإن الذهب يخالف الفضة بالحدِّ والماهية، ولكلٍّ منهما معدنٌ يخصُّه غير معدن الآخر».

ومن أشهر أدلتهم و«أعظم حجج الكيماوية» كما يقول ابن تيمية[2]: الاحتجاج بصناعة الزُّجاج والصابون والترياق ونحوها؛

---

(١) انظر: «رسائل إخوان الصفا» (٢/ ١١٨)، و«المباحث المشرقية» (٢/ ٢١٧)، و«الفتوحات المكية» (٢/ ٢٧٠).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٨٨، ٣٩١).

فإن الزجاج معمولٌ من الرمل والحصىٰ، وقد اكتسبت أجزاؤه بالتركيب والنَّار حقيقةً أخرىٰ، وخلعَت تلك الصِّفات التي كانت لها أوَّلًا.

احتجَّ بهذا القاضي عياض، والقاضي الفاضل، والتفتازاني، وغيرهم، كما بينت في التعليق هناك.

وأجاب المانعون عنه بأن الزجاج لم يكن إلا بالصَّنعة، ليس كائنًا بالخِلْقة، فلم يخلق الله للناس زجاجًا، فهو كالآجرِّ والفخَّار ونحوهما ممَّا يُطْبَخ في النار وكسائر الصِّناعات المركَّبة من الأدوية والمَعَاجين والأطعمة وغيرها مما جعل الله لبني آدم القدرة عليه دون أن يجعل لهم سبيلًا إلىٰ أن يصنعوا مثل ما خلق، وتتمة الجواب هناك في المتن والتعليق.

وأما القائلون بامتناعها فيحتجُّون علىٰ ذلك بأدلة من الشرع والحسِّ والوجود.

فأما **دليل الشرع** فهو أن قلبَ جنس من المخلوقات إلىٰ جنس آخر إنما هو فعلٌ من أفعال الله يُظْهِرُه علىٰ يد بعض أنبيائه احتجاجًا به علىٰ خلقه، كسائر الأفعال الناقضة للعادة، ولا يجوز في حكمة الله تعالىٰ أن يجعل الأشياء التي ثبتت بها حجَّته علىٰ عباده مقدورةً لهم يمكنهم إيقاعُ مثلها بالصِّناعة والمُزَاولة، فتَبْطُل حُجَجُه ويقع فيها اللَّبس.

ذكر هذا ابن القيم في الدليل الثالث عشر من رسالته، وهو معتمد المعتزلة، كما قال مسكويه: «فأما المتكلمون وطبقاتهم من أصناف الناس فمجمعون علىٰ إبطالها؛ لأنهم يزعمون أن في ذلك إبطال معجزات الأنبياء صلوات الله عليهم، إذ كان ما يدَّعونه قلبَ الأعيان،

وهو لا يصحُّ عندهم إلا علىٰ يد نبيٍّ حسب، وإن الله ﷻ هو القادر علىٰ قلب الأعيان دون مخلوقيه»[(١)].

وقد احتجَّ القائلون بصحة الكيمياء بآيات الأنبياء وخرق العادات بالكرامات ونحوها علىٰ إمكان وقوعها، وستأتي نصوصهم والجواب عنها بتمامها في تعليقي علىٰ الرسالة عند ذكر هذا الاستدلال.

وأما **دليل الحس**، فسلفت الإشارة إلىٰ نظمه عند ابن سينا، وحاصله باصطلاحات المنطق: أنه ليس في قدرة البشر قلب الأنواع، بل قلب الألوان، والعوارض غير الفصول النوعية، علىٰ أن الفصول النوعية مجهولة عندنا، ولا يلزم من قلب العوارض قلب الأنواع.

أي أن البشر لا يقدرون علىٰ قلب نوع النحاس إلىٰ الذهب، وتحويل حقيقته من النحاسية إلىٰ الذهبية، وإنما غاية ما يستطيعونه تغيير لونه الظاهري الخارجي فقط، واللون من العوارض، والعرض «ما يتميز به الشيء عن الشيء لا في ذاته، كالبياض والسواد والحرارة والبرودة وغير ذلك»[(٢)].

وهذا كما يقول ابن القيم في الدليل الأول من رسالته الآتية «معنىٰ قول من قال من الفلاسفة: الذهب والفضَّة لا يكون بالمِهْنة؛ إذ المِهْنة إنما تعمل في الأعراض لا في الجواهر».

وغاية ما تناله قُدَرُ الخلق وتحيطُ به أفعالُهم كما يقول ابن القيم أيضًا في رسالته «ما أُقْدِرُوا عليه من الصناعات والتركيبات والأصباغ

(١) «الهوامل والشوامل» (٣٢٧).

(٢) «مفاتيح العلوم» (١٦٦).

والتصوُّرات ونحوها من تغييرات بعض صفات المواد، ونقلها من لون إلىٰ آخر، ومن شكل إلىٰ غيره، ومن كيفية مخصوصة إلىٰ أخرىٰ، ومن مكان إلىٰ مكان، ومن جمع إلىٰ تفرقة، ومن تفرقة إلىٰ جمع، ونحو هذا ممَّا هو متعلَّق قدرة العباد.

وأما إيجادُ جسم يكون نظيرًا لما أبدعه الخلَّاق العليم من كلِّ وجه مساويًا له في الحدِّ والحقيقة فحاشا وكلَّا، إنْ هي إلا أصباغٌ وتشبيهاتٌ ونوع محاكاة يشتبه فيها المنظر بالمنظر، فيظنُّ القاصرُ النظر أنهما سواءٌ في الحد والحقيقة، فإذا مرَّت عليه برهة من الزمان، أو امتحنه ذو الخبرة والمعرفة بحاله انكشف مَحالُه وتبيَّن مُحالُه».

والمعادن عند أهل هذه القول أنواعٌ متباينة، كل نوع منها قائم بنفسه متحقق بحقيقته، فالذهب نوع، والنحاس نوع، وهكذا. ويشبه هذا قول بعض علماء الكيمياء المعاصرين بانقسام الأجسام إلىٰ بسيط ومركب، وأن المعادن من الأجسام البسيطة التي لا يتوصَّل بالصناعة إلىٰ قلب واحد منها للآخر[١].

بينما بنىٰ القائلون بصحة الكيمياء ذلك علىٰ أن المعادن كلها في الأصل من معدن واحد، فتحويل أحدها إلىٰ الآخر ممكن، وما دامت الأشياء كلها ترتدُّ إلىٰ أصل واحد فإن تنوعها راجع إلىٰ اختلاف نِسَب المقادير التي دخلت في تكوينها، فباستطاعة الكيميائي تبديل طبائعها تبديلًا يحوِّل بعضها إلىٰ بعض، إما بحذف بعض خصائصها أو بإضافة خصائص جديدة إليها؛ فليس الذهب مختلفًا عن الفضة من حيث

---

(١) انظر: «الكيمياء عند العرب» لروحي الخالدي (٥٩).

الجوهر، بل الاختلاف في نسبة المزج بالزيادة أو النقص، وما علىٰ الكيميائي إلا أن يحلل كلًّا من المعدنين تحليلًا يهديه إلىٰ تلك النسبة كما هي قائمةٌ فيهما، فينفسح الطريق أمامه لتغيير طبيعة هذا أو ذاك بالحذف أو الإضافة[1].

وتقدم في مثاني أقوال الذاهبين إلىٰ إمكان الكيمياء ذكر من ناقش دليل ابن سينا وردَّ علىٰ كلامه، كالرازي والطغرائي والشهرزوري وغيرهم.

ويتصل بهذا الدليل ما يقرره ابن تيمية وابن القيم في الدليل الثاني والدليل السادس عشر والسابع عشر من أن الله لم يخلق شيئًا يَقْدِر العبادُ علىٰ أن يخلقوا مثل ما خَلَق، فإنه سبحانه خلق الشمسَ والقمر والنجوم والأفلاك والعناصر والحيوان والمعادن والنبات ولم يجعل لأحدٍ قدرةً علىٰ خلقِ مثله، وأقدَر عبادَه علىٰ صنعة اللباس والأطعمة والكتابة والآلات وسائر مصنوعاتهم، ولم يُوجِدْ في مخلوقاته أطعمةً مطبوخةً مركَّبةً كتركيبهم، ولا بيوتًا مبنيَّةً كبنائهم[2].

وهذا معنىٰ قول الكندي وابن سينا وابن رشد وغيرهم من الفلاسفة بتعذُّر فعل الناس لما انفردت الطبيعة بفعله.

---

(١) انظر: «تراث الإسلام» لجمهرة من المستشرقين بإشراف توماس أرنولد (٤٦٨)، و«جابر بن حيان» لزكي نجيب محمود (٤٠)، و«حضارة العرب» لغوستاف لوبون (٤٧٦). ومضت الإشارة في فصل المصطلح والمفهوم من باب حقيقة الكيمياء إلىٰ بناء هذا القول علىٰ نظرية أرسطو في العناصر الأربعة.

(٢) انظر: «السياسة الشرعية» (٢٣٠)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٦٩، ٣٨٨، ٣٩٠)، و«الطرق الحكمية» (٢/ ٦٢٩، ٦٣٠).

ومن فروع هذا الدليل: أن تركيبَ الذهب والفضة وإيجادهما علىٰ ما هما عليه من الطبيعة والكيفية والخواصِّ يستدعي معرفة الطبيعة التي بها قِوَامُ هذين الجوهرَين وصفاتهما وكيفياتهما وخواصُّهما وسائر أحوالهما. والبشر جاهلون بذلك، عاجزون عن معرفة بعضه المعرفة التامَّة، بل المجهولُ لهم من ذلك أضعافُ أضعاف المعلوم منه.

ذكره ابن القيم في الدليل الرابع، وابن ملكا[1]، وقال ابن خلدون: «هذا محصل هذا البرهان، وهو أوثق ما علمتُه، وليست الاستحالة فيه من جهة الفصول كما رأيته، ولا من الطبيعة، إنما هو من تعذُّر الإحاطة وقصور البشر عنها، وما ذكره ابن سينا بمعزل عن ذلك»[2].

ومن **أدلة الحس**: أن أهل الكيمياء يزعمون أنهم يجمعون بين جوهرَين أو جواهر بالنَّار، فيتَّحد بعضها ببعض، وتُصْبَغ به، ولا تفرِّقها النَّار بعد اجتماعها واتحادها أبدًا، بل يبقىٰ اجتماعُها ما بقي ذلك الجوهر. وهذا من المُحَال؛ لأن خاصِّيَّة النَّار التفريقُ بين الجواهر المختلطة، وتحليلُ المركَّبات إلىٰ ما منه تركَّبت، فإذا أُلقِيَت الجواهرُ التي قد رُكِّب منها جوهرٌ واحدٌ في النَّار فإنها تتَّقي أقواها بأضعفها، فلا يزالُ الأضعفُ فالأضعفُ يذهبُ حتىٰ ينتهي إلىٰ الجزء الأقوىٰ، حتىٰ يتحلَّل المركَّبُ بأجمعِه، فكيف يقول عاقل: إن النَّار لا تحلِّلُ أجزاء هذا المركَّب بعد تركيبه؟!

(١) انظر: «المعتبر» لابن ملكا (٢/ ٢٣١)، و«المباحث المشرقية» (٢/ ٢١٥).
(٢) «المقدمة» (٢/ ٤٣٣-٤٣٥).

ذكره ابن القيم في الدليل الثامن، وقال الصفدي: «وهذه الحجة من أقوىٰ حجج المنكرين»[1].

وأما **دليل الوجود**: فهو ما ذكره ابن القيم في الدليل الحادي عشر وابن خلدون[2] من أن الكيمياء لو كانت صحيحة كما يزعمُ أصحابها لوصلوا إليها علىٰ شدَّة طلبهم واتصال اجتهادهم وبحثهم ونفقاتهم عليها، والواقع أنه لم يثبت حصول أحد منهم عليها، ولم يعودوا منها بسوىٰ الخيبة والحرمان والحكايات المرسلة.

وقد كنت جمعتُ طرفًا من أخبار من أنفق ماله في طلب الكيمياء ولم يحظ منها بطائل، ثم رأيت أن إيرادها هنا استطرادٌ مخلٌّ بالتصنيف، فأرجأتها إلىٰ موضع آخر أليق بها إن شاء الله.

ومن القرائن والأدلة المساعدة التي ذكرها ابن القيم في صدر رسالته وفي الدليل التاسع: أن قدماء الفلاسفة وأساطينهم لم يتعرَّضوا لتصحيح الكيمياء ولا اشتغلوا بها، وإنما يوجد هذا في كتب بعض المتأخرين رأيًا منه لا نقلًا عن أحد من أساطين الفلسفة، «وقد أتعبوا أفكارهم فيما هو دونها من دقائق الطبيعة التي لا نسبة لها إلىٰ مسألة الكيمياء، فلو كانت صحيحة كما يقوله هؤلاء لكان الأقدمون أسبق إليها وأقوم بها علمًا وعملًا».

ومنها: ما ذكره ابن القيم في الدليل العاشر مما يتعلق بطبيعة علم الكيمياء الذي ليس له «مدخلٌ يُدْخَل إليها منه، ولا رسمٌ ولا أصلٌ

---

(١) «الغيث الذي انسجم» (١/ ١٠).

(٢) «المقدمة» (٢/ ٤٣٠، ٤٣٦).

ولا كتبٌ موضوعةٌ علىٰ أصل صحيح كسائر العلوم التي يُنْتَقَل من مبادئها ومقدِّماتها إلىٰ العلم بها ومعرفة صحَّتها».

ومنها، وهو متصلٌ بالسابق: ما تشتمل عليه كتب الكيمياء من الإلغاز والتعمية المنافيين للعلم الصحيح المبرهن والصنائع الطبيعية، وقد أشار لذلك الماوردي وابن القيم وابن خلدون والدلجي[1].

ومنها: أن الكيمياء لو كانت صناعة حقيقية جائزة في الشرع لكان علمُها وعملُها من أنفع الأمور للأمَّة، ولا سيَّما في أوقات الحاجة إلىٰ جهاد الأعداء والنفقات علىٰ جيوش الإسلام وإعزاز الدِّين، كما قال المأمون: «لو صحَّت الكيمياء ما احتجنا إلىٰ الخراج»[2]، فهل يعقل أن تكون الكيمياء حقًّا جائزًا ثم لا يعملها أحدٌ من الأنبياء ولا الخلفاء الراشدين مع حاجتهم إلىٰ المال وضرورتهم إلىٰ الإنفاق؟! ذكر هذا ابن القيم في الدليل الرابع عشر.

ومنها، وهو دليلٌ حسن وقرينة قوية: أن حكمة الله سبحانه اقتضت كونَ جوهر النقدَين أقلَّ من جوهر غيرهما من الحديد والنُّحاس ونحوها؛ لتكون رؤوسًا للأموال، وقِيَمًا للأشياء، فلو كَثُر وجودهما وسَهُل تناولُهما لتعطَّلت مصلحة العالَم. ذكر هذا ابن القيم في الدليل السابع والعشرين، وابن خلدون، وغيرهما[3].

---

(١) انظر: «أدب الدنيا والدين» (٩٧)، و«المقدمة» (٢/ ٤٠٧)، و«الفلاكة والمفلوكون» (٣٠)، والدليل السابع والعشرين من رسالة ابن القيم.

(٢) ذكره ابن عقيل في «الفنون». انظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٢/ ٤٤٠).

(٣) انظر: «المقدمة» (٢/ ٤٣٥)، و«الدلائل والاعتبار» المنسوب إلىٰ الجاحظ (١٤-١٥)، و«مفتاح دار السعادة» (٢/ ٦٣١-٦٣٣).

ومنها ما ذكره ابن القيم في الدليل الخامس والعشرين: من أنك لا تجد أهل الكيمياء قط إلا أهل ذِلَّة وخوف واختفاء من الناس، وليس كذلك أهل الحق. وقد أشار إلىٰ هذا المعنىٰ غير واحد كما ذكرت في تعليقي هناك. وأعاده ابن القيم علىٰ نحو آخر في الدليل التاسع والعشرين.

هذه خلاصة أشهر الأدلة وأهمها، وبقي النظر في واقع الكيمياء الحديثة اليوم وما تقوله في شأن إمكانية تحويل المعادن إلىٰ الذهب، هل ما زال ذلك في دائرة الممتنع أم وصل إليه الإنسان وأصبح من الممكنات؟

مبدئيًّا فإن اهتمام الكيميائيين القدماء بتحويل المعادن الرخيصة إلىٰ ذهب يبدو في رأي بعض المعاصرين مشروعًا تمامًا من وجهة النظر العلمية، والحلول التي حاولوا بها حلَّ هذه المعضلة أكثر تعقلًا من الحلول التي يحاول علماء العصر حلَّ معضلات أخرىٰ بها، مستخدمين صورًا مختلفة من تجميع الذرَّات أو الإليكترونات[1].

وعصرنا الحاضر وهو عصر «إلكترونات» أكثر منه عصر «مادة جامدة» كما يقول لاندو «يبدو تحويل عنصر ما إلىٰ عنصر آخر شيئًا أقلَّ إيغالًا في الوهم والخيال مما بدا لرجال الأجيال السابقة الذين ندَّدوا بالخيمياء الإسلامية وطعنوا فيها»[2].

---

(١) «العلم عند العرب» لأدوميلي (٢٦٢). وانظر: «في تراثنا العربي والإسلامي» لتوفيق الطويل (٣٥).

(٢) «الإسلام والعرب» لروم لاندو (٢٧١).

وغير بعيد منه قول المستشرق الإنجليزي أوليري: «والموضوع الذي كان قيد البحث لدىٰ طلاب الكيمياء العرب لا يروق العالم الحديث، رغم أن إمكانية تحويل المعادن إلىٰ ذهب باتت غير مستحيلة كما ظهرت لكيماويي القرن التاسع عشر»[١].

إلا أن التحويل الممكن اليوم للمعادن لم يتحقَّق بالفعل حتىٰ عام ١٩٤١، ولا يوجد حتىٰ الآن سوىٰ طريقة واحدة للقيام بذلك، وهي التفاعل النووي وليس الكيميائي؛ بمعنىٰ أن علينا أن نغيِّر طبيعة ذرَّات المعدن نفسها من خلال إضافة جسيمات أساسية لنواة الذرَّة أو نزعها منها، ومن غير الممكن تحويل العناصر باستخدام الطاقة الكيميائية، وقد أطلق الفيزيائي النووي الأمريكي كينيث بينبريدج وزميله آر شير نيوتروناتٍ عالية الطاقة من مفاعل نووي نحو ذرَّات الزئبق، وتمكَّنا من قطع جزء صغير جدًّا من نواة بعض الذرَّات مما أدَّىٰ إلىٰ تحويلها إلىٰ ذهب[٢].

كما تمكن العالم الأمريكي دمبستر «من تحويل الزئبق إلىٰ ذهب بواسطة بعض التعاملات النووية، والتي تتلخص في إطلاق بروتونات ذات طاقة كبيرة لطرد بروتون من نواة الزئبق بشحنته (٨٠) منتجًا الذهب بشحنة نواة (٧٩). حقًّا إن هذا لا يحقِّق أمل جابر وسائر الخيميائيين في الثراء السريع؛ لأن الناتج كميات ضئيلة والتكاليف باهظة جدًّا،

---

(١) «الفكر العربي ومركزه في التاريخ» لأوليري (١٠٦).

(٢) انظر: «العناصر» لفيليب بول (٢٠-٢٦، ٣٣، ٥٧-٥٨، ٧٥، ٩٣-١١٨).

أضعاف مضاعفة لتكاليف استخراج الذهب الطبيعي، إلا أن له قيمة علمية نظرية»[١].

ومع ذلك فما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية من امتناع قدرة البشر علىٰ أن يصنعوا شيئًا مضاهيًا لما خلقه الله «**من كل وجه**» يبدو لي ما يزال قائمًا؛ فإن تلك التجارب النووية علىٰ تكلفتها الباهظة جدًّا[٢] وحاجتها إلىٰ طاقة هائلة إنما نتج عنها قدرٌ ضئيلٌ جدًّا من الذهب لا يكفي لتصور طبيعة تشكيله بعد اجتماع قدر صالح منه، واختبار مدىٰ إمكانية أبدية بقائه علىٰ طبيعته دون تغيير، بالإضافة إلىٰ كونه ذهبًا إشعاعيًّا خطرًا علىٰ الإنسان، وإن كان تحليله الكيميائي يعتبره ذهبًا فإنه ليس وهذا شأنه ذهبًا طبيعيًّا خالصًا.

ويقوِّي هذا أن تكنولوجيا النانو تطرح «بعض التساؤلات المثيرة للغاية. أولًا، هل تكون ذرَّة واحدة من الذهب ذهبًا بالفعل؟ بمعنىٰ هل تكون فلزِّيَّة؟ لا بدَّ أن تكون الإجابة لا؛ نظرًا لأن (الحالة المعدنية) تتطلَّب تغيُّرًا كاملًا في وضع الإلكترونات علىٰ مدار كثير (مئات؟) من الذرَّات الفلزِّيَّة»[٣].

---

(١) «الأبعاد المعرفية لكيمياء جابر بن حيان» ليمنىٰ الخولي ضمن كتابها «بحوث في تاريخ العلوم عند العرب» (٦١-٦٢).

(٢) في تجربة أجريت سنة ١٩٨١ لإنتاج الذهب من معدن البزموت كانت تكلفة استعمال مسرِّع الجسيمات في المختبر النووي ٥٠٠٠ دولار للساعة، وقد قام الباحثون باستعمال الجهاز يومًا كاملًا لإنتاج كمية ضئيلة جدًّا من الذهب، بينما كان ثمن جرام الذهب يومئذ ٤٢ دولار فقط. ويقال: إن تجربة إنتاج أونصة واحدة من الذهب (٢٨ جرام تقريبًا) قد تكلف كوادرليون دولار (ألف ترليون)!

(٣) «فن الكيمياء ما بين الخرافات والعلاجات والمواد» لآرثر جرينبرج (٤٤٨).

ولمَّا كانت كمية الذهب الناتجة من التجربة صغيرة جدًّا قام ديفيد موريسي David J. Morrissey وهو أحد العلماء الذين أجروا البحث من جامعة ولاية ميشيغان هو وزملاؤه بتحديدها عن طريق قياس الإشعاع المنبعث من نواة الذهب غير المستقرة والتي تضمحل علىٰ مدار السنة، بالإضافة لنظائر الذهب المشعة المتعددة، ومن المفترض أن ينتج عن تصادمات الجسيمات كمية قليلة من نظير الذهب المستقر ١٩٧ وهو المادة الخام التي تصنع منها خواتم الزواج وسبائك الذهب، ولكن بسبب عدم اضمحلالها لم يتمكن الباحثون من التأكد من وجود النظير. يقول موريسي: يجب الكشف عن النظائر المستقرة من خلال جهاز مطياف الكتلة، أعتقد أن عدد الذرات كان ولا يزال دون مستوىٰ الكشف عنه بجهاز مطياف الكتلة(١).

ولعل ذلك من مقتضىٰ قول النبي ﷺ: «**قال الله تعالىٰ: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي؟ فليخلقوا ذرَّة، أو ليخلقوا حبَّة، أو ليخلقوا شعيرة**»(٢).

فالخلق عاجزون عن صنع شيء يكون نظيرًا لخلق الله «من كل وجه»، مهما بلغت درجة إتقانهم ومشابهتهم، فالعجز هو التماثل من كل وجه(٣)، ومن الوجوه: «الطبيعية السارية في الأجسام»؛ فإن

(١) موقع الكيمياء العربي arabian-chemistry.com.
(٢) أخرجه البخاري (٥٩٥٣)، ومسلم (٢١١١).
(٣) انظر: «جواب الاعتراضات المصرية» (١٣٦).

«المصنوع من الذهب والفضة وغيرهما لا يكون مثل المطبوع الذي خُلِق بالقوة»[1].

واعتبر ذلك بما ترىٰ من المصنوعات المقلدة للألماس واللؤلؤ والجلود والعطور وغيرها، فإنه مهما بلغ الحذق في صناعتها وإرادة بلوغها منزلة الأصل تبقىٰ دونه عند العارفين بها المميزين لأسرار صنعتها[2]، لكن ذلك لا يجعلها بمجرده صناعة محرمة ما لم تروَّج علىٰ أنها أصلٌ وحقيقة، فتحرم من هذا الوجه للغش والتدليس، إلا صناعة الذهب والفضة فيحرم تقليدها مطلقًا؛ لأنها أثمانٌ في نفسها، ويدخل بتزييفها فسادٌ عظيم علىٰ دنيا الناس وأموالهم كما سيأتي في الفصل الثاني.

نعم، ليس كل الكيميائيين يقولون بأن ذهبهم المصنوع كالمخلوق من كل وجه، بل إن بعضهم يصرِّح بأنهم «صباغون»، أي غاية عملهم طلاء الوجه الخارجي للمعدن لا قلبُ حقيقته، لكن تعريفهم للكيمياء

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٩٠).

(٢) ولذا كانت الكيمياء عند شيخ الإسلام غير مقتصرة علىٰ صناعة الذهب والفضة، بل تتسع لتشمل غيرهما من المخلوقات، علىٰ منهجه في طرد أصوله وربط الأحكام بعللها، كما قال: «والكيمياء لا تختص بهذين، بل تُصنَع كيمياء الجواهر كاللؤلؤ والزبرجد، وكيمياء المشمومات كالمسك والعنبر والورد، وكيمياء المطعومات». انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٩٠)، و«السياسة الشرعية» (٢٢٩). وقد صنف يعقوب بن إسحاق الكندي الفيلسوف كتبًا في كيمياء العطر وكيمياء الطبائخ. انظر: «نهاية الرتبة» للشيزري (٣٤، ٤٧). ولم يفطن سزكين لهذا المعنىٰ في توسيع مصطلح «الكيمياء» في «تاريخ التراث العربي» (٧ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

ومقتضىٰ كلام بعضهم يفيد قلب الحقيقة وتحويلها تمامًا، فالبحث في الثاني، أما الأول فهو غشٌّ محض وتزييف لا يخفىٰ عند كسر المعدن مثلًا، كما هو ظاهر، ولا ينبغي أن يجري فيه الخلاف في إمكانية الكيمياء وامتناعها، كما تدل عليه عبارة الدَّلجي المتقدمة: «وأما الكيمياء فلا بحث في إمكانها علىٰ يد وليٍّ من قبيل الكرامات وخرق العادات، **ولا في الوصول إلىٰ تصحيح صبغها ظاهرًا علىٰ وجه التلبيس والغشِّ كما يفعله الفسَّاق، إنما البحث في تصيير النحاس ذهبًا حقيقة علىٰ طريقة صناعية مطردة،** فهذا مما لا أعتقد صحته»(١).

---

(١) «الفلاكة والمفلوكون» للدلجي (٢٩).

الفصل الثاني

الحكم الشرعي

حكم الكيمياء وتكييفها الفقهي

الخلاف في حكم الكيمياء شرعًا مبنيٌّ علىٰ الخلاف في صحتها طبعًا وإمكان حصولها، كما تقدم في تمهيد الباب، فمن منعها حرَّم صنعتها، ومن صحَّحها وذهب إلىٰ إمكان وقوعها فالأصل عنده إباحتها كسائر الصناعات المباحة ما لم تخرج إلىٰ الزيف والغش.

وعلىٰ ذلك فالمحرمون للكيمياء نوعان:

الصنف الأول: القائلون ببطلانها وامتناع وجودها طبعًا، فما ينتج عنها لا يكون إلا غشًّا محرمًا عندهم، كما هو ظاهرٌ في كلام الخطابي وابن تيمية وابن القيم وغيرهم.

والصنف الثاني: القائلون بصحتها وإمكان وجودها، لكنهم يعلمون أن الطريق إليها عسر، وأن كثيرًا من الناس يدعيها ويشبِّه بما ليس حقيقيًّا منها، فما يفعله أولئك المدَّعون غشٌّ محرَّم عندهم أيضًا، كما قال القاضي عياض في كلامه المتقدم: «وإذا كان الأمر بهذا

السبيل فلست أرىٰ علىٰ المدَّعي لذلك دركًا ما **لم ينصب تحليته بذلك شَرَكًا لصيد أموال الناس، فإن ظهر منه هذا أو أدخل الدُّلْسَة في نقودهم أُنفِذ تشريدُه وبولغ أدبُه**».

وعلىٰ هذه الصورة تحمل حكاية الإجماع في قول شيخ الإسلام ابن تيمية إنها «محرَّمةٌ بلا نزاع بين علماء المسلمين»(١).

فالعلة الأصلية لتحريم الكيمياء هي الغش؛ لعدم إمكان تحويل المعادن إلىٰ الذهب والفضة، ويلتحق بهذه العلة ما ينتج عنها من الظلم وأكل أموال الناس بالباطل، وتغرير فاعلها بروحه وبشرته في جنب ما يعاني من هذه الرذيلة، كما سبق في كلام ابن حزم وابن الجوزي.

ومن علل التحريم ومناطاته التي تقع في بعض الصور دون بعض: اقتران الكيمياء بالسحر عند بعضهم.

وممن نصَّ علىٰ تحريم الكيمياء مطلقًا، وأدخل علمها في العلوم المحرمة: الذهبيُّ بقوله: «**والعلم الذي يحرم تعلُّمه ونشره**: علم الأوائل، وإلهيات الفلاسفة، وبعض رياضتهم -بل أكثره- وعلم السحر، والسيمياء، والكيمياء، والشعبذة . . .»(٢).

وقال: «**من العلوم المحرمة**: علم السحر، **والكيمياء**، والطيرة، والسيمياء، والشعبذة، والتنجيم، والرَّمل، وبعضها كفر صراح»(٣).

---

(١) «جامع المسائل» (٩/ ٤٨٩). وانظر: «الفروع» (٦/ ٣١٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٠٤).

(٣) «مسائل في طلب العلم وأقسامه» ضمن «ست رسائل للذهبي» (٢١٤-٢١٥).

وقال تعليقًا علىٰ ما ذُكِر عن غسان بن عبيد الموصلي الأزدي من أنه كان يعالج الكيمياء: «هذا يدل علىٰ قلة ورعه»[(١)].

وممَّن نصَّ علىٰ تحريمها علىٰ كل حال ابن الحاج (ت: ٧٣٧)، وفصَّل في ذلك وبيَّن أحوال أهلها ومناط المنع في عملها، فقال: «وأما الاشتغال بتحصيل علم الكيمياء فهو من الباطل البين، والغش المتعدي ضرره لأهل زمانه، ومن بعدهم؛ وذلك أن من فعلها فقد خلط علىٰ الناس أموالهم، وبخسها عليهم؛ إذ إنهم مختلفون في فعلها:

فمنهم من يعملها، ولا علم عنده أنها تتغيَّر بعد زمان، وذلك الزمان يختلف بحسب القلة والكثرة. وكثيرٌ منهم من يعلم أنها تتغيَّر، ويغشُّ الناس بها، فيشغلون ذمَّتهم بأموالهم. **وكلُّ ذلك حرامٌ سحت.**

ومنهم من يزعم أنها لا تتغيَّر، وهو بعيد.

ولو قدَّرنا عدم تغييرها فذلك لا يجوز أيضًا؛ لأن الذهب المعدني والفضة المعدنية ينفعان لأمراض، ولهما خاصية في الأدوية، وغيرهما يعود بالضرر علىٰ المريض فيزيده مرضًا أو يموت بسببه؛ لأنه لا بدَّ أن يكون في غير المعدني عقاقير قد يُسْقِم بعضها، وقد يقتل بعضها.

فعلىٰ هذا فكلُّ من تعاطىٰ شيئًا من ذلك فقد شغل ذمَّته بأموال الناس ودمائهم.

وقد سمعت سيدي أبا محمد ﷺ يقول: إن صرفها لا يجوز حتىٰ يبيِّن أنها من عمل يده، وليست بمعدنية.

---

(١) «تاريخ الإسلام» (٤/ ١١٨٠).

وهذا الذي قاله ﷺ من إجازة ذلك بعد البيان لا يسوغ في هذا الزمان؛ بسبب أنه إن بيَّن هو فمن صارت إليه فالغالب أنه لا يبيِّن، والاحتراز من هذا متعذر. هذا وجه.

ووجهٌ ثان، وهو أنه إن بيَّن أنها من صنعة يده تمزَّق عِرضُه، والغالب أنه يؤول إلىٰ سفكِ دمه، وإذا كان كذلك فلا يعدل بالسَّلامة شيء»[1].

وممن صرَّح بعدم جوازها: السيوطي، وقال: «أما مسألة الكيمياء فالذي يُقْطَعُ به فيها عدم الجواز، وعملها من جملة الفساد في الأرض»[2].

وللمالكية عنايةٌ بتقرير الأحكام المترتبة علىٰ تحريم الكيمياء، ولعل ذلك لشيوعها عندهم[3]، كما يظهر من كلام ليون الإفريقي (توفي بعد سنة ٩٥٧)[4].

فمن تلك الأحكام:

١- ردُّ شهادة من يشتغل بمطلق الكيمياء. قاله ابن عرفة[5].

---

(١) «المدخل» لابن الحاج (٣/ ١٤٤).
(٢) «الحاوي» (١/ ١٠٨).
(٣) انظر: «الكيميائيون في المغرب الأقصىٰ خلال العصر الوسيط المتأخر بين دوافع الاشتغال بالصنعة ومواقف الفقهاء والصوفية» لمحمد ياسر الهلالي، جامعة الحسن الثاني، مجلة Hespéris-Tamuda LIV (العدد ٥٤، ٢٠١٩، ص٢٦٥-٣١٣).
(٤) في كتابه «وصف إفريقيا» (٢٧٥).
(٥) «المختصر الفقهي» لابن عرفة (٩/ ٢٣٨).

٢- منعُ إمامته. أفتىٰ بذلك الشيخ الصالح أبو الحسن المنتصر. نقله ابن عرفة في الموضع السابق.

وذكر أبو زيد الدباغ (ت: ٦٩٦) فصلًا نادرًا في أحكام الكيمياء وساق أقوال بعض شيوخه وغيرهم من علماء المالكية فيها، في ترجمته لمحمد بن الحارث الخشني المتقدم ذكره، أورده بتمامه؛ لفائدته وخفاء موضعه.

قال: «قال ابن الفرضي: وكان يتعاطىٰ صناعة الكيمياء. قلت: وظاهر هذا يقتضي أنه ينفق من دراهمها. ونقله عياض والعواني وسكتا. وأخذ بعضهم جواز فعلها من قول المدونة في كتاب الصَّرف حيث قال: يُفهَم من قولها: ذهب العمل، أي ذهب الكيمياء. وليس بصواب؛ وإنما قصد بذلك لاستعمال الناس له لرخصه. وقيل: لأنه يتأتىٰ منه الصياغة، بخلاف الإبريز؛ لأنه لا ينكسر علىٰ ما يزعم الصنَّاع. **مع أن أصول المذهب تدلُّ علىٰ تحريمها.**

قال الشيخ أبو محمد في رسالته: ولا يجوز في البيوع التدليس ولا الغشُّ ولا الخِلابة، ولا أن يكتم من أمر سلعته ما إذا ذكره كرهه المبتاع، أو كان ذكرُه أبخس له في الثمن. فأخذ منه بعض المغاربة أن عملها لا يجوز؛ لأن من يُدْفَع له من ذهبها شيءٌ لو عَلِمَه ما قَبِله، ولا يمكنه أن يبيِّنه؛ لكونه يخاف علىٰ نفسه من السلطان.

قال شيخنا أبو عبد الله محمد ابن عرفة: وأيضًا، فإنه لا يقدر علىٰ وجوب المواساة. وارتضاه شيخنا أبو الفضل البرزلي. وأجبته بأنه يواسي من يأمن منه علىٰ نفسه، ويسقط ما زاد، فلم يقبله.

قال شيخنا أبو مهدي عيسىٰ الغبريني رحمه الله: وأيضًا، فصيرورتها لأصلها وإن بَعُدَ أمدها.

وقد كان رجلٌ من أصحاب المازري يطلب تعليمها، فسافر بقصد ذلك، ثم جاء بدنيا وافرة، وأتىٰ بشيء من صنعته، فأمر المازريُّ باستخباره، فنظره أهل المعرفة، فكل من رآه يقول: طيب، فقال: أبقي أحدٌ ممَّن يعرف الطيب؟ فقالوا: نعم، فلان، وقد لزم داره من كبر سنِّه، فقال: اسألوه، فسألوه، فعرَّفهم ما يُخْتَبر به ذلك، فآل الأمر لتلاشيها، فأمر أن يتصدَّق بما اكتسبه من السِّلع وغيرها منها. وفيما ذكره نظر.

وقد وُجِد في تركة أبي عمران الفاسي الكبريتُ الأحمر، واشتراه السُّلطان المعزُّ بن باديس أمير أفريقية، فردَّه لبيت المال.

فهذا ممَّا يدلُّ علىٰ أنه ليس كلُّ كيمياء ترجع إلىٰ أصلها والله أعلم، فلو كانت كل كيمياء ترجع إلىٰ أصلها لما أمر المازريُّ باختبار ما صُنِع منها.

وكذلك سمعت من شيخنا أبي محمد عبد الله الشبيبي أنه لما مات أبو محمد عبد الله بن أبي زيد وُجِد في تركته آلتُها. ولكن وجود ما ذُكِر ممَّا وُجِد في تركة أبي عمران عزيز الوجود؛ **فالصواب الجزم بحرمتها.**

وسئل شيخنا ابو محمد المذكور: أيجوز البحث عن عمل الكيمياء والنفقة علىٰ طلبها؟ علىٰ أن الإصابة فيها في حكم النادر، وهل يؤجر علىٰ النفقة وعلىٰ نصَبه وتعبه أم لا؟ وهل يسوغ إطلاق اللفظ بالكناية عن فائدتها بالماء الإلهي؟ أم هذا اللفظ موهمٌ لا يحلُّ النطق به؟

فأجاب: الذي يظهر لي أن طلب ذلك من السَّفَه، والنفقة عليه من إضاعة المال؛ لعدم الإصابة في ذلك، والله أعلم. ومثل ذلك سمعتُ من شيخنا أبي عبد الله محمد السكوني مفتي تونس، وذكره عن والده. وأما ما ذكرتم من تسميتها، فإن كان قصد قائل هذا كما يقال: سرٌّ رباني وسرٌّ إلهي وعطاءٌ رباني، فذلك جائز؛ لنسبتها إلىٰ الله تعالىٰ؛ إذ لا فاعل إلا هو تعالىٰ»[1].

ومن وصايا أبي محمد الماجري (ت: ٦٣١) لأصحابه: «واتركوا الاشتغال بصنعة الكيمياء؛ لأنها توقع في الغشّ والتدليس»[2].

وكتب حفيده أحمد بن إبراهيم كلامًا طويلًا في شرحه أنقله كذلك بتمامه لفائدته وخفاء موضعه.

قال: «المطلب الثاني: وهو ترك الاستعمال لصنعة الكيمياء، وهي من أكبر أبواب الفتنة، وأسباب المحنة، ولها ضراوةٌ كضراوة الخمر، وبابها أعظمُ أبواب الشر، قد يفتتن بسماع أوصافها الصالح والطالح، ويميل إلىٰ زهرتها بالطبع الغريزيِّ العقلُ الراجح.

يحتمل أن يكون شيخنا رحمه الله تعالىٰ نهىٰ عنها وحذَّر منها لأحد ثلاثة أوجه:

إما لكونها من المستحيلات، كما ذكره ابن سينا مستدلًّا بقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]، وكما أنه ليس في قدرة

(١) «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» للدباغ (٣/ ٨٢-٨٣).

(٢) «المنهاج الواضح في تحقيق كرامات أبي محمد صالح» (٢/ ٤٩٦).

المخلوق أن يبدل القرد إنسانًا والذباب غزلانًا كذلك ليس في قدرته أن يبدل الرصاص ذهبًا والنحاس فضة.

وذكر ابن عبد البر عن القاضي أبي يوسف أنه قال: من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء افتقر.

ولقد سمعتُ والدي إبراهيم بن أحمد رحمة الله عليه يومًا يباحث رجلًا بصحَّتها وزعيمًا بصنعتها، فقال الرجل: أتنكر في الشاهد ما نشاهد من صنعة الصَّبغ، وهي تغيِّر الجسد الأبيض أحمر أو أصفر أو أسود؟ فقال الشيخ: لا أنكر ذلك؛ لأنه ليس بتغيير أصل، وإنما أنكر أن ثوب الصُّوف الأبيض تردُّه صنعة الصَّبغ قطنًا أحمر أو أصفر، وثوب الكتَّان[1] حريرًا أخضر، ولا يبقىٰ معه لَبس. وأما الصَّبغ فلا أشكُّ أن النحاس يصير أبيض، ولا يخرجه ذلك عن أصله، ولا يسلب عنه اسم النحاس، بل يقال فيه: نحاسٌ أبيض، كما لا يسلب صبغُ الصوف عنه اسم الصوف. وفي الاحتمال كما غيَّرته الصَّنعة قد تردُّه صنعة أخرىٰ إلىٰ أصله. فانقطع الرجل.

وقد حدثني بعض من تمهَّر في هذه الصَّنعة، وكان اسمه عبد الله بن الأحرش، قال: دخلت بلدة سبتة، فاجتمعتُ أنا ورجلٌ بالصاغة منها ومعه دراهم جديدة الضرب يريد صرفها، فحين رأيتها علمتُ أنها مصنوعة، فقلت له: هذه صنعةٌ جيدة. فقال: ليس هذا مصنوعًا وإنما هو حجرٌ معدني. فقلت له: ما معك إن رددتُ هذه الدراهم إلىٰ أصلها؟ فقال: كل ما شرطته عليَّ. فدخلنا إلىٰ حانوت صائغ من

(١) في المطبوعة: «الكتاب»، تحريف.

أصحابه، وأخذتُ درهمين وقلت للصائغ: احمِها، ثم أخذتُ عقارًا كان عندي معدًّا لذلك، فخلَّلته في ماء وقلت للصائغ: اطفِ الدراهم في هذا الماء، فطفاها فإذا هي نحاسٌ أحمر قد رجع إلىٰ أصله! فتعجَّب الصائغ من ذلك، واعترف الرجل أنها من النحاس قد عُمِلت. فقلت له: علمني تلك الصنعة وأعلمك هذه. فعلَّمنيها وعلَّمته أنا تلك الصنعة أيضًا.

ولقد رأيته وهو في قطر بجاية المحروسة سنة خمس وتسعين وستمئة يأخذ الرصاص والقزدير إذا أراد فسادهما، فيذيبهما، ثم يضع عليهما عقارًا، فيحملها حتىٰ يصيرا ماءً كالدهن، فيريقهما ولم تبق فيهما منفعة.

وأوردت هذه الحكاية تصديقًا لمقالة والدي إبراهيم رحمة الله تعالىٰ عليه.

الوجه الثاني: أن يعتقد الشيخ رحمه الله في هذه الصنعة أنها جائزة الوجود، لكنها معدومة الوجود، كما ذهب إليه أبو الفرج ابن الجوزي رحمه الله، فقال: ثلاثة متفقٌ علىٰ وجودها في الغالب، وقد اتفق علىٰ عدم رؤيتها أهلُ المشارق والمغارب: الغول والعنقاء والكيمياء، وأخبارها كلُّها علىٰ وجه السماع والإسنادات، وحكايتها كالموضوعات عن العجماوات والجمادات(١).

الوجه الثالث: أن تكون صنعتها عنده رحمه الله من المعلومات الموجودات، لكنها في مذهب الفقهاء من المحرمات والمحظورات،

---

(١) لم أجد هذا لابن الجوزي، وتقدم قوله في بطلان الكيمياء.

كما حدثني به الفقيه العالم الأستاذ أبو علي ناصر الدين منصور بن أحمد بن عبد الحق الزواوي المشدالي وقد سألته عن القول بتحليلها أو تحريمها، فقال: **لا أعلم قائلًا بتحليلها**.

ولقد سألت الفقيه العالم مفتي المسلمين ببلد إسكندرية المحروسة أبا إسحاق التونسي رَحِمَهُ اللهُ عن ذلك، [فقال]: لو دُبِّرت الفضة أو غيرها من الأجساد حتىٰ تصير ذهبًا خالصًا لا شكَّ فيه، فمتىٰ لم يقل بائعها لمبتعاها: هذا كان فضةً أو جسدًا من الأجساد، فدبَّرتُه حتىٰ صار ذهبًا كما ترىٰ، لكان غاشًّا مدلسًا، ومتىٰ ذكَر ذلك لم يشتره منه بفلس، ويقول: كذلك يدبِّره غيرُك فيرجع إلىٰ أصله. ومعتاد الناس أنهم يتبايعون بالأصول المعدنية ذهبًا وفضة، لا بالأحجار المصنوعة، فكلٌّ من باع المصنوع علىٰ أنه معدني ولم يُعْلِم المبتاع بذلك داخلٌ في قوله ﷺ: «ومن غشنا فليس منَّا».

فهذا أجمعت عليه علماء السُّنَّة، فتكون صنعتها متىٰ حكمنا بوجودها وصحَّتها حرامًا بهذا القول.

فراعىٰ شيخنا رَحِمَهُ اللهُ هذه الوجوه، فحرَّضهم علىٰ تركها. وربما تصحب هذه الوجوه منه مقاصدُ أخرىٰ، وهي عدم الاشتغال بطلب الدنيا، كما هو معروفٌ من سيرته وعادته.

ولقد حدثني بعض الفقراء أن بعض من ادَّعاها هاجر إليه ليعلمه إياها، فلما حلَّ في مجلسه فضحه الشيخ رَحِمَهُ اللهُ بكلام مجمل، فقال: في الناس من يقطع الفيافي والقفار، ويهاجر إلىٰ أخيه المسلم، ليتحفه بما يشغله عن الله! كما سيأتي مكملًا في موضعه من الكرامات إن شاء الله.

وقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول في وصاياه: كل ما شغل عن الله من أهل ومال فهو مشؤوم. فتلطف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التعليم، وأنكر ما ظهر إنكاره علىٰ وجه التفهيم، ثم جعلها وسيلة إلىٰ المحرم وسببًا للتحريم، فمن ادعىٰ أن له قدرة، ورغب أن يقتبس من شعلته جذوة، فلا يتحدث بها، فضلًا عن الاشتغال بها.

وقد قيل لبعض الفضلاء: لم لم تتحدَّث بهذه الصنعة؛ فإن فيها تسلية للخاطر؟ فقال: قيل للحمار: لماذا لم تجتَرَّ؟ فقال: إني أكره مضغ الباطل!

وفي معناه أنشدوا:

فقلتُ لأصحابي هي الشمسُ ضوؤها قريبٌ ولكن في تناولها بعدُ»[1].

وأختم هذا الفصل بنصٍّ جليل لشيخ التصوُّف في عصره أبي العباس زرُّوق (ت: ٨٩٩) فيما تناله الكيمياء من دين صاحبها ومروءته وعقله، وفيه مناطاتٌ أخرىٰ للتحريم غير ما سبق ذكره، قال: «أما علم الكيمياء فقد أولع به طائفةٌ من الفقراء[2]، وادَّعوا أن الاشتغال به مهمٌّ لتحصيل الفوائد المالية، وإقامة الزوايا وإطعام الطعام ونحو ذلك، وربما يزيد بعضهم أنه من شروط الإيمان، اغترارًا بقول أبي العباس البوني: إن العلم به أول المراتب في الإيمان باليوم الدنيوي، وقصده أن تجويز وجوده من اتساع العلم بالقدرة، لا وجود

(١) «المنهاج الواضح في تحقيق كرامات أبي محمد صالح» (٢/ ٥٠٢-٥٠٦).
(٢) يعني المتصوفة.

طلبه والتعلق به؛ **إذ لا يتعلَّق به إلا قليل الدين، قليل المروءة، قليل العقل، واسع دائرة الوهم، بعيدٌ عن دائرة الفهم.**

أما قلة دينه، فلأنه يؤدِّي إلىٰ محرمات، منها تأذيه ببعض السُّموم الثائرة منه، كما اتفق لكثير منهم فمات، أو تأذِّيٰ غيره بها بعده بواسطة قلبه للعين، حتىٰ تستعمل في بعض الأدوية ونحوها، فيكون سببًا في ذلك. وكذلك حرقُ ما لا يحلُّ حرقُه من شعر أو عظم أو تقطير حيوان، وإتلاف المال في غير محقَّق ولا مضمون السَّلامة. هذا مع ما يعرض له إن صحَّ من وجوب البيان الذي لا قدرة له عليه إلا بإلقاء نفسه في الهلكة، وإن لم يبيِّن أكل حرامًا، ثم إن اطُّلِع عليه رُدَّت شهادته وإمامته، انظر: القلشاني في بيوع «الرسالة»[1] عند قوله: ولا ما إذا ذكره كرهه المبتاع[2].

وأما قلة عقله، فتعريض نفسه للتَّلف، ودينه للنقص، وماله للهلاك، ومروءته للطعن بأمرٍ متوهَّم، الغالبُ عدم وجوده، بل فقدُه جملةً وتفصيلًا، كما قيل:

كافُ الكنوز وكافُ الكيمياء معًا ... لا يوجدان فدع عن نفسك الطَّمعا
وقد تحدَّث أقوامٌ بأمرهما ... وما أظنُّهما كانا ولا وقَعا

وأما قلة مروءته، فلأنه يعرِّض نفسه للمقال عند الاطلاع عليه، إذ لا يُنْسَب إلا للتدليس والغشِّ ولو كان يأتي بأصل الحكمة وينبوع المعادن.

---

(١) كتاب «الرسالة» لابن أبي زيد القيرواني، والقلشاني (ت: ٨٦٣) من شراحها.
(٢) انظر: «شرح الرسالة» لابن ناجي (٢/ ١٢٩).

وأيضًا، فلا يصحُّ له ما يفعل إلا بالاحتياج لقوم لا خلاق لهم، واطلاعهم علىٰ سرِّه من اليهود وأشباههم من أهل المعرفة بأنواع الموادِّ والوجوه والتحقيقات، وإلا كان ماشيًا في عمياء.

ومن لم يأنف من مثل هذا في سببه فهو خسيسُ الهمَّة، وما يدَّعيه من الفوائد في جنب ما يحصل له من الشرِّ كنقطة في بحر.

واحتجاجُ المحتجِّ بوقائع الأكابر في ذلك احتجاجٌ بأمراض وقعت لمن تداركه الله علىٰ نفع العلَّة.

ولقد رأينا هذه الصناعة ومن يطلبها مقرونةً بالذلِّ والفقر، وقال لنا بعض المشايخ: ما وقع عليها أحدٌ قطُّ إلا وقع في فقر الأبد وهو البخل، أو غنىٰ الأبد وهو القناعة، حتىٰ لا ينتفع بها. ولقد عاينَّا ذلك في كلِّ من يتَّهم بها.

فأما علمها مجرَّدًا فلا بأس به؛ لما فيه من الاطلاع علىٰ أسرار العالم وحكمة التركيب والتحليل وأسرار وجوده[١].

ولقد كان بعض المشايخ يسلك به من حيث الهمة والفعل، لا من حيث الطلب والتحصيل، فاتُّهِم به، وله طريقة»[٢].

(١) ولا يلزم من هذا جواز عملها، كما قيل في تعلم السحر وغيره.

(٢) «عدة المريد الصادق» (٢٢٤-٢٢٥)، وانظر: (٦٦، ٧٢، ١٧٩، ٢٢٢).

نـصيحـة الأغبياء
ببطلان الكيمياء

تـألـيـف

الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية

(٦٩١-٧٥١)

تنشر أول مرة عن نسخة فريدة مقروءة على المؤلف وعليها خطه وإجازته

تـحـقـيـق

د. عبد الرحمن بن حسن قائد

التعريف بالكتاب

- ترجمة المؤلف
- اسم الكتاب
- توثيق نسبته
- تاريخ تأليفه
- موضوعه وسبب تأليفه
- موارده
- الأصل الخطي المعتمد عليه
- عملي في الكتاب

ترجمة المؤلف

ترجم للإمام ابن القيم رحمه الله جمٌّ غفيرٌ من المؤرخين وغيرهم من أهل عصره فمن بعدهم تراجم مبسوطة ومختصرة[1]، ولم أر من الحكمة أن أخلي هذا التعريف بالكتاب من ترجمة تراثية متوسطة لمؤلفه جمعت عيون سيرته ومجمل أحواله وأقوال الناس فيه، مع تعليقاتٍ حسان، للعلامة الشوكاني (ت: ١٢٥٠) في كتابه «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع»[2].

قال: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حَرِيز الزُّرَعِي[3]،

(١) انظر: «الجامع لسيرة الإمام ابن قيم الجوزية خلال ستة قرون» لأخي الشيخ علي بن محمد العمران.

(٢) (٢/ ١٤٣-١٤٦).

(٣) نسبة إلىٰ «زُرع» قرية بحوران، وهي اليوم مدينة جنوبي دمشق تتبع محافظة درعا، وتسمىٰ «إزرع». انظر: «معجم البلدان» (١/ ٤٢٠، ٣/ ١٣٥)، و«توضيح المشتبه» (٤/ ٢٨٧)، ومقدمة أحمد عبيد لكتاب «روضة المحبين» (ع)، و«معالم وأعلام في بلاد العرب» لأحمد قدامة (١/ ٢٩)، و«تحقيقات تاريخية لغوية في الأسماء الجغرافية السورية» لعبد الله الحلو (٧٦)، و«المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري» (٢/ ٨١).

الدِّمشقي، شمس الدين، ابن قيِّم الجوزية، الحنبلي.

العلامة الكبير، المجتهد المطلق، المصنِّف المشهور.

ولد سنة إحدىٰ وتسعين وستمائة.

وسمع من ابن تيمية، ودرَّس بالصَّدريَّة، وأمَّ بالجوزية، وأخذ الفرائض عن أبيه، وأخذ الأصول عن الصَّفِيِّ الهندي وابن تيمية، وبرع في جميع العلوم، وفاق الأقران، واشتهر في الآفاق، وتبحَّر في معرفة مذاهب السَّلف، وغلب عليه حبُّ ابن تيمية حتىٰ كان لا يخرج عن شيءٍ من أقواله، بل ينتصر له في جميع ذلك، وهو الذي هذَّب كتبه ونشر علمَه بما صنَّفه من التصانيف الحسنة المقبولة.

واعتُقِل مع ابن تيمية، وأُهِين وطِيفَ به علىٰ جَمَلٍ مضروبًا بالدِّرَّة، فلما مات ابن تيمية أُفْرِج عنه. وامتُحِنَ مرَّة أخرىٰ بسبب فتاوىٰ ابن تيمية، وكان ينال من علماء عصره وينالون منه.

قال الذهبيُّ في «المختص»(١): «حُبِسَ مدَّةً لإنكار شدِّ الرِّحال لزيارة قبر الخليل، ثم تصدَّر للاشتغال ونشر العلم، ولكنه معجبٌ برأيه، جريءٌ علىٰ الأمور» انتهىٰ.

قلت: **بل كان متقيِّدًا بالأدلة الصَّحيحة، معجبًا بالعمل بها، غير معوِّل علىٰ الرأي، صادعًا بالحقِّ لا يحابي فيه أحدًا، ونِعْمَت الجرأة!**

وقال ابن كثير(٢): «كان ملازمًا للاشتغال ليلًا ونهارًا، كثير الصَّلاة

(١) «المعجم المختص» (٢٦٩).

(٢) «البداية والنهاية» (١٨/ ٥٢٣).

والتلاوة، حسن الخُلق، كثير التودُّد، لا يحسد ولا يحقد». إلىٰ أن قال: «لا أعرفُ في زماننا من أهل العلم أكثر عبادةً منه، وكان يطيل الصَّلاة جدًّا، ويمدُّ ركوعها وسجودها». إلىٰ أن قال: «كان يُقْصَدُ للإفتاء بمسألة الطلاق».

وكان إذا صلىٰ الصُّبح جلس مكانه يذكر الله تعالىٰ حتىٰ يتعالىٰ النهار، ويقول: «هذه غَدْوتي لو لم أفعلها سقطت قُوَاي». وكان يقول: «بالصَّبر واليقين تُنَال الإمامة في الدين». وكان يقول: «لا بدَّ للسَّالك من هِمَّة تسيِّره وترقِّيه، وعلم يبصِّره ويهديه»(١).

وكان مغرًى بجمع الكتب؛ فحصَّل منها ما لا يحصر، حتىٰ كان أولاده يبيعون منها بعد موته دهرًا طويلًا سوىٰ ما اصطفوه منها لأنفسهم(٢).

وله من التصانيف: «الهَدْي»(٣)، و«أعلام الموقِّعين»، و«بدائع

---

(١) هذه صفة شيخ الإسلام ابن تيمية وكلماته، نقل بعضها ابن القيم في «الوابل الصيب» (٩٦)، وعنه ابن ناصر الدين في «الرد الوافر» (٦٩)، ووهم ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٠١) فنسبها إلىٰ ابن القيم، وعنه ينقل الشوكاني.

(٢) يقول الصفدي في «أعيان العصر» (٤/ ٣٦٨): «وما جمع أحدٌ من الكتب ما جمع؛ لأن عمره أنفقه في تحصيل ذلك. ولما مات شيخنا فتح الدين [ابن سيد الناس] اشترىٰ من كتبه أمهاتٍ وأصولًا كبارًا جيدة، وكان عنده من كل شيء في غير ما فنٍّ ولا مذهب بكل كتاب نسخٌ عديدة». وكذا قال صاحبه ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٨/ ٥٢٤): «اقتنىٰ من الكتب ما لا يتهيأ لغيره تحصيلُ عُشره من كتب السلف والخلف».

(٣) «زاد المعاد في هدي خير العباد».

الفوائد»، و«طريق السَّعادتين»[1]، و«شرح منازل السَّائرين»[2]، و«القضاء والقدر»[3]، و«جلاء الأفهام في الصَّلاة والسَّلام علىٰ خير الأنام»، و«مصايد الشيطان»[4]، و«مفتاح دار السَّعادة»، و«الرُّوح»، و«رفع اليدين»، و«الصَّواعق المرسلة علىٰ الجهميَّة المعطِّلة»، و«الداء والدواء»، و«مولد النبي ﷺ»، و«الجواب الشافي لمن سأل عن ثمرة الدعاء إذا كان ما قد قُدِّر واقع»، وغير ذلك.

وكلٌّ تصانيفه مرغوبٌ فيها بين الطوائف.

قال ابن حجر في «الدرر»[5]: «وهو طويل النَّفَس فيها، يتعانىٰ الإيضاح جهدَه فيُسْهِبُ جدًّا، ومعظمُها من كلام شيخه، يتصرَّف في ذلك، وله في ذلك مَلَكةٌ قويَّة، ولا يزال يدندن حول مفرداته وينصرها ويحتجُّ لها» انتهىٰ.

وله من حسن التصرُّف مع العذوبة الزائدة وحسن السِّياق ما لا يقدر عليه غالبُ المصنِّفين، بحيث تعشق الأفهامُ كلامه، وتميلُ إليه الأذهان، وتحبُّه القلوب.

وليس له علىٰ غير الدليل معوَّلٌ في الغالب، وقد يميل نادرًا إلىٰ مذهبه الذي نشأ عليه، ولكنه لا يتجاسر علىٰ الدَّفع في وجوه الأدلَّة

---

(١) «طريق الهجرتين وباب السعادتين».
(٢) «مدارج السالكين في منازل السائرين».
(٣) «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل».
(٤) «إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان».
(٥) «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٠٢).

بالمحامل الباردة كما يفعله غيره من المتمذهبين، بل لا بدَّ له من مستندٍ في ذلك.

وغالبُ أبحاثه الإنصافُ والميلُ مع الدليل حيث مال، وعدم التعويل علىٰ القيل والقال، وإذا استوعب الكلام في بحثٍ وطوَّل ذيولَه أتىٰ بما لم يأت به غيرُه، وساق ما ينشرح له صدورُ الراغبين في أخذ مذاهبهم عن الدليل.

وأظنها سرت إليه بركة ملازمته لشيخه ابن تيمية في السَّرَّاء والضَّرَّاء، والقيام معه في مِحَنه، ومواساته بنفسه، وطول تردُّده إليه؛ فإنه ما زال ملازمًا له من سنة ٧١٢ إلىٰ تاريخ وفاته المتقدِّم في ترجمته [سنة ٧٢٨].

وبالجملة فهو أحد من قام بنشر السنَّة، وجعلها بينه وبين الآراء المُحْدَثة أعظمَ جُنَّة، فرحمه الله وجزاه عن المسلمين خيرًا.

وحُكِيَ عنه قبل موته بمدَّة أنه رأىٰ شيخه ابن تيمية في المنام وأنه سأله عن منزلته، أي منزلة الشيخ، فقال: إنه أُنْزِل فوق فلان، وسمَّىٰ بعضَ الأكابر، وقال له: وأنت كدتَ تلحق بنا(١)، ولكن أنت في طبقة ابن خزيمة(٢).

---

(١) في الأصل: به. والمثبت من سائر المصادر.

(٢) من اللطيف قول الحافظ ابن المحب فيما وجده ابن ناصر الدين بخطه: «قلت أمام شيخنا المزي: ابن القيم في درجة ابن خزيمة؟ فقال: هو في هذا الزمان كابن خزيمة في زمانه». «الرد الوافر» (٦٨).

ومات في ثالث [عشر] شهر رجب سنة إحدىٰ وخمسين وسبعمئة.

وأورد له ابن حجر[1] أبياتًا، وهي:

بُنَيُّ أبي بكرٍ كثيرٌ ذنوبُهُ ... فليس علىٰ من نال من عِرْضه إثمُ
بُنَيُّ أبي بكرٍ غدا متصدِّرًا ... يُعَلِّمُ علمًا وهْو ليس له علمُ
بُنَيُّ أبي بكرٍ جَهُولٌ بنفسه ... جَهُولٌ بأمر الله أنَّىٰ له العلمُ
بُنَيُّ أبي بكرٍ يروم ترقِّيًا ... إلىٰ جنَّة المأوىٰ وليس له عزمُ
بُنَيُّ أبي بكرٍ لقد خاب سعيُه ... إذا لم يكن في الصَّالحات له سهمُ
بُنَيُّ أبي بكرٍ كما قال ربُّه ... هَلُوعٌ كَنُودٌ وصفُه الجهلُ والظُّلمُ
بُنَيُّ أبي بكرٍ وأمثالُه غدت ... بفتواهمُ هذي الخليقةُ تأتمُّ
وليس لهم في العلم باعٌ، ولا التُّقىٰ ... ولا الزُّهد، والدنيا لديهمْ هي الهَمُّ
بُنَيُّ أبي بكرٍ غدا متمنِّيًا ... وِصَالَ المعالي والذنوبُ له هَمُّ

---

(١) في «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٠٢).

اسم الكتاب

ورد اسم الكتاب أول مرة في المصادر وصفًا لموضوعه، وهو إبطال صناعة «الكيمياء» والاستدلال علىٰ بطلانها من وجوه كثيرة، عند مؤلفه الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه «مفتاح دار السعادة»[1] في سياق حديثه عن حكمة الله ﷻ في عِزَّة النقدين الذهب والفضة، وقصور حيلة العالم عمَّا حاولوا من صنعتهما والتشبه بخلق الله إياهما، مع شدة حرصهم وبلوغ أقصىٰ جهدهم واجتهادهم في ذلك، ولو مكِّنوا من أن يصنعوا مثل ما خلق الله من ذلك لفسد أمر العالم، واستفاض الذهب والفضة في الناس حتىٰ صارا كالشقف والفخَّار، وكانت تتعطل المصلحة التي وضعا لأجلها، ثم قال: «وهذا أحد ما يدلُّ علىٰ بطلان صناعة الكيمياء، وأنها عند التحقيق زغلٌ وصبغةٌ لا غير، **وقد ذكرنا بطلانها وبيَّنَّا فسادها من أربعين وجهًا في رسالة مفردة**».

(١) (٢/ ٦٣٣).

وعن هذا الموضع من كتابه ذكره تلميذه شهاب الدين ابن رجب في جملة تصانيفه، فقال: «وبطلان الكيمياء من أربعين وجهًا»[1]. وأورده بلفظ ابن رجب هذا طائفة ممن ترجم لابن القيم بعده[2].

وذكره كذلك شهاب الدين الدَّلْجي (ت: ٨٣٨) معتمدًا علىٰ كلام ابن القيم السابق، فقال عن الكيمياء: «وقد صنَّف الشيخ تقي الدين بن تيمية رسالة في إنكارها، وكذلك ابن قيم الجوزية، كما حكاه هو عن نفسه في كتابه المسمىٰ مفتاح دار السعادة»[3].

أما اسم الكتاب العَلَمي، فوقع إلينا بخط المؤلف في قيد قراءة الكتاب عليه وإجازته لقارئه آخر الأصل الخطي الذي بين أيدينا، ولفظه: «قرأ عليَّ الإمام الأجل الفاضل كمال الدين محمود بن الشيخ شمس الدين محمد بن يوسف الحارثي هذا الكتاب وهو **نصيحة الأغبياء ببطلان الكيمياء** تأليفي في مجلسين آخرهما يوم الثلاثاء . . .».

وهذا العنوان العَلَمي المسجوع هو الجاري علىٰ طريقة الإمام ابن القيم المألوفة في صياغة عناوين كتبه والتفنن فيها والاحتفال بتوشيتها وتخيُّر ألفاظها، وهو متسق مع سائر تلك العناوين المسجوعة المشهورة.

---

(١) «المنتقىٰ من معجم شيوخ شهاب الدين ابن رجب» (١٠١).

(٢) انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٥/ ١٧٦)، و«طبقات المفسرين» للداوودي (٢/ ٩٦)، و«شذرات الذهب» (٨/ ٢٩٠)، وغيرها.

(٣) «الفلاكة والمفلوكون» (٢٩).

واستعمال لفظ «الأغبياء» في العنوان مما ألجأت إليه ضرورة السَّجع ليوافق الفاصلة في «الكيمياء»، وتنفيرًا للناس عن الباطل، وزجرًا عن سبيله، ونصحًا لهم وتحذيرًا، وإشارة إلىٰ ظهور بطلان «الكيمياء القديمة»، ومخالفتها للشرع والعقل والحسِّ والتجربة، وجنايةُ هذه الصنعة علىٰ دين المرء وعقله وعرضه ومروءته وماله عظيمة تستحق الزجر والتحذير[1].

وهو مألوفٌ كذلك في صياغة عناوين بعض الكتب والرسائل عند أهل العلم، للغرض المتقدم من الزجر والتحذير، ومن ذلك: رسالة السيوطي «تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء»، ورسالة الشعراني «تنبيه الأغبياء علىٰ قطرة من بحر علوم الأولياء»،

ولورود الكتاب مرَّة بوصفه وموضوعه ومرَّة باسمه العَلَمي وعنوانه نظائر كثيرة عند ابن القيم وغيره من المصنفين، وهو ظاهرٌ مستغن عن الإفاضة في تقريره واستقصاء أمثلته، وسأضرب له مثلًا واحدًا يدلُّ علىٰ ما وراءه.

نصَّ ابن القيم علىٰ تسمية كتابه المشهور في القدر في مقدمته بقوله: «وسمَّيته شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل»[2]، بينما هو يذكره بموضوعه ويحيل إليه بوصفه في كتبه الأخرىٰ دون أن يسمِّيه باسمه، فيقول في موضع: «وقد أشبعنا الكلام

---

(١) انظر «عدة المريد الصادق» لزرُّوق (٢٢٤-٢٢٥)، وسبق نقل كلامه في الدراسة.

(٢) (١/ ١٥).

في ذلك في كتابنا الكبير في القدر»[1]، ويقول في موضع آخر: «وقد استوفينا الكلام في هذا في كتابنا الكبير في القضاء والقدر»[2].

(١) «إغاثة اللهفان» (١/ ٩٤).

(٢) «الفوائد» (٣٦).

توثيق نسبته

لا ريب في ثبوت نسبة هذا الكتاب إلىٰ الإمام ابن القيم رحمه الله، ودلائل ذلك متوافرة آخذٌ بعضها برقاب بعض، وقد جزم بنسبته إليه الأستاذ عبد الله الحبشي في كتابه «معجم الموضوعات المطروقة»[1].

فأول تلك الدلائل: ما ذكره ابن القيم في بعض كتبه من تأليفه رسالة مفردة في إبطال الكيمياء، وهو موضوع رسالتنا هذه، ووصفها وصفًا مطابقًا لما هي عليه.

قال في كتابه «مفتاح دار السعادة»[2] كما مرَّ نقله في مبحث العنوان: «وهذا أحد ما يدلُّ علىٰ بطلان صناعة الكيمياء، وأنها عند التحقيق زغلٌ وصبغةٌ لا غير، **وقد ذكرنا بطلانها وبيَّنَّا فسادها من أربعين وجهًا في رسالة مفردة**».

---

(١) (٢/ ١٠٥٤)، وسيأتي لهذا مزيد بيان عند الحديث عن الأصل الخطي وقصة العثور عليه.

(٢) (٢/ ٦٣٣).

فأخبر عن تأليفه رسالة في الكيمياء وصفها بثلاثة أوصاف:

الأول: أنه ذكر فيها بطلان الكيمياء.

الثاني: أنه بيَّن فسادها من أربعين وجهًا.

الثالث: أنها رسالة مفردة لهذا الغرض.

والرسالة التي بين أيدينا تنطبق عليها هذه الأوصاف بتمامها، فهي رسالة مفردة في هذا الموضوع، وقد ذكر فيها **بطلان الكيمياء**، وبيَّن **فسادها من تسعة وثلاثين وجهًا** سمَّاها «أدلة»[1]، خمسة وثلاثون دليلًا في نقضها، ثلاثون منها استقلالًا، وثلاثة ضمن «الدليل الرابع»، وواحد ضمن «الدليل السابع»، وأربعة وقعت جوابًا عن استدلالات أهلها ضمن «الدليل الثلاثون»، وساغ عدُّها أربعين وجهًا من باب جبر الكسر إلىٰ العقد كما جرت به عادة الناس[2].

وابن القيم رحمه الله يتسمَّح في عدِّ الوجوه عند الإحالة عليها، كما نرىٰ ذلك في إحالته علىٰ وجوه بطلان القول بنفي التحسين والتقبيح

---

(١) وسماها كذلك «وجوهًا»، فقال في مطلعها: «إذا عُرِف هذا **فالدليلُ علىٰ بطلانها من وجوه** كثيرة» ثم ذكرها. وسيأتي في مسألة التحسين والتقبيح تعبيره مرَّة عن الوجوه بالأدلة.

(٢) ومن ذلك توجيه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٨٧) لحديث «سيكون في أمتي كذابون دجالون سبعة وعشرون» مع حديث «إن بين يدي الساعة ثلاثين كذابًا»، قال: «وهذا يدل علىٰ أن رواية الثلاثين بالجزم علىٰ طريق جبر الكسر». وانظر أمثلة أخرىٰ في (١/ ٣٦٥، ٤٦٢، ٣/ ٢١١، ٤٤٦، ٤/ ٤٦٨، ٥/ ١٤١، ٢١٢، ٧/ ٤٤١، ٨/ ٨٠، ١١٨، ١٥١، ٩/ ٤، ٨٤، ٢٣١، ٣١٦، ٤٨٧، ١١/ ٩٠، ٣٩١، ١٢/ ٣٦٥، ٣٦٨، ١٣/ ٨٧، ١٥١، ٣٤٦، ٣٧٨).

العقليين التي بسطها في كتاب «مفتاح دار السعادة»[1] وبلغت أربعة وستين وجهًا، فإنه ذكر في موضع من كتبه أنها ستون وجهًا[2]، أو نحو ستين وجهًا[3]، وأخبر في موضع آخر أنها في أكثر من أربعين وجهًا[4]، وفي موضع ثالث أنها أكثر من خمسين وجهًا[5]، وفوق الخمسين دليلًا[6].

وذكر مسألة فعل المأمور وترك المحظور، وأن لشيخ الإسلام مصنفًا قرَّر فيه أن الصبر علىٰ أداء الطاعات أكمل من الصبر علىٰ اجتناب المحرمات بنحو من عشرين وجهًا[7]، وذكر في موضع آخر أنها أكثر من ثلاثين وجهًا[8].

والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة.

وليس التأليف في موضوع «إبطال الكيمياء» علىٰ هذه الصفة من سرد الوجوه والأدلة بهذا المقدار مما يكثر وتتعدَّد فيه التصانيف حتىٰ يمكن أن يقع الاشتباه في نسبة الرسالة لغيره، ولم يُذْكَر لأحد تصنيفٌ في المسألة علىٰ ذلك النحو فيما علمت غير ما ذكره ابن القيم عن نفسه

---

(١) (٢/ ١٠١٧-١١٤٩).
(٢) «إغاثة اللهفان» (٢/ ٨٦١).
(٣) «مدارج السالكين» (١/ ١٤٠).
(٤) «زاد المعاد» (١/ ٣٠).
(٥) «شفاء العليل» (١/ ٤١٥)، «مدارج السالكين» (٤/ ٥١٠).
(٦) «الصواعق المرسلة» (٢/ ١٠٢٦).
(٧) «مدارج السالكين» (٢/ ٤٥٢).
(٨) «أعلام الموقعين» (٢/ ٥٠٩).

في النص المتقدم، وهي طريقته المعهودة في سوق الوجوه وتشقيقها كما سيأتي في الدليل السابع.

أما رسالة شيخ الإسلام ابن تيمية التي ذكرها له الصفدي وسمَّاها «إبطال الكيمياء وتحريمها ولو صحَّت وراجت»[1] فلم نقف عليها لنتبيَّن صفتها، وإن كان يغلب علىٰ ظني أنها الفتوىٰ المبسوطة المنشورة في «مجموع الفتاوىٰ»[2]، وهي من موارد ابن القيم في رسالتنا هذه كما سيأتي، ولو كان لشيخ الإسلام رسالة غيرها في هذا الباب لما أغفل ابن القيم النقل عنها إن شاء الله.

الدليل الثاني: أن مصنف الرسالة ذكر فيها بعض ما جرىٰ له بمكة من مناظرة بعض أهل الكيمياء، فقال في آخر مقدمتها: «ولم أزل بحمد الله لَهِجًا ببيان إبطالها، وتبيين زَغَلِها ومُحَالِها، **وناظرتُ فيها غيرَ واحدٍ ممَّن أفنىٰ فيها أكثرَ أوقاته، وضيَّع عليها جُلَّ نفقاته، في مكَّة** وغيرها، فلمَّا بيَّنتُ له الأدلَّة الشَّافية علىٰ بطلانها رأيتُ السُّرور قد أشرق في وجهه، وقال: أراحَكَ الله وجزاك خيرًا، أو كما قال، فلقد قلتَ الحقَّ».

وابن القيم يذكر كثيرًا في كتبه أخبار مجاورته بمكة[3]، وحكىٰ مرَّة مناظرة جرت له بمكة في مسألة المفاضلة بين النخل والعنب، قال: «وحضرتُ مرَّة في مجلس بمكة شرَّفها الله تعالىٰ فيه من أكابر البلد،

(١) «أعيان العصر» (١/ ٢٤٦).

(٢) (٢٩/ ٣٦٨-٣٨٨).

(٣) انظر: «ابن قيم الجوزية» للشيخ بكر أبو زيد (٥٧-٥٩).

فجرت هذه المسألة، وأخذ بعض الجماعة الحاضرين يطنب في تفضيل النخل وفوائده . . .»[1].

الدليل الثالث: أنه نقل فيها خبر مناظرة شيخ الإسلام ابن تيمية لبعض الكيماويين، ونقل عنه نقلًا طويلًا في هذه المسألة، فقال: «وجرت بين شيخ الإسلام ابن تيمية قدَّس الله روحه وبين بعض الكيمياويِّين[2] مناظرةٌ أفحمت ذلك الكيمياويَّ وأخرسَتْه، فأقرَّ بانقطاعه، وقال: أعفِني من المناظرة. وقال له في أثناء كلامه: إن النبيَّ ﷺ كان يعرف هذه الصِّناعة! فقال له شيخ الإسلام: هذا كذب . . .»[3]، وعادة ابن القيم في النقل عن شيخه والاحتفاء بكلامه في كتبه مشهورة معلومة، ونقله هذا من فتواه المتقدم ذكرها قريبًا.

وفي قوله «قدس الله روحه» إشارة إلىٰ أنه كتب رسالته بعد وفاة شيخ الإسلام، وذلك شأن ابن القيم في عامة تصانيفه، فإنه لم يشرع في التصنيف إلا بعد وفاة شيخه وخروجه من سجن القلعة ثالث عشري ذي الحجة سنة ٧٢٨، كما تدل علىٰ ذلك قرائن كثيرة.

وسيأتي الاستدلال بتاريخ تصنيف الرسالة في دليل مستقل.

الدليل الرابع: توافق اختيارات ابن القيم مع ما ورد في هذه الرسالة.

---

(١) «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٦٥٧).

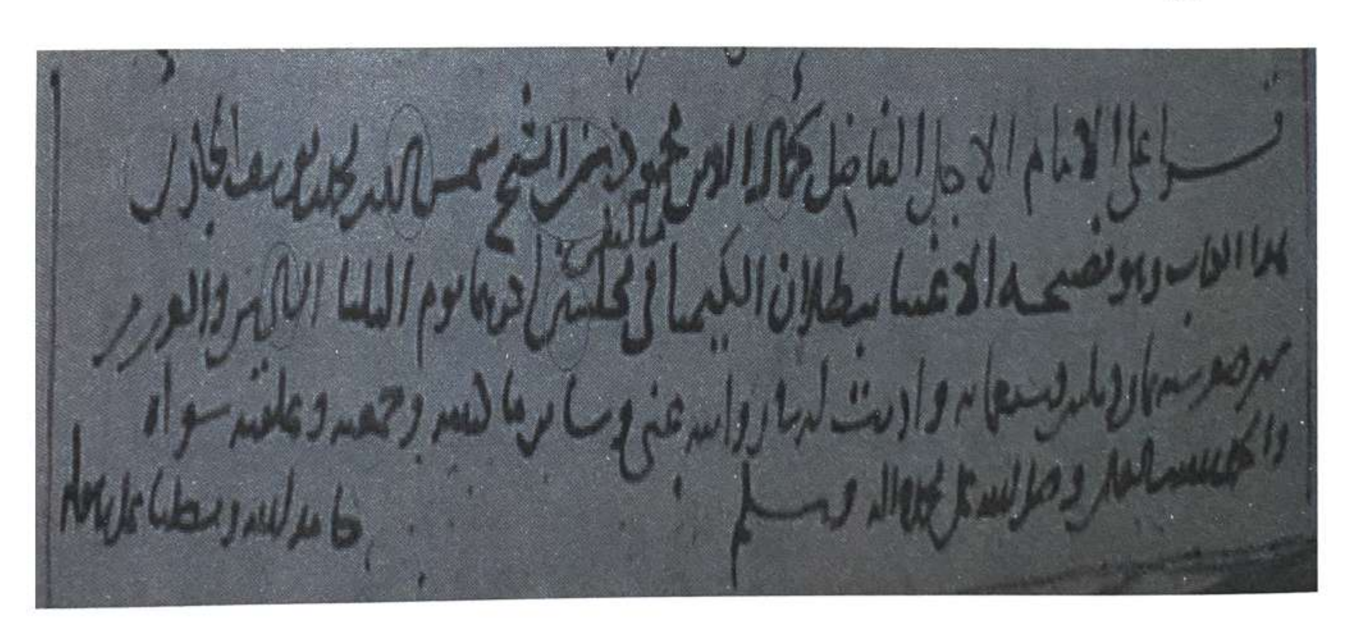
(٢) هو ابن الجابي، خطيب جامع جرَّاح، كما بينت في التعليق هناك.

(٣) الدليل الخامس والعشرون.

ففي تفسير قوله: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ﴾ حكىٰ اختلاف المفسرين في الآية، ومال إلىٰ ترجيح قول ابن زيد وغيره أن المراد: أني أوتيته علىٰ علمٍ من الله وتخصيص من لدنه خصَّني به ومنحني إياه، وأجاب عن الإشكال الذي قد يورد علىٰ هذا القول، وذكر آية أخرىٰ نظير هذه الآية[١]، وكذلك فعل ابن القيم في كتابه «شفاء العليل»[٢].

الدليل الخامس: أن مصنف الرسالة كتب بخطه في آخرها قيد قراءتها عليه وإجازة قارئها، وهو خطُّ الإمام ابن القيم المعروف الذي رأيناه فيما وصلنا من مسوَّدة كتابه «طريق الهجرتين».

ولاحظ في الصورة الآتية لنصِّ قيد القراءة اتصال الألف باللام في «كمال» والسين بالألف في «شمس الدين» والألف بالنون في «الثاني»، ورسم النون الممدودة في «بن»، ورسم الياء المرتفعة في «مجلسين».


قرأ علي الإمام الأجل الفاضل كمال الدين محمود بن الشيخ شمس الدين محمد بن [illegible]
هذا الكتاب وهو نصيحة [illegible] ببطلان الكيميا في مجلسين آخرهما يوم الثلاثا الثاني والعشرين
من صفر سنة [illegible] وأذنت له أن يرويه عني وسائر ما [illegible] وجمعته وعلقته سواه
[illegible] وصلى الله على محمد وآله وسلم

(١) الدليل الثالث عشر.

(٢) (١/ ١٢٦، ١٢٨).

وقارن هذه الظواهر الثلاث في الرسم بنموذج خطه في عنوان «طريق الهجرتين»، رسم الياء المرتفعة في «الهجرتين» و«السعادتين»، والألف المتصلة باللام في «تعالىٰ»، والنون الممدودة في «بن».



وقد عرضتُ هذا علىٰ أخي الحاذق الخبير بخطوط العلماء الدكتور محمد بن عبد الله السريع[1]، فكتب لي: «الخط كما تفضلتم هو خط ابن القيم، يأخذ ذلك بتلابيب النفس بمجرد المشاهدة أو بقليل من المقارنة، وأرىٰ الشبه العام في الخط والمحبرة في شدته وقوته كافيًا في القياس».

ونسَب كاتبُ القيد والإجازة الرسالة إليه، وأخبر أنها من تأليفه، وسمَّاها باسمها العَلَمي المتقدم، وذكر تاريخ قراءتها عليه، فقال: «قرأ عليَّ الإمام الأجل الفاضل كمال الدين محمود بن الشيخ شمس الدين محمد بن يوسف الحارثي هذا الكتاب وهو «نصيحة الأغبياء ببطلان الكيمياء» تأليفي في مجلسين آخرهما يوم الثلاثاء الثاني والعشرين من

(١) صاحب الكتاب الرائع «معرفة خطوط الأعلام في المخطوطات العربية، قواعد ونماذج»، دار المقتبس.

شهر صفر سنة ثمان وثلاثين وسبعمئة، وأذنت له في روايته عني وسائر ما كتبته وجمعته وعلقته سواه، والحمد لله رب العالمين وصلىٰ الله علىٰ محمد وآله وسلم. [وكتب محمد بن أبي بكر بن القيم] حامدًا لله ومصليًا علىٰ رسوله».

وما بين المعقوفين ممحوٌّ بيد أحدهم لسبب غير معلوم، لعله الخوف من تبعة اقتناء كتب ابن القيم في ذلك الزمان والمكان، أو خشية نفور شانئيه عن قبول ما جاء في كتابه من الحق، وإن كانت بعض حروف الممحوِّ ما تزال لائحة في الأصل.

وهذا الدليل وحده دليلٌ كافٍ مستغن عن غيره، لكن كثرة الأدلة تزيد الحق جلاءً وتدرأ عنه غاشية الظنون.

الدليل السادس: أن تاريخ قراءة الرسالة علىٰ مؤلفها المذكور في الإجازة وهو سنة ٧٣٨ يوافق زمن اشتغال ابن القيم بالتصنيف، فقد نصَّ علىٰ أنه فرغ من «تهذيب سنن أبي داود» سنة ٧٣٢ بمكة، وفرغ من «حادي الأرواح» عشية عرفة سنة ٧٤٥، وصنف «المنار المنيف» سنة ٧٤٩، وكتب «الفروسية» في نحو سنة ٧٤٦، ولم ينصَّ في معظم كتبه علىٰ تاريخ تصنيفها، وإن كان كثير الإحالة فيها علىٰ كتبه الأخرىٰ بما يمكن من خلاله تقريب العلم بتواريخها، وبالجملة فإن عامة تصانيفه تقع بين عامي ٧٢٨ ووفاته ٧٥١[1].

---

(١) للمستشرقة اليهودية ليفنات هولتزمان بحثٌ في الترتيب الزمني لتأليف كتب الإمام ابن القيم، منشور في موقع «أثارة» علىٰ شبكة الإنترنت (2u.pw/BCneu) بترجمة محمد الغافري وتحرير أثير الغامدي وتعليقي، وقد ذكرت في تعليقي عليه أن =

الدليل السابع: يقوم بناء الرسالة وتنظيمها من حيث الشكل وأسلوب التصنيف علىٰ طريقة سرد الوجوه الكثيرة وتشقيقها وتتبع القضية المراد إبطالها من شتىٰ جوانبها، وهي طريقة ابن القيم المعهودة منه في سائر كتبه، فقد أبطل في «الصواعق المرسلة» القول بأن «نصوص الوحي أدلة لفظية لا تفيد اليقين» من ثلاثة وسبعين وجهًا، وأبطل قولهم: «إنْ تعارض العقل والنقل وجب تقديم العقل» من مئتين واثنين وأربعين وجهًا، وأبطل فيه وفي «الكافية الشافية» تأويل الاستواء بالاستيلاء من أربعين وجهًا، وأبطل في «أعلام الموقعين» دعوىٰ حمل الكلام علىٰ غير ظاهره من ثلاثين وجهًا، وأبطل تقسيم الكلام لحقيقة ومجاز بأكثر من أربعين وجهًا، وأبطل اشتراط محلل السباق والنضال من أكثر من خمسين وجهًا، إلىٰ غير ذلك مما هو كثيرٌ في كتبه.

الدليل الثامن: أسلوب ابن القيم وعباراته المألوفة ونفسه المعهود في الاستدلال والمحاجَّة هو أسلوب هذه الرسالة، لا تخطئه عين من ألف قراءة كتب ابن القيم وصار له بها أنسٌ وخبرة. ومع ذلك فإن هذا لا يغني بمجرده في إثبات النسبة ما لم يتأيد بما يختصُّ به ابن القيم من العبارات والأساليب ونحوها مما لا يشترك معه أحدٌ فيه أو يكاد، كما قلت في موضع آخر: إن دعوىٰ أن هذا هو أسلوب فلان من المؤلفين دعوىٰ ابتذلها الناس، وخفَّت علىٰ ألسنتهم، وغدت مناخًا لمن شاء، دون تحقيق لتلك الأساليب، ودون نظرٍ إلىٰ اتفاق المنهج عند أعلام المدرسة الواحدة، ودون إقامة للأدلة المفصلة المميِّزة لهذا عن ذاك.

= كثيرًا مما ذكرته الباحثة اجتهادٌ لا يسعفه البرهان، وهو إلىٰ الاقتراح أقرب، إلا أنه مع ذلك عمل نافع و«اجتهادٌ أوليٌّ قابل للتعديل» كما تقول.

وسأكتفي في الاستدلال لإثبات أن أسلوب الرسالة هو أسلوب الإمام ابن القيم المعهود ببضعة أمثلة مما يوشك أن تكون من خصائصه، وهي كالختم علىٰ صحة نسبة الرسالة إليه.

الأول: استعمال الفعل (نَبَز) بمعنىٰ (نَبَس) أي تكلَّمَ وتحركت شفتاه، علىٰ خلاف المنقول في اللغة، يقول: «واعلم أن قدماء الفلاسفة وأساطينهم وفضلاءهم لم يتعرَّضوا لها بذكرٍ **ولا نَبَزُوا فيها بكلمة**» أي لم يتكلموا، والنبز في اللغة مصدر نَبَزه ينبزه إذا لقَّبه، والتنابز: التعاير، وهو أن يلقِّب بعضهم بعضًا بما يعيره به، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلۡأَلۡقَـٰبِۖ﴾[1]، وإنما الذي يفيد هذا المعنىٰ هو النَّبس، وهو أقل الكلام، وأكثر ما يستعمل في النفي[2]، كما استعمله المصنف.

وقد وقع ذلك في موضعين من الرسالة[3]، وكذلك وقع في موضع من «زاد المعاد» اتفقت عليه جميعُ أصوله الخطية، واستعمله فيه بعين استعماله هنا في النفي، قال: «فلو يكون هذا عند عمر عن النبي ﷺ لخرِسَت فاطمة وذووها **ولم يَنْبِزوا بكلمة**»[4].

وهذا استعمالٌ نادرٌ جدًّا، ولم أره عند أحدٍ غير ابن القيم رحمه الله، وهي قرينةٌ في غاية القوة والدلالة علىٰ أن الرسالة من تأليفه.

(١) «تاج العروس» (نبز).
(٢) «تاج العروس» (نبس).
(٣) الموضع الأول في الفصل الأول، والموضع الثاني في الدليل الرابع عشر.
(٤) «زاد المعاد» (٦/ ١٤١).

الثاني: ورد في الرسالة بيتان لم أقف عليهما في موضع آخر، ووجدتُ الثاني منهما عند ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» بتصرُّف يناسب السياق هناك، وهما قوله في الرسالة[1]:

مُفْنٍ علىٰ الغَيِّ والخسران مُهْجَتَه حيرانَ يسألُ عنها كلَّ حيرانِ
يغدُو من الحرص في ثوبين من طمعٍ مطرَّزين بخذلانٍ وحرمانِ

وقال في «المفتاح»[2]:

يغدُو من العلم في ثوبين من طمعٍ معلَّمين بحرمانٍ وخذلانِ

فإن لم يكونا من نظمه، والأشبه أنهما له علىٰ عادته في الاستشهاد بشعره، فتفرُّده بذكرهما فيما انتهىٰ إليه بحثي قرينةٌ قوية علىٰ أن صاحب هذه الرسالة هو صاحب كتاب «مفتاح دار السعادة».

الثالث: قال في الرسالة معلنًا عن **نيته تأليف كتاب** في الرد علىٰ كتاب أبي بكر الرازي: «**وإن ساعد القدرُ** وأعان التوفيق إن شاء الله أملينا كتابًا ننقض عليه كتابه ونبيِّن فيه فساد الصِّناعة الكيميائية بطريق الطبيعة والحقيقة والشريعة والحكمة الإلهية»[3].

قارن هذا بقوله في «الروح»[4]: «ولعل **إن ساعد القدرُ أن نفرد فيه كتابًا كبيرًا** . . .».

---

(١) الدليل الحادي عشر.

(٢) (٣/ ١٤١٧).

(٣) الدليل الثالث والعشرون.

(٤) (٢/ ٧٢٣).

وقوله في «الصواعق المرسلة»[1]: «وتفصيل أدلة هذه المسألة وبيان بطلان الشبه المعارضة لها **يستدعي مجلدًا كبيرًا**، ولعلنا **إن ساعد القدرُ أن نكتبه** . . .».

وليس قوله «إن ساعد القدر» بالتعبير المشهور المستعمل في هذا المقام والسياق، وإن كان مستعملًا في غيره، ولم أره قبله إلا في موضع واحد عند السهيلي[2].

وقارن هذا التركيب بتمامه «**ساعد القدرُ وأعان التوفيق**» مع قوله في «التبيان في أيمان القرآن»[3]: «وإذا وازن العبد بين دفع هذا الداء من أوله، وبين استفراغه بعد حصوله، **وساعد القدرُ وأعان التوفيق**، رأىٰ أن الدفع أولىٰ به».

وتأمل كذلك قوله في نيته تأليف كتاب في الرد علىٰ أبي بكر الرازي في النص المتقدم «ونبيِّن فيه فساد الصِّناعة الكيميائية **بطريق الطبيعة والحقيقة والشريعة والحكمة الإلهية**» مع قوله في «مفتاح دار السعادة»[4]: «ثم نتبعه إن شاء الله بعد الفراغ منه كتابًا في الكلام علىٰ المحبة وأقسامها وأحكامها وفوائدها وثمراتها وأسبابها وموانعها وما يقويها وما يضعفها والاستدلال **بسائر طرق الأدلة من النقل والعقل والفطرة والقياس والاعتبار والذوق والوجد** علىٰ تعلقها بالإله الحق

(١) (٢/ ٨٢٥).

(٢) «الروض الأنف» (٤/ ٤٢٢).

(٣) (٦٣٥).

(٤) (١/ ١٢٧).

الذي لا إله غيره» تجد الأسلوب واحدًا في حشد الأدلة وطرق الاستدلال واستحضارها وتعاضدها علىٰ تقرير المراد.

ومن جنس هذا أيضًا قوله في الرسالة عن الكيميائيين: «فإنهم قد ضُرِبت عليهم الذلة وألبسوا ثوب المخافة والفقر الزائد، فلا يمكن أحدهم يعيش بين الناس إلا إما متواريًا مدسوسًا في سِرْب أو نفق تحت الأرض، أو في مكان منقطع عن الناس، أو في جاه متولٍّ طماع»[1] مع قوله عن المنجِّمين في «مفتاح دار السعادة»[2]: «وأهلُ هذا العلم أذلُّ الناس في الدنيا، لا يمكنُ أحدًا منهم أن يأكل رزقه بهذا العلم إلا بأعظم ذلٍّ، وعزيزُهم لا بد أن يتعبَّد وينضوي إلىٰ مكَّاس أو ديوان أو والٍ يكون تحت ظلِّه وفي كنفه، وسائرهم علىٰ الطرقات وفي كِسَر الحوانيت مُدَسَّسين»، قارن بينهما وتأمل الفكرة وأسلوب التعبير عنها تجد النصَّين خرجا من مشكاةٍ واحدة.

ومن النظائر في الأسلوب كذلك قوله في الرسالة: «**ليس مع الكيمياويِّين دليلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ علىٰ صحتَّها، بل أدلَّتهم كلُّها باطلة**»[3] مع قوله في «مفتاح دار السعادة»[4]: «**وليس مع النفاة قطُّ دليلٌ واحدٌ صحيحٌ** علىٰ نفي الحسن والقبح العقليين ... **وكل أدلتهم علىٰ هذا باطلة، ... وليس مع المعتزلة دليلٌ واحدٌ صحيحٌ** قط يدل

---

(١) الدليل التاسع والعشرون.

(٢) (٣/ ١٤٥٤).

(٣) الدليل الثلاثون.

(٤) (٢/ ٨٧٨).

علىٰ إثبات العذاب علىٰ مجرد القبح العقلي قبل بعثة الرسل، **وأدلتهم علىٰ ذلك كلها باطلة**».

وأما قول ابن رجب إن رسالة «**بطلان الكيمياء من أربعين وجهًا**» مجلد[1]، وتبعه الناس، فلا يخالف واقعها؛ ذلك أن ابن رجب إنما أراد بذكر المجلد الإشارة إلىٰ أنه كتاب صغير في مجلد واحد لا مجلدين أو أكثر، والظاهر والله أعلم أنه لم يطلع علىٰ الرسالة وإنما أخذ وصفها من قول ابن القيم عنها في «مفتاح دار السعادة»: «**وقد ذكرنا بطلانها وبيَّنَّا فسادها من أربعين وجهًا في رسالة مفردة**»؛ فعبارته كما ترىٰ هي عبارة ابن القيم بعينها لم يزد عليها شيئًا، وإنما قدَّر حجمها بالمجلد تقديرًا بالنظر إلىٰ موضوعها وما ذكر فيها من الوجوه الأربعين في إبطال الكيمياء، وذلك في العادة لا يحتمل أن يقع في أكثر من مجلد، علىٰ أن المجلد يختلف حجمه وعدد أوراقه بحسب نوع الورق ثخنًا ورقة وطولًا وقصرًا، ونوع الخط كبرًا وصغرًا، وعدد الأسطر في كل صفحة، إلىٰ آخر ذلك، وتعبير ابن القيم بـ «الرسالة» دقيق، وهو المطابق للرسالة التي بين أيدينا، وهي في حجمها من جنس رسائل ابن القيم الأخرىٰ المنشورة في «مجموع الرسائل»[2].

(١) «المنتقىٰ من معجم شيوخ شهاب الدين ابن رجب» (١٠١).

(٢) وهي «الرسالة التبوكية»، و«رسالة ابن القيم إلىٰ أحد إخوانه»، و«إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان»، و«فتيا في صيغ الحمد».

تاريخ تأليفه

مضت الإشارة إلىٰ أن الإمام ابن القيم ابتدأ التصنيف بعد وفاة شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية سنة ٧٢٨، وأن تصانيفه تقع بين هذا التاريخ وتاريخ وفاته سنة ٧٥١، وإيراد نماذج لبعض الكتب التي وقع النصُّ علىٰ تواريخ تصنيفها في تلك السنوات.

وتقدَّم كذلك قيد القراءة الذي كتبه ابن القيم في آخر الرسالة بخطه وإجازته لمن قرأها عليه، وفيها تقييد تاريخ تلك القراءة التي كانت في مجلسين آخرهما يوم الثلاثاء الثاني والعشرين من شهر صفر سنة ثمان وثلاثين وسبعمئة، فالرسالة مؤلفة في ذلك التاريخ أو قبله بيقين.

وقد أخبر ابن القيم عن هذه الرسالة في كتابه «مفتاح دار السعادة»، وأنه **ذكر بطلان الكيمياء وبيَّن فسادها من أربعين وجهًا في رسالة مفردة**[١]، وأحال فيه كذلك علىٰ كتابه «تهذيب السنن» المنصوص علىٰ تأليفه سنة ٧٣٢، فهذا يفيد تأخر تصنيف «المفتاح» عنهما، إلا إذا

---

(١) (٢/ ٦٣٣).

كانت هذه الإشارة مما أضافه ابن القيم وألحقه بكتابه في وقت متأخر عن زمن تأليفه، وهو احتمالٌ واردٌ كثير الوقوع.

وأيًّا ما يكن فالذي لا ريب فيه أن رسالتنا هذه مصنفة قبل الثاني والعشرين من صفر سنة ٧٣٨.

موضوعه وسبب تأليفه

أما **موضوع الكتاب** فهو إبطال صناعة «الكيمياء» التي كان يزعم أهلها قدرتهم علىٰ تحويل المعادن الخسيسة كالحديد والنحاس والرصاص إلىٰ المعادن الشريفة الثمينة كالذهب والفضة بواسطة مادة «الإكسير» التي يلقونها علىٰ تلك المعادن فتستحيل ذهبًا وفضة، وهي «**الكيمياء**» **القديمة** التي مضىٰ الكلام عنها مفصَّلًا في الدراسة، وهي كما قد علمت غير «**الكيمياء**» **الحديثة** النافعة المعروفة اليوم القائمة علىٰ معرفة أصول المركبات وكيفية تركيبها وتحليلها.

وقد سلك ابن القيم لتحقيق هذا الغرض من الكتاب طريقين:

الأول: الاستدلال علىٰ بطلان تلك الصناعة بدلائل الشرع والعقل والحس والتجربة، وأفاض في ذلك وذكر له نحو خمسة وثلاثين دليلًا.

الثاني: مناقشة ما ذكره أصحاب تلك الصناعة من الأدلة علىٰ صحتها، وما اعتمدوا عليه للقول بثبوتها، وهي أربعة أدلة مشهورة، فناقشها وردَّ عليها وبيَّن وهاءها وبطلانها وعدم قيامها بما ذهبوا إليه.

وبعد أن فرغ من إبطالها طبعًا بأدلته المتنوعة، وإبطال أدلة المحتجين لها، عقد فصلًا لبيان حكمها **شرعًا** وحكم ما ينتج عنها من الذهب المصنوع المغشوش، فقرَّر أن حكمها حكمُ أمثالها من المغشوشات، فلا يحلُّ عملُها، ولا بيعُها، ولا إنفاقُها، ولا تعليمُها إلا علىٰ وجه بيان بطلانها، وأنه لا يحلُّ لمسلم تعاطيها ولا إنفاقُها علىٰ المسلمين، ومن اشترىٰ من معمولها شيئًا وعَلِمَ به فله ردُّه، وأنه يجبُ علىٰ وليِّ الأمر ردعُ أهل هذه الصناعة، والأخذُ علىٰ أيديهم، والتنكيلُ بهم؛ نصيحةً لله ولرسوله ولعباده، وقيامًا بالحقِّ الذي أوجبه الله عليه.

فحقَّق بذلك ما ذكره في أول الرسالة من أن الكلام في هذه المسألة «في طرفين: أحدهما: **أنها باطلةٌ طبعًا**، والثاني: **أنها محرَّمةٌ شرعًا**».

وقد استفتح الكتاب بخطبة من نمط خطبه المسجوعة المتخيرة الألفاظ التي يفتتح بها كتبه، أشار في مطلعها إلىٰ موضوع الكتاب وضمَّنها بعض الاستدلال علىٰ ما سيقرره فيه من وجوه كثيرة، فقال: «الحمدُ لله العليِّ الكبير، اللطيف الخبير، المتفرِّد بالخلق والتقدير . . . ، لا شريك له في أفعاله، كما لا شبيه له في نُعوتِ جلاله وصفات كماله، ولا مشارك له في إيجاد شيء من مصنوعاته، كما لا مماثل له في ذاته»، ثم استشهد ببعض الآيات التي تؤيد هذا المعنىٰ.

ثم مضىٰ في الحمدلة، مشيرًا لحال الكيميائيين المشتغلين بهذه الصناعة في تلك الأزمنة وما كانوا عليه من خداع الناس وغشِّهم

وتضييع أموالهم في طلب ما لا سبيل إليه: «والحمد لله كاشف أسرار المُبْطِلين، وهاتك أستار المُلْبِسين، ومُبْدِي خبايا المدلِّسين، ومُلْبِس ثوب المذلَّة للكاذبين المفترين، الذين يَلْبِسون علىٰ ضعفاء العالمين، ويسعون بحِيَلهم في إفساد الدنيا والدين، فكم من مغتر بهم قد قتلوه، وذي مُسْكة من عقل قد صرعوه، ومستور بين الناس بنعمة الله عليه قد أفقروه، ومستقرٍّ في وطنه قد شتَّتوا شملَه وعنه شرَّدوه، وبالعَراء بعد لين المِهاد نبذوه، ومِن دينه وعِرضه وماله أخرجوه، ولِجاهه وحرمته بين الناس سلبوه، وعلىٰ أبواب الخيبة والحرمان طرحوه».

وعاد بعد ذلك لتأكيد المعنىٰ المتقدم، فذكر أنه «لا سبيل للخلق كلِّهم ولو اجتمعوا في صعيد واحد وأُعْطِيَ كلٌّ واحد من العلم والعقل والقدرة والحكمة غاية ما يناله المخلوق أن يخلقوا شيئًا يضاهون به خلق الله ولو حبَّة، ولو شعيرة، ولو ذرَّة فما دونها، وإنما غاية ما تناله قُدَرُهم وتحيط به أفعالهم ما أُقْدِرُوا عليه من الصناعات والتركيبات والأصباغ والتصوُّرات ونحوها من تغييرات بعض صفات المواد، ونقلها من لون إلىٰ آخر، ومن شكل إلىٰ غيره، ومن كيفية مخصوصة إلىٰ أخرىٰ . . .».

وهذا أساس القول ببطلان الكيمياء عنده، وهو من أركان أدلته وعمدها الكبرىٰ، وسيذكره في الكتاب في ثاني الأدلة «أن الله سبحانه لم يخلق شيئًا يَقْدِر العباد علىٰ أن يخلقوا مثل ما خَلَق».

وتخلَّص بذلك لبيان **سبب تأليفه لهذه الرسالة**، فقال: «ومن هذا الكيمياء التي راج أمرُها علىٰ كثيرٍ من الناس، وعَظُمَ داؤها، وأعيا إلا

علىٰ ألبَّاء الأطبَّاء دواؤها، ولم أزل بحمد الله لَهِجًا ببيان إبطالها، وتبيين زَغَلِها ومُحَالِها، وناظرتُ فيها غير واحد ممَّن أفنىٰ فيها أكثر أوقاته، وضيَّع عليها جُلَّ نفقاته، في مكَّة وغيرها، فلمَّا بيَّنتُ له الأدلَّة الشَّافية علىٰ بطلانها رأيتُ السُّرور قد أشرق في وجهه، وقال: أراحَكَ الله وجزاك خيرًا، أو كما قال، فلقد قلتَ الحقَّ. **فسألني من رأيتُ إجابته حتمًا**، وقضاء حقه غُنْمًا، والتَّثاقلَ عن إسعافه بما طَلَب غُرمًا، **أن أكتب له من الأدلة علىٰ بطلانها ما ينكشفُ به وجهُ الصَّواب... فبادرتُ إلىٰ تعليق هذه الكلمات**، ناهبًا لها من أيدي العوارض والشواغل الصَّارفات، مستعينًا بحول الله العليِّ العظيم».

ثم شرع في موضوع الكتاب، فحكىٰ القول ببطلان «الكيمياء» عن أكثر العقلاء من طوائف الناس من المتكلِّمين والأطباء والفلاسفة وغيرهم، وأورد بعض أقوالهم، ثم انتقل إلىٰ بيان أدلة البطلان ووجوهها فذكرها، وختم الكتاب بالقول في حكمها الشرعي وواجب ولي الأمر تجاه أهلها.

وقد ذكر في مقدمته أنه عدل في تأليفه «عن طرفي الاختصار والإطناب»، مقتصرًا من أدلة بطلان الكيمياء علىٰ «ما ينكشف به وجه الصَّواب»، وأشار إلىٰ إيجازه حين ذكر كتاب أبي بكر الرازي وما اشتمل عليه من المحال والبهتان، وقال: «وإن ساعد القدرُ وأعان التوفيقُ إن شاء الله أملينا كتابًا ننقض عليه كتابه، ونبيِّن فيه فساد الصِّناعة الكيميائية بطريق الطبيعة والحقيقة والشريعة والحكمة الإلهية،

وحِيَل أهلها، وإفسادهم العالَم والأثمانَ التي جعلها الله قِوَام الناس،
ولكنَّ هذه العُجَالة بحسب ما اقتضاه الحالُ من عجلة السَّائل وكونه قد هيَّأ مركبَ السَّفر، فعُلِّق له ما سَمَح به الخاطر».

مـوارده

مضت الإشارة في ترجمة الإمام ابن القيم إلىٰ سعة مكتبته وغناها واشتمالها علىٰ نوادر الكتب وعزيزها، وأثر تلك المكتبة الواسعة ظاهرٌ في مؤلفات هذا الإمام الرائقة البديعة بما حوته من لطيف النقول ودقائق الأفكار، وكان ذلك من أسرار ما وضع لها من القبول بين شتىٰ الطوائف، ورغبتهم فيها وتنافسهم عليها من عهد مصنفها إلىٰ يوم الناس هذا.

وقد انتفع ابن القيم في كتابه هذا بجملة من المصنفات في جمع مادته وتحرير مباحثه، بالإضافة إلىٰ ثمرات نظره ونتائج فكره، وهي في ذلك علىٰ قسمين:

القسم الأول: المصادر الخاصة المتعلقة بموضوع الكتاب تعلقًا مباشرًا، سواءٌ كانت متمحضة لموضوعه أو كانت قد أفردت له بابًا فيها.

القسم الثاني: المصادر العامة التي أفاد منها ونقل عنها بحسب الحاجة إليها في كل موطن.

وهو في كلا القسمين علىٰ طريقته المعهودة من التصريح بالنقل حينًا، والسكوت عنه في حين آخر.

فمن القسم الأول: كتاب «**المعتبر**» لابن ملكا، نقل منه في صدر الكتاب كلامه في الكيمياء حين حكىٰ أقوال الطوائف فيها.

ونقل في أوائل الكتاب من «**الشفاء**» لابن سينا بواسطة «**المباحث المشرقية**» للفخر الرازي الذي لخص كلام ابن سينا ولم يسقه بلفظه، ولم يسمِّ كتابهما. وعاد في الدليل الثامن عشر فنقل عن ابن سينا نصًّا قريبًا من الأول، ولم يتبين لي أمن كتاب «**الشفاء**» هو أم من **رسالة ابن سينا المفردة في الكيمياء**؟ فإن نصَّ «الشفاء» الذي بين أيدينا يختلف عنه في لفظه وإن وافقه في معناه.

وقد اعتمد ابن القيم علىٰ كتاب «**المباحث المشرقية**» للفخر الرازي دون أن يسمِّيه في ذكر الأدلة علىٰ بطلان الكيمياء، وفي ذكر الأدلة علىٰ تصحيحها، وأشار إليه في الدليل الثلاثين بقوله: «وقد استدلَّ **بعض فضلائهم** علىٰ إمكان أن يوجد بالصِّناعة نظيرُ ما خلقه الله، بأن قال: نحن يمكن أن نوجدَ بالصِّناعة ما يوجدُ بالطبيعة . . .».

ونقل في موضع واحد من كتابه «**الملخص**» وسمَّىٰ الكتاب دون أن يسمي مؤلفه، فقال في الدليل الثلاثين أيضًا: «وهذه الطريق إنما تتمُّ بذكر أدلَّتهم التي اعتمدوا عليها، وبيان بطلانها، وأشهرها أربعة: أحدها: حجَّة صاحب **الملخص** علىٰ إمكانها ووقوعها» ثم نقل كلامه.

ونقل في ذلك الدليل عن **الآمدي** دون أن يسميه، فقال في تماثل الأجسام: «وهذا باطل، ولم يذكر أصحابُ هذا القول عليه دليلًا

صحيحًا، وقد أبطلَ **أفضلُ متأخريهم** أدلَّتهم علىٰ ذلك جميعَها»، والذي فعل ذلك هو الآمدي في كتابه «أبكار الأفكار»، وقد تتبعت مواضع إطلاق ابن القيم هذا الوصف «أفضل متأخريهم» في كتبه، فوجدته يطلقه في معظم المواضع علىٰ الرازي، وأطلقه في بعضها علىٰ ابن سينا.

وذكر كتاب أبي بكر الرازي **في الانتصار للكيمياء**، وكتابه **في الرد علىٰ الكندي**، ونقل منهما أو من أحدهما في غير ما موضع، وكلاهما كتابٌ نادرٌ عزيزٌ قلَّ من يذكرهما أو ينقل عنهما، ومن كلامه عن الرازي قوله في الدليل الثالث والعشرين: «ولا يُعْلَم في أطبَّاء الإسلام أشدَّ انتصارًا ولا أعلم بالكيمياء منه، وصنَّف كتابًا انتصر فيه لها، ونَقَض علىٰ يعقوب بن إسحاق الكندي كتابه في إبطالها وبيان فسادها وبيان حِيَل الكيمياويين، فأتىٰ فيه بكلِّ قُبْحٍ وكذبٍ وباطل، ونسَب فيه الأنبياء إليها، وجعل أهلَها خلاصةَ الناس وأشرفَهم وأكملَهم، وفضَّلهم علىٰ الزُّهاد، وطعَن فيهم وعابهم، وقال: هم كالهِرِّ إذا لم يَصِل إلىٰ اللحم قال: هو مُنْتِن! وذكَر أقسام الناس في اكتساب الأموال، وجعل أشرفَ الأقسام اكتسابَها بالكيمياء، وفضَّل ذهبَهم المصنوع علىٰ الذهب الذي خلقه الله في معادنه، فألقىٰ جلبابَ الحياء عن وجهه، وارتدىٰ بلباس الكذب والمُحَال والبهتان، وفارق بذلك أهلَ العقل والعلم والإيمان، وإن ساعد القدرُ وأعان التوفيقُ إن شاء الله أملينا كتابًا ننقضُ عليه كتابَه، ونبيِّن فيه فساد الصِّناعة الكيميائية بطريق الطبيعة والحقيقة

والشريعة والحكمة الإلهية، وحِيَل أهلِها، وإفسادهم العالَم والأثمانَ التي جعلها الله قِوَام الناس».

ولعل النصَّ المنقول في الدليل الثالث عشر عن «بعض أوقاحهم» أنه قال في كتابه: «إن الخبر الشائع الذائع الذي لا يجوز عليه التواطؤ والتظاهر جاء بأن موسىٰ كان يعمل الكيمياء» من أحد هذين الكتابين.

ومن موارده التي لم أهتد إليها ما نقله بعد النصِّ السابق عمن لم يسمِّه، قال: «وقال بعضهم: هذا العلم لم يكن بعد الأنبياء إلا في الأئمة المعصومين المأمون منهم إظهارُها وإفشاؤها للجمهور؛ لما فيه من فساد العالَم، وإنهم لِعصمتهم ومعرفتهم بالناس خُصُّوا بتعليمها بعضَ المتَّصلين بهم من الحُجَج والدُّعاة والأبواب، وأخذوا عليهم العهودَ والمواثيق أن لا يُفْشُوها للجمهور ويُبْدُوها لهم لِمَا يُتَوقَّع في ذلك من الفساد».

ومما لم أهتد إليه كذلك ما نقله من كتاب أحدهم في الدليل التاسع عشر، قال: «وقد رأيتُ بعض الكيمياويين يفضِّل في كتابه الذهب المصنوع علىٰ المخلوق بذلك، قال: ذهبُ الحكماء يتكوَّن في ساعةٍ واحدة، والذهب المَعْدِنِيُّ إنما يتكوَّن في المُدَد المتطاولة».

ومن النصوص المجملة التي نقلها عن الكيمياويين ووجدتها عند بعضهم كالطغرائي ما في الدليل السابع والعشرين.

ولا ريب أن **فتوىٰ شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية في الكيمياء** كانت أمامه، انطلق منها وبنىٰ عليها، وأثرها ظاهرٌ في تقرير أصول الأدلة علىٰ بطلان الكيمياء والجواب عن أشهر استدلالات إثباتها،

وتقدَّمت الإشارة إلىٰ احتمال أن تكون هي الرسالة التي ذكرها الصفدي لابن تيمية بعنوان «إبطال الكيمياء وتحريمها ولو صحَّت وراجت».

وقد انتفع بها ابن القيم في مواضع متعددة أشرت إليها في تعليقاتي، ونقل منها نصًّا طويلًا افتتحه بقوله: «وجرت بين شيخ الإسلام ابن تيمية قدَّس الله روحه وبين بعض الكيمياويِّين مناظرةٌ أفحمت ذلك الكيمياويَّ وأخرسته، فأقرَّ بانقطاعه»، وخبر هذه المناظرة كما حكاها موجودٌ في الفتوىٰ، وذكرت في التعليق هناك ترجمة ذلك الكيمياوي.

ومن القسم الثاني: كتب التفسير والحديث والتاريخ ونحوها.

فمن كتب التفسير: تفسير ابن عطية **«المحرر الوجيز»**، فقد اعتمد عليه وإن لم يصرِّح باسمه عند سياقه لاختلاف المفسرين وأقوالهم في آية ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص: ٧٨] في الدليل الثالث عشر.

وسمَّاه بعد ذلك مع غيره، فقال: «وقد حُكِي في قول قارون: أن العلم هو علمُ الكيمياء. حكاه المهدويُّ، وابنُ عطية، وغيرهما». ولم أجد ذلك في كتاب «التحصيل» للمهدوي، فلعله أراد أن يكتب «الثعلبي» كما سيذكره شيخ الإسلام، فسبق ذهنه إلىٰ المهدوي.

ومن كتب التفسير المأثور نقل قول أبي قلابة المشهور في آية ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢]، قال أبو قلابة: «هي لكل مُفْترٍ من هذه الأمَّة إلىٰ يوم القيامة»، والاستشهاد بهذا الأثر كثيرٌ في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

ومن كتب الحديث: **الصحيحان**، كما في الدليل السابع عشر.

ومن كتب الآثار نقل في الدليل الخامس والعشرين قول أبي يوسف القاضي: «من طلب العلمَ بالكلام تزندَق، ومن طلب المال بالكيمياء أفلَس، ومن تتبَّع غرائبَ الحديث كَذَب»، وقال: «هذا صحيحٌ محفوظٌ عن أبي يوسف، ورُوِيَ نحوه عن مالك والشافعي، وهو صحيحٌ بلا ريب».

ومن كتب التاريخ: كتاب صاعد الأندلسي «**تاريخ الحكماء والفلاسفة**»، صرَّح به في الدليل الثالث عشر، ونقل عنه نصوصًا ثمينة في أوائل المشهورين بصناعة الكيمياء، ولا أدري أهو الكتاب المسمىٰ «طبقات الحكماء» و«أخبار الحكماء» و«أحوال الحكماء» و«التعريف في أحوال الحكماء»، أم هو المطبوع باسم «طبقات الأمم»؟ علىٰ أني لم أجد النصوص التي نقلها المصنف فيما طبع منه، ولا رأيت من نقلها عنه، فهي من فرائد هذه الرسالة.

الأصل الخطي المعتمد عليه

تحتفظ المكتبة الخاصة لمسند حضرموت الشيخ عيدروس بن عمر الحبشي (١٢٣٧-١٣١٤هـ) بالأصل الخطي لهذه الرسالة ضمن المجموع رقم (٣٨)، وعدد أوراقه ١٣ ورقة (ق ٢١٤-٢٢٦) في ٢٥ صفحة، وقياسها ٢٦ سم × ١٨سم، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة ٢٧ سطرًا.

وهو أصل نادرٌ فريدٌ تامٌّ مكتوبٌ في عهد مصنفه علىٰ ورق صقيل بخط نسخ جميل مضبوط نادر الغلط، ويدلُّ اللحق المختوم بالتصحيح لبعض الكلمات والجمل في الطرر علىٰ مقابلته علىٰ أصله، وكتب ناسخه رؤوس العناوين والأدلة فيه بالحمرة، والتزم بكتابة «التعقيبة» في نهاية صفحاته اليمنىٰ لضبط تسلسل أوراقه واستقامة ترتيبها.

وقد قرئ علىٰ مؤلفه الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، وكتب بخطه المعروف في آخره قيد قراءته عليه وإجازته لقارئه، فقال: «قرأ عليَّ الإمام الأجل الفاضل كمال الدين محمود بن الشيخ شمس الدين محمد بن يوسف الحارثي هذا الكتاب وهو «**نصيحة الأغبياء ببطلان الكيمياء**» **تأليفي** في

مجلسين آخرهما يوم الثلاثاء **الثاني والعشرين من شهر صفر سنة ثمان وثلاثين وسبعمئة**، وأذنت له في روايته عني وسائر ما كتبته وجمعته وعلقته سواه، والحمد لله رب العالمين وصلىٰ الله علىٰ محمد وآله وسلم. [وكتب محمد بن أبي بكر بن القيم] حامدًا لله ومصليًا علىٰ رسوله».

ولم أقف علىٰ ترجمة قارئه هذا بعد طول بحث وسؤال، ولا أدري أهو كاتب الأصل أم غيره.

ويبتدئ الأصل بمقدمة المؤلف، دون أن تسبقه صفحة عنوان، وفي رأس الصفحة الأولىٰ كتاباتٌ حديثة لبعض القائمين علىٰ المكتبة، فكتب الأستاذ عبد الله الحبشي: «بحوث نادرة، قسم العلوم»، وكتب آخر: «رسالة في إبطال الكيمياء»، وآخر: «نصيحة الأغبياء ببطلان الكيمياء لأحد تلاميذ الشيخ تقي الدين ابن تيمية».

وليس علىٰ الأصل تملكات أو وقفيات أو قيود قراءة سوىٰ القيد الذي كتبه المصنف في آخره، ويبدو أنه لم ينتقل كثيرًا بين الأيدي حتىٰ استقر في مكتبة الشيخ العيدروس بحضرموت.

والمجموع الذي يشتمل علىٰ هذا الأصل قديمٌ نفيس، وفي أوله كتاب «الناسخ والمنسوخ» لأبي جعفر النحاس وبآخر الكتاب قيد مقابلة يوم السبت السابع والعشرين من ربيع الآخر سنة ٧٣٧ بخط يشبه كما يقول مفهرسه خط كاتب قيد القراءة في رسالتنا، ولم أطلع عليه. ويليه كتاب «الصلاة ومعالمها» للحكيم الترمذي، وبأوله تملكٌ باسم عبد الله بن أمير المؤمنين شرف الدين بن شمس الدين، وهو عالمٌ محقق له

تصانيف توفي سنة ٩٩٣[١]. ويليه الجزء الأول من كتاب «اختلاف الحديث» للشافعي. ثم رسالة فيما يفطر الصائم وما لا يفطر لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ومن الاعتراف بالحق لأهله فإن الفضل في اكتشاف هذا الأصل الخطي ومعرفة مؤلفه أول مرة يعود إلىٰ الأخ الكريم الباحث الدكتور محمد أبو بكر باذيب وفقه الله، وقد كنت أظنُّ أن مكتشفه هو الأستاذ عبد الله الحبشي؛ لِمَا رأيتُ من ذكره له في كتابه «معجم الموضوعات المطروقة»[٢]، ولِمَا علمتُ من عنايته بمكتبة جدِّه هذه، وقد فهرس طائفة من مخطوطاتها، لكنه أخبرني حين اتصلتُ به أن مكتشفها الحقيقي هو الدكتور محمد باذيب، وذلك من فضله وأمانته وتحرِّيه وصدقه، فعدت إلىٰ الدكتور محمد وطلبت منه أن يكتب لي قصة عثوره علىٰ الكتاب، فتفضل مشكورًا بكتابة ذلك في بضع صفحات أنقل منها قوله عن مكتبة العيدروس: «وكنت أيام دراستي في كلية الشريعة بجامعة الأحقاف في تريم حضرموت أتردد عليها كثيرًا بحكم موقع بلدة الغرفة بين بلدي شبام وتريم، ... وفي زياراتي الأولىٰ لم يكن هناك فهرس شامل للمكتبة، سوىٰ ذلك «الفهرست» الذي أعده الأستاذ البحاثة عبدالله بن محمد بن علي الحبشي في السبعينات الميلادية، وطبع في عدن سنة ١٩٧٤م، وهو منتقىٰ لعدد من العناوين بلغت مائة وستين عنوانا (١٦٠) فقط، تحل الأرقام المتسلسلة من رقم ٣٠٧ إلىٰ رقم

(١) «البدر الطالع» (١/ ٣٨٣).

(٢) (٢/ ١٠٥٤).

٤٦٧، فكنت أدون في أوراقي ما أقف عليه من عناوين للكتب والرسائل الخطية النادرة، فأسجل اسم الكتاب ومؤلفه وعدد أوراقه وسنة نسخه واسم الناسخ، لأفيد منها بعد ذلك في أبحاثي.

وفي إحدىٰ المرات لفت نظري مجموع عتيق الأوراق، ضمنه كتاب لم يعنون، ولم يذكر في خاتمته تاريخ نسخه لكنه مذيل بإجازة مؤرخة في ٧٣٨هـ. وكتب علىٰ الورقة الأولىٰ من المخطوط كتابات توضيحية كتبت في أزمنة مختلفة، وبأقلام متغايرة، أكبرها عنوان يحمل عبارة: «رسالة في إبطال الكيميا». وكتب الأستاذ عبد الله بن محمد الحبشي بخطه المعروف علىٰ يمين الورقة بقلم أزرق ناشف «بحوث نادرة، قسم العلوم». ثم كتب حديثًا فوق العنوان الكبير بقلم الرصاص: «نصيحة الأغبياء ببطلان الكيميا، لأحد تلاميذ الشيخ تقي الدين ابن تيمية».

رجعت إلىٰ فهرس المكتبة من «فهرست المخطوطات اليمنية في حضرموت» الصادر عن مطابع مؤسسة ١٤ أكتوبر في مدينة عدن في سنة ١٣٩٤هـ/ ديسمبر ١٩٧٤م، فوجدت للكتاب ذكرًا في (ص ٨١)، برقم ٤٦١، حسب تسلسل العناوين في الفهرست، ولكن البيانات المكتوبة تدل علىٰ عدم معرفة الاسم الحقيقي للمؤلف، فهو منسوب إلىٰ من سمي: عبد الرحمن بن إبراهيم بن عثمان. وقال عنه: «عاش في القرن الثامن الهجري»، وذكر بعض البيانات، من عدد الأوراق ١٣ ق، ومسطرة النسخة، وتاريخ النسخ ٧٣٨هـ.

كل ما سبق أوجد عندي تساؤلات عديدة، فالبيانات التي في «الفهرست» ليست متطابقة تمامًا مع بيانات المخطوط، خصوصًا اسم المؤلف! فمن أين دخل هذا الاسم علىٰ صانع «الفهرست»؟ فالمخطوط خالٍ عن ذكر اسمه الصريح، غاية الأمر أن في خاتمته إجازة لشخص قرأ الكتاب علىٰ مؤلفه، واسمه كمال الدين محمود بن الشيخ شمس الدين محمد بن يوسف الحارثي.

رجعت إلىٰ كتاب «معجم الموضوعات المطروقة»، للأستاذ الحبشي أيضًا، فوجدته لم يذكر هذا الكتاب البتة في طبعته الأولىٰ الصادرة عن الدار اليمنية للنشر والتوزيع، سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (ينظر: مادة كيمياء، ص٣٧٠-٣٧١).

كان ذكر الشيخ الإمام تقي الدين ابن تيمية بجوار العنوان مثيرًا للفضول، ولم يخطر ببالي وقتها سوىٰ تلميذه الأشهر الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية، فذهبت إلىٰ كتاب «كشف الظنون» فوجدته (١/ ٨٨٧) ذكر «رسالة في الكيميا» للشيخ ابن تيمية، ولكن سنة وفاته ٧٢٨هـ، وهي متقدمة علىٰ سنة إجازة الكتاب ٧٣٨هـ، وأيضًا فإن نص الإجازة يقول: «وأذنت له في روايته عني وسائر ما كتبته وجمعته وعلقته سواه»، مما يدل علىٰ أن المجيز هو مؤلف الكتاب، وليس غيره، ولو كان لغيره لسمىٰ مؤلفه! ثم نظرت في «ذيول كشف الظنون» فوجدت البغدادي في «هدية العارفين» (٢/ ١٥٨) ذكر ضمن مؤلفات ابن القيم: كتاب «بطلان الكيمياء من أربعين وجهًا». فاستبشرت، وكتمت الأمر في نفسي، ولم أخبر أحدًا، إلىٰ أن التقيت بالأستاذ

عبد الله الحبشي منتصف سنة ١٤١٩هـ، حيث صحبته في جولة إلىٰ عدد من القرىٰ والبلدان الحضرمية باحثين ومنقبين عن التراث العلمي مطبوعًا ومخطوطًا، وصرحت له حينها بما راودني من نسبة الكتاب إلىٰ ابن القيم، وما توصلت إليه من نتائج بعد البحث، فقال: لن يكون هذا الكتاب إلا لابن القيم، ما دام أنه قد ذكر ضمن مؤلفاته. وذكر لي أنه لم يصرح باسمه فيما دونه من ملاحظات علىٰ الأصل المخطوط لعدم توافر المراجع بين يديه وقتها. ولما صدر كتابه «معجم الموضوعات المطروقة في التراث الإسلامي» في طبعته الصادرة عن المجمع الثقافي بأبوظبي سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ذكر الكتاب في (ج٢، ص١٦٨٤) بعنوان «بطلان الكيميا»، ونسبه إلىٰ ابن قيم الجوزية، وعزا إلىٰ «العليمي: (٥/ ٩٥). ثم قال: «خ، حضرموت»، ولم يزد علىٰ هذا» انتهىٰ محل الغرض من كلام الدكتور محمد باذيب جزاه الله خيرًا وزاده توفيقًا وسدادًا.

ومن الاعتراف بالفضل كذلك أن أذكر لمركز «تكوين» للدراسات والأبحاث مبادرتهم الكريمة لتبني تحقيق الكتاب ودفع التكلفة المالية المرتفعة لتصوير الأصل الخطي، ومتابعتهم الحثيثة لي حتىٰ انتهىٰ العمل واستوىٰ علىٰ سوقه، فلهم جزيل الشكر وصالح الدعاء.

والشكر كذلك للأخ الأستاذ حسين بن شيخ العيدروس من مركز النور للدراسات بتريم حضرموت علىٰ جهدهم في تصوير الأصل الخطي وتواصلهم مع نظار المكتبة التي تحتفظ بالأصل، وفقهم الله لكل خير.

عملي في الكتاب

١- نسختُ النصَّ من الأصل الخطي، وقابلته عليه، وكتبته بالرسم الإملائي المستقر، وضبطتُ منه ما يحتاج إلىٰ ضبط، وعلقت عليه بما يوثق نقوله أو يتمم مباحثه أو يشير إلىٰ موارده أو يحرر ما وقع في أصله، ولعلي أطلت في مواضع، وتوسعت في مواضع، علىٰ خلاف طريقتي فيما نشرت من قبل من النصوص التراثية، وإنما فعلت ذلك هنا استيفاءً لأطراف البحث في موضوع الكتاب، واحتفاءً بباب قلَّ من استفتحه من المصنفين كما ذكرت في المقدمة، وأرجو أن عامة ما علقته فوائد وتنبيهات غير مشهورة ونقول ليست في مظانها القريبة، وعسىٰ أن تكون الرسالة بتعليقاتها مرجعًا نافعًا في هذه المسألة لمن أحب.

٢- كتبتُ تعريفًا مقتصدًا للكتاب، لترجمة مؤلفه، وتحرير عنوانه، وتحقيق نسبته، وبيان موضوعه، وسبب تأليفه، وموارده، ووصف الأصل الخطي الذي اعتمدت عليه في نشره.

٣- قدَّمتُ بين يدي الكتاب بدراسة عن «الكيمياء» القديمة، أوضحت فيها أصلها اللغوي وحقيقتها العرفية والفرق بين الكيمياء القديمة والحديثة، وصلتها بالسيمياء، وبسطت القول في تحرير مواقف العلماء منها في مقام الإمكان الطبيعي، ومقام الحكم الشرعي.

والحمد لله رب العالمين.

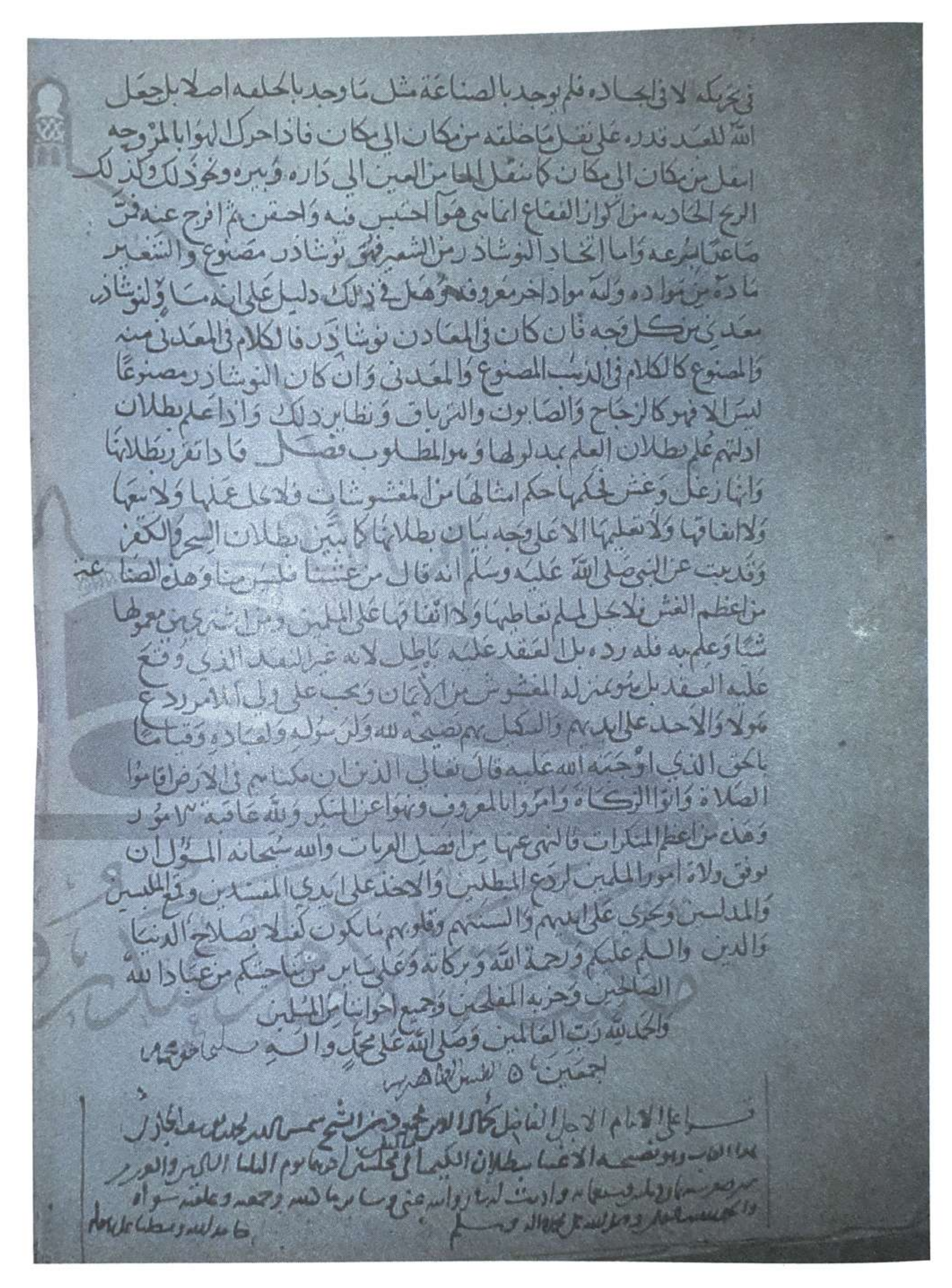
نماذج من الأصل الخطي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلي الكبير اللطيف الخبير المنفرد بالخلق والتقدير والبر والتصوير
الذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير الذي خلق فسوى وقدر فهدى
وأمات وأحيا وأضل وهدى وأسعد وأشقى الأحد الصمد الذي لم يلد
ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، هو الله الخالق البارئ المصور لا شريك
له في أفعاله كما لا شبيه له في نعوت جلاله وصفات كماله ولا مشارك له في
إيجاد شيء من مصنوعاته كما لا مماثل له في ذاته، ما اتخذ الله من ولد وما كان
معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان
الله عما يصفون عالم الغيب والشهادة فتعالى عما يشركون يا أيها الناس
ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا
ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئا لا يستنقذوه منه ضعف الطالب
والمطلوب ما قدروا الله حق قدره إن الله لقوي عزيز، أم جعلوا لله شركاء
خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار
والحمد لله كاشف أسرار المبطلين وهاتك أستار الملبسين ومبدي
خبايا المدلسين وملبس ثوب المذلة للكاذبين المفترين الذين يلبسون
على ضعفاء العالمين ويبغون بجهالتهم فساد الدنيا والدين فكم من مغترين بهم
قد قتلوه وذي مسكة من عقل قد صرعوه ومستور بين الناس نعمة
الله عليه قد أفقروه ومستقر في وطنه قد شتتوا شمله وعنه شردوه
وبالعراء بعد لين المهاد نبذوه ومن دينه وعرضه وماله أخرجوه
وجاهه وحرمته بين الناس سلبوه وعلى أبواب الخيبة والحرمان
طرحوه فلما خابت آماله وضل سعيه وعمله واشتد بعد الأمن خوفه ووجله
قد لبسته ذلة المفترين وأغشى وجهه ظلمة الكاذبين حتى إذا انقطعت
به أبواب من الوصل من الأسباب وسدت دون أطماعه وآماله الأبواب
وجعل يقلب طرفه في أقطار العالم ويضرب يمينا وشمالا وقد تيقن المغرور
أنه لمن الأخسرين أعمالا وأن سعيه الطويل كان في غير سعي بل هو
من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا قد
فر عنه المعاشرون والأصحاب ولم يثبت معه الأصحبة هباب بن خباب

ووجد

الصفحة الأولى



في تحريكه لا في ايجاده فلم يوجد بالصناعة مثل ما وجد بالخلقة اصلا بل جعل
الله للعبد قدرة على نقل ما خلقه من مكان الى مكان فاذا حرك الهوا بالمروحة
انتقل من مكان الى مكان كما ينقل الما من العين الى داره وبيره ونحو ذلك وكذلك
الريح الحادثة من كوار الفقاع انما هي هوا احتبس فيه واحتقن ثم افرج عنه فرشح
ما عنا ابتدعه واما اتخاذ النوشاذر من الشعر فهو نوشاذر مصنوع والشعير
مادة من مواده وله مواد اخر معروفة وهل في ذلك دليل على انه ما والنوشاذر
معدني من كل وجه فان كان في المعادن نوشاذر فالكلام في المعدني منه
والمصنوع كالكلام في الذهب المصنوع والمعدني وان كان النوشاذر مصنوعا
ليس الا فهو كالزجاج والصابون والترياق ونظاير ذلك واذا علم بطلان
ادلتهم علم بطلان العلم بدلولها وهو المطلوب فصل فاذا تقرر بطلانها
وانها زغل وغش فحكمها حكم امثالها من المغشوشات فلا يحل عملها ولا بيعها
ولا انفاقها ولا تعليمها الا على وجه بيان بطلانها كما يبين بطلان السحر والكفر
وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من غشنا فليس منا وهذه الصناعة
من اعظم الغش فلا يحل لمسلم تعاطيها ولا انفاقها على المسلمين ومن اشترى منها مموها
شيا وعلم به فله رده بل العقد عليه باطل لانه غير المعقود الذي وقع
عليه العقد بل هو بمنزلة المغشوش من الاثمان ويجب على ولي الامر ردع
هولا والاخذ على ايديهم والتنكيل بهم نصيحة لله ولرسوله ولعباده وقياما
بالحق الذي اوجبه الله عليه قال تعالى الذين ان مكناهم في الارض اقاموا
الصلاة واتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الامور
وهذه من اعظم المنكرات فالنهي عنها من افضل القربات والله سبحانه المسول ان
يوفق ولاة امور المسلمين لردع المبطلين والاخذ على ايدي المفسدين وقمع الملبسين
والمدلسين ويجري على ايديهم والسنتهم وقلوبهم ما يكون كفيلا بصلاح الدنيا
والدين والسلم عليكم ورحمة الله وبركاته وعلى سائر من يناجيكم من عباد الله
الصالحين وحزبه المفلحين وجميع اخواننا من المسلمين
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله وسلم [illegible]
اجمعين ٥ [illegible]

قرا على الامام الاجل الفاضل كمال الدين [illegible] الشيخ شمس الدين محمد بن [illegible]
هذا الكتاب وهو نصيحة الاغنيا ببطلان الكيميا في مجلس [illegible] العلما [illegible]
[illegible]
[illegible] سواه
[illegible] وسلم [illegible]

الصفحة الأخيرة

الساعة الواحدة مما جرت عادة الله في العالم بتكوينه بالتدريج في الازمنة
المتطاولة فصنع البشر عند هولاء المخذولين اعظم واعجب من صنع الله تعالى
الله عما يقولون علوا كبيرا بل الذي يصنعونه في الساعة الواحدة انما هو
التصفير والصبغ وتشبيه المصنوع بالمخلوق ليس الا بعض الكيميا ومن يفضل وقد رايت م
في كتابه الذهب المصنوع على المخلوق بذلك قال ذهب الحكما يكون
في ساعة واحدة والذهب المعدني انما يكون في المدة المتطاولة فالحمد لله الذي
عافانا مما ابتلى به كثيرا من خلقه وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلا الدليل
العشرون ان يقال ليس بايدي الكيميا ومن الا القدر المشترك بين
الذهب المخلوق وذهبهم المصنوع في بعض الصفات كاللون والاشراق والرزانة
ونحوها ومن المعلوم ان الماهيات المختلفة يجوز اشتراكها في لوازم وصفات
كثيرة ولا يدل ذلك على اتحادها بالنوع اذ ما من موجودين الا وبينهما قدر مشترك
يقل تارة ويكثر اخرى ولا يدل كثرة القدر المشترك بينهما على اتحادهما
بالحقيقة فغايته ما يمكن ان يقال انهما قد اشتركا في اللون والرزانة والاشراق
فهل يدل هذا على انهما واحد بالحقيقة الدليل الحادي والعشرون ان الذي دلت عليه
البراهين الصحيحة ان الاجسام ليست متماثلة بل مختلفة في الحقيقة والتماثل
انما هو بين اشخاص النوع الواحد ومن المعلوم ان المتماثلات لا تنقلب مختلفات
فكذلك المختلفات لا تنقلب متماثلات بالصنعة ابدا الدليل الثاني والعشرون ان الذهب
لم يكن ذهبا للونه فقط ولا لثقله ولا لاشراقه ولا لبهائه ولا لمجموع هذه الامور
وانما كان ذهبا بحقيقته وخاصته التي صار بها ذهبا وهي التي تسمى صورته النوعية
وتلك الصورة النوعية غير مقدورة للبشر وانما المقدور لهم احداث بعض
الاعراض والصفات فالذي كان به الذهب ذهبا غير مقدور لهم والمقدور
لهم ليس هو الذي صار به الذهب ذهبا وهذا بين لا خفاء به الدليل الثالث والعشرون
انه من المعلوم ان الذهب المعدني حافظ للذهبية لا تفارقه على تطاول للصورة م
الدهور ومرور الازمان لكمال جوهره وبعده من الاستحالة والفساد وهم
لا يمكنهم دعوى ذلك في الذهب المصنوع اصلا الا بالبهتان والمكابرة
فان الصباغ منهم لا علم له بان تصفيرته تبقى على ممر الازمان لا تحول
ولا تتبدل وليس معه علم بان ذهبا معينا مصنوعا مرت عليه ازمنة
متطاولة

نموذج اللحق المختوم بالتصحيح

النص المحقق

[١/ظ] بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله العليِّ الكبير، اللطيف الخبير، المتفرِّد بالخلق والتقدير، والبَرء والتَّصوير، الذي ليس كمثله شيءٌ وهو السَّميعُ البصير، الذي خلق فسوَّىٰ، وقدَّر فهدىٰ، وأمات وأحيا، وأضلَّ وهدىٰ، وأسعدَ وأشقىٰ، الأحدُ الصَّمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد.

هو الله الخالق البارئ المصوِّر، لا شريك له في أفعاله، كما لا شبيه له في نُعوتِ جلاله وصفات كماله، ولا مشارك له في إيجاد شيءٍ من مصنوعاته، كما لا مماثل له في ذاته[1].

﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١-٩٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٦٨).

يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٧٣-٧٤].

﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد: ١٦].

والحمد لله كاشفِ أسرار المُبْطِلين، وهاتِكِ أستار المُلْبِسين، ومُبْدِي خبايا المدلِّسين، ومُلْبِس ثوب المذلَّة للكاذبين المفترين، الذين يَلْبِسون علىٰ ضعفاء العالمين، ويسعون بحِيَلهم في إفساد الدنيا والدين، فكم من مُغْتَرٍّ بهم قد قتلوه، وذي مُسْكَةٍ من عقلٍ قد صَرَعوه، ومستورٍ بين الناس بنعمة الله عليه قد أفقروه، ومستقِرٍّ في وطنه قد شتَّتوا شملَه وعنه شرَّدوه، وبالعَراء بعد لِينِ المِهَاد نَبذوه، ومِن دينه وعِرْضه وماله أخرجوه، ولِجَاهه وحُرْمَتِه بين الناس سَلَبُوه، وعلىٰ أبواب الخيبة والحِرمان طَرَحُوه.

قد خاب أملُه، وضلَّ سعيُه وعملُه، واشتدَّ بعد الأمن خوفُه ووَجَلُه، قد لَبِسَتْهُ ذلَّة المفترين، وأغشىٰ وجهَه ظلمةُ الكاذبين.

حتىٰ إذا انقطعت به من الوصل الأسباب، وسُدَّت دون أطماعِه وآماله الأبواب، وجعَل يقلِّب طرفَه في أقطار العالم ويَضْرِبُ يمينًا وشمالا، وقد تيقَّن المغرورُ أنه من الأخسرين أعمالا، وأن سعيَه الطويل كان في غير مَسْعَىٰ، بل هو من ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

قد فرَّ عنه المُعَاشِرون والأصحاب، ولم يَثْبُتْ معه إلا صُحْبَةُ

هَيَّاب بن خَيَّاب[1]، [٢/و] ووجَد مطلوبَه الذي أنفق فيه نفائسَ عمرِه ومالِه ﴿كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩].

أحمدُه وهو بالحمد جدير، وأستعينُه استعانة العاجز الفقير، وأعتصمُ به وأستهديه وأستنصرُه فهو نعمَ الهادي ونعم النَّصير.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له كلمةً أشهدُ بها مع الشَّاهدين، وأدَّخرها عند الله عُدَّةً ليوم الدِّين.

وأشهد أن الحلال ما حلَّله، والحرام ما حرَّمه، والدِّين ما شَرَعه، وأن الساعة آتيةٌ لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور.

وأشهد أنه المنفرد بالخلق والأمر، ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله الذي أرسله رحمةً للعالمين، ومحجَّةً للسَّالكين، وحجَّةً علىٰ العباد أجمعين، أرسله ﴿بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣، الصف: ٩]، وأيَّده بالمعجزات الباهرة وقواطع البراهين، ومن أعظمها كتابُه الحقُّ الفارق بين الهدىٰ والضَّلال والغيِّ والرشاد والشكِّ واليقين، فلم يدع مُشْكِلًا إلا أوضحه، ولا بابًا من أبواب الهداية إلا وفتحَه،

(١) الخيَّاب من الخيبة والحرمان، ومن أمثال العرب: «جعل الله سعيَ فلان في خيَّاب بن هيَّاب» أي في خَسَار. انظر: «العين» (٤/ ٣١٥)، و«الإتباع والمزاوجة» (٢٩٩)، و«المحكم» (٥/ ١٦٥)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ١٨٢).

ولا طريقا مُوصِلًا إلىٰ الله إلا نَهَجَه، ولا مُعْوَجًّا إلا وقَوَّمه أو بيَّن عِوَجَه، فصلىٰ الله عليه وعلىٰ آله الطيبين الطاهرين، صلاةً دائمةً بدوام السَّماوات والأرضين.

أما بعد، فإن الله سبحانه أتقن كلَّ ما صنعَه، كما أوجدَه بعد أن لم يكن وابتدعَه، فهو المنفردُ بالإيجاد والإبداع والإتمام والإتقان، فهو الخلَّاق العليم والمدبِّر الحكيم.

فلا سبيل للخلق كلِّهم ولو اجتمعوا في صعيدٍ واحدٍ وأُعْطِيَ كلُّ واحدٍ من العلم والعقل[1] والقدرة والحكمة غاية ما يناله المخلوق = أن يخلقوا شيئًا يُضَاهُونَ به خلقَ الله ولو حبَّة، ولو شعيرة، ولو ذرَّةً فما دونها، وإنما غاية ما تناله قُدَرُهم وتحيطُ به أفعالُهم ما أُقْدِرُوا عليه من الصِّناعات والتَّركيبات والأصباغ والتصوُّرات ونحوها من تغييرات بعض صفات الموادِّ، ونقلها من لونٍ إلىٰ آخر، ومن شكلٍ إلىٰ غيره، ومن كيفيَّةٍ مخصوصةٍ إلىٰ أخرىٰ، ومن مكانٍ إلىٰ مكان، ومن جمعٍ إلىٰ تَفْرِقَة، ومن تَفرِقةٍ إلىٰ جمع، ونحو هذا ممَّا هو مُتَعَلَّقُ قدرة العباد.

وأما إيجادُ جسم يكونُ نظيرًا لما أبدعَه الخلَّاقُ العليمُ من كلِّ وجهٍ مساويًا له في الحدِّ والحقيقة فحاشا وكلَّا، إنْ هي إلا أصباغٌ وتشبيهاتٌ ونوعُ محاكاةٍ [٢/ظ] يشتبهُ فيها المَنْظَرُ بالمَنْظَر، فيظنُّ القاصرُ النظرِ أنهما سواءٌ في الحدِّ والحقيقة، فإذا مرَّت عليه برهةٌ من الزَّمان، أو امتحنه ذو الخبرة والمعرفة بحاله انكشف مَحَالُه وتبيَّن مُحَالُه[2].

(١) رسمها في الأصل: «والعقد»، والصواب المثبت.

(٢) المَحال: الحيلة، والمُحال: المستحيل الباطل غير الممكن الوقوع. انظر: تفسير الطبري (١٣/ ٤٨٤)، و«المصباح» و«اللسان» (حول).

ومن هذا الكيمياء التي راج أمرُها علىٰ كثيرٍ من الناس، وعَظُمَ داؤها، وأعيا إلا علىٰ ألبَّاء الأطبَّاء دواؤها[1]، ولم أزل بحمد الله لَهِجًا ببيان إبطالها، وتبيين زَغَلِها[2] ومُحَالِها، وناظرتُ فيها غيرَ واحدٍ ممَّن أفنىٰ فيها أكثرَ أوقاته، وضيَّع عليها جُلَّ نفقاته، في مكَّة وغيرها[3]، فلمَّا بيَّنتُ له الأدلَّة الشَّافية علىٰ بطلانها رأيتُ السُّرور قد أشرق في وجهه، وقال: أراحَكَ الله وجزاك خيرًا، أو كما قال، فلقد قلتَ الحقَّ.

فسألني من رأيتُ إجابته حتمًا، وقضاء حقه غُنْمًا، والتَّثاقلَ عن إسعافه بما طَلَب غُرمًا، أن أكتب له من الأدلة علىٰ بطلانها ما ينكشفُ به وجهُ الصَّواب، عادلًا عن طرفي الاختصار والإطناب، متعرِّضًا إلىٰ شُبَه الكيمياويين التي انتزغوها[4] من ألوان[5]، ونحلوها كثيرًا من

---

(١) الأصل: «دواها»، والمثبت أشبه بالفاصلة.

(٢) الزَّغَل: الزيف والغش. انظر: «شفاء الغليل» (١٦٦)، و«تاج العروس» (زغل).

(٣) وقعت للإمام ابن القيم مناظراتٌ بمكة وغيرها حكىٰ بعضها في كتبه. انظر: «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٦٥٧)، و«بدائع الفوائد» (٤/ ١٦٠٦)، و«التبيان في أيمان القرآن» (٢٧٠)، و«الصواعق المرسلة» (١/ ١٣٥، ٢/ ٦٦٧)، و«هداية الحيارىٰ» (٢٠٠)، و«زاد المعاد» (٣/ ٨٠٨).

(٤) كذا في الأصل، افتعالٌ من النزغ، ولم أجده مستعملًا، ونزغُ الشيطان: وساوسُه وخطراته التي يلقيها في القلب، كما في «بدائع الفوائد» (٢/ ٧٦٥).
ويحتمل أن تكون بالعين المهملة علىٰ الجادة «انتزعوها»، إلا أن في رسم الأصل زيادة معنىٰ.

(٥) أي من مواد مختلفة شرعية وعقلية وحسية، وقد ذكر في «المدارج» (٢/ ٦٣٥) أن «الكاذب متلوِّن؛ لأن الكذب ألوان، فهو يتلوَّن بتلوُّنه».

الأنبياء وأهل الإيمان، افتراءً عليهم، ونسبةً للزَّغَل والمُحَال إليهم، مبيِّنًا لبطلان ما انتحلوه، ذابًّا عمَّا رمَوا به كتابَ الله ورسلَه من الباطل واقترفوه، فبادرتُ إلىٰ تعليق هذه الكلمات، ناهبًا لها من أيدي العوارض والشواغل الصَّارفات، مستعينًا بحول الله العليِّ العظيم، متعرِّضًا لنفحاته إنه هو الجوادُ الكريم.

فصل

والكلام في هذه المسألة في طرفين:

أحدهما: أنها باطلةٌ طبعًا.

والثاني: أنها محرَّمةٌ شرعًا.

فأما الفصل الأول: فالقول ببطلانها قول أكثر العقلاء[1] من طوائف الناس من المتكلِّمين والأطباء والفلاسفة وغيرهم[2]، وهو قول ابن سينا، وأبي البركات البغدادي[3]، ولمحمد بن زكريا[4] فيها قولان[5].

قال أبو البركات في كتاب «المعتبر»: «وأما[6] آخر ما انتهىٰ إليه النظرُ في العلم الطبيعيِّ لم يحصل للناظر فيه ولا في المسطور[7] منه ما

(١) العبارة في الأصل: «فأما الفصل الأول فهو قول أكثر العقلاء»، وأُصلِحَت في الطرة إلىٰ المثبت، وكأن ذلك من المصنف حين قرئت الرسالة عليه.

(٢) مضىٰ في الدراسة ذكر طائفة منهم ونصوصهم.

(٣) هبة الله بن علي بن ملكا، توفي سنة نيف وخمسين وخمس مئة، وقيل قبل ذلك، الطبيب الفيلسوف. انظر: «صوان الحكمة» (٣٤٦)، و«أخبار الحكماء» للقفطي (٤٦٠)، و«السير» (٢٠/ ٤١٩).

(٤) أبي بكر محمد بن يحيىٰ بن زكريا الرازي الطبيب الفيلسوف، ملحدٌ في الإلهيات والنبوات، ناصرٌ للقول بالقدماء الخمسة، توفي سنة ٣١٣. انظر: «طبقات الأطباء» لابن جلجل (٧٧)، و«طبقات الأمم» لصاعد (٥٣)، و«بغية الطلب» لابن العديم (٣/ ١٣٤٥)، و«منهاج السنة» (٢/ ٥٧٢)، و«درء التعارض» (٩/ ٣٤٦)، و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٧٧)، و«إغاثة اللهفان» (٢/ ١٠٠٥)، و«مدارج السالكين» (٤/ ١٩١).

(٥) لم أقف من كلامه علىٰ ذلك صريحًا، إلا أن يكون مأخوذًا من قصة إنكاره معرفته بالكيمياء حين سأله عنها وزير الريِّ كما في «عيون الأنباء» (٤١٩)، أو من قوله للطبيب الذي أبىٰ أن يعالجه من رمد عينيه إلا بخمسمئة دينار، فدفعها إليه وقال: هذا هو الكيمياء لا ما اشتغلتُ به، قالوا: فترك صناعة الإكسير واشتغل بعلم الطب، كما في تتمة «صوان الحكمة» (٢١).

(٦) في مطبوعة «المعتبر»: «وإلىٰ».

(٧) في مطبوعة «المعتبر»: «المنظور».

يحصل به عمل الكيمياء، بل ما يُبْعِدُه ويُبْطِلُه ويُؤْيِسُ الطامعين فيه منه، والأصول العلمية[1] التي دلت[2] **تدلُّ علىٰ أنها لا أصل لها ولا حقيقة»**[3].

وهذا من أفضل المتأخرين، وهو الملقَّبُ بأوحد الزَّمان[4].

وقال ابن سينا: «يمكنُ أن يُصْبَغ النُّحاس بصِبْغ الفضَّة، والفضَّة بصِبْغ الذهب، وأن يزال عن الرَّصاص أكثرُ ما فيه من النَّقص. فأما أن يكون الفصلُ المنوع يُكسَىٰ أو يُسْلَب فلم يظهر لي إمكانُه بعد؛ إذ هذه الأمور المحسوسة يُشْبِه أن لا تكون هي الفصول التي بها تصيرُ هذه الأجسادُ أنواعًا، بل هي أعراضٌ ولوازم، وفصولُها مجهولة، وإذا كان الشيءُ مجهولًا كيف يمكنُ قصدُ إيجاده أو إفنائه؟!»[5].

---

(١) في مطبوعة «المعتبر»: «وإن كان لصناعة الكيمياء أصلٌ من جهة التوقيف والتجارب فلا حاجة لها إلىٰ شيء مما قيل من العلم، بل الأصول العلمية...».

(٢) في مطبوعة «المعتبر»: «قيلت».

(٣) «المعتبر» (٢/ ٢٣٢).

(٤) وهو فيلسوف الإسلام في وقته، كما يقول المصنف في «إغاثة اللهفان» (٢/ ١٠٢٠)، ومن أعظم الفلاسفة المتأخرين قدرًا وأقربهم إلىٰ الحق واتباع الحجة الصحيحة بحسب نظره والعدول عن تقليد سلفهم، كما يقول ابن تيمية. انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٢٩٨، ٥/ ٢٤٠)، و«منهاج السنة» (١/ ٣٤٨، ٤٠٣)، و«الرد علىٰ المنطقيين» (٣٣٦)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١٢/ ٢٠٥، ١٦/ ٣٨٣).

(٥) «الشفاء» قسم الطبيعيات - المعادن والآثار العلوية (٢٣)، والمصنف ينقل بواسطة «المباحث المشرقية» للفخر الرازي (٢/ ٢١٤)، وقد لخص الرازي صدر كلام ابن سينا ولم يسقه بلفظه، وسيأتي نصُّ كلامه في الدليل الثامن عشر.

وقال ابن زكريا الرازي: «اختلف الناسُ في الصِّناعة المسمَّاة عند أهلها بالحكمة، وعند الناس بالكيمياء، فأثبت كونَها قوم، ومنعها قوم، وأجازها قومٌ آخرون»[1] يعني أنهم ذهبوا إلىٰ إمكانها وإن لم يجزموا بكونها.

واعلم أن قدماء الفلاسفة وأساطينهم وفضلاءهم لم يتعرَّضوا لها بذكرٍ ولا نَبَزُوا[2] فيها بكلمة، هذا وهم أصحاب الأفكار العميقة والتعاليم والآراء التي يُثني عليها أتباعهم، وإنما يوجدُ الكلام في هذه المسألة في كتب بعض المتأخرين رأيًا منه لا نقلًا عن أحدٍ من أساطين الفلسفة.

وهذه كتب أرِسطو والإسكندر، وكتب بُقْراط، وكتب جَالِينُوس، وكتب ثامَسْطُيُوس[3]، وكتب أفلاطُن، وغيرها، هل يوجد فيها إثباتُ

---

(١) لأبي بكر الرازي تصانيف كثيرة في الكيمياء إثباتًا ونقضًا علىٰ المخالفين، كما قال في سيرته الفلسفية (١٠٩- رسائل فلسفية) وهو يذكر تصانيفه: «وكتبنا في صناعة الحكمة التي هي عند العامِّ الكيمياء»، وتقدَّم الكلام عليه مبسوطًا في الدراسة، ولعل النقل هنا من كتابه في الانتصار للكيمياء، أو كتابه في الرد علىٰ الكندي، وسيذكرهما المصنف في الدليل الثالث والعشرين.

(٢) كذا في الأصل بالزاي موضع السين، أي لم ينطقوا بكلمة، نَبَس ينبس إذا تكلَّم وتحركت شفتاه بشيء، وأكثر ما يستعمل في النفي، كما في «التاج» (نبس) وغيره. وهو استعمالٌ نادرٌ جدًّا لم أره عند غير الإمام ابن القيم، ووقع كذلك في موضع آخر من كتبه في «زاد المعاد» (٦/ ١٤١) في جميع أصوله الخطية، وهذا كالختم علىٰ صحة نسبة الرسالة إليه رحمه الله تعالىٰ، كما مر.

(٣) مفسِّر كتب أرسطو، وكان كاتب اللوليانس المرتد إلىٰ مذهب الفلاسفة عن النصرانية بعد جالينوس، كما في «الفهرست» (٢/ ١/ ١٧٦).

هذه المسألة؟ وقد أتعبوا أفكارهم فيما هو دونها من دقائق الطبيعة التي لا نسبة لها إلىٰ مسألة الكيمياء، فلو كانت صحيحةً كما يقوله هؤلاء لكان الأقدمون أسبقَ إليها وأقومَ بها علمًا وعملًا[1].

---

(١) قال موفق الدين البغدادي (ت: ٦٢٩) علىٰ لسان الحكيم في رده علىٰ الكيميائي دعواه اشتغال الفلاسفة والحكماء بالكيمياء: «لقد أتيتَ بأعظم الشبه، وأقوىٰ موجبات الغلط، وأدعىٰ شيء إلىٰ اعتقادها وطلبها وتعظيمها، ونحن نقول في ذلك قول من نقَّب وجرَّب، وقلَّب تصانيف الناس بطنًا وظهرًا . . .، أما فيثاغورس فليس له تصنيفٌ موثوقٌ به ولا قولٌ صريحٌ يُنْسَب إليه . . .، وأما كتب أفلاطُن فهي نيفٌ وخمسون كتابًا . . . **وليس فيها للصَّنعة ذكرٌ بتصريح ولا تعريض**، وأما كتب أرسطوطاليس فهي أيضًا منتظمة محرَّرة، وله رسائل متبدِّدة، وكلها محصورةٌ وقفنا علىٰ أعيانها وتدارسناها ووصل إلينا من النَّقَلة والتراجمة أخبار الباقية، وليس فيها ولا في شيء منها للصنعة حديثٌ بوجهٍ من الوجوه، ثم إن الشرَّاح لكتبه قد طوَّلوا وبسطوا وأتوا بالضروريِّ وما لا يكاد يُحتاج إليه، وحَكَوا من سيرة الحكماء الأقدمين ومذاهبهم أقصىٰ ما يمكنهم، ومع هذا كلِّه فإنه لم يَعْرِض في شيء **مما اعتقدوه أو حَكَوه أو ناقضوه ذكرٌ للصَّنعة بشفةٍ ولا لسان لا بإبطال ولا بإثبات**، . . . وهذا جالينوس المتأخر الزمان مع سعة كلامه وكثرة تصانيفه وأخذه في أساليب القول . . . **فلم يذكر صنعة الكيمياء، ولا ضرب بها المثل، ولا ساق في حكاية عن أحدٍ من أهل زمانه ما يقتضي أن لها ذكرًا عندهم ولا أنها معروفة بينهم**». «المجادلة بين الحكيمين» (٨٠-٨٣)، وذكر هذا المعنىٰ في (٥٧-٥٩).

والمنصفون من أهل الصنعة يقرُّون بهذا وإن كانوا لا يرونه حجة بمفرده، كما قال الطغرائي (ت: ٥١٣) في مقدمة كتابه «جامع الأسرار» (ق ١/و) مخاطبًا من ينكر هذه الصناعة: «وأنك جعلتَ أقوىٰ شواهدك علىٰ بطلان هذا النوع من النظر وخلوِّه من الفائدة وقفُ حكمائك والميلُ عن إثباته والحكم بوجوده، وأن من أحصاه منهم في أقسام العلوم فقد أحصاه في جملة علوم مختلفٍ فيها . . .، وجعلتَ قصور أذهان علمائك والمبرزين في سائر فنون الحكمة كأرسطو وتلامذته ومن حذا حذوهم من الإسلاميين عن حلِّ رموزهم وإخراج =

. . . .

= غوامض أعمالهم أقوىٰ حججك في إنكار هذا النوع، وقلتَ: ما بال فلانٍ وفلان ومن عداهما قَدَروا علىٰ معرفة العلوم الشريفة، واستخراج المعاني العويصة، لم يَقْدِروا علىٰ معرفة هذا الفنِّ الذي هو بالإضافة إلىٰ العلوم الكلية والجزئية جزءٌ حقيرٌ وطرفٌ يسير . . .».

وذكر هذا المعنىٰ أيضًا في صدر رسالته «حقائق الاستشهادات» (ق ١٨٠/و) علىٰ لسان سائله، فقال: «وذكرتَ أن أكثر الحكماء المشهود لهم بالتدبير في إتقان هذه العلوم، كأفلاطون وأرسطو قديمًا، وكالفارابي وأبي علي ابن سينا حديثًا، متوقفون عن إثباته، ومعرضون عن ذكره، وكأنهم إلىٰ نفيه أسرع منهم إلىٰ إثباته، ويكاد إجماع المعتبرين يقع علىٰ امتناعه».

وذكر الفارابي فيما نقله عنه ابن باجه في بعض تعاليقه أن **أرسطو بيَّن في كتابه في المعادن أن صناعة الكيمياء داخلةٌ تحت الإمكان**، إلا أنها من الممكن الذي يعسر وجوده بالفعل، اللهم إلا أن يتفق قرائن يسهل بها الوجود. انظر: «الغيث الذي انسجم» للصفدي (١/٨). ونقله كذلك عن الفارابي عز الدين أيدمر الجلدكي في «الدر المكنون» (ق ٦٦/ب). وللفارابي «مقالة في وجوب صناعة الكيمياء والرد علىٰ مبطليها»، ذكرها له ابن أبي أصيبعة في «عيون الأنباء» (٦٠٩)، ونشرها بعض المستشرقين، وقد عوَّل فيها كما يقول سزكين «علىٰ الكتاب المزيَّف من كتب المعادن الذي يعزوه الشرَّاح اليونان إلىٰ أرسطوطاليس أو theophrast»، **وفي نسبة ذلك الكتاب إلىٰ أرسطو شكٌّ كبير**، قال البيروني في «الجماهر» (٤١): «ما أظنه إلا منحولًا عليه»، وزيَّف نسبته إليه غير واحد من المستشرقين المشتغلين بتاريخ العلوم. انظر: «تاريخ التراث العربي» لسزكين (١٤٧، ١٥١، ٤٢٩ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء)، و«موسوعة المستشرقين» لعبد الرحمن بدوي (٢٨٩)، و«قصة الحضارة» (١٧/ ١٨٤)، و«دائرة المعارف الإسلامية» (١/ ٦١٤)، و«الأصول العربية لتراث العرب في علم المعادن» لمصطفىٰ يعقوب عبد النبي (مجلة العرب، المجلد ٥٠، الجزء ١١-١٢، الجماديان ١٤٣٦، ص٦٦٤-٦٦٧).

وينسب إلىٰ أفلاطون كتابٌ في الكيمياء يسمىٰ «الروابيع»، وهو منحولٌ عليه. انظر: «الأفلاطونية المحدثة عند العرب» لعبد الرحمن بدوي (٤٢-٤٤).

إذا عُرِفَ هذا فالدليلُ علىٰ بطلانها من وجوهٍ كثيرة:

أحدها: أن الذهب والفضَّة لا يكون[1] بالصَّنعة أصلًا؛ لأن الصَّنعة إنما سلطانها علىٰ توليد الأعراض، لا علىٰ تحميل الجواهر وإيجادها، وهذا معنىٰ قول من قال من الفلاسفة: «الذهب والفضَّة لا يكون بالمِهْنة؛ إذ المِهْنة إنما تعمل في الأعراض لا في الجواهر».

الدليل الثاني: أن الله سبحانه لم يخلق شيئًا يَقْدِر العبادُ علىٰ أن يخلقوا مثل ما خَلَق، وما[2] يصنعونه بمهنتهم وإقدار الله سبحانه لهم عليه فإنه لم يَخْلُق مثله كما يَخْلُق سائر الجواهر[3]، فإنه سبحانه خلق الشمسَ والقمر والنجوم والأفلاك والعناصر والحيوان والمعادن والنبات ولم يجعل لأحدٍ قدرةً علىٰ خلقِ مثله، وأقدَر عبادَه علىٰ صنعة اللباس والأطعمة والكتابة والآلات وسائر مصنوعاتهم، ولم يُوجِدْ في مخلوقاته ثيابًا مفصَّلةً مخلوقةً بقدر العضو مَخِيطة، ولا أطعمةً مطبوخةً مركَّبةً كتركيبهم، ولا بيوتًا مبنيَّةً كبنائهم، ولا ورقًا مكتوبًا مثل كتابتهم[4].

---

(١) كذا في الأصل، حملًا للمثنىٰ علىٰ المفرد، من الحمل علىٰ المعنىٰ، وهو كثيرٌ في كلام العرب، وكثيرٌ في كتب المصنف، وكثيرٌ تغييره من الناشرين. انظر نماذج منه في «أعلام الموقعين» (١/ ٣٧٦، ٢/ ١٥٤، ٥١٦)، و«زاد المعاد» (١/ ٢٧٨، ٥٤٤).

(٢) الأصل: «وبما»، والمثبت أقوم.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «السياسة الشرعية» (٢٣٠): «ولم يخلق الله شيئًا وجعل للخلق سبيلًا أن يخلقوا كخلقه، ولا أقدرهم علىٰ أن ينقلوا نوعًا من أنواع خلقه إلىٰ نوع آخر، وإنما صنع الناسُ الزجاجَ لأن الله لم يخلق زجاجًا كما خلق ذهبًا وفضة». وانظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٧٣).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٦٩، ٣٨٨، ٣٩٠).

وهذا معنىٰ قول من قال من عقلاء الفلاسفة وغيرهم: «واعلم أن الصِّناعة لا تعمل عمل الطبيعة، والطبيعة لا تعمل عمل الصِّناعة»[1].

فلو اجتمع أهلُ الأرض علىٰ أن يخلقوا حبَّة أو ذرَّة أو قطرة ماءٍ لم يُمْكِنهم ذلك، فكيف بإكسير العالم وما هو مِن أشرف جواهره؟![2].

---

(١) وعلىٰ هذا بنىٰ يعقوب بن إسحاق الكندي الفيلسوف (ت: ٢٥٦) رسالته في إبطال الكيمياء، **لتعذُّر فعل الناس لما انفردت الطبيعة بفعله**. انظر: «مروج الذهب» (٥/ ١٥٩)، و«تثبيت دلائل النبوة» (٢/ ٦٣١)، و«سرح العيون» لابن نباتة (٢٢٥).

وأدرج ابن سينا في رسالته «إشارات إلىٰ علم فساد أحكام النجوم» الكيمياء في جملة العلوم المزيفة، وقال ما ترجمته: «أما غرضها فالجشع والميل إلىٰ المعيشة المريحة، وأما فحواها فتوليد إكسير يزعم أنه يحوِّل كل معدن خسيس إلىٰ ذهب أو فضة دون عناء. ولقد كثرت الكتب في ذلك، وأما ما يحتمل أن يكون قد صنفه جابر والرازي وغيرهما فمجرَّد هراء، **فلا يمكن توليد ما خلقه الله بالطبيعة، كما لا تشترك أعمال الإنسان في أعمال الطبيعة**». انظر: «تاريخ التراث العربي» لسزكين (٨ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

وقال ابن رشد في «تهافت التهافت» (٤٩٨): «وأما الكيمياء فصناعةٌ مشكوكٌ في وجودها، وإن وُجِدت **فليس يمكن أن يكون المصنوع منها هو المطبوع بعينه؛ لأن الصناعة قصاراها أن تتشبه بالطبيعة، ولا تبلغها في الحقيقة**. وأما هل تفعل شيئًا يشبه في الجنس الأمر الطبيعي؟ فليس عندنا ما يوجب استحالة ذلك ولا إمكانه، والذي يمكن أن يوقف منه علىٰ ذلك هو طول التجربة مع طول الزمان».

ولذا كان لازم دعوىٰ الكيمياء الحقيقية أن الإنسان قادرٌ علىٰ فعل ما تفعله الطبيعة، والتزمه أهلها، فزعم جابر بن حيان في كتاب «السبعين» المنسوب إليه أن الظاهر أخبَر «أن في قوة الإنسان أن يعمل كعمل الطبيعة». «مختار رسائل جابر» (٤٦٣). وانظر ما قد يوهم خلافه في (١٤١).

(٢) قال المصنف في «الطرق الحكمية» (٢/ ٦٢٩، ٦٣٠): «ولهذا كانت المصنوعات =

الدليل الثالث: أنه لو جاز أن يوجَد بالصَّنعة ما هو موجودٌ بالخِلقة لجاز أن يوجَد بالخِلقة ما هو موجودٌ بالصَّنعة، فكان يوجَد في الخلقة دراهم مضروبة، وسيوفًا مُحَلَّاة مُودَعة في أغمادها، وثيابًا[١] مَخِيطة مفصَّلة، وهذا باطلٌ باستقراء العالم وما فيه من المخلوقات[٢].

الدليل الرابع: أن تركيبَ الذهب والفضَّة وإيجادَهما علىٰ ما هما عليه من الطبيعة والكيفيَّة والخواصِّ يستدعي معرفةَ الطبيعة التي بها قِوَامُ هذين الجوهرَين وصفاتهما وكيفيَّاتهما وخواصُّهما وسائر أحوالهما.

وطبائعيَّةُ العالَم وحُذَّاقهم جاهلون بذلك، عاجزون عن معرفة بعضه المعرفة التامَّة، بل المجهولُ لهم من ذلك أضعافُ أضعافِ المعلوم منه.

ولا ريب أنَّ من جَهِل تركيبَ الشيء في نفسه وخواصِّه وفصوله وصفاته لم يتهيَّأ له أن يركِّب مثله أصلًا، وهذا كمن جَهِل مفردات دواءٍ من الأدوية المركَّبة وكيفيَّاتها وكيفيَّة تركيبها وخواصَّها فإنه يستحيل أن يركِّب مثله، مع أن تركيبَ مثله هو من مقدورات البشر، فكيف بتركيب مثل هذين الجوهرَين ممَّن لا علم له بفصولهما وخواصِّهما؟! وهكذا من جَهِل تركيبَ كلماتٍ مركَّبة من حروفٍ مخصوصةٍ كيف يمكنه أن

= كالطبائخ والملابس والمساكن غير مخلوقة إلا بتوسُّط الناس ... **وكانت المخلوقات من المعادن والنبات والدوابِّ غير مقدورة لبني آدم أن يصنعوها،** لكن يشبِّهون بها علىٰ سبيل الغش، **وهذا حقيقة الكيمياء، فإنها ذهبٌ مشبَّه**».

(١) كذا في الأصل. والجادة: وسيوفٌ ... وثيابٌ. إلا أن يكون الفعل مبنيًّا للمعلوم.

(٢) انظر: «المباحث المشرقية» (٢/ ٢١٥)، و«الغيث الذي انسجم» (١/ ١٠).

يركِّب أمثالها؟! وكذلك من جَهِل تركيبَ الأطعمة واللباس والأبنية وفصولَها وخواصَّها ونسبةَ بعض أجزائها إلىٰ بعضٍ كيف يمكنه أن يركِّب مثلها؟!

وهذا الدليل تركيبُه علىٰ ثلاثة أوجه:

أحدهما: علىٰ وجه الكمِّيَّة، وأن الجهل بها يستلزم العجزَ عن تركيب مثلها.

الثاني: من جهة المادَّة والعنصر، وأنهما مجهولان عند الناس، فكيف يمكنهم تركيبُ مثله؟!

الثالث: من جهة الحال والكيفيَّة بأن لها أحوالًا وكيفيَّاتٍ مجهولة عند البشر، فلا يمكنهم تركيبُ مثلها[1].

الدليل الخامس: أن هذين المَعْدِنَين لهما أماكنُ طبيعيَّة يتكوَّنان فيها بقدرة الربِّ ﷻ وبين معادنهما، وهي لهما بمنزلة الأرحام للحيوان التي يتخلَّق ويتكوَّن فيها، فمن ادَّعىٰ تولُّدهما في غير مكانهما ومَعْدِنهما فهو كمن ادَّعىٰ تكوُّن الحيوان الذي لا يتكوَّن إلا في الأرحام في أمكنةٍ غيرها[2]، وهذا باطلٌ ومُحَال.

---

(١) انظر: «المعتبر» لابن ملكا (٢/ ٢٣١)، و«المباحث المشرقية» (٢/ ٢١٥)، وقال ابن خلدون في «المقدمة» (٢/ ٤٣٣-٤٣٥) عن هذا الدليل بعد أن لخصه: «هذا محصل هذا البرهان، وهو أوثق ما علمتُه، وليست الاستحالة فيه من جهة الفصول كما رأيته، ولا من الطبيعة، إنما هو من تعذُّر الإحاطة وقصور البشر عنها، وما ذكره ابن سينا بمعزل عن ذلك».

(٢) انظر: «المعتبر» (٢/ ٢٢٨)، و«المباحث المشرقية» (٢/ ٢١٥)، و«رسالة في المعادن وإبطال الكيمياء» لموفق الدين البغدادي (١٣٢).

فإن الله سبحانه قد جعل بحكمته تكوُّن هذه الجواهر وغيرها من الحديد والنُّحاس والرَّصاص في معادنَ مخصوصةٍ من الأرض، وأماكنَ متهيِّئةٍ لقبول مثلها، كمواضع مخصوصةٍ من بطون الجبال، والمواضعُ الصُّلبة المُسْتَحْصِفَة[1] الحافظة لتلك الجواهر كالأرحام للأجنَّة والتُّربة المخصوصة للنَّبات المخصوص دون غيره.

والجواهرُ المتكوِّنة في معادنها المخصوصة للمناسبة والقوَّة التي جعلها الله بينها وبينها لا تتكوَّن في غيرها أصلًا، فلا يتكوَّن الحديدُ والذهب والفضَّة في الأرض الرِّخوة اللَّيِّنة النباتيَّة[2] أبدًا، كما لا يتكوَّن النباتُ في معادن هذه الأشياء، بل اختصاصُ معادن هذه الجواهر بها أعظمُ من اختصاص أمكنة الحيوانات والنبات بها؛ فإنَّها لا تتوالد أشخاصُها فيها كما لا تتوالدُ أفرادُ النبات والحيوان في أماكنها[3].

ثمَّ ما يكوِّنه الله سبحانه في المَعْدِن منه ما يطولُ زمانُ تكوُّنِه، ومنه ما يَقْصُر، وعلىٰ حسب الزِّيادة والنُّقصان في زمن التكوُّن يكونُ بقاءُ الجوهر وصلاحُه في نفسه ونفاستُه، تبعًا لقوَّة مزاجه وضعفِه وصلاحِ ما منه المزاجُ واعتداله، ولهذا كان في المعدنيَّات النفيسُ والخسيسُ وبَيْنَ ذلك[4].

---

(١) الشديدة المستحكمة.

(٢) مهملة في الأصل، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) انظر: «الجديد في الحكمة» لابن كمونة (٣٧٤-٣٧٦).

(٤) قال موفق الدين البغدادي في رسالته في «المعادن وإبطال الكيمياء» (١٣٢) بعد أن ذكر أن المعادن لأصناف المعدنيات بمنزلة أرحام الحيوان: «فإن كل معدنٍ شأنه أن يولِّد نوعًا يختصُّ به لا يتكوَّن فيه غيره، حتىٰ إنه إن ألقي فيه حيوانٌ =

هذه حكمةُ الخلّاق العليم وتقديرُه وصنعُه.

فكما لا يتكوَّن الحيوانُ في موضع النَّبات، ولا النَّباتُ في موضع الحيوان، ولا الجواهر في موضعهما، ولا هما في موضع الجواهر، حفظًا لكلٍّ من ذلك أصلُه ومَحْتِدُه، ومُشاكَلةً لأمِّه التي وُلِد منها، فكيف يتكوَّن شيءٌ من ذلك بصُنع الآدميِّ وحيلتِه؟! هذا مما لا يشكُّ فيه عاقلٌ بعد تصوُّره التَّامِّ، والحمد لله رب العالمين.

الدليل السادس: دليل الزَّمان[1]، وهو أن هذه الجواهر تتمُّ وتَكْمُل في معادنها في زمانٍ لا يعلمُ البشرُ قدرَه، ولا يُحْصُون طولَه وقِصَره، فكيف يمكنُهم تكوينُه مع جهلهم بزمانه الذي لا يتكوَّن إلا فيه؟!

ولهذا لم يُرَ قطُّ جنينٌ آدميٌّ كَمُلَ في أربعة أشهر مثلًا[2]، ولا وردةٌ خرجَت والشمسُ في الجَدْي أو في السَّرطان في البلاد الحارَّة والباردة، ولا فاكهةٌ صيفيَّة تكوَّنت في زمن الشتاء، وبالعكس، ولا حنطةٌ وغيرها من الحبوب تكوَّن[3] في شهرٍ واحد، فإذا كان كيفيَّة

= أو نباتٌ أو أي شيء كان أحاله إليه وقلَبه إلىٰ شبهه، حتىٰ إن المعادن التي هي واحدةٌ بالنوع تختلف بالأقوىٰ والأضعف، فليس جميع معادن الذهب تولِّد ذهبًا واحدًا، بل بعضها يولِّد ذهبًا أخضر كالصُّوري، وبعضها يولِّد ذهبًا أحمر كالرُّكني، وبعضها يولِّد ذهبًا كَمِدَ الحمرة متفتِّتًا كذهبٍ يأتي من الحبشة».

(١) انظر: «المباحث المشرقية» (٢/ ٢١٥).

(٢) قال المصنف في «التبيان في أيمان القرآن» (٥٠٩): «وأما أقلُّ مدَّة الحمل فقد تظاهرت الشريعة والطبيعة علىٰ أنها ستة أشهر».

(٣) الأصل: «يكون»، والمثبت أشبه.

الزمان وكميَّتُه الذي يتكوَّن فيه الذهب والفضَّة مجهولَين عند البشر فكيف يمكنهم تكوينُه؟!

الدليل السابع: أن الأشياء التي يدَّعي الكيمياويُّون تكوُّنَ الذهب والفضَّة منها أشياء تخالفُ بعضها بعضًا في النَّوع والماهيَّة، ومعلومٌ بصريح العقل أن الأشياء المختلفة بالنَّوع والماهيَّة لا يتحوَّل بعضُها إلىٰ بعض، كما لا يتحوَّلُ الماء حديدًا، ولا الفضَّة قمحًا، ولا القمحُ عدسًا، ولا الجملُ فرسًا(١).

وإن شئتَ تركيبَ(٢) هذا الدليل علىٰ وجهٍ آخر، فتقول:

فصول الأنواع مقوِّماتٌ لماهيَّاتها، ومقسِّمةٌ لأجناس تلك الأنواع، فيستحيلُ أن يخرج الفصلُ المقوِّم للنَّوع المقسِّم لجنسه عن حقيقته، فلا يبقىٰ مقوِّمًا ولا مقسِّمًا، كما لا يخرجُ فصلُ الإنسان وفصلُ النبات وفصلُ الحيوان -بل وفصلُ كلِّ نوع- عن حقيقته، فينقلبُ المَعْدِن نباتًا، والنباتُ مَعْدِنًا، وهُمَا حيوانًا، وتنقلبُ الأنواع بعضها إلىٰ بعض.

فعُلِمَ أنه ليس بأيدي القوم إلا صِبغةٌ صناعيَّة، لا ماهيَّةٌ حقيقيَّة، وليس ذلك إلا بيد من بيده ملكوتُ كلِّ شيءٍ وهو علىٰ كلِّ شيءٍ قدير، ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

الدليل الثامن: أن الكيمياويِّين يزعمون أنهم يجمعون بين جوهرَين أو جواهر بالنَّار، فيتَّحد بعضها ببعض، وتُصْبَغ به، ولا تفرِّقها النَّار بعد اجتماعها واتحادها أبدًا، بل يبقىٰ اجتماعُها ما بقي ذلك الجوهر.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٨١، ٣٨٣).

(٢) الأصل: «تركب»، والوجه ما أثبتُّ إلا أن يكون قد سقط قبله «أن»، وتقدم قوله: «وهذا الدليل تركيبه علىٰ ثلاثة أوجه».

وهذا من المُحَال؛ لأن خاصِّيَّة النَّار التفريقُ بين الجواهر المختلطة، وتحليلُ المركَّبات إلىٰ ما منه تركَّبت، فإذا أُلقِيَت الجواهرُ التي قد رُكِّب منها جوهرٌ واحدٌ في النَّار فإنها تتَّقي أقواها بأضعفها، فلا يزالُ الأضعفُ فالأضعفُ يذهبُ حتىٰ ينتهي إلىٰ الجزء الأقوىٰ، حتىٰ يتحلَّل المركَّبُ بأجمعِه، فكيف يقول عاقل: إن النَّار لا تحلِّلُ أجزاء هذا المركَّب بعد تركيبه؟!

ومما يوضِّح هذا أن الذي يُدْخِلُه الكيمياويُّون علىٰ الجوهر الذي يصبغونه لا يخلو إما أن يكون أصبَر من المصبوغ علىٰ النَّار أو مثله أو دونه في الصَّبر عليها، فإن كان دونه في الصَّبر علىٰ النَّار وجب أن تزيله النَّارُ عن المصبوغ ويبقىٰ المصبوغ خلوًا منه عاريًا عنه، وإن كان أقوىٰ منه وجب أن يفنىٰ المصبوغ ويبقىٰ هو بعد فناء المصبوغ، وليس الحال كذلك في الذهب والفضَّة بعد الرَّوبصة[1]، وإن كان مثله في الصَّبر علىٰ النَّار فلا يتفق شيئًا في البقاء علىٰ النَّار إلا بتساوي جوهريهما، فإذا استوىٰ جوهراهما لم يكن أحدهما صابغًا والآخر مصبوغًا[2].

الدليل التاسع: أن هذه الصِّناعة لو كان لها حقيقةٌ لمَا أغفلها أفاضلُ الفلاسفة المتقدِّمين ذوي الفِطَن العميقة والأفكار الدقيقة، ولو

---

(١) صَهْر المعادن لتصفيتها وتخليصها من الشوائب، وبه يُكْشَف الزغل. انظر: «نهاية الرتبة» للشيزري (٧٧)، و«معالم القربة» لابن الإخوة (١٤٦)، و«التعريف بمصطلحات صبح الأعشىٰ» (١٠٢)، و«تكملة المعاجم» (٥/ ٢٣١).

(٢) انظر: «المباحث المشرقية» (٢/ ٢١٥). قال الصفدي في «الغيث الذي انسجم» (١/ ١٠): «وهذه الحجة من أقوىٰ حجج المنكرين».

وَضَحت وتحقَّقت عند أحدٍ منهم لدوَّنوها كما دوَّنوا سائر العلوم التي نُقِلت عنهم، كالهندسة والطبِّ والنُّجوم والرياضيات وغيرها من العلوم العقليَّة، بل الواجبُ أن يكونوا بهذه الصِّناعة أعلم، وبها أهمُّ، فأما وكتبُ القوم صِفرٌ من ذلك فما هو إلا لمعرفتهم بأنها زَغَلٌ وباطل[1].

الدليل العاشر: أن جميع العلوم الأصليَّة الحقيقيَّة كالحساب والهندسة والطبِّ وغيرها لها مداخلُ يُدْخَل إليها منها، ورسومٌ تجري عليها، وأوضاعٌ وأصولٌ يُرْجَع فيها إليها، وليس لصناعة الكيمياء مدخلٌ يُدْخَل إليها منه، ولا رسمٌ ولا أصلٌ ولا كتبٌ موضوعةٌ علىٰ أصلٍ صحيحٍ كسائر العلوم التي يُنْتَقَل من مبادئها ومقدِّماتها إلىٰ العلم بها ومعرفةً صحَّتها، وإنما بيدِ أصحابها دعاوٍ خاليةٌ من البرهان، وحكاياتٌ أكثرها من باب الهذيان، والأمرُ بأعمالٍ لا وثوق للآمر ولا للعامل بشيءٍ منها، كقولهم: خُذ كذا فاعمل به كذا واصبُغه بكذا وأضِفه إلىٰ كذا فيكون منه كذا وكذا، وحدَّث فلانٌ أنه عَمِل كذا وكذا فصار كذا وكذا، وقارونُ كانت كنوزُه من صناعة الكيمياء، وفلانٌ ثمَّر مالًا كثيرًا منها، ونحو ذلك من الأماني الباطلة، والحكايات التي هي بين مكذوبٍ باطلٍ وواقعٍ لكنَّه زَغَلِيٌّ[2] حاذقٌ في الزَّغَل صُفِّر تصفيرةً مُحْكَمَةً يطولُ زمنُ استتار زَغَلِها، وليس بأيدي القوم غير ذلك البتَّة، ولكنْ من لم يجعل الله له نورًا فما له من نور[3].

---

(١) تقدم الكلام علىٰ عدم ذكرها عند فلاسفة اليونان، وانظر لمن بعدهم من كبار الفلاسفة الإسلاميين وغيرهم من المتكلمين: «المجادلة بين الحكيمين» للموفق البغدادي (٨٣-٩٢).

(٢) مغشوشٌ مزيَّف.

(٣) انظر: «المقدمة» لابن خلدون (٢/ ٤٣٠، ٤٣٦).

الدليل الحادي عشر: أن هذه الصِّناعة لو كانت صحيحةً كما يزعمُ أصحابُها لكان الطالبون لها علىٰ شدَّة طلبهم وطول شقائهم وقلَّة فتورهم واتصال اجتهادهم وبحثهم وامتحانهم ونفقاتهم عليها قد أدركوها؛ فإن الصِّناعات الدقيقة الصَّعبة علىٰ الأفهام في الغاية اللطيفة جدًّا والعلوم الغامضة البعيدة العَسِرة علىٰ الخلق قد أدركه[1] الطالبون له قدرةً وعلمًا، وصدَّق بعضهم بعضًا في أصول ذلك العلم وأكثر مسائله، كأصول الهندسة والحساب والهيئة وغيرها، ولا يزال أحدهم يزداد فيها قوَّةً وبصيرةً وشرحًا وبيانًا وإيضاحًا بأنواع الأدلَّة؛ لأن الشيء إذا كانت مادَّتُه وأصلُه صحيحًا تظافرت الأدلَّة الدالَّة علىٰ ثبوته وصحَّته؛ لأن الحقَّ يُصَدِّق بعضه بعضًا، وإذا كان باطلًا لم يَقُم دليلٌ واحدٌ علىٰ صدقه، وكلَّما شَبَّصَ[2] له أصحابُه شبهةً ظهر فسادُها علىٰ محكِّ البرهان.

وترىٰ طالبي الكيمياء علىٰ فرط اجتهادهم وجِدِّهم لم يَحْصُل في أيديهم منها إلا الخيبة، والحرمان، والنَّدب، والنياحة، والكآبة المترادفة، والأحزان المتواصلة[3].

---

(١) أي العِلم. انتقل من الجمع إلىٰ المفرد.

(٢) شبَّص الشيءَ أصلحه قليلًا، من كلام العامة، كما في «محيط المحيط» (شبص). والكلمة مضبوطة مجودة في الأصل، وهي نادرة الاستعمال.

(٣) يقول ابن خلدون في «المقدمة» (٢/ ٤٣٠): «**مع أنا لا نعلم أن أحدًا من أهل العالم تمَّ له هذا الغرض أو حصل منه علىٰ بغية**، إنما تذهب أعمارهم في التدبير والفهر والصَّلايا والتصعيد والتكليس واعتيام الأخطار لجمع العقاقير والبحث عنها، **ويتناقلون في ذلك حكايات وقعت لغيرهم ممَّن تمَّ له الغرض منها أو وقف علىٰ الوصول، يقنعون باستماعها والمفاوضة فيها، ولا يستريبون** =

مُفْنٍ علىٰ الغَيِّ والخسران مُهْجَتَه   حيرانَ يسألُ عنها كلَّ حيرانِ
يغدُو من الحرص في ثوبين من طمعٍ   مطرَّزين بخذلانٍ وحرمانِ(١)

الدليل الثاني عشر: أن تحويل الفضَّة أو النُّحاس ذهبًا إما أن يكون متضمِّنًا لإعدام جوهر النُّحاس والفضَّة وإحداث جوهر الذهب إنشاءً وإيجادًا، أو لا يكون متضمِّنًا للإعدام والإيجاد لكنَّ ذلك تحويلُ عينٍ إلىٰ أخرىٰ وقلبُ طبيعةٍ إلىٰ غيرها، مع إن الوجود لازمٌ لهما في الحالين معًا.

فإن كان الأول فمعلومٌ أن الجوهرَين مختلفان بذاتهما، فإذا انتقل أحدهما إلىٰ الآخر لم يكن ذلك مع بقاء المخالفة، بل لا بدَّ أن تزول المخالفة وتحدث الموافقة، ويستحيلُ أن يكون المخالفُ للشيء موافقًا له مع قيام سبب المخالفة، وهذه المخالفة بينهما هي قِوَام الجوهر الذي به خالفَ الآخر، فلا يصيرُ موافقًا له إلا ببطلان هذا الخلاف

= **في تصديقها، شأن الكَلِفين المغرمين بوساوس الأخبار فيما يَكْلَفون به، فإذا سئلوا عن تحقيق ذلك بالمعاينة أنكروه وقالوا: إنما سمعنا ولم نر!** هكذا شأنهم في كل عصر وجيل».

ويقول في (٢/ ٤٣٦): «وأما الكيمياء **فلم يُنْقَل عن أحدٍ من أهل العالم أنه عثَر عليها ولا علىٰ طريقها**. وما زال منتحلوها يخبطون فيها عشواء إلىٰ هَلُمَّ، ولا يظفرون إلا بالحكايات الكاذبة. ولو صحَّ ذلك لأحدٍ منهم لحفظه عنه ولده أو تلميذه أو أصحابه، وتُنوقِل في الأصدقاء، وضمن تصديقه صحَّة العمل بعده إلىٰ أن ينتشر ويبلغ إلينا أو إلىٰ غيرنا».

وانظر كلام أبي حيان في «الهوامل والشوامل» (٣٢٥) عن حلاوة حكايات الوصول إلىٰ الكيمياء والتذاذ الناس بها!

(١) لم أجد البيتين في موضع آخر، والثاني منهما أنشده المصنف في «مفتاح دار السعادة» (٣/ ١٤١٧) بتصرُّف يناسب السياق هناك، ويشبه أن يكونا له.

الذي هو قِوَام ذاته وحقيقته وحدوث وفاقٍ يكونُ به قِوَام حقيقتهما، ولا يقدرُ علىٰ ذلك إلا الله سبحانه مخترعُ الأعيان ومعادِنها.

وإن لم يتضمَّن ذلك إعدامًا وإيجادًا، بل نقلًا وتحويلًا، فأيضًا قدرةُ البشر تعجزُ عن ذلك، بل لا يقدرُ علىٰ ذلك إلا من يَقْلِبُ الأعيانَ بعضها إلىٰ بعض، كما يقلبُ البيضة فرخًا والنواة شجرةً، وكما قلَبَ العصا حيَّةً وبعضَ الآدميين قردةً وخنازيرَ وحجارة، وكما يقلبُ النطفة جنينًا، ولا يقدرُ علىٰ ذلك إلا ربُّ العالمين وحده لا شريك له، فمن ادَّعىٰ صلاحية القدرة المخلوقة للبشر علىٰ ذلك فقد كذب وافترىٰ وجاهر بالوقاحة والجرأة(١).

الدليل الثالث عشر: أن قلبَ جنسٍ من المخلوقات إلىٰ جنسٍ آخر، كالجماد حيوانًا، وبعض جنس الحيوان إلىٰ جنسٍ آخر، إنما هو فعلٌ من أفعال الله يُظْهِرُه علىٰ يد بعض أنبيائه احتجاجًا به علىٰ خلقه، كسائر الأفعال الناقضة للعادة، ولا يجوز في حكمة الله تعالىٰ أن يجعل الأشياء التي ثبتت بها حجَّته علىٰ عباده مقدورةً لهم يمكنهم إيقاعُ مثلها بالصِّناعة والمُزَاولة، فتَبْطُل حُجَجُه ويقع فيها اللَّبس(٢).

---

(١) انظر: رسالة «مراتب العلوم» لابن حزم (٤/ ٦٢ - رسائله)، و«المباحث المشرقية» للرازي (٢/ ٢١٥، ٢١٦).

(٢) قال مسكويه: «فأما المتكلمون وطبقاتهم من أصناف الناس فمجمعون علىٰ إبطالها؛ لأنهم يزعمون أن في ذلك إبطال معجزات الأنبياء صلوات الله عليهم، إذ كان ما يدَّعونه قلبَ الأعيان، وهو لا يصحُّ عندهم إلا علىٰ يد نبيٍّ حسب، وإن الله ﷻ هو القادر علىٰ قلب الأعيان دون مخلوقيه». «الهوامل والشوامل» (٣٢٧).

ولهذا لو اجتمع الخلائقُ في صعيدٍ واحد، وأُعْطُوا نهاية القدرة الصَّالحة لهم، لم يقدِروا أن يقلبوا عصًا من العِصِيِّ حيَّةً أو حيوانًا غيرها، بل ولا أن يقلبوا الخردلة مثلًا برغوثًا، ولا أن يُخْرِجوا من بطن الأرض ناقةً من غير فحلٍ ولا أمٍّ بل تكوَّنت في جوف الأرض، ولا أن يشقُّوا القمرَ بنصفين، ولا أن ينفخوا في طينٍ كهيئة الطير فيصير طيرًا، ولا يبرئوا الأكمَه والأبرص.

فقلبُ النُّحاس والرَّصاص ذهبًا هو من هذا الجنس الخارج عن مقدور الدَّاخل في معجزات الأنبياء صلىٰ الله عليهم وسلم، ولم يُعْطِ الله نبيًّا من الأنبياء معجزةً فقَدَر البشرُ أن يأتوا بمثلها أبدًا؛ لكيلا تَبْطُل حُجَجُ الأنبياء وبيِّناتهم.

ولا ريب أن قلبَ النُّحاس إلىٰ الذهب هو من جنس المعجزات، ولهذا لمَّا عَلِمَ بعض عقلاء الكيمياويين ذلك نسبوا هذا العلم إلىٰ الأنبياء تارةً وإلىٰ الأولياء الذين يكون عليهم نوعٌ من خرق العوائد تارة، حتىٰ احتجَّ بعض أوقاحهم بأن قال في كتابه: «إن الخبر الشائع الذائع الذي لا يجوز عليه التواطؤ والتظاهر جاء بأن موسىٰ كان يعملها»[1].

(١) من أقدم من نسب علم الكيمياء إلىٰ موسىٰ ﷺ: الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٤/ ١٠، ١١)، وحكاه بلاغًا عن ابن عباس ﵄ في خبر إسرائيلي من طريق جويبر عن الضحاك، وجويبر متروك الحديث ليس بشيء، كما في «الميزان» (١/ ٣٩١)، إلا أن في الطريق إليه آفة أخرىٰ، فإن الغالب أنه من رواية أبي حذيفة البخاري صاحب كتاب «المبتدأ» كما في «تاريخ دمشق» =

وقال بعضهم: «هذا العلم لم يكن بعد الأنبياء إلا في الأئمة المعصومين المأمون منهم إظهارُها وإفشاؤها للجمهور؛ لما فيه من فساد العالَم، وإنهم لِعصمتهم ومعرفتهم بالناس خَصُّوا بتعليمها بعضَ المتَّصلين بهم من الحُجَج والدُّعاة والأبواب، وأخذوا عليهم العهودَ والمواثيق أن لا يُفْشُوها للجمهور ويُبْدُوها لهم لِمَا يُتَوقَّع في ذلك من الفساد».

فممَّن نسبوا علمَها إليه من الأئمة: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه[1].

= (٦١/ ٩٤)، وهو كذابٌ متروك كما قال الدارقطني وغيره، انظر: «لسان الميزان» (٢/ ٤٤).

ونسبه الثعلبي في «الكشف والبيان» (٢٠/ ٥٠١) إلىٰ سعيد بن المسيب دون إسناد.

قال أبو حيان في «البحر المحيط» (٢٠/ ٥٦٧): «ولعل ذلك لا يصحُّ عنه ولا عن ابن المسيب».

وحكىٰ النديم في «الفهرست» (٢/ ١/ ٤٤٢) اختلاف أهل صناعة الكيمياء في ذلك، فقالت طائفة منهم: «إن ذلك كان بوحي من الله جلَّ اسمه إلىٰ جماعة من أهل هذه الصناعة»، وقال آخرون: «كان هذا بوحي من الله إلىٰ موسىٰ بن عمران وإلىٰ أخيه هارون عليهما السلام، وإن الذي كان يتولىٰ ذلك لهما قارون، وإنه لمَّا كثر ما عنده من الذهب والفضة كنَز الكنوز، وإن الله تبارك وتعالىٰ لمَّا رآه تجبَّر وتكبَّر وسَطَا بما عنده من الأموال أخذه بدعاء موسىٰ عليه».

قال شيخ الإسلام في «السياسة الشرعية» (٢٣٠): «ومن ادعىٰ علىٰ النبي ﷺ أو علىٰ موسىٰ عليه السلام أنه كان يَعْملها أو يُعَلِّمها فقد كذب وافترىٰ»، وسيأتي تكذيبه كذلك فيما ينقله المصنف.

(١) نسب الطغرائي وابن شهر آشوب في «المناقب» (٤/ ١٥٨) رواية مختلقةً بلا إسنادٍ إلىٰ عليٍّ رضي الله عنه أنه «سئل عن الصَّنعة، فقال: هي أخت النبوَّة، وعصمة =

قال صاعد[1] في «تاريخ الحكماء والفلاسفة»[2]: «ومن المشهورين بصناعة الكيمياء جماعةٌ أولهم علي بن أبي طالب، يحملُ أهلُ الصِّناعة عنه فيها رسالةً صغيرةً نحو ورقة تضمَّنت رموزًا مستغلقة».

وذكر منهم: جعفر بن محمد الصادق، ثم قال: «وهو أعلمُ أهل البيت الكريم بالصِّناعة وأشهرُهم بانتحالها».

قال: «وألَّف عليه جابرُ بن حيان فيها كتابًا يشتمل علىٰ ألف ورقة تتضمَّن من رسائله خمسمئة رسالة».

ثم ذكر أن من تلامذته جابر بن حيان الصوفي، قال: «ويكنىٰ أبا موسىٰ، وإياه يعني في كتبه: وحقِّ سيدي، أو قال سيدي».

قال: «وإلىٰ جابر انتهىٰ علم الصِّناعة في الإسلام، وهو نظيرُ روسم[3] من المتقدمين، وله في فنونها نحو ثلاثين تأليفًا تحتوي علىٰ

= المروَّة، والناسُ يتكلمون فيها بالظاهر، وإني لأعلم ظاهرها وباطنها، هي والله ما هي إلا ماء جامد، وهواء راكد، ونار جائلة، وأرض سائلة»، وأنه سئل في أثناء خطبته: هل الكيمياء يكون؟ فقال: هو كائن وسيكون، فقيل: من أي شيء هو؟ فقال: إنه من الزئبق الرجراج، والأسرب والزاج، والحديد المزعفر، وزنجار النحاس الأخضر . . .» إلىٰ آخر هذا الكذب.

(١) أقحمت في الأصل «ابن» قبل «صاعد»، وسيأتي علىٰ الصواب. وهو القاضي المؤرخ أبو القاسم صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن الأندلسي توفي سنة ٤٦٢. ترجمته في «الصلة» (١/ ٣٢١)، و«الوافي» (١٦/ ٢٣٢).

(٢) ويسمىٰ «طبقات الحكماء» و«أخبار الحكماء» و«أحوال الحكماء» و«التعريف في أحوال الحكماء»، ولعله هو «طبقات الأمم»، ولم أجد النصوص التي نقلها المصنف فيما طبع منه، ولا رأيت من نقلها عنه، فهي من فرائد هذه الرسالة.

(٣) كذا في الأصل، ويرد في المصادر العربية علىٰ أنحاء، وهو باليونانية =

قريب من ثلاثة آلاف ورقة كلها رموزٌ وبحارٌ مُضِلَّة[1] لا يهتدي للحقِّ منها إلا من رآه الله أهلًا للصِّناعة ومستودَعًا لها».

قال: «وأجلُّ تواليف جابر في أصول الصِّناعة كتاب «الرحمة»[2]، فهو علىٰ صغره عظيمُ الفائدة، شريفُ الغرض، قريبُ الإشارة، وأما كتبه في أعمال الصِّناعة فأكثرها محرَّفٌ عن طريق الصَّواب، مقصودُه بجمهوره التلبيسُ والإغماض».

فتأمَّل ما في هذا من الكذب والافتراء علىٰ رسل الله وأنبيائه وأوليائه، ونسبتهم إلىٰ ما نزَّههم الله عنه وبرَّأهم منه، فأيُّ حياءٍ أقلُّ وأيُّ جرأةٍ أعظمُ ممَّن يقول: إن الخبر المستفيض الشائع الذائع الذي لا يجوز عليه التواطؤ أن موسىٰ كان يعملها؟!

= Zosime، أو زوسيموس، فيلسوف عاش بمصر قبل الإسلام، وكان قيِّمًا بعلوم الكيمياء، وله فيها تصانيف مشهورة، ذكره صاعد في علماء مصر القدماء من «طبقات الأمم» (٤٠) فقال: «ومن علمائهم: روسم [تحرف في مطبوعته إلىٰ: ورؤسهم]، صاحب الكتب الجليلة في صناعة الكيمياء». وانظر: «الفهرست» (٢/ ١/ ٤٤٧)، و«الرسالة المصرية» لأبي الصلت أمية (١/ ٣٠ - نوادر المخطوطات)، و«أخبار الحكماء» (٢٥١)، و«علم الفلك» لنلِّينو (٢١٩)، و«تاريخ التراث العربي» (١٠٤- المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء)، و«الخيمياء العربية» لجورج قنواتي (١٠٩٦ - تاريخ العلوم العربية).

(١) الأصل: «مظلة».

(٢) كتاب «الرحمة» الصغير، وهو مطبوع، قال النديم في «الفهرست» (٢/ ١/ ٤٥٢): «وقال جماعة من أهل العلم وأكابر الوراقين: إن هذا الرجل -يعني جابرًا- لا أصل له ولا حقيقة، وبعضهم قال: إنه ما صنَّف، وإن كان له حقيقة إلا **كتاب الرحمة**، وإن هذه المصنفات صنَّفها الناس ونحلوه إياها»، ومضىٰ القول في جابر في الدراسة.

فيا عجبًا لعاقل تبلغ به وقاحتُه[1] وجرأتُه إلىٰ هذا الحدِّ؟!

فهل يحلُّ لمسلم أن يتوقَّف أو يشكَّ في كذب هذا علىٰ موسىٰ ﷺ، وأن نسبة موسىٰ إلىٰ ذلك كنسبته إلىٰ أنه ركَّب أدويةً وتَدَاخِينَ وعقاقيرَ انفرد بعملها، وكان يُظْهِر بها ما يُظْهِرُه لفرعون وقومه، كما يزعمُه من يزعمُه من أعداء الأنبياء الذين مضمون قولهم: إن النبيَّ ساحرٌ عليم؟!

وأظنُّ هذا الوَقِح الفاجر رأىٰ في بعض الكتب أن موسىٰ عَمِلها، ولعله موسىٰ بن ميمون اليهوديُّ الفيلسوف[2]، فظنَّ هذا الجاهل أنه موسىٰ بن عمران؛ فإن موسىٰ بن ميمون كان من فلاسفة اليهود، ورام الجمعَ بين الشريعة الموسويَّة والفلسفة، فأفسد به[3] علىٰ اليهود بقيَّة ما كان بأيديهم من دين موسىٰ ﷺ[4].

---

(١) رسمت في الأصل: «وقلعته»، ولعل الصواب المثبت.

(٢) أبو عمران اليهودي القرطبي، رئيس اليهود وعالمهم وحبرهم بالديار المصرية. قيل: إنه كان أوحد زمانه في صناعة الطب، متفنن في العلوم، وله معرفة جيدة بالفلسفة. توفي سنة ٦٠١. ترجمته في «تاريخ الإسلام» (١٣/ ٢٦٢)، و«الأعلام» (٧/ ٣٢٩). وللمستشرق اليهودي إسرائيل ولفنسون كتابٌ حافلٌ في سيرته ومصنفاته.

(٣) أي بذاك الجمع.

(٤) وهو من ملاحدة اليهود ومتفلسفة أهل الكتاب المتأخرين كما يقول شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (٣/ ٢٨٧)، و«درء التعارض» (٧/ ٩٤). وذكر في «درء التعارض» (١/ ١٣١، ١٣٢) أنه في اليهود كالغزالي في المسلمين، من جهة أنه يمزج الأقوال النبوية بالأقوال الفلسفية ويتأولها عليها في بعض كتبه. =

وبالجملة فنسبةُ الأنبياء صلواتُ الله وسلامه عليهم إلىٰ هذا قدحٌ فيهم ونسبةٌ لهم إلىٰ أنهم من جملة أرباب التَّداخين والتَّعافين والحِيَل والمَخَارق، فهل يَصْدُر هذا إلا من أعظم أعدائهم الذين يزعمون أنهم بَلَغُوا ما بَلَغُوا بتلطُّفهم في الحِيَل وأنواع الصَّنائع الغريبة العجيبة؟!

وهل يُتَوصَّل إلىٰ القدح في الأنبياء بأبلغَ من هذا الباطل المُحَال الذي يتضمَّن جعلَهم زَغَلِيَّة محاليَّة طالبين للدُّنيا متحيِّلين علىٰ تحصيلها بكلِّ طريق؟! سبحانك هذا بهتانٌ عظيم.

وكذلك نسبة ذلك إلىٰ عليٍّ ﷺ وقد نزَّهه الله من ذلك وباعدَه عنه، وإنما هؤلاء الأسقاط الأراذِل ينفِّقون محالهم وزَغَلهم وأوساخ علومهم وأعمالهم بنسبتها إلىٰ من جعل الله له في العالمين لسانَ صِدْق؛ ليَنْفُق ذلك بإضافته إليهم، فيغتَرَّ بتلك الإضافة زَغَلُ الزَّغَل وحُثَالةُ الخلق ويعتقدون صحَّة ذلك، كما نسبوا إلىٰ جعفر الصادق كلَّ رذيلةٍ ومحالٍ وكذبٍ من الكيمياء، والقُرْعة، وكتاب الاختلاجات، والرُّعود، والبروق، والبطاقة، والهَفْت، والجَفْر، والملحمة، وعلم أحكام النجوم، وعلوم التَّعافين، والسِّيمياء[1]، وكما نسَبه الرافضة إلىٰ

= وله كتاب «دلالة الحائرين». قال ابن العبري في «تاريخ مختصر الدول» (٤١٧): «وأُكْرِه علىٰ الإسلام، فأظهرَه وأسرَّ اليهودية، ... وكان عالمًا بشريعة اليهود، وصنَّف كتابًا في مذهب اليهود سمَّاه بالدلالة، وبعضهم يستجيده، وبعضهم يذمُّه ويسمِّيه الضلالة، وغلب عليه النِّحلة الفلسفية، وصنَّف رسالة في المعاد الجسماني، وأنكر عليه مقدَّمو اليهود فأخفاها إلا عمَّن يرىٰ رأيه، ورأيتُ جماعةً من يهود بلاد الفرنج الغتم بأنطاكية وطرابلس يلعنونه ويسمُّونه كافرًا».

(١) انظر للتعريف ببعض ما ذُكِر هنا من الأكاذيب: التعليق علىٰ «الانتصار لأهل الأثر» (١١٤-١٢٠).

أنه منهم، وكذلك المعتزلة والقدرية والاتحادية وغيرهم.

ومن له أدنىٰ خبرةٍ بسيرته وسيرة أهل بيته وآبائه ﷺ يعلم براءتهم ونزاهتهم عن ذلك، وأن الله صانهم وحماهم عن ما ابتلىٰ به هؤلاء السَّفِل الأراذل[1].

وقد خَرَق بعض هؤلاء الأراذل حجابَ العقل[2]، وهتَك سِتر الحياء، وجاهَر بالعظيمة[3]، ونسَب رسول الله ﷺ إلىٰ أنه كان يعرف هذه الصِّناعة وأنها كانت في أهل بيته.

وهذه العظائمُ متىٰ وصل الرجلُ إلىٰ الإقدام عليها فقد كفىٰ الناسَ مؤونتَه، ونادىٰ بنفسه علىٰ نفسه أنه مِن أكذب الناس وأفجَرِهم وأوقَحِهم وأقلِّهم حياءً وأعظمهم طعنًا وقدحًا في الرسول ﷺ وأهل بيته.

---

(١) قال المصنف في «مفتاح دار السعادة» (٣/ ١٤٣٢): «والكذابون كثيرًا ما ينفِّقون سلعهم الباطلة بنسبتها إلىٰ عليٍّ وأهل بيته، كأصحاب القرعة والجفر والبطاقة والهفت والكيمياء والملاحم وغيرها، فلا يدري ما كُذِب علىٰ أهل البيت إلا الله سبحانه».
وفي «رجال الكشي» (١٢٦)، و«بحار الأنوار» (٢/ ٢٤٦) قال جعفر ﷺ: «إن الناس أولعوا بالكذب علينا»! والآثار عنه في هذا المعنىٰ كثيرة.
وانظر لبعض القول فيما كُذِب عليهم ﷺ: «منهاج السنة» (٢/ ٤٦٤، ٤/ ٥٤، ٧/ ٥٣٤، ٨/ ١٠، ١١، ١٣٦)، و«درء التعارض» (٥/ ٢٦)، و«بغية المرتاد» (٣٢١، ٣٢٨)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٢١٧، ١١/ ٥٥، ٥٨٢، ٢٣/ ٦٧، ٣٥/ ١٨٣)، و«تاريخ الإسلام» (٣/ ٨٣٨).
(٢) رسمها في الأصل: «العقد»، والوجه المثبت، وانظر: «غاية المرام» للآمدي (١٠٧).
(٣) الفرية العظيمة. انظر: «زاد المعاد» (٥/ ٥٢٤)، و«شفاء العليل» (٢/ ١٩٦).

فَلْيَحْمَد المسلمُ الله ﷻ علىٰ أن عافاه ممَّا ابتلىٰ به هؤلاء الوِقَاح الأراذل الذين هم سَقَطُ الناس وأراذلُهم.

وقد ظنَّ بعضهم أن هذا هو علم الكنوز الذي أُوتِيَه قارونُ حتىٰ أُوتِيَ من الأموال ما أُوتِي[1]، وأنه العلمُ الذي أشار إليه في قوله: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ﴾ [القَصَص: ٧٨][2].

وهذا كذبٌ مفترىٰ إما منه وإما عليه؛ فإن الذي دلَّت عليه الآية أن قومه لمَّا وعظوه وأمروه بالإنفاق وطاعة الله أخذته العزَّة بالإثم، فأُعجِب بنفسه، وقال لهم علىٰ جهة الردِّ عليهم والرَّوغان عنهم والأخذ في حديثٍ غير الذي قيل له: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ﴾[3].

فقال أكثرُ المفسرين: ادَّعىٰ أن عنده علمًا استوجبَ به ذلك المال وتلك النعمة.

ثم اختلفوا في ذلك العلم:

---

(١) ولِمَا أوتي قارون من تلك الأموال كانت له شهرة عظيمة عند أهل الكيمياء، حتىٰ إنهم نسبوا إليه كتبًا في هذه الصناعة! انظر: «تاريخ التراث العربي» لسزكين (١٦٤ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

(٢) ستأتي الإشارة إلىٰ من قال ذلك أو روي عنه. وقد ذكر ابن رُشَيِّق في أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٥٨- الجامع لسيرة شيخ الإسلام) أن له تصنيفًا في هذه الآية، فلعله من مصادر المصنف فيما يأتي من تحرير الأقوال ومناقشتها.

(٣) هذه عبارة ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٦/ ٦١٣)، وهو مصدر المصنف في حكاية الأقوال وسياقتها.

فقال بعضهم: هو عِلمُ التوراة وحفظُها[1]، وأن المعنىٰ: أن الله كما فضَّلني عليكم بالعلم فضَّلني عليكم بالمال، فخصَّني دونكم بالعلم والمال. وهذا ضعيفٌ جدًّا لا يليقُ بالآية وسياقها، ولم يكن قارونُ أعلمَ بني إسرائيل، ولم يذكره الله ﷻ بعلمٍ ولا إيمان، وإنما ذكره بكونه من قوم موسىٰ، ومجرَّدُ كونه من قومه لا يدلُّ علىٰ أنه مؤمنٌ فضلًا عن أن يكون عالمًا بل من أعلمهم، وإنما وصفه الله تعالىٰ بالبغي المنافي للإيمان، والتهديدُ الذي[2] ألحقه به إنما يلحقُ أمثالُه بالكفار؛ لقوله: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ۚ وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [القَصَص: ٧٨]، ومثلُ هذا لا يقالُ لمسلمٍ عاصٍ.

وأيضًا، فإن قصة قارون فيها دليلٌ علىٰ أنه كان معاديًا لموسىٰ ساعيًا في أذاه وعَيْبِه عند بني إسرائيل، علىٰ ما هو معروفٌ في قصَّته، ومثلُ هذا لا يَصْدُر عن مؤمنٍ فضلًا عن عالمٍ من علماء قومه.

وأيضًا، فأيُّ دليل يدلُّ علىٰ أن قصَّته كانت بعد نزول التوراة؟!

فعُلِم ضعفُ هذا القول.

وقالت طائفةٌ من المفسِّرين: إنما أراد العلمَ بالتجارات ووجوه المكاسب وطرق تحصيل الأموال[3]، وذلك العلمُ الذي اختصَّ به

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ١٥٦)، و«الكشاف» (٣/ ٤٣١)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٦/ ٣٢١).

(٢) الأصل: «التي»، ولعله من سبق القلم.

(٣) نسبه الماوردي في «النكت والعيون» (٤/ ٢٦٨)، والقرطبي (١٦/ ٣٢١) إلىٰ علي =

دونهم، فكأنه قال: أوتيتُه بإدراكي وسعيي.

وقالت طائفةٌ أخرىٰ: إنما أراد: أني أوتيته علىٰ علم من الله وتخصيصٍ من لدنه خصَّني به ومنحني إياه. وهذا قولُ ابن زيد[1] وغيره.

ولا يقال علىٰ هذا بأن قوله ﴿عِندِىٓ﴾ يردُّه؛ لأن المعنىٰ عند أرباب هذا القول: أن هذا في رأيي ومعتقَدي، فليس ﴿عِندِىٓ﴾ ظرفًا للعلم، وإنما هو ظرفٌ لمضمون الجملة، وهذا نظيرُ الآية الأخرىٰ وهي قوله سبحانه: ﴿فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۭ﴾ [الزُّمَر: ٤٩][2].

وقد حُكِي في قول قارون: أن العلم هو علمُ الكيمياء. حكاه المهدويُّ، وابنُ عطية، وغيرهما[3]. وهذا لا يُعْلَم صحَّتُه عمَّن نُسِب

= ابن عيسىٰ، وهو الرماني. ونسبه ابن عطية (٦/ ٦١٤) وتبعه أبو حيان (٢٠/ ٥٦٦) إلىٰ أبي سليمان الداراني.

(١) أخرجه ابن جرير (١٨/ ٣٢٦)، وابن أبي حاتم (١٢/ ٢٧٣).

(٢) مال المصنف إلىٰ هذا القول، وقد قدَّمه في «شفاء العليل» (١/ ١٢٦)، وجعل الآية الأخرىٰ نظيرة لهذه الآية كما فعل هنا، وقال (١/ ١٢٨): «وقد يترجح هذا القول بقوله: ﴿أُوتِيتُهُۥ﴾، ولم يقل: حَصَّلتُه واكتسبتُه بعلمي ومعرفتي، فدلَّ علىٰ اعترافه بأن غيره آتاه إيَّاه».
وهو اختيار ابن جرير (١٨/ ٣٢٥، ٣٢٦)، وحكىٰ أبو الليث السمرقندي في «بحر العلوم» (٢/ ٦٢٠) عن الزجاج أنه الأشبه، وقال أبو جعفر النحاس في «معاني القرآن» (٥/ ٢٠١): «وهذا أولاها، يدلُّ عليه ما بعده»، ورجحه ابن كثير في «التفسير» (٦/ ٢٥٤)، و«البداية والنهاية» (٢/ ٢٠٣).

(٣) «الكشف والبيان» (٢٠/ ٥٠١)، و«المحرر الوجيز» (٦/ ٦١٤)، ولم أجده في كتاب «التحصيل» للمهدوي، ولعل المصنف أراد أن يكتب «الثعلبي» كما سيذكره شيخ الإسلام، فسبق ذهنه إلىٰ المهدوي. =

إليه وهو سعيد بن المسيب[1]، وإن كان صحيحًا عنه فلا دليل فيه علىٰ

= ورویٰ ابن أبي حاتم في «التفسير» (١٢/ ٢٥٤) عن الوليد بن زَوْران، وهو تابعيٌّ غير مشهور، في قوله تعالىٰ عن قارون: (وآتيناه من الكنوز) قال: «كان قارون يعمل الكيمياء».

وحكاه الطوفي في «الإكسير» (٤٨) وأبهم قائله، ولم يردَّه بشيء، وللطوفي ميلٌ إلىٰ تصحيح الكيمياء، وسيأتي كلامه في الاحتجاج لها، قال: «وقيل: أراد: علىٰ علم عندي بعمل الكيمياء. فإن صحَّ هذا فإن الكيمياء موجود».

وبنىٰ عليه الفيروزابادي، فقال في «بصائر ذوي التمييز» (٦/ ٧٣) عن قارون: «وسبب جمعه للمال العظيم اطلاعه علىٰ صنعة الكيمياء».

(١) تقدم الخبر الإسرائيلي المكذوب المرويُّ عن ابن عباس، وقول أبي حيان في «البحر المحيط» (٢٠/ ٥٦٧): «ولعل ذلك لا يصحُّ عنه ولا عن ابن المسيب».

وقال أبو جعفر النحاس في «معاني القرآن» (٥/ ٢٠١): «فأما ما روي أنه كان يعمل الكيمياء فلا يصح» يعني عن قائله أو في نفس الأمر، والثاني أشبه، وقد أخذه من قول الزجاج في «معاني القرآن» (٤/ ١٥٦): «والذي رُوِيَ أنه كان يعمل الكيمياء، وهذا لا يصح؛ لأن الكيمياء باطلٌ لا حقيقة له». وانظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٢٤٣).

وضعَّف هذا القول جماعةٌ من أهل العلم، وجعله تاج القراء الكرماني من التفسير «العجيب» في كتابه «غرائب التفسير» (٢/ ٨٧٤)، وقال: «وهذا لا يرتضيه المحققون؛ لأن الكيمياء اسمٌ لا مسمىٰ له، كالعنقاء».

وقبله جعله أبو طاهر الطريثيثي (وهو من معتزلة الزيدية المتقدمين في القرن الرابع) من «الشذوذ» في كتابه «متشابه القرآن» (٩٧٣، ١٠٤٦)، وقال في «الباب السادس عشر فيما تعلقوا به من معرفة قارون الكيمياء»: «الذي تعلقوا به من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ﴾ **قالوا: عنىٰ به الكيمياء.**

الجواب: أن التعلق بذلك فاسد؛ وذلك لأنه لم يقل: بعلم عندي. وليس في اللغة أن يقال: «أُعْطِيتُ كذا علىٰ عِلْم» أن يكون العلم سببًا للعطية. علىٰ أن العلم يجوز ردُّه إلىٰ أشياء كثيرة، فمن أين أن المراد به الكيمياء وليس في الآية ذكرٌ لذلك ولا دلالةٌ عليه؟ وسنفسِّر العلم علىٰ وجهٍ معلوم دون الكيمياء. =

أن تلك الصِّناعة كانت حقًّا في نفس الأمر، وأنها تضمَّنت قلبَ الفضَّة والنُّحاس ذهبًا، بل يكون تصفيرُه وصبغُه جَعَل منها ذهبًا مصنوعًا مصبوغًا واتَّخذه كنوزًا، فأيُّ دليلٍ في هذا يدلُّ علىٰ صحَّتها؟!

وأقدمُ من علِمتُه تكلَّم في علم الكيمياء في الإسلام ونُسِبَ إليه هو خالد بن يزيد[1]، فإنه نُسِبَ إلىٰ ذلك وذكره صاعد في «تاريخه» وقال:

= علىٰ أن إثبات الكيمياء غير صحيح، وقد دلَّ المتكلمون علىٰ فساد ذلك بما فيه غنيةٌ وكفاية، ولولا أن الكتاب ليس من شرط أمثال ذلك لأوردتُ منه ما يكون كافيًا، وفيما ذكره شيخنا أبو زيد البلخي في كتابه «تقاسيم العلوم» غنيةٌ وكفاية»، ثم قال: «فأما معنىٰ الآية فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن الله تعالىٰ أخبر بمثل ذلك عن كل من يؤتيه الله مالًا أنه يقول مثل ما قال قارون، ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۭ ۚ بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ﴾، فقد أخبر أن الكلَّ يقولون مثل ما قال قارون، بمعنىٰ أن المعطي إيانا ذلك أعطانا علىٰ علم باستحقاقنا ذلك، ولو لم نكن له أهلًا ما أعطانا الله. فردَّ الله ذلك بقوله: (بلْ هي فتنة)، فأخبر أن الذي أعطاه الله تعالىٰ امتحانٌ له وليس عن استحقاق. ولا تعلُّق في ذلك بقوله: (عندي)؛ لأنه يريد: أن هذا كما قلتُه فيما أراه أو أتوهَّمه»، ثم ذكر وجهًا آخر لا برهان له به، وقد سقتُ كلامه بطوله لأهميته وخفاء موضعه وتقدم قائله.

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٢٠٣): «وأما من زعم أن المراد من ذلك أنه كان يعرف صنعة الكيمياء . . . فليس بصحيح؛ لأن الكيمياء تخييلٌ وصبغةٌ لا تحيلُ الحقائق ولا تشابه صنعة الخالق»، وقال في «التفسير» (٦/ ٢٥٤): «وهذا القول ضعيف؛ لأن علم الكيمياء في نفسه علمٌ باطل؛ لأن قلب الأعيان لا يقدر أحدٌ عليها إلا الله ﷻ . . .».

وجزم ببطلان تفسير ذلك العلم بالكيمياء ابن الملقن في «التوضيح» (١٩/ ٤٩٤).

(١) بن معاوية بن أبي سفيان الأموي، توفي سنة ٩٠، وتقدم الكلام عنه في الدراسة.

«إنه أخذ الصِّناعة عن رجلٍ من الرُّهبان يقال له: مَرْيانُس الرُّومي»[1].

الدليل الرابع عشر: أن الكيمياء لو كانت صناعةً حقيقيَّةً صحيحة الأصول وهي جائزةٌ في الشرع لكان علمُها وعملُها من أنفع الأمور للأمَّة، ولا سيَّما في أوقات الحاجات إلىٰ جهاد الأعداء والنفقات علىٰ جيوش الإسلام وإعزاز الدِّين[2]، فتكون الكيمياء حقًّا جائزًا ثم لا يعملها أحدٌ من الأنبياء ولا الخلفاء الراشدين مع حاجتهم إلىٰ المال وضرورتهم إلىٰ الإنفاق؟! هذا ممَّا يَعْلَم بطلانَه من له عقلٌ سليم؛ فإن الخلفاء أنصحُ للأمَّة من أن يعلموا طريقًا صحيحًا جائزًا يتوصَّلون به إلىٰ إقامة الدين وجَبْر المساكين وإغناء الفقراء وتوسعة الإسلام ثم يُهْمِلونه ولا يَنْبِزون[3] فيه بحرفٍ واحد، وتتوفَّر همَمُهم ودواعيهم علىٰ كتمانه جملةً، ولكن القوم كانوا أشرف نفوسًا وأعظم أقدارًا من أن يرضوا لأنفسهم وللأمَّة بالزَّغَل والمُحَال[4].

---

(١) في «طبقات الأمم» لصاعد (٤٨): «كان بصيرًا بالطب والكيمياء، وله في الكيمياء رسائل وأشعارٌ بارعة دالة علىٰ معرفته وبراعته فيها».
وانظر لصلة خالد بمريانس: «وفيات الأعيان» (٢/ ٢٢٤)، و«تاريخ التراث العربي» (١٦٢- المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء)، وما مضىٰ في الدراسة.

(٢) كما قال المأمون: «لو صحَّت الكيمياء ما احتجنا إلىٰ الخراج». ذكره ابن عقيل في «الفنون». انظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٢/ ٤٤٠). ونُقِلت العبارة في «فوات الوفيات» (٢/ ٤١٤) عن ابن برهان النحوي من قوله وإنما تمثَّل بها.
وانظر حكاية لطيفة في هذا المعنىٰ للملك السعيد صاحب ماردين مع أحد الزهاد في «لطائف الأعلام في إشارات أهل الإلهام» للكاشاني (٤٨٨).

(٣) ينطقون، وتقدم الكلام علىٰ هذه اللفظة ودلالتها.

(٤) انظر: «المجادلة بين الحكيمين» للموفق البغدادي (٥٩).

الدليل الخامس عشر: أن غاية ما يصلُ إليه الكيمياويُّ تغييرُ صفات الجوهر الذي يَزْعُم أنه يَقْلِبه ذهبًا، فإنه يبالغ في صَبغه وتصفيره وتلوينه وإشراقه ورزانته وثِقَله، وليس بيده ولا عند الناظر غير ذلك، فأما حقيقتُه الذهبيَّة التي تميَّزت بها عن غيرها وكانت بها ذهبًا فمن أين له تكوينُها؟! والصِّفاتُ المذكورة لا تدلُّ علىٰ انقلاب الحقيقة، فالقولُ بانقلابها كذبٌ علىٰ الطَّبيعة والصِّناعة.

الدليل السَّادس عشر: أنه من المستحيل أن يتشابه خلقُ الله بصُنع العباد أبدًا، بل خلقُ الله لا يشبه صُنعَ العباد، ولا صُنعُهم يشبه خلقَه سبحانه، قال تعالىٰ: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الرعد: ١٦].

وإذا كان الله سبحانه هو خالقَ جوهر الذهب فمحالٌ أن يصنَع العبادُ مثلَه، وإنما يُضاهون ويُحاكُون خلقَه، كما يصوِّرون صُوَر الحيوان من الأحجار والخشب والمعادن وغيرها، وكما يصوِّرون صُوَر الأشجار والنبات والنجوم وغيرها، فهذا تصويرٌ وتمثيلٌ للمخلوق بالمصوَّر لا إحداثُ ذاتٍ نظيرَ الذات التي خلقها الله ﷻ؛ فإن المخلوق أضعفُ قدرةً من ذلك[١].

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا يفرِّق في هذا التصوير بين الحيوان وغير الحيوان، فيجوز تصوير صورة الشجر والمعادن في الثياب والحيطان ونحو ذلك؛ لأن النبي ﷺ قال: من صوَّر صورةً كُلِّف أن ينفخَ فيها الروح وليس بنافخ، ولهذا قال ابن عباس للمستفتي الذي استفتاه: صوِّر الشجر وما لا روح فيه. وفي السنن عن النبي ﷺ أن جبريل قال له في الصورة: مُرْ بالرأس فليُقْطَع، ولهذا نصَّ الأئمة علىٰ ذلك وقالوا: الصورة هي الرأس لا يبقىٰ فيها =

فغايةُ الناس تشبيهُ المصنوع بالمخلوق من بعض الوجوه، مع التباين في الحقائق، ولهذا مُنْصِفوهم إذا قَتَلوا الصَّنعةَ خُبْرًا ورجعوا إلىٰ عقولهم يقولون: نحن **صبَّاغون**[1]، وإنما نعملُ تَصْفِيرة، ويقول حُذَّاقهم: إن أكثر ما تَثْبُت تلك الصِّبغة إذا كانت نهايةً[2] ستين سنة، ثم

= روح فيبقىٰ مثل الجمادات. وهذا التصوير ليس فيه غشٌ ولا تلبيس؛ فإن كل أحدٍ يفرِّق بين المصوَّر وبين المخلوق، وأما الكيمياء فإنه يشبَّه فيها المصنوع بالمخلوق». «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٧٠).

(١) ينقل الكيمياويون هذا عن مارية القبطية، كما في «المجادلة بين الحكيمين» للبغدادي (٧٩). ومارية من الفلاسفة الذين تكلموا في الصنعة كما يذكر النديم في «الفهرست» (٢/ ١/ ٤٤٧)، وسمَّىٰ في الكتب التي ألفها الحكماء كتاب «مارية القبطية مع الحكماء حين اجتمعوا إليها»، ولها شأنٌ كبير عندهم، ولا صلة لها بسُرِّية النبي ﷺ وأم ولده إبراهيم ﵄، كما توهم بعضهم، وإنما وافق اسمها. وفي تعيينها اختلاف. يقول سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١٠١ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء): «وربما كان من الممكن من واقع المحتوىٰ والاقتباسات التخمين أن رسائل مارية تعود إلىٰ القرن الثاني أو الثالث الميلاديين». وانظر: «نهاية الأرب» (١/ ٣٥٣)، و«الخيمياء العربية» لجورج قنواتي (١١٠١ - تاريخ العلوم العربية).

وفي «نخبة الدهر في عجائب البر والبحر» لشيخ الربوة محمد بن أبي طالب الأنصاري (٥٨): «قال المحققون: أيها الحكيم الكيماوي، **إنك قلت عن صناعتك: نحن صبَّاغون لا خلَّاقون**، أي أنك لا تقدر علىٰ نقل سائر الأعراض الأربعة عشر الذهبية فتجعلها بدلًا من أوصاف الفضة أو أوصاف معدنٍ ما غيره عن آخرها فيكون ذلك ذهبًا من كل وجه».

ومن النصوص الثمينة في هذا السياق قول شيخ الصنعة جابر بن حيان في بعض رسائله (١٤١- مختار رسائل جابر): «وكذلك **الكيمياء إنما هي إعطاء الأجسام أصباغًا لم تكن لها**».

(٢) كذا في الأصل. ولعل المراد: إذا بلغت منتهىٰ الجودة وغاية الإتقان.

ترجعُ إلىٰ حقيقتها ومادَّتها. ذكر ذلك غيرُ واحدٍ منهم(١).

الدليل السابع عشر: أن النبي ﷺ ثبت عنه في «الصَّحيح»(٢) أنه قال: «**يقول الله ﷻ: ومن أظلمُ ممَّن ذهَب يخلقُ كخلقي، فليخلقوا ذرَّة، فليخلقوا بعوضة**». وفي لفظٍ: «**فليخلقوا شعيرة**».

فأخبر سبحانه عن ظلم هذا الباغي أن يخلق مثلَ خلق الله، ثم عجَّزه سبحانه عن ذلك بخلق أضعف أجناس المخلوقات، فذكَر الذَّرَّة التي هي في غاية الصِّغر والحقارة، والبعوضة التي هي في غاية الضعف والعجز، والحبَّة من الشَّعير(٣) التي هي من أكثر الحبوب وأعمِّها وجودًا، فكيف يستجيزُ عاقلٌ أن يظنَّ أنهم يخلقوا ذهبًا خالصًا مضاهيًا للذَّهب الذي خلقه الله ﷻ؟!

الدليل الثامن عشر: وهو ما استدلَّ به ابنُ سينا علىٰ إبطالها، قال: «هذه الأمور المحسوسة من الصُّفرة والرَّزانة وغيرها يُشْبِه أن

---

(١) وسيأتي شاهد ذلك في خبر أبي بكر الرازي في الدليل الثالث والعشرين حين باع ذهبًا مصنوعًا للنصارىٰ فلما وصلوا به إلىٰ بلادهم أقام عندهم مدَّة فاستحال فردُّوه عليه.
ومن طريف ما يروىٰ في هذا الباب أن موفق الدين الآمدي إمام الحنابلة بالمسجد الحرام (ت: ٦٧٤) حضر يومًا عند أمير مكة، وحضر إليه شخصٌ يدعي أنه يعرف علم الكيمياء، فقال له الموفق: الذي تصنعه مخلوقٌ أم مصنوع؟ فقال الرجل: بل مصنوع. فقال له: كلُّ مصنوع لا بدَّ أن يستحيل. فقال له الرجل: أقول لك مخلوق حتىٰ تقتلني شرعًا؟! «العقد الثمين» للفاسي (٦/ ٥٢).

(٢) صحيح البخاري (٧٥٥٩) ومسلم (٢١١١) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) الأصل: «الشعيرة»، ولعله سبق قلم.

لا تكون هي الفصول التي بها تصير هذه الأجساد أنواعًا، بل هي أعراض ولوازم، والفصلُ المنوِّع[1] للماهيَّة لا يمكنُ أن يُسْلَب عنها وتُكْسَىٰ فصلَ ماهيَّة غيرها؛ إذ فصولُ الماهيَّة لا تُخْلَع وتُكْسَىٰ، وإنما تُكْسَىٰ وتُخْلَع بعض أوصافها ولوازمها وعوارضها»[2].

الدليل التاسع عشر: أن الذهب المَعْدِنِيَّ إنما يتكوَّن في المدَّة الطويلة علىٰ التدريج، كما يتكوَّن الجنينُ في البطن والنباتُ في الأرض، ولهذا أجرىٰ الله سبحانه عادته وهو مقتضىٰ حكمته فلا يتمُّ ولا يَكْمُل إلا في تلك المدَّة المضروبة له، وإذا أُخِذَ قبلها كان مبدءًا[3] ناقصًا غير تامٍّ، وتمامه موقوفٌ علىٰ مدَّته المضروبة له قدرًا وحكمة.

والكيمياويُّون يزعمون أنهم يكوِّنونه في ساعةٍ واحدةٍ ذهبًا خالصًا مثل المَعْدِنِيِّ، وربما يقولون: إنه خيرٌ منه![4].

---

(١) الأصل: «الفصل والمنوع»، وهو خطأ.

(٢) كذا وقع النص في الأصل، ولا أدري أمن كتاب «الشفاء» هو أم من رسالة ابن سينا المفردة في الكيمياء. ونصُّ «الشفاء» قسم الطبيعيات - المعادن والآثار العلوية (٢٣): «وأما أن يكون الفصل المنوع يسلب أو يكسىٰ فلم يتبين لي إمكانه، بل بعيدٌ عندي جوازه؛ إذ لا سبيل إلىٰ حلِّ المزاج إلىٰ مزاج آخر؛ فإن هذه الأمور المحسوسة يُشْبِه أن لا تكون هي الفصول التي بها تصير هذه الأجساد أنواعًا، بل هي عوارض ولوازم، وفصولها مجهولة، وإذا كان الشيء مجهولًا كيف يمكن أن يُقْصَد قصدُ إيجاده أو إفقاده ...»، وسبق أن نقل المصنف بعضه بواسطة «المباحث المشرقية» فيما أرجح.

(٣) كذا في الأصل.

(٤) ولو كانت الكيمياء حقًّا لما كان الذهب يحتاج إلىٰ مدد طويلة لتكوينه في الأرض ثم إلىٰ مشقة عظيمة في استخراجه منها؛ فإن الطبيعة كما يقول =

فليس العجبُ من عقولٍ غَشِيَتها دخاخينُ الباطل حتىٰ ظنَّت الزَّغَلَ والغشَّ خالصًا صحيحًا، فتلك عقولٌ سِفْلِيَّةٌ قاصرةُ النظر تُشْبِهُ عقولَ من يرىٰ كلَّ أصفرٍ منقوشٍ دينارًا، وإنما العجبُ من عقول أقوام يدَّعون العلمَ والمعرفة ثم يجوِّزون أن يكوِّن البشرُ من الذهب في السَّاعة الواحدة ما جرت عادة الله في العالم بتكوينه بالتدريج في الأزمنة المتطاولة، فصنعُ البشر عند هؤلاء المخذولين أعظمُ وأعجبُ من صنع الله، تعالىٰ الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.

بل الذي يصنعونه في السَّاعة الواحدة إنما هو التَّصفير والصَّبغ وتشبيهُ المصنوع بالمخلوق ليس إلا، وقد رأيتُ بعض الكيمياويين يفضِّل في كتابه الذهب المصنوع علىٰ المخلوق بذلك، قال: «ذهبُ الحكماءِ يتكوَّن في ساعةٍ واحدة، والذهب المَعْدِنِيُّ إنما يتكوَّن في المُدَد المتطاولة».

فالحمد لله الذي عافانا ممَّا ابتلىٰ به كثيرًا من خلقه، وفضَّلنا علىٰ كثيرٍ ممَّن خلق تفضيلًا.

الدليل العشرون: أن يقال: ليس بأيدي الكيمياويِّين إلا القَدْرُ المشترك بين الذهب المخلوق وذهبهم المصنوع في بعض الصِّفات،

= ابن خلدون في «المقدمة» (٢/ ٤٣٥) «لا تترك أقرب الطرق في أفعالها وترتكب الأعوص الأبعد، فلو كان هذا الطريق الصناعي الذي يزعمون أنه صحيح، وأنه أقرب من الطبيعة في معدنها وأقلُّ زمانًا، لما تركته الطبيعة إلىٰ طريقها الذي سلكته في كون الذهب والفضة وتخليقهما»، وسبقه إلىٰ الإشارة إلىٰ هذا المعنىٰ أبو حيان في «الإمتاع والمؤانسة» (٢/ ٣٩) بقوله: «وقيل: إن الطبيعة لا تسلك إلىٰ إبراز ما في المادة أبعد الطرق، ولا تترك أقرب الطرق».

كاللون، والإشراق، والرَّزانة، ونحوها، ومن المعلوم أن الماهيَّات المختلفة يجوز اشتراكُها في لوازم وصفاتٍ كثيرة، ولا يدلُّ ذلك علىٰ اتحادها بالنَّوع؛ إذ ما من موجودَين إلا وبينهما قَدْرٌ مشتَركٌ يقلُّ تارةً ويكثر أخرىٰ[1]، ولا يدلُّ كثرة القَدْر المشترك بينهما علىٰ اتحادهما بالحقيقة، فغاية ما يمكن أن يقال: إنهما قد اشتركا في اللون والرَّزانة والإشراق، فهل يدلُّ هذا علىٰ أنهما واحدٌ بالحقيقة؟!

الدليل الحادي والعشرون: أن الذي دلَّت عليه البراهينُ الصَّحيحة أن الأجسام ليست متماثلة، بل مختلفة في الحقيقة[2]، والتماثلُ إنما هو بين أشخاص النَّوع الواحد، ومن المعلوم أن المتماثلات لا تنقلبُ مختلفات، فكذلك المختلفاتُ لا تنقلب متماثلاتٍ بالصَّنعة أبدًا.

الدليل الثاني والعشرون: أن الذهب لم يكن ذهبًا للونه فقط، ولا لثِقَله، ولا لإشراقه، ولا لبهائه، ولا لمجموع هذه الأمور، وإنما كان ذهبًا لحقيقته وخاصَّته التي صار بها ذهبًا، وهي التي تسمَّىٰ صورته النَّوعيَّة[3]، وتلك الصُّورة النوعيَّة غير مقدورةٍ للبشر، وإنما المقدورُ لهم إحداث بعض الأعراض والصِّفات، فالذي كان به الذهب ذهبًا غيرُ

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٨١)، و«الصواعق المرسلة» (٢/ ٨١٥).

(٢) وهو من فروع مسألة التحسين والتقبيح العقليين. انظر: «شفاء العليل» (١/ ١٣)، و«أعلام الموقعين» (٢/ ٥٠١)، و«الصواعق المرسلة» (١/ ٣٥٣)، و«زاد المعاد» (١/ ٣٢).

(٣) الصورة النوعية: هي الجوهر الذي تختلف به الأجسام أنواعًا، أو هي الجوهر الذي هو مبدأ الآثار الخارجية المختصة. انظر: «دستور العلماء» (٢/ ١٨٢)، و«التوقيف علىٰ مهمات التعاريف» (٢١٩).

مقدورٍ لهم، والمقدورُ لهم ليس هو الذي صار به الذهب ذهبًا، وهذا بيِّنٌ لا خفاء به.

الدليل الثالث والعشرون: أنه من المعلوم أن الذهب المَعْدِنِيَّ حافظٌ للصُّورة الذهبيَّة لا تفارقه علىٰ تطاول الدهور ومرور الأزمان؛ لكمال جوهره وبُعْدِه من الاستحالة والفساد، وهم لا يُمْكِنُهم دعوىٰ ذلك في الذهب المصنوع أصلًا إلا بالبهتان والمُكابرة؛ فإن الصَّبَّاغ منهم لا علمَ له بأن تصفيرته تبقىٰ علىٰ ممرِّ الأزمان لا تتحوَّل ولا تتبدَّل، وليس معه علمٌ بأن ذهبًا معيَّنًا مصنوعًا مرَّت عليه أزمنةٌ متطاولةٌ وهو باقٍ علىٰ حاله، بل لعله يراه قد مكث الشهر والشهرين أو العام والعامين علىٰ حاله فظنَّ أن حكم الأعوام كلِّها وإن طالت كذلك وأنه لا يتغيَّر أبدًا، وهذا غاية الجهل؛ إذ لا يلزم مِن بقاء الجوهر في زمانٍ وعدم استحالته فيه بقاؤه في جميع الأزمنة وعدم استحالته فيها مع الطُّول، وهذا الذهب المصنوع في الاستحالة علىٰ مراتب، فمنه ما يستحيلُ بعد بضع سنين، ومنه ما يزيد بقاؤه علىٰ ذلك ولو بعد حين(١).

ومِن أعظم الكيمياويِّين المنتصرين لها المبالغين في إثباتها هو محمد بن زكريا الرازي، وله فيها تواليف(٢)، عَمِلها وباع ذلك الذهب

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٧٣). ومضىٰ في الدراسة تعليق أيدمر الجلدكي في كتابه «الدر المنثور في شرح ديوان الشذور» (ق ٥٦/ظ) علىٰ كلام شيخ الإسلام في استحالة صبغة الذهب المصنوع.

(٢) قال ابن جلجل في «طبقات الأطباء» (٧٧): «وحقَّق صناعة الكيمياء، وألف فيها =

المصنوع للنصارىٰ، فلمَّا وصلوا به إلىٰ بلادهم أقام عندهم مدَّةً فاستحال فردُّوه عليه[1].

ولا يُعْلَم في أطبَّاء الإسلام أشدَّ انتصارًا ولا أعلم بالكيمياء منه، وصنَّف كتابًا انتصر فيه لها[2]، ونَقَض علىٰ يعقوب بن إسحاق الكندي كتابه في إبطالها وبيان فسادها وبيان حِيَل الكيمياويين[3]، فأتىٰ فيه بكلِّ قُبْحٍ وكذبٍ وباطل، ونَسَب فيه الأنبياء إليها، وجعل أهلَها خلاصةَ

= أربع عشرة مقالة»، وزادها البيروني في فهرست كتبه إلىٰ ثلاث وعشرين. قال المسعودي في «مروج الذهب» (٥/ ١٥٩): «ولأبي بكر بن زكريا في هذا المعنىٰ كتبٌ قد صنفها، وأفرد كل واحد منها بنوع من الكلام في هذه الصَّنعة في الأحجار المعدنية والشعر وغير ذلك من كيفية الأعمال». وانظر لتفصيل القول فيها: «تاريخ التراث العربي» (٤٠٥-٤١٦ المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

(١) قال ابن أبي أصيبعة في «عيون الأنباء» (٤١٩): «حدَّثني بعض الأطباء أن الرازي كان قد باع لقوم من الروم سبائك ذهب، وساروا بها إلىٰ بلادهم، ثم إنهم بعد ذلك بسنين عدَّة وجدوها وقد تغيَّر لونها بعض التغيُّر، وتبيَّن لهم زيفُها، فجاءوا بها إليه وأُلْزِم بردِّها».

(٢) وهو «كتاب في أن صناعة الكيمياء إلىٰ الوجوب أقرب منها إلىٰ الامتناع»، وسماه الرازي «كتاب إثبات الصنعة والرد علىٰ من أنكرها»، ويختصر إلىٰ «كتاب الإثبات». انظر: «الفهرست» (٢/ ١/ ٣٠٨)، و«مروج الذهب» (٥/ ١٥٩، ١٦٠)، و«أخبار الحكماء» (٣٧٨)، و«الدر الثمين» لابن الساعي (١٧٨)، و«عيون الأنباء» (٤٢٢)، و«السير» (١٤/ ٣٥٥)، و«تاريخ التراث العربي» (٤٠٧، ٤١٣ - المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء).

(٣) وهو كتاب «الرد علىٰ الكندي في إدخاله صناعة الكيمياء في الممتنع»، وسماه النديم في «الفهرست» (٢/ ١/ ٤٦٠): «كتاب الرد علىٰ الكندي في رده علىٰ الصناعة». قال الصفدي في «الغيث الذي انسجم» (١/ ١٠): «وردَّ عليه أبو بكر محمد بن زكريا الرازي ردًّا غير طائل».

الناس وأشرفَهم وأكملَهم[1]، وفضَّلهم علىٰ الزُّهاد، وطعَن فيهم وعابهم، وقال: «هم كالهِرِّ إذا لم يَصِل إلىٰ اللحم قال: هو مُنْتِن»[2]! وذكَر أقسام الناس في اكتساب الأموال، وجعل أشرفَ الأقسام اكتسابَها بالكيمياء، وفضَّل ذهبَهم المصنوع علىٰ الذهب الذي خلقه الله في معادنه، فألقىٰ جلبابَ الحياء عن وجهه، وارتدىٰ بلباس الكذب والمُحَال والبهتان، وفارق بذلك أهلَ العقل والعلم والإيمان، وإن ساعد القدرُ وأعان التوفيقُ إن شاء الله أملينا كتابًا ننقضُ عليه كتابَه، ونبيِّن فيه فساد الصِّناعة الكيميائية بطريق الطبيعة والحقيقة والشريعة والحكمة الإلهية، وحِيَل أهلِها، وإفسادهم العالَم والأثمانَ التي جعلها الله قِوَام الناس، ولكنَّ هذه العُجَالة بحسب ما اقتضاه الحالُ من عجلة السَّائل وكونه قد هيَّأ مركبَ السَّفر، فعُلِّق له ما سَمَح به الخاطر، والله وليُّ الإعانة.

الدليل الرابع والعشرون: أنه لو كان الذهب المصنوع كالمخلوق أو أفضلَ منه كما يقوله المفترون علىٰ الطبيعة والحقيقة لم يكن عند الناس بينهما فرق، ولجرىٰ ذلك عندهم مجرًى واحدًا، وقد فطر الله

---

(١) وكان يزعم «أنه لا يجوز أن يصحَّ علمُ الفلسفة ولا يسمَّىٰ الإنسانُ العالمُ فيلسوفًا إلا أن يصحَّ له علم صناعة الكيمياء، فيستغني بذلك عن جميع الناس، ويكون جميعهم محتاجًا إليه في علمه وحاله»، ويقول: «أنا لا أسمِّي فيلسوفًا إلا من كان قد علم صنعة الكيمياء؛ لأنه قد استغنىٰ عن التكسُّب من أوساخ الناس وتنزَّه عمَّا في أيديهم ولم يحتج إليهم». انظر: «الفهرست» (٢/ ١/ ٤٤٢)، و«عيون الأنباء» (٤١٩).

(٢) من أمثال المولدين، كقولهم: من لم يصل إلىٰ العنب قال هو حامض.

خلقَه علىٰ أن هذا لا يكونُ مثل هذا أبدًا، ولهذا لو بيع ذهبٌ ونودي عليه: «هذا ذهبٌ مصنوعٌ كيمياويٌّ لا مَعْدِني» لمَا رغب فيه الناسُ إلا كرغبتهم في سائر الأشياء المغشوشة المُزغلة، هذا فِطَرُ جميع الناس في سائر الأقطار والأمصار والأعصار[1]، بل إذا اطَّلعوا علىٰ الكيمياويِّ بادروا إلىٰ عقوبته والتنكيل به وإخراجه ونفيه من بينهم؛ لأنه يُفْسِد عليهم نقودَهم وأثمانهم وحُلِيَّهم، فلا يمكنهم أن يُقِرُّوه علىٰ ذلك.

فلو كانت الكيمياء صناعةً صحيحةً لكانت كصناعة الزُّجاج والفخَّار وغيرهما من الصَّنائع الصَّحيحة التي لا يُنْكَر علىٰ صانعها ولا يُنْسَب إلىٰ زَغَل، وإنما قصدُ الكيمياويِّين تشبيهُ المصنوع بالمخلوق، وبثُّه في الناس وإنفاقُه ومعاملتُهم به كما يفعلُ صاحبُ الغِشِّ والزَّغَل، لكنها زَغَلٌ مليحٌ لا ينكشفُ لكلِّ أحد.

ولا ريب أنه لا يجوز لمسلم أن يعامِل الناسَ بهذا الذهب حتىٰ يبيِّن أنه ذهبٌ مصنوع، وحينئذٍ يَعْلَم هل يعاملُه به أحدٌ أم لا!

فلو كانت الكيمياء صحيحةً فهلَّا يقول الكيمياويُّون للناس إذا أخرَجوا ذهبَهم: «إن هذا ذهبٌ مصنوعٌ من الكيمياء» إن كانوا صادقين؟!

الدليل الخامس والعشرون: أنك لا تجد الكيمياويِّين قطُّ إلا أهلَ ذِلَّةٍ وإفلاسٍ واختفاءٍ من الناس وخيفةٍ من خيالهم، يحسبون كلَّ صيحةٍ عليهم، كما قال القائل:

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٧١، ٣٨٣).

يُــرَوِّعُــه الــسِّـــرارُ بـــكـــلِّ فـــجٍّ   مَـخـافـة أن يـكـون بـه الـسِّـرارُ[(١)]

يعني إذا تَوَشْوَش أحدٌ يقول في نفسه: شُو؟ شُو؟[(٢)].

قد لَبِسَتهم الذِّلَّة والقِلَّة، وما ذاك إلا لافترائهم وزَغَلِهم[(٣)]، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢].

قال أبو قلابة: «هي لكل مُفْتَرٍ من هذه الأمَّة إلىٰ يوم القيامة»[(٤)].

وليس في حكمة الله ورحمته أن يُذِلَّ المُحِقَّ الناصحَ المُحْسِنَ إلىٰ خلق الله، المُوَسِّع عليهم أرزاقَهم، والمُفَرِّج عنهم كرباتهم، والمُغْنِي فقيرَهم ومسكينَهم[(٥)]، فلا يعيشُ بينهم إلا ذليلًا خائفًا متواريًا مصحوبًا

---

(١) من كلمة طويلة مستجادة لبشار في ديوانه (٣/ ٢٤٧). والسِّرار: مصدرُ سارَّ إذا تكلَّم سرًّا مع غيره، والمعنىٰ كما يقول الطاهر بن عاشور: أنه من شدة حذره يحسب كلَّ متسارَّين يتسارَّان في شأنه.

(٢) توشوش: الوشوشة هي الكلام الخفي، من فصيح العامة، وفي الحديث «فلما انفتل توشوش القومُ بينهم». انظر: «صحيح مسلم» (٥٧٢)، و«النهاية» (وشوش). وقوله: «شُو شُو» استفهام، من كلام العامة الذي لم يزل، أي أنه إذا رأىٰ من يوشوش غيره يسأل نفسه لشدة خوفه ومحاذرته: ماذا قال؟ وهل هو المقصود به؟ والعبارة الشارحة ملحقة في الطرة، ولعلها مما زاده المصنف حين قرئت الرسالة عليه.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٧٢)، و«درء التعارض» (٥/ ٦٣). وكذلك أهل التنجيم، كما في «مفتاح دار السعادة» للمصنف (١٤٥٤، ١٤٦٢).

(٤) أخرجه ابن جرير (١٠/ ٤٦٤). وأخرجه اللالكائي في «السنة» (٢٨٩) عن أيوب. وأخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٧/ ٣٥٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٨٠) عن سفيان بن عيينة. ويروىٰ عن غيرهم.

(٥) فالله تعالىٰ لعبده علىٰ حسب ما يكون العبد لخلقه، فمن رحمهم رحمه، ومن أحسن إليهم أحسن إليه. انظر: «الوابل الصيب» (٨٠).

بالقِلَّة والذِّلَّة، شحَّاذًا من الناس أموالَهم، أو متحيِّلًا علىٰ أكلِها بالباطل، والطَّمعِ من الباذل[1].

قال أبو يوسف: «من طلب العلمَ بالكلام تزندَق، ومن طلب المال بالكيمياء أفلَس، ومن تتبَّع غرائبَ الحديث كَذَب». هذا صحيحٌ محفوظٌ عن أبي يوسف[2]، ورُوِيَ نحوه عن مالك

---

(١) وفي ملازمة الفقر لأهل الكيمياء قول أبي يوسف القاضي المشهور: «من طلب المال بالكيمياء افتقر» وتقدم تخريجه وألفاظه في الدراسة. ويحكىٰ عن الشافعي أنه سئل عن الكيمياء، فقال: «أعرفُ من افتقر به، فأما من استغنىٰ به فلا أعرفه»، ذكرها السيوطي في «المحاضرات والمحاورات» (٤١٣)، ولم أجدها في موضع آخر.

وعن هوان أهلها وذلِّهم وفقرهم قال ابن حجر الهيتمي في «الزواجر» (١/ ١٩٦) فيمن يضربون الدراهم والدنانير علىٰ كيفية من الغش: «ولذلك تجدهم قد محقهم الله البركة، وسحقهم، **فلا يستتر لهم عوار، ولا تُحْمَد لهم آثار، ولا يقرُّ لهم في محلٍّ قرار، بل ضُرِبت عليهم الذلَّة والمسكنة، وباؤوا بأقبح وصف**، وحُرِموا الجنة؛ لأنهم أخلصوا القصد في محبة الدنيا وتحصيلها بالباطل، ورضوا بغش المسلمين وأكل أموالهم وضياعها فيما ليس بطائل، فوفقهم الله لاتباع الحق وسلوك سبيله ومجانبة الباطل وقبيله، سيَّما أهل هذه الصناعة الرذيلة التي أوسعوا في طرق تحصيلها الحيلة، **ومع ذلك لا يزدادون إلا فقرًا ولا يذوقون فيها إلا ذلًّا وقهرًا**»، وهذه صفة عامة أهل الكيمياء، وإن كان الهيتميُّ ممن يصحِّحها ويحسن الظنَّ بها ويذهب إلىٰ إمكانها، كما في «تحفة المحتاج» (١/ ٣٠٦)، ويرىٰ أن «غالب المنهمكين علىٰ ضرب الكيمياء لا يحسنونها، وإنما يصبغون، أو يلبسون، أو نحو ذلك من الغش المستلزم لتغرير الناس وأكل أموالهم بالباطل».

وكذا قال زرُّوق في «عدة المريد الصادق» (٢٢٢): «**ولقد رأينا هذه الصناعة ومن يطلبها مقرونةً بالذلِّ والفقر**».

(٢) أخرجه اللالكائي في «السنة» (١/ ١٦٦)، والخطيب في «الكفاية» (١/ ٣٤٢)، =

والشافعي[1]، وهو صحيحٌ بلا ريب.

وجرت بين شيخ الإسلام ابن تيمية قدَّس الله روحه وبين بعض الكيمياويِّين[2] مناظرةٌ أفحمت ذلك الكيمياويَّ وأخرسَتْه، فأقرَّ بانقطاعه، وقال: أعفِني من المناظرة.

= وأبو إسماعيل الأنصاري الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٢٠٩)، وغيرهم. قال الذهبي في «العلو» (٩٩٨): «ثبت عن أبي يوسف»، وهو «من كلامه الذي ينبغي كتابته بماء الذهب» كما يقول ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٣/ ٦١٧). وتقدم تخريجه بطرقه وألفاظه مستوفًى في الدراسة.

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ١٥٩) عن أبي حنيفة، وأبو إسماعيل الأنصاري في «ذم الكلام» (٤/ ١١٥) عن مالك. ورواه إسحاق بن إبراهيم الطبري عن أبي يوسف عن مجالد عن الشعبي، قال ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» (٣٣٣): «هكذا رواها هذا الطبري عن أبي يوسف، ورواها غيره عن أبي يوسف من قوله، وهو أشبه بالصواب».

(٢) هو علي بن الحسن بن عبد الله ابن الجابي، **خطيب جامع جرَّاح**، المتوفىٰ سنة ٧٠١، كان مغرًى بالكيمياء، وحصَّل فيها كتبًا كثيرة جدًّا، ويزعم أنها صحَّت معه، «والظاهر أنه ظفر منها ببعض صِبْغٍ أطمَعه» كما يقول الصفدي، وقال اليونيني في «ذيل مرآة الزمان» (١/ ٦٦٣): «وله هوسٌ بعلم الكيمياء، وكان يعرفه معرفة تامة، **ومات ولم يُرْزَق منه بشيء**».

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٦٨٤) في حوادث سنة ٦٩١ في التاسع عشر من شوال: «ويومئذ أُمْسِك علاء الدين ابن الجابي خطيب جامع جرَّاح، وأُخِذ مالُه، **واتُّهِم بضرب الزَّغَل، وكان مغرًى بالكيمياء**، فضُرِبَ وحُبِس مدة». وأصله في «المقتفي» للبرزالي (١/ ٢/ ٢٩٧).

وقال ابن الجزري كما في «الدرر الكامنة» (٤/ ٤٦) وليس في القسم المنشور من تاريخه: «كان صاحبي، وكان يعرف الكيمياء معرفة تامة، **ولما مات توجه الشيخ تقي الدين ابن تيمية فاشترىٰ منها [أي من كتبه] جملة، وغسَلها في الحال، وقال: هذه الكتب كان الناس يُضَلُّون بها وتضيعُ أموالهم، فافتديتُهم** =

وقال له في أثناء كلامه: إن النبيَّ ﷺ كان يعرف هذه الصِّناعة!

فقال له شيخ الإسلام: هذا كذب، بل هو مستلزمٌ للكفر؛ فإن الله تعالىٰ يقول في كتابه: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا۟﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا۟ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩١﴾ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩١-٩٢]، وهذه الآية نزلت في غزوة تبوك، وكان النبيُّ ﷺ قد حضَّ فيها الناسَ علىٰ الصَّدقة، وسُمِّي جيشُها «جيش العُسْرة»؛ لشدَّة حاجتهم إلىٰ الإنفاق، حتىٰ طلبوا منه أن يحملهم علىٰ النِّعال[1]، ولم يكن عنده ما يُنْفِق عليهم، وكان شديدَ الحضِّ علىٰ الإنفاق، فلو كانت الكيمياء حقًّا مباحًا وهو يعرفها لكان من الواجب

= **بما بذلتُه في ثمنها**»، وكذا قال الصفدي في «أعيان العصر» (٣/ ٣٢٩): «ولمَّا بيعت كتبه **جاء الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالىٰ واشترىٰ منه كتبًا بألف درهم، جميعها في الكيمياء، ورمىٰ بها في وقته في بِرْكة، وغسَلها، وقال: هذه كانت تُضِلُّ الناس ونُضِيع أموالهم**»، وسيأتي ذكر هذه الحادثة والإشارة إليها في آخر نقل المصنف عن شيخ الإسلام، وعبارته كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٧٨): «ثم إنه مات هذا الرجل **وكان خطيبًا بجامع**، فلم يشهد جنازته من جيرانه . . .»، ولم يسمِّه.

(١) روي عن غير واحد من السلف. انظر: «التفسير» لابن أبي حاتم (٨/ ٥٨١).
قال شيخ الإسلام: «وسواءٌ أريد بالنِّعال النِّعال التي تُلْبَس أو الدواب التي تُرْكَب فقد أخبر الله عن نبيه أنه قال لهم: ﴿لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾». «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٧٦).

أن يعمَل منها ما يجهِّز به الجيش؛ فإن ذلك مصلحةٌ راجحةٌ عريَّةٌ عن المفسدة المقاوِمة، وما لا يتمُّ الواجبُ إلا به فهو واجب، ومن نسَب النبيَّ ﷺ إلىٰ ذلك فقد نسَبه إلىٰ ما نزَّهه الله عنه[1].

وأيضًا؛ فإن علماء الأمة لم يوجب أحدٌ منهم في الكيمياء حقًّا، لا خُمُسًا ولا زكاةً ولا غير ذلك، وقد اتفقوا علىٰ أن في الرِّكاز الخُمُس[2]، كما ثبت ذلك عن النبيِّ ﷺ[3].

والرِّكاز الذي لا ريب فيه هو دفنُ الجاهليَّة[4]، وهي الكنوزُ المدفونة في الأرض، وأما المعادنُ فجمهور العلماء يوجبون فيها حقًّا، إما الزكاة وهو قولُ أهل الحجاز، وإما الخُمُس وهو قول أهل العراق[5].

فلو كانت الكيمياء حقًّا حلالًا لكان الواجبُ فيها أعظمَ من الواجب في الرِّكاز وفي المَعْدِن؛ لأنها ذهبٌ عظيمٌ بسعيٍ يسيرٍ أيسر من استخراج المعادن والرِّكاز، ولكن هي عند علماء الدين من الغِشِّ

(١) زعم إسماعيل حقي (ت: ١١٢٧) في «روح البيان» (٣/ ٤٦٩) أن النبي ﷺ أشار إلىٰ علم الكيمياء في قوله لثعلبة بن حاطب رضي الله عنه: «والذي نفسي بيده لو شئتُ أن تسير معي الجبال ذهبًا وفضة لسارت»، وعلىٰ أنها دعوىٰ مجردة فهو حديثٌ منكر لا يثبت.

(٢) انظر: «الإجماع» لابن المنذر (٤٦).

(٣) أخرجه البخاري (١٤٩٩)، ومسلم (١٧١٠).

(٤) انظر: «التمهيد» (٥/ ٢٩)، و«الاستذكار» (٩/ ٦٥).

(٥) انظر: «الأموال» لأبي عبيد (١/ ٤٦٣)، و«المبسوط» (٢/ ٢١١)، و«الإشراف علىٰ نكت مسائل الخلاف» (١/ ٤٠٨)، و«الحاوي» (٣/ ٣٣٥)، و«المغني» (٤/ ٢٣٩).

الباطل المحرَّم الذي لا يحلُّ عملُه ولا اتخاذُه، فضلًا عن أن يوجبوا فيها ما يوجبون في المال الحلال[1].

فقال له الكيمياوي: فإن موسىٰ كان يعمل الكيمياء.

فقال له شيخ الإسلام: هذا كذب، لم يَنْقُل هذا عن موسىٰ أحدٌ من علماء المسلمين ولا علماء أهل الكتاب[2]، بل قد ذُكِر عنهم أن موسىٰ كان له عليهم حقٌّ يأكل منه، ولو كان يعملُ الكيمياء كان يأكلُ منها.

قال الكيماوي: فإنَّ قارون كان يعمل الكيمياء.

فقال شيخ الإسلام: وهذا أيضًا باطل؛ فإنه لم يقله عالمٌ معروف، وإنما يذكره مثلُ الثعلبيِّ في تفسيره عمَّن لا يسمَّىٰ[3]، وفي تفسيره الغثُّ والسَّمين؛ فإنه حاطبُ ليل[4].

ولو كان مالُ قارون من الكيمياء لم يكن له بذلك اختصاص؛ فإن الذين عملوا الكيمياء خلقٌ كثير، والله سبحانه قال: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ

---

(١) وقال في «السياسة الشرعية» (٢٣٠): «ولهذا لم يذكر الفقهاء ما يجب في الكيمياء كما يجب في المعدن والركاز؛ إذ كان للركاز حقيقة، وهي الكنوز العاديَّة التي تسمىٰ المطالب، وليس للكيمياء حقيقة». والمطالب: الكنوز المدفونة. والعاديَّة: القديمة، نسبة إلىٰ عاد. انظر: «الجماهر» للبيروني (٢٢٨)، و«تكملة المعاجم» (٧/ ٦٤)، و«تاج العروس» (عود).

(٢) تقدم الكلام علىٰ بعض المرويات المكذوبة في هذا الباب في التعليق علىٰ الدليل الثالث عشر.

(٣) «الكشف والبيان» للثعلبي (٢٠/ ٥٠١).

(٤) انظر: «منهاج السنة» (٧/ ١٢، ٩٠، ٣١٠، ٣٥٥)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٥٤)، و«جامع الرسائل» (١/ ٦٣).

مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِي ٱلْقُوَّةِ﴾ [القَصَص: ٧٦]، فأخبر سبحانه أنه آتاه من الكنوز ما آتاه، والكنوز إما أن يكون هو قد كَنَزها كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ﴾ [التوبَة: ٣٤]، وإما أن تكون كنوزًا اطَّلع عليها مِن دَفْنِ مَن قبله وهي الرِّكاز.

ثم قُدِّر موتُ ذلك الكيمياوي، وكان له رئاسةٌ في البلد عظيمة، فلم يشهد جنازته من جيرانه وغيرهم من المسلمين إلا أقلَّ من عشرة.

قال الشيخ: فشهدتُ بيعَ كتبه، فلمَّا عُرِضَت كتبُ الصَّنعة[1] للبيع، وكانت كثيرة، وكان كبراء الناس وفضلاؤهم حاضرين، وكان المتولِّي لبيعها من أهل السَّيف من ولاة الأمر والديوان حضورًا، فقلت له: هذه الكتبُ لا يحلُّ بيعها؛ فإن الناس يشترونها فيعملون بما فيها، فتقولون: هؤلاء زَغَلِيَّة[2]، فتقطعون أيديهم[3]، فإذا بعتم هذه الكتب

---

(١) كتب الكيمياء.

(٢) غشاشون مزيِّفون، نسبة إلىٰ الزَّغل. انظر: «تكملة المعاجم» (٥/ ٣٣٣)، و«معجم تيمور» (٢/ ١٣٦).

(٣) قال عبد الباسط بن خليل الظاهري في أحداث سنة ٨٦٢ من كتابه «نيل الأمل في ذيل الدول» (٦/ ٣٣٩): «وأخذ السلطان في التشديد في أمر الفضة بعد ذلك وفي أمر **الزَّغَلية**، وقُبِض علىٰ جماعة منهم، **وقُطِعت فيه الكثير من الأيدي، حتىٰ إنه وُجِد جرابٌ بحانوت إنسان به عُدَّة الزَّغَلية فأمر السلطان بقطع يد من وُجِد عنده**». وفي أحداث سنة ٨٨١ (٧/ ١٥٧): «**وفيه قطع السلطانُ يد إنسان مغربيٍّ وُجِد عنده آلاتُ الزَّغَلية، وذُكِر عنه أنه كان يضرب الذهب المغشوش**».
ويذكر ليون الإفريقي (توفي بعد سنة ٩٥٧) في كتابه «وصف إفريقيا» (٢٧٦) أن أكثر الكيمائيين الموجودين بفاس «تنقصهم يدٌ»، عقوبة لهم علىٰ تزييف العملة.

فقد تسبَّبتم ببيعها إلىٰ هذه المفسدة، أو كما قال، ثم أمرتُ المنادي فطرحها ببركة ماءٍ كانت هناك حتىٰ فسَدت وهلكَت[1].

الدليل السادس والعشرون: أن عمدة الكيمياويِّين التي يعتمدون عليها أنهم قالوا: إن الفضَّة ذهبٌ لم يستكمل نضجَه[2]، فهي ذهبٌ مريض، فتعمَل النَّار والدواء المركَّب في إزالة مرضه وتكميل نضجه فيصير ذهبًا خالصًا[3]، وهذا كذبٌ وباطل؛ فإن الذهب يخالف الفضَّة بالحدِّ والماهيَّة، ولكلٍّ منهما مَعْدِنٌ يخصُّه غير مَعْدِن الآخر[4].

وقد ثبت عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**الناسُ معادنُ كمعادن الذهب والفضَّة، خيارُهم في الجاهليَّة خيارُهم في الإسلام إذا فَقُهوا**»[5]، فشبَّه النبيُّ ﷺ الناسَ في أصول أنسابهم بمعادن الذهب والفضَّة[6]، فكما أنَّ

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٧٥-٣٧٨).

(٢) في «رسائل إخوان الصفا» (٢/ ١١٨): «وأما الفضة فإنها أقرب الجواهر الذائبة إلىٰ الذهب، وهي باردة لينة معتدلة حتىٰ تكاد تكون ذهبًا لولا أن غلب عليها البرد في معدنها قبل النضج». وانظر: «عجائب المخلوقات» للقزويني (١٧٥)، و«المقاصد السنية في معرفة الأجسام المعدنية» للمقريزي (٢٢١ - رسائله).

(٣) قال الرازي في «المباحث المشرقية» (٢/ ٢١٧): «من أراد أن يقلب النحاس فضة فهو لا يكون كالمحدِث لجوهر الشيء، بل كالمعالج للمريض؛ فإن النحاس من جوهر الفضة إلا أن فيه عللًا وأمراضًا، وكما يمكن المعالجة لا في موضع التكوُّن فكذلك في هذا الموضع». وبسط هذا المعنىٰ ابن عربي في «الفتوحات المكية» (٢/ ٢٧٠-٢٧١).

(٤) الأصل: «للآخر»، وضبب عليها الناسخ.

(٥) أخرجه مسلم (٢٦٣٨).

(٦) انظر: «منهاج السنة» (٤/ ٦٠٢، ٨/ ٢١٥). ووجه التشبيه في الحديث أعمُّ من ذلك. انظر: «إكمال المعلم» (٧/ ٥٦٣)، و«المفهم» (٦/ ٤٧٧)، و«المفاتيح» (١/ ٣٠١)، و«التوضيح» (٢٠/ ٢١).

قريشًا ليس أصلُها أصلَ بني تميم، وعدنان ليس أصلُها أصلَ قحطان، والعربُ ليس أصلُهم أصلَ العجم، ولا أصلُ بني إسماعيل أصلَ بني إسرائيل، بل هذه معادنُ مختلفة، فكذلك أصلُ الذهب ليس أصلَ الفضَّة ولا مَعْدِنُه مَعْدِنَه، ولو قُدِّر أن مَعْدِنَ الذهب يكون فيه فضةٌ كما يكون في مَعْدِن الفضَّة نُحاسٌ فذلك بمنزلة خَبَث المَعْدِن وما يخالطه من الأجزاء الغريبة المباينة لجوهره(١).

وأما قولهم: «إن الفضَّة ذهبٌ مريض، فتعمَل النَّارُ والأدوية فيه حتىٰ يبلغ كمالَه فيصير ذهبًا خالصًا»، فالعجبُ من عقلٍ مريضٍ يصدِّق بهذا الهذيان والمُحَال! وما للمرض وما لجوهر الفضَّة الذي أتقنَه الذي أتقنَ كلَّ شيء، وأودعه من المنافع ومصالح العباد ما هو آيةٌ علىٰ ربوبيَّته وحكمته وقدرته، وجعله قِوَامًا للناس في معاشهم ومصالحهم، وحليةً وزينةً لأهل جنَّته(٢)، أفتراه يكون مريضًا هناك أيضًا؟!

ثم أيُّ مرضٍ فيه وهو تامٌّ في حقيقته، كاملٌ في ماهيَّته، مهيَّأٌ للنَّفع الذي خُلِق لأجله؟! بلىٰ، مرضُه إما غريبٌ خارجٌ عن حقيقته؛ لخُبْثِه أو لضعف جوهره المعيَّن ومَعْدِنه؛ فإن الفضَّة متفاوتةٌ في الجودة والرَّداءة بحسب معادنها وذاتِها في أنفسِها، كما يتفاوتُ الذهب والنُّحاسُ والرَّصاصُ والنباتُ والحيوانُ وسائر المخلوقات.

فأما أن يقال: إن جوهر الفضَّة ذهبٌ مريضٌ إذا عُوفِيَ صار ذهبًا خالصًا فهذا إنما يغترُّ به مريضُ العقل والدِّين، والحمدُ لله علىٰ

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٨٢).

(٢) كما في قوله سبحانه: ﴿وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ٢١].

العافية، وإيَّاه نسأل تمام النِّعمة والمعافاة[1].

الدليل السابع والعشرون: أن حكمة الله سبحانه اقتضت كونَ جوهر النَّقدَين أقلَّ من جوهر غيرهما من الحديد والنُّحاس والرَّصاص ونحوها لتكون رؤوسًا للأموال، وقِيَمًا للأشياء، وأُرُوشًا للجنايات، وأثمانًا لجميع الأعراض المطلوبة من الدُّنيا من اللباس والطعام والشراب والمساكن والمراكب وغيرها، فلو كَثُر وجودُهما، وسَهُل تناولُهما، لتعطَّلت مصلحة العالَم، وأقاموا لهم جوهرًا آخر يكون أثمانًا ورؤوسًا للأموال[2]، فلو كان البشر يمكنهم أن يُحْدِثوا الذهب بالصِّناعات لكان أحدُهم يتَّخذ الذهب بالأوساق والغرائر[3]، وكان

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن زعم من الكيماوية أن الفضة ذهبٌ لم يستكمل نضجَه فقد كذب، بل لهذا مَعْدِنٌ ولهذا مَعْدِن، . . . ولو كانت الفضة إذا أُكْمِل طبخُها صارت ذهبًا لكان يخرج من معادن الفضة ذهب، إلا أن يقال: ليس من طبيعة ذلك المعدن حرارة طبخها، فيقال: هذا أيضًا ممَّا يبطل قول الكيماوية؛ وذلك أن الله سبحانه يخلق الذهب في معادن بحرارة ورطوبة، ويخلقها في المَعْدِن كما يخلق الأجنَّة في بطون الأرحام، وكما يخلق في الحرث من الأشجار والزَّرع بحرارة يخلقها، وما يخلق به من الحرارة التي أودعها في تلك الأجسام لا تقوم مقامه حرارة النار التي نصنعها نحن». «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٨٢).

(٢) قال ابن خلدون في «المقدمة» (٢/ ٤٣٥) في سياق وجوه استحالة الكيمياء: «وله وجهٌ آخر في الاستحالة من جهة غايته؛ وذلك أن حكمة الله في الحَجَرين [الذهب والفضة] وندورهما أنهما قِيَمٌ لمكاسب الناس ومتموَّلاتهم، فلو حصل عليهما بالصَّنعة لبطلت حكمة الله في ذلك، وكثر وجودهما حتىٰ لا يحصل أحدٌ من اقتنائهما علىٰ شيء».

(٣) جمع غِرارة، وهي وعاءٌ من الخَيش ونحوه.

يُكَالُ بالمكاييل، ويكونُ في الأرض أمثال الحصا وغيرها[1].

ولهذا قال الكيمياويون: إن أصحابَ هذا العلم إنما قصَدوا بالتلبيس والإلغاز في مصنَّفاتهم هذا المعنىٰ[2].

---

(١) قال المصنف في «مفتاح دار السعادة» (٦٣١-٦٣٣)، وأصله في «الدلائل والاعتبار» المنسوب إلىٰ الجاحظ (١٤-١٥): «تأمَّل حكمة الله ﷻ في عزَّة هذين النقدَين: الذهب والفضة، وقصور حيلة العالم عمَّا حاولوا من صنعتهما والتشبُّه بخلق الله إياهما، مع شدَّة حرصهم وبلوغ أقصىٰ جهدهم واجتهادهم في ذلك، فلم يظفروا بسوىٰ الصِّبغة. ولو مُكِّنوا من أن يصنعوا مثل ما خلق الله من ذلك لفسد أمر العالم، واستفاض الذهب والفضة في الناس حتىٰ صارا كالشَّقَف والفخَّار، وكانت تتعطل المصلحة التي وُضِعا لأجلها، وكانت كثرتهما جدًّا سببَ تعطل الانتفاع بهما؛ فإنه لا يبقىٰ لهما قيمة، ويبطل كونهما قيما لنفائس الأموال والمعاملات وأرزاق المُقَاتِلة، ولم يتسخَّر بعضُ الناس لبعض؛ إذ يصير الكلُّ أربابَ ذهب وفضَّة، فلو أغنىٰ خلقَه كلَّهم لأفقرهم كلَّهم، فمن يرضىٰ لنفسه بامتهانها في الصَّنائع التي لا قِوَام للعالم إلا بها؟! فسبحان من جعل عزَّتهما سببَ نظام العالم، ولم يجعلهما في العزَّة كالكبريت الأحمر الذي لا يوصل إليه، فتفوت المصلحة بالكليَّة، بل وضعهما وبثَّهما في العالم بقدرٍ اقتضته حكمته ورحمته ومصالح عباده، ... وهذا أحدُ ما يدلُّ علىٰ بطلان صناعة الكيمياء، وأنها عند التحقيق زغلٌ وصِبغةٌ لا غير».
وانظر هذا المعنىٰ في «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» للنيسابوري (١/ ١٨٤).

(٢) كما قال الطغرائي في صدر رسالته «حقائق الاستشهادات» (ق ١٨١/ ظ): «وطلبك مني أن أكشف الحجاب عما أسرَّه الأولون والآخرون، وجُبِلت الفطرة علىٰ كتمانه والصيانة له؛ **نظرًا لصلاح العالَم، وحفظًا لنظامه**». وقال في «جامع الأسرار» (ق ٤/ ظ): «**فاعلم أن مبنىٰ كلام القوم علىٰ الرمز**، ولهم أوضاعٌ واصطلاحاتٌ لا يعرفها إلا من أخذ عنهم، أو ألهمه الله تعالىٰ فكَّ رموزهم، كما أن لكل فرقة من أصحاب العلوم وأرباب الصنائع أوضاعًا وعُرفًا واصطلاحًا، وكما أن لواضعي التراجم أن يبدلوا أشكال الحروف كيف شاؤوا، =

قالوا: لأن هذه الصِّناعة لو أرخصوها وكشفوها للعالم حتىٰ تصير كصناعة الزُّجاج والصَّابون والفخَّار وغيرها لأُلْجِئ الناسُ إلىٰ المعاملة بغيرها، ولسقط انتفاعُ أهلها بها، فكان ينعكسُ عليهم مقصودُهم؛ إذ مقصودُهم الغَنَاء الأعظم بما يحصل بها من المال، فإذا ملأت

= ويضعوا بدل الحرف الواحد إما حرفًا واحدًا أو عدة حروف، أو لفظًا دالًّا علىٰ معنًى أو غير دالٍّ، أو يضعوا شكلًا واحدًا مكان حرفٍ أو حرفين أو عدة حروف، ويبالغ في التعمية والكتمان = فكذلك لأصحابنا أن يضعوا رموزهم، ويسمُّوا الشيء الواحد والتدبير الواحد بأسامٍ لا تنحصر تحت حدٍّ وعدٍّ، بحسب مبلغ علمهم وقوة رأيهم . . .، يحتاطون في الكتمان حتىٰ لا يطلع علىٰ خبايا رموزهم وخفايا كنوزهم إلا من نفسه كنفوسهم».

وفي كتاب «سر الأسرار» المنسوب إلىٰ جابر بن حيان الاعتذار لأهل هذه الصناعة علىٰ إبهامهم لها ووضعهم رموزها «بأن عمارة الدنيا بالدراهم والدنانير، والصُّنَّاع والمُقَاتِلة لا يعملون إلا لرغبة أو رهبة، فعلموا أنهم **إن أفشوا هذا السِّرَّ حتىٰ يعلمه كلُّ أحدٍ لم يتمَّ أمر الدنيا وخَرِبت، ولم يعمل أحدٌ لأحد**، فخرجوا من ذلك وكتموه». نقله الآلوسي في «روح المعاني» (٢٠/ ٢٦٧).

علىٰ أن من بواعثهم المذكورة علىٰ استعمال الرموز: الخوف وطلب السلامة ممن ينكر عليهم أو لا يتورع عن قتلهم بحثًا عن سر الصنعة، بالإضافة إلىٰ جشعهم وطمعهم وكراهتهم مشاركة غيرهم لهم. انظر: «الكنز الكبير» لمسكويه (٢-٤، ٩، ١٢٩)، و«الرمز في الكيمياء عند العرب» لمراد كامل، «مجلة مجمع اللغة العربية» بالقاهرة، (الجزء ١٩، ١٩٦٥، ص٤٣)، و«قصة الرموز والمصطلحات والمعادلات في الكيمياء القديمة» لفرات فائق خطاب، مجلة المورد، (المجلد ٦، العدد ٤، ١٩٧٧، عدد خاص عن «العلوم عند العرب»، ص١٣٨، ١٤٢).

وانظر ما سيأتي في التعليق من كلام الماوردي وأنهم اتخذوا الرمز ليوهموا الشحَّ بعلمهم والأسف عليه، خديعةً للعقول الواهية والآراء الفاسدة.

الوجودَ زال ذلك الغَنَاء عنهم، وصار الذهب كالفُلوس[1] مثلًا.

فيقال: وهذا بعينه هو الحكمة التي اقتضت تقليلَ معدن الأثمان، فلو كان للبشر طريقٌ إلىٰ تكثيره وإرخاصه لتعطَّلت الحكمةُ الإلهية المقتضية تقليلَه وعِزَّته.

واعتذارُكم بأن سلفَ الكيمياويِّين قصدوا بالتلبيس ذلك كلامٌ يكفي تصوُّره في العلم بفساده؛ فإنه مع تضمُّنه أن كتبَ القوم كتبُ تلبيسٍ لا كتبُ بيان، مع أنهم إنما صنَّفوها ووضعوها للعاملين بها، وأمروهم بأن يقتدوا بها، ويقفوا عندما رَسَموا لهم فيها، وبالغوا بقدر إمكانهم في التقريب والتشبيه والأدلَّة والردِّ علىٰ من أبطل قولَهم = فكان مقتضىٰ ما ذكرتم أن لا يضعوا فيها كتابًا ولا رسالةً أصلًا؛ لئلَّا يقعوا في المحذور الذي ذكرتم.

وما الذي يؤمِّنهم أن يقع ما دوَّنوه وصنَّفوه إلىٰ من يَعْرِفُه فيوضِّحُه ويبيِّنه ويكشفُ حقيقتَه؟! أفترىٰ اتفقت آراء الكيمياويِّين علىٰ التَّلبيس والتَّدليس، ولم يُخْرِج الوجودُ منهم أحدًا يكشِف هذه الغمَّة ويزيل هذا اللَّبس، بل انطوت القرون والأعصار عليه، وتواصَوا كلُّهم بالتَّلبيس والكتمان؟! وهل هذا في الطبيعة الإنسانية؟!

---

(١) جمع فَلْس، عملةٌ تصنع من النحاس أو الرصاص، وتسمىٰ «النُّمِّيّ». انظر: «تاج العروس» (نمم)، و«المعجم الوسيط» (فلس)، و«معجم تيمور» (٥/ ٧٤)، و«النقود العربية وعلم النميات» لأنستاس الكرملي (٦٨).

ولكن من خلَع جلبابَ الحياء عن وجهه لا يبالي ما يقول، ولا ما يَنْصُر به باطلَه[1].

---

(١) قال الماوردي في «أدب الدنيا والدين» (٩٧): «فأما الرمز فلستَ تجده في علم معنويٍّ ولا في كلام لغويٍّ، وإنما يختصُّ غالبًا بأحد شيئين:

* إما بمذهب شنيع يخفيه معتقِدُه، ويجعل الرمز سببًا لتطلُّع النفوس إليه، واحتمالَ التأويل فيه سببًا لدفع التهمة عنه.

* وإما لما يدَّعي أربابه أنه علمٌ مُعْوِز، وأن إدراكه بديعٌ مُعْجِز، **كالصنعة التي وضعها أربابها اسمًا لعلم الكيمياء، فرمزوا بأوصافه، وأخفوا معانيه؛ ليوهموا الشحَّ به، والأسف عليه، خديعةً للعقول الواهية والآراء الفاسدة**، . . . ثم ليكونوا برآء من عهدة ما قالوه إذا جُرِّب. **ولو كان ما تضمَّن هذين النوعين وأشباههما من الرموز معنًى صحيحًا وعلمًا مستفادًا لخرج من الرمز الخفيِّ إلىٰ العلم الجليِّ؛ فإن أغراض الناس مع اختلاف أهوائهم لا تتفق علىٰ سَتْرٍ سليم وإخفاءٍ مفيد**».

وألمَّ بهذا المعنىٰ شهاب الدين الدَّلْجي في «الفلاكة والمفلوكون» (٣٠)، فقال بعد أن ذكر بعض حجج امتناع الكيمياء: «**ويزيد ذلك وضوحًا أن المذكور في كتب الكيمياء إنما هو رموز، فلو كان لها حقيقةٌ لصرَّحوا بها؛ فقد صرَّح العلماء بما هو أنفسُ من ذلك وأجلُّ قدرًا ممَّا كان له حقيقة**، ولا أقول: كحلٍّ المشكلات، والجمع بين الأحاديث الصَّحيحة، والنِّكات القرآنية الشريفة؛ لئلا يكون تخليطًا في البحث، فإن البحث إنما هو في الأمور الدنيويَّة، بل ككتب ابن وحشيَّة وغيره في الطِّلَّسمات الصحيحة، والفلاحة النافعة، وأنواع من السِّحر، هي في بابها كفَلَق الصُّبح، **وفي نفاستها كالكيمياء أو فوقها، فلا يصحُّ التعليلُ بأنهم إنما كتموها تمويهًا** . . .».

وفي نقد رموزهم يقول ابن خلدون في «المقدمة» (٢/٤٠٧) بعد أن ساق نصًّا طويلًا لأحدهم: «وأنت ترىٰ كيف صرف ألفاظهم كلها في الصناعة إلىٰ الرمز والألغاز التي لا تكاد تبين ولا تُعرف، **وذلك دليلٌ علىٰ أنها ليست بصناعة طبيعية**».

الدليل الثامن والعشرون: أن العلل المؤثِّرة في تكوُّن الذهب في المعادن غير متحقِّقةٍ في الذهب المصنوع، وإنما يدَّعي الكيمياويُّون أن عللًا أخرىٰ نظيرَها أو أقوىٰ منها هي المؤثِّرة في الذهب المصنوع.

وحينئذٍ فيقال: العللُ المختلفة لا تقتضي أثرًا واحدًا، بل لا بدَّ أن تختلفَ معلولاتُها، فعِللُ الذهب المصنوع لمَّا كانت مغايرةً لعلل الذهب المخلوق وجب أن لا يستوي الذهبان في الحدِّ والحقيقة، وإذا وجب اختلافهما لاختلاف عللهما لم يبقَ بأيدي الكيمياويين إلا القدر المشترك بينهما من اللَّون والإشراق والرَّزانة.

ولا ريب أن العلل المختلفة قد يَصْدُر عنها لوازمُ متَّفقة، فأما أن تكون المعلولاتُ واحدًا بالحقيقة مع تباين عِلَلها فمحال.

فمن ادَّعىٰ مساواة الذهب المصنوع للذهب المخلوق فقد التزم أحدَ أمرين باطلين:

* إما اتفاق العلل، وهو باطل.

* وإما صدور المعلول الواحد عن العلَل المختلفة، وهو باطل.

وهذا المُحَال إنما لَزِم من اعتقاد المساواة بينهما في الحقيقة، فيكون باطلًا، فثبت الاختلافُ في الحقيقة نفسها، وهو المطلوب.

الدليل التاسع والعشرون: أن صناعة الكيمياء لو كانت صناعةً صحيحةً لكانت أشرفَ صناعةٍ في العالم، وأعظمَها قدرًا، وأكثرها نفعًا.

وما كان من الصَّنائع سبيلُها هذا فإن هِمَم العالَم ودواعيهم تتوفَّر عليها علمًا وعملًا، ويتنافسون فيها غاية المنافسة، ويكون البحثُ فيها

أتمَّ، وصقلُ الأذهان لها أعظم، وأصولُها أحفظَ عند العقلاء من أصول غيرها، ويكون أهلُها ملوكَ أرباب الصِّناعات وأشرافَهم، والمرموقون بعين التعظيم والإجلال، ونسبتُهم إلىٰ العالم كنسبة أكابر التُّجَّار إلىٰ أقلِّ الباعة، ولكانوا أغنىٰ الناس.

هذا هو الذي تقتضيه عقولُ الناس ومعرفتُهم بمراتب العلوم والأعمال، وأقلُّ الأقسام أن يكونوا بينهم كالزَّجَّاجِين والصَّابونيِّين والفاخُوريِّين، وأنت ترىٰ تعظيمَهم[1] وتبجيلَهم للمهندسين وأرباب العلوم التي لا تصل مرتبتُها إلىٰ مرتبة صناعة الذهب.

والذي عليه الوجودُ إنما هو عكسُ ذلك، فإنهم قد ضُرِبَت عليهم الذِّلَّة، وأُلْبِسُوا ثوبَ المَخافة والفقر الزائد، فلا يمكِنُ أحدَهم يعيشُ بين الناس إلا إما متواريًا مدسوسًا في سِرْبٍ أو نفَقٍ تحت الأرض، أو في مكانٍ منقطع عن الناس، أو في جاه متولٍّ طمَّاع[2].

---

(١) تعظيم الناس.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٧٢). ونحو هذا قول المصنف عن المنجِّمين في «مفتاح دار السعادة» (١٤٥٤): «وأهلُ هذا العلم أذلُّ الناس في الدنيا، لا يمكنُ أحدًا منهم أن يأكل رزقه بهذا العلم إلا بأعظم ذلٍّ، وعزيزُهم لا بد أن يتعبد وينضوي إلىٰ مكَّاسٍ أو ديوانٍ أو والٍ يكون تحت ظلِّه وفي كنفه، وسائرهم علىٰ الطرقات وفي كِسَر الحوانيت مُدَسَّسين».

وفي المدلسين منهم يقول ابن خلدون في «المقدمة» (٢/ ٤٢٩): «ومعظم هذا الصِّنف لدينا بالمغرب من طلبة البربر المنتبذين بأطراف البقاع ومساكن الأغمار، يأوون إلىٰ مساجد البادية، ويموِّهون علىٰ الأغبياء منهم بأن بأيديهم صناعة الذهب والفضة، والنفوس مولعةٌ بحبِّهما والاستهلاك في طلبهما، فيحصلون من ذلك علىٰ معاش، ثم يبتغىٰ ذلك عندهم تحت الخوف والرِّقبة إلىٰ أن يظهر العجز وتقع الفضيحة فيفرُّون إلىٰ مكان آخر . . .».

هذا مع أنهم أفقرُ العالَم، وأسوؤهم عيشًا، وأتعبُهم قلوبًا، وأطولُهم أحزانًا، وأصفرُهم وجوهًا. قال لي بعض الناس: إني لأعرفُ الكيمياويَّ بصَفَار وجهه، وكآبة منظره، وذلَّة أكتافه!

ومن عرف الناسَ علم صحَّة هذا.

فيا لله العجب، يكونُ الحائكُ والدَّبَّاغُ والحَدَّادُ والكنَّاسُ والطَّيَّانُ في سَعة العيش، وطِيب النَّفس، وانشراح الصَّدر، وماوِيَّة الوجه[1]، وقوَّة القلب، ويكون صانعُ الذهب بالحال المعلومة عند الناس!

وهذا من أكبر الدلائل علىٰ أن صناعته غِشٌّ وزَغَل، فأعطاه صانعُ العالَم الحليمُ العليمُ بين الناس ما يناسبُ حالَه من الذُّلِّ والخوف والفقر والحزن المناسب لحال أهل الفِرية والمُحَال ﴿جَزَآءً وِفَاقًا﴾ [النَّبَإ: ٢٦]، ﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعَام: ١٣٩]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فُصّلَت: ٤٦].

الدليل الثلاثون: أنه ليس مع الكيمياويِّين دليلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ علىٰ صحتَّها، بل أدلَّتهم كلُّها باطلة.

وهذا الدليلُ وإن لم يستلزم بطلانَ المدلول؛ إذ لا يلزمُ مِن بطلان الدليل بطلانُ المدلول؛ لجواز أن يكون المدلولُ ثابتًا في نفس الأمر ولا دليلَ عليه، فالدليلُ ملزوم، والمدلول لازم، وكلُّ ملزوم دليلٌ علىٰ لازمه، ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاءُ اللازم، ويلزم من وجود

---

(١) ترقرق الماء في وجهه من النضرة، وذلك في مقابل صفار وجه الكيماوي. وانظر: «الداء والدواء» (٣٨٢).

الملزوم وجودُ لازمه = إلا أن انتفاء الدَّليل يوجبُ انتفاءَ العلم بالمدلول[1]، فإذا بطلَ الدليلُ بطلَ العلمُ بالمدلول، فدعواهم علمَهم بصحَّة الكيمياء دعوىٰ بلا علم، فتكون باطلة.

وهذه الطريق إنما تتمُّ بذكر أدلَّتهم التي اعتمدوا عليها، وبيان بطلانها، وأشهرها أربعة:

أحدها: حجَّة صاحب «الملخَّص»[2] علىٰ إمكانها ووقوعها.

قال: «أما الإمكانُ العقليُّ فثابت؛ لأن الأجسام مشتركة في الجسميَّة، فوجب أن يصحَّ علىٰ كلِّ واحدٍ منها ما يصحُّ علىٰ الكلِّ[3].

وأما الوقوع فلأن انفصال الذهب عن غيره باللون والرَّزانة، وكلٌّ واحدٍ منهما يمكن اكتسابه، ولا منافاة بينهما. نعم، الطريقُ إليه عَسِر»[4].

قلت: وهذا الدليل مبنيٌّ علىٰ مقدِّمتين باطلتين:

أحدهما[5]: أن الأجسام متماثلة.

---

(١) انظر: «بيان المختصر» (٣/ ٥٠)، و«تشنيف المسامع» (٣/ ٣٤٢)، و«شرح الكوكب المنير» (٤/ ٧٠).

(٢) «الملخص في الحكمة والمنطق» لفخر الدين الرازي.

(٣) «الملخص»: «علىٰ الكل علىٰ ما ثبت».

(٤) «الملخص» (ق ٢٩٢/ و). وقرر الحجة كذلك في «المباحث المشرقية» (٢/ ٢١٧)، ونقلها عنه بلفظ آخر الكاتبي في «المنصَّص شرح الملخَّص» (ق ١٣٠/ و).

(٥) كذا في الأصل، من الحمل علىٰ المعنىٰ بتذكير المؤنث، وهو سائغٌ في العربية، ومألوفٌ في أسلوب المصنف.

وهذا باطل، ولم يذكر أصحابُ هذا القول عليه دليلًا صحيحًا، وقد أبطلَ أفضلُ متأخريهم[1] أدلَّتهم علىٰ ذلك جميعَها[2].

وأقوىٰ ما استدلُّوا به: أن الأجسام متساويةٌ في كونها شاغلةً للأحياز، وقابلةً للأعراض، وإذا حصل الاستواءُ في هذه المعاني حصل الاستواءُ في تمام الماهيَّة، فلزم التماثل.

وهذا غير صحيح؛ لأن قبولَها للأعراض، وشغلَها للأحياز، لوازمُ لها وأحكام، ويجوز اشتراكُ المختلفات في لوازم وأحكام متعدِّدة.

واستدلُّوا بأن الجسم يمكن تقسيمُه إلىٰ الفلكيِّ والعنصريِّ، واللطيف والكثيف، والحارِّ والبارد، والأرضيِّ والعُلْويِّ، وغير ذلك. وموردُ التقسيم مشتركٌ بين الأقسام، فكونه جسمًا مفهومٌ واحدٌ مشتركٌ بين الكلِّ.

وهذا الدليل أيضًا باطل؛ لأن مورد التقسيم وإن وجبَ أن يكون مشتركًا بين الأقسام لكن لا يلزم أن تكون متساويةً فيه، ولهذا تقسَّم الصِّفة إلىٰ الصِّفة النفسانيَّة والجسمانيَّة، وإلىٰ اللون والطعم والرائحة، والكلام والسَّمع والبصر، وغير ذلك، ولا يقتضي ذلك تساوي الصفات في كونها صفاتٍ وإلا لزم أن يكون اختلافُها بسبب صفاتٍ أخرىٰ، ويلزم التسلسلُ الباطل، فثبت أن اختلافها لذواتها مع شمول مورد التقسيم لها.

---

(١) السيف الآمدي. والأكثر عند المصنف إطلاق هذا الوصف علىٰ الرازي، وأطلقه في مواضع علىٰ ابن سينا.

(٢) انظر: «أبكار الأفكار» للآمدي (٣/ ٣٦)، و«درء التعارض» (٣/ ٣٨٧، ٤/ ١٧٦، ٢١٩)، و«منهاج السنة» (٢/ ٦٠٠)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٤٢٥، ١٧/ ٢٤٥).

المقدمة الثانية: أن الذهبَ إنما ينفصلُ عن غيره من الجواهر باللَّون والرَّزانة فقط.

وهذه مقدمةٌ باطلةٌ أقلُّ ما في الباب معارضتُها بمثلها، وهي أن يقال: الذهبُ المخلوقُ المَعْدِنِيُّ والمصنوع الكيمياويُّ إنما اشتركا في اللَّون والرَّزانة، والاشتراكُ في بعض الصِّفات لا يقتضي التماثلَ في الماهيَّة والحقيقة؛ لاشتراك المختلفات في بعض اللوازم والأحكام.

وأيضًا، فالذهبُ إنما انفصلَ عن غيره لجوهره المختصِّ به، وحقيقتِه التي باينَ بها غيرَه وكان بها هو ما هو، لا لمجرَّد الرَّزانة واللَّون؛ فإن حقيقة الذهبيَّة أمرٌ وراء الرَّزانة واللَّون بها صار الذهبُ ذهبًا.

وأيضًا، فإن الرَّزانة واللَّون وصفٌ عَرَضِيٌّ للذهب، لا ذاتِيٌّ له، والنوعُ لا ينفصل عن غيره لمجرَّد الأمور العَرَضِيَّة، وإنما ينفصلُ عن غيره بذاتيَّاته وحقيقته وإنِّيَّتِه[1] الخاصَّة به.

الدليل الثاني لهم: الزُّجاج[2]؛ فإنهم قالوا: هو أدلُّ شيء على

---

(١) الإنِّيَّة: تحقُّق الوجود العيني من حيث مرتبته الذاتية. «التعريفات» (٣٨).

(٢) وقد احتجَّ به القاضي عياض علىٰ أن الكيمياء من الممكن الموجود. انظر: «مذاهب الحكام في نوازل الأحكام» (٥٣)، و«المعيار المعرب» (١٠/ ١٥٥).

واحتجَّ به كذلك القاضي الفاضل (ت: ٥٩٦) علىٰ من أنكر وقوع الكيمياء عقلًا، في حكاية ذكرها أسعد ابن المطران (ت: ٥٨٧) في «بستان الأطباء» (٥٣).

وأطال الجاحظ في كتاب «الحيوان» (٣/ ٣٧٤-٣٧٩) الكلام علىٰ هذا الدليل علىٰ طريقته في النظر والاستشكال والاستطالة بالعقل، وحاصل كلامه امتناع =

صحَّة الكيمياء؛ فإن أجزاءه بالتركيب والنَّار اكتسبت حقيقةً أخرىٰ، وخلعَت تلك الصِّفات التي كانت لها أوَّلًا.

وهذا دليلٌ باطل؛ فإن الزجاج لم يكن إلا بالصَّنعة، ليس كائنًا بالخِلْقة، فهو كسائر الصِّناعات المركَّبة من الأدوية والمَعَاجين والأطعمة وغيرها[1]. ومَن أنكر أن تكون الأجزاء المختلفة إذا ضُمَّ بعضُها إلىٰ

= تحويل المعدن إلىٰ ذهب بخلاف تحويل الرمل إلىٰ زجاج، وأنه «قد يكون أن يجيء علىٰ جهة التوليد شيءٌ يبعد في الوهم مجيئه، ويمتنع شيءٌ هو أقرب في الوهم من غيره؛ لأن حقائق الأمور ومغيَّبات الأشياء لا تُرَدُّ إلىٰ ظاهر الرأي».

وقد كان من ضمن أسئلته لأحمد بن عبد الوهاب الكاتب في رسالته الساخرة «التربيع والتدوير» (٤٣): «وما سبب صنعة الزجاج؟ وما قصة الرخام؟ أكيمياءٌ أم مخلوق؟ **ولم امتنَع عملُ الذهب والزجاجُ أعجبُ منه؟**».

ولبعض المستشرقين بحث عن الكيمياء عند الجاحظ. انظر: «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (٣/ ١١١).

(١) قال شيخ الإسلام: «ومن **أعظم حجج الكيماوية: استدلالهم بالزُّجاج**، قالوا: فإن الزجاج معمولٌ من الرمل والحصىٰ ونحو ذلك. فقاسوا علىٰ ذلك ما يعملونه من الكيمياء. وهذه **حجةٌ فاسدة**؛ فإن الله ﷻ [لم] يخلق للناس زجاجًا لا في معدنٍ ولا في غيره، وإنما الزجاج من قسم المصنوعات، كالآجرِّ والفخَّار ونحوهما ممَّا يُطْبَخ في النار. وقد تقدَّم أن الله ﷻ جعل لبني آدم قدرةً علىٰ أن يعملوا أنواعًا من المطاعم والملابس والمساكن، وكذلك جعل لهم قدرةً علىٰ ما يصنعونه من الآنية من الفخَّار والزُّجاج ونحو ذلك، ولم يخلق لهم سبيلًا علىٰ أن يصنعوا مثل ما خلق الله. وإذا تبيَّن أن الزجاج من قسم المصنوعات دون المخلوقات ليس فيه ما يشتبه المصنوع بالمخلوق = بطلت حجَّة الكيمياء؛ فإن أصل المخلوقات التي خلقها الله لا يمكن البشر أن يصنعوا مثلها، ولا يمكنهم نقلُ نوعِ مخلوقٍ من الحيوان والنبات والمعدن إلىٰ نوعٍ آخر مخلوق، وهذا مطَّردٌ لا يُنْقَض». «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٨٨، ٣٩١). =

بعض، ورُكِّبَت تركيبًا خاصًّا، وطُبِخَت بالنَّار طبخًا معلومًا، يَحْدُث لها هيئةٌ أخرىٰ غير هيئتها الإفرادية؟!

ونحن هكذا نقول في الذهب المصنوع: إن هيئتَه وصفاته مغايرةٌ لهيئة مفرداته وصفاتها، لا ننازع فيه، ولكن هل يدلُّ هذا علىٰ أن حقيقتَه مساويةٌ لحقيقة الذهب المَعْدِنِيِّ؟ وهل الشأنُ إلا في ذلك؟ وهل يمكنُ بشرًا علىٰ وجه الأرض أن يقيم دليلًا علىٰ ذلك؟

فغاية أدلَّتكم إنما تدلُّ علىٰ أن مفردات الذهب المصنوع اكتست صورةً خاصَّةً غير صورتها الإفراديَّة، وهذا حقٌّ، فمن أين لكم أنها انقلبت ذهبًا خالصًا مماثلًا للمَعْدِنِيِّ من كل وجه؟!

الدليل الثالث لهم: الصَّابون.

والكلام فيه كالكلام في الزُّجاج سواء، ونحن راضون منكم أن تجعلوا الذهب المصنوع مثل الصَّابون والزُّجاج؛ فإنهما لم يتضمَّنا قلبَ حقيقة مفرداتهما بحيث تبقىٰ مماثلةً لحقيقةٍ خلقها الله في معادنها، وإنما غايتُهما أنهما حَصَلا من تركيب مفرداتٍ تركيبًا خاصًّا حدثت لها بالتركيب والنَّار صفةٌ لم تكن لها، كالأطعمة المركَّبة وغيرها.

الدليل الرابع لهم: التِّرياق[1].

= وانظر تقرير هذا المعنىٰ في «المجادلة بين الحكيمين» للموفق البغدادي (٥٤، ٦٢، ٧٥-٧٩، ٩٠)، ورسالته في «المعادن وإبطال الكيمياء» (١٢٩-١٣٢).

(١) «المباحث المشرقية» (٢/ ٢١٦). وقال التفتازاني في «شرح المقاصد» (٣/ ٢٣٢): «وكفىٰ بصنعة الترياق وما فيه من الخواصِّ والآثار شاهدًا علىٰ إمكان ذلك».

والكلام فيه كالكلام في الزُّجاج والصَّابون، وهل التِّرياقُ إلا دواءٌ من الأدوية المركَّبة؟ فله حكمُ أمثاله من الأدوية التي تَفْعَل بتركيبها ما لا تَفْعَل مفرداتُ مركَّبها، فأيُّ دليل في هذا علىٰ صحَّة علم الكيمياء وجوازها؟ وهل الاستدلال بهذه الأمور إلا تعلُّقٌ بأوهن البيوت؟ وكان الأولىٰ بالمستدلِّ بها أن يرغب عنها إلىٰ السُّكوت، فما زادها استدلالُه بها إلا ضعفا، وتبيينَ فسادها لمن كان فسادها عليه يخفىٰ!

وقد استدلَّ بعض فضلائهم[(١)] علىٰ إمكان أن يوجد بالصِّناعة نظيرُ ما خلقه الله، بأن قال: نحن يمكن أن نوجدَ بالصِّناعة ما يوجدُ بالطبيعة، كالنَّار الحاصلة بالقَدْح، والرِّيح الحاصلة بتحريك المَرَاوِح وأكواز الفُقَّاع[(٢)]، والنُّوشَادِر[(٣)] قد يتَّخذ من الشَّعر[(٤)].

---

(١) الرازي في «المباحث المشرقية» (٢/ ٢١٧).

(٢) الفُقَّاع: شرابٌ يتخذ من الشعير، سُمِّي بذلك لما يعلوه من الفُقَّاعات، ويوضع في أكواز فخَّار مختومة فإذا فُتِحَت خرج منها الهواء بسرعة، كبعض المشروبات اليوم، وللشعراء في وصفها تفنُّنٌ كثير. انظر: «المعجم الوسيط» (فقع)، و«ديوان المعاني» (٦٦٢)، و«إرشاد الأريب» (٣٧٦)، و«مرآة الزمان» (١٩/ ٤٨١).

(٣) بالذال والدال، وبإشباع ضمة النون واختلاسها، ملح حجري يسمىٰ كبريت الدخان وملح النار، يستعمل في صنعة الكيمياء ويرمزون له برموز كثيرة، ويوجد فيه مركب «كلوريد الأمونيوم»، وهو ضربان: معدني طبيعي، وآخر معمول كان يُصْنَع من الشَّعر. انظر: «الحيوان» (٥/ ٣٤٩)، و«مفاتيح العلوم» (٢٧٩)، و«ربيع الأبرار» (١/ ١٧٧)، و«المعتمد في الأدوية» (٥٢٩)، و«التذكرة» (١/ ٣٣٣)، و«عجائب المخلوقات» (٢٠١)، و«مسالك الأبصار» (٢٢/ ٣٤٥)، و«الرمز في الكيمياء عند العرب» (٥٥)، ولضبط حرف الذال: «مجلة الرسالة» (العدد ٤٧٥، ١٠ أغسطس ١٩٤٢، ص٧٨١، ٧٨٢) مقال أنستاس الكرملي في تصحيح كتاب «الإمتاع والمؤانسة».

(٤) تحرف في الأصل هنا والموضعين الآتيين إلىٰ «الشعير».

وهذا غيرُ صحيح؛ فإن النَّار كانت كامنةً في الجسم، وإنما ظهرت بحَكِّ أحد الجسمين للآخر، فالصِّناعة لم تُحْدِث النَّار، وإنما أظهرَت ما كان كامنًا في الزِّناد، ولهذا يظهرُ بغير صناعةٍ أصلًا ولا قصدٍ ولا إرادة، كما تَقْدَحُ نِعَالُ الخيل النَّارَ من الحجارة، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾ [العَادِيَات: ١-٢]، فأين هذا من إحداث ذهبٍ خالصٍ مماثلٍ للذهب الذي خلقه الله في مَعْدِنه لولا التشبُّث بالمُحَال؟!

وأما الرِّيحُ الحادثة عند تحريك المَرَاوح، فإن تحريكَها لم يُحْدِث ريحًا كانت معدومة، وإنما حرَّك هواءً ساكنًا ليس إلَّا، فعملُ حركةِ المَرَواح في تحريكه لا في إيجاده، فلم يوجَد بالصِّناعة مثلُ ما وُجِد بالخلقة أصلًا، بل جعل الله للعبد قدرةً علىٰ نقل ما خلقه من مكانٍ إلىٰ مكان، فإذا حرَّك الهواء بالمَرْوَحة انتقل من مكانٍ إلىٰ مكانٍ كما ينتقل الماءُ من العَين إلىٰ داره وبئره ونحو ذلك.

وكذلك الرِّيحُ الحادثة من أكواز الفُقَّاع، إنما هي هواءٌ احتبَس فيه واحتقَن، ثم أُفْرِجَ عنه، فمرَّ صاعدًا بسرعة.

وأما اتخاذ النُّوشَاذِر من الشَّعر، فهو نُوشَاذِرٌ مصنوع، والشَّعرُ مادَّةٌ من موادِّه، وله موادُّ أُخَرُ معروفة، وهل ذلك دليلٌ علىٰ أنه مساوٍ لنُوشَاذِرٍ مَعْدِنِيٍّ من كل وجه؟ فإن كان في المعادن نُوشَاذِرٌ فالكلام في المَعْدِنِيِّ منه والمصنوع كالكلام في الذهب المصنوع والمَعْدِنِيِّ، وإن كان النُّوشَاذِرُ مصنوعًا ليس إلَّا فهو كالزُّجاج والصَّابون والتِّرياق ونظائر ذلك.

وإذا عُلِم بطلانُ أدلَّتهم عُلِم بطلانُ العلم بمدلولها، وهو المطلوب[1].

---

(١) ومن أدلة الكيمياويين: **الاحتجاج** بآيات الأنبياء وكرامات الأولياء وخوارق العادات علىٰ إمكان الكيمياء وصحَّتها.

قال ابن حجر الهيتمي في «تحفة المحتاج» (١/ ٣٠٦): «**اختلف في انقلاب الشيء عن حقيقته، كالنحاس إلىٰ الذهب، فقيل: نعم؛ لانقلاب العصا ثعبانًا حقيقة، بدليل (فإذا هي حية تسعىٰ)، وإلا لبطل الإعجاز.** ولا مانع في القدرة من توجه الأمر التكويني إلىٰ ذلك وتخصيص الإرادة له. وقيل: **لا**؛ لأن قلب الحقائق محال، والقدرة لا تتعلَّق به. **والحقُّ الأول،** بمعنىٰ أنه تعالىٰ يخلق بدل النحاس ذهبًا، علىٰ ما هو رأي المحققين، أو بأن يسلب عن أجزاء النحاس الوصفَ الذي صار به نحاسًا، ويخلق فيه الوصف الذي يصير به ذهبًا علىٰ ما هو رأي بعض المتكلمين من تجانس الجواهر واستوائها في قبول الصفات، والمحال إنما هو انقلابه ذهبًا مع كونه نحاسًا؛ لامتناع كون الشيء في الزمن الواحد نحاسًا وذهبًا، ومن ثَمَّ اتفق أئمة التفسير علىٰ ما مرَّ في العصا بأحد هذين الاعتبارين المذكورين». وانظر تسليمه بحصول الكيمياء للقليل من الناس، وتفريقه بينها وبين معجزات الأنبياء في «الإعلام بقواطع الإسلام» (٢٣٨)، وهو منقولٌ بنصه عن «الفروق» للقرافي (٤/ ٢٦٣).

ومن الاستدلال بخرق العادات ما ذكره الطوفي من احتجاج بعض الكيمياويين بمسخ بعض بني إسرائيل قردة وخنازير، فقال في «الإشارات الإلهية» (٢/ ١٢٦): «**واحتجَّ أهل الكيمياء علىٰ إمكانها بهذا؛** إذ ليس فيها إلا نقل صورة معدن إلىٰ معدن، كما ينقل صورة عنصر إلىٰ عنصر، كالماء هواءً، والهواء نارًا، وبالعكس، وكانتقال الإنسان خنزيرًا وقردًا كذلك تنتقل الصورة النحاسيَّة مثلًا أو الفضيَّة ذهبيَّةً ونحوه. والفاعل لذلك عند الجمهور هو الله ﷻ، والصانع كاسب، فلم يبق للمنع من إمكان ذلك وجه. ومن زعم أن الكيمياء خلق الذهب والفضة أو غيرهما، وذلك محالٌ من غير الله ﷻ = فقد وَهِم، وإنما هي كما ذكرنا نقل صورة إلىٰ غيرها من الأعيان لا خلق مادَّة واختراعها، غير أن الاشتغال في الكيمياء قطعُ وقتٍ عتيد في طلب أمرٍ بعيد، وذلك جهلٌ =

. . . .

= شديد». ونحو ذلك ما ذكره في (٣/ ١٥) من احتجاج أهل الكيمياء بما صنعه السامريُّ حين قبض قبضة من أثر جبريل، فألقاها علىٰ العجل الذي صنعه، فتحرَّك وخار، قال: «فكان ذلك التراب إكسير الحياة، كإكسير الذهب. **ويحتجُّ بهذا أصحابُ الكيمياء**؛ لأن الجماد إذا جاز أن ينتقل إلىٰ الحيوان بجوهرٍ يضاف إليه، فانتقاله إلىٰ رتبة أخرىٰ من رتب الجماد بجوهر يضاف إليه أولىٰ بالجواز».

ولا دليل لهم في جميع ذلك؛ فإن الكيمياء صناعة، وآية النبيِّ وكرامة الوليِّ وخوارق العادات الواقعة بأمر الله حقائق مخلوقة، وليست من الصناعة في شيء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «**خرق العادات** للأولياء جائز، مثل أن يصير النبات ذهبًا. وذلك **مما لا يكون طريقه طريق الكيمياء المعمولة بالمعالجات الطبيعية**، وبين هذين من الفرق ما بين عصا موسىٰ وعصيِّ السَّحرة؛ فإن تلك كانت حيَّةً تسعىٰ، وتلك يخيَّل إليه من سحرهم أنها تسعىٰ». «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٨٠).

وقال في «السياسة الشرعية» (٢٣٢): «قد يخرق العادة لمن شاء من عباده بمعجزات الأنبياء وبكرامات الصالحين، **ولكن ذلك لا يقف علىٰ الأسباب التي يتعاطاها أهل الغشِّ من الكيمباوية** والسَّحرة، بل قد يقلب الله الباذنجان والحصىٰ ذهبًا وفضةً لمن شاء».

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٦/ ٢٥٤): «فأما ما يجريه الله تعالىٰ من خرق العوائد علىٰ يدي بعض الأولياء من قلب بعض الأعيان ذهبًا أو فضة أو نحو ذلك، فهذا أمرٌ لا ينكره مسلم، ولا يردُّه مؤمن، ولكن هذا **ليس من قبيل الصِّناعات**، وإنما هذا عن مشيئة ربِّ الأرض والسموات واختياره وفعله».

وحين أنكر الزجاج في «معاني القرآن» (٤/ ١٥٦) تفسير قوله: (علىٰ علم عندي) بالكيمياء، وقال: «هذا لا يصح؛ لأن الكيمياء باطلٌ لا حقيقة له» تعقبه الطيبي في «فتوح الغيب» (١٢/ ١١٠) بقوله: «لعل ذلك كان من قبيل المعجزة»، فلو صحَّ لقارون تحويل المعادن إلىٰ ذهب فإنما يصحُّ ذلك علىٰ وجه المعجزة وخرق العادة لا الصناعة. =

= وحرَّر ذلك الدَّلْجي في «الفلاكة والمفلوكون» (٢٩) فقال: «**وأما الكيمياء فلا بحث في إمكانها علىٰ يد وليٍّ من قبيل الكرامات وخرق العادات**، ولا في الوصول إلىٰ تصحيح صبغها ظاهرًا علىٰ وجه التلبيس والغشّ كما يفعله الفسَّاق، **إنما في تصيير النحاس ذهبًا حقيقةً علىٰ طريقةٍ صناعية مطردة فهذا ممَّا لا أعتقد صحته**».

وكذا قال النجم الغزي في «حسن التنبه» (٨/ ٤٣): «الكيمياء إن كانت بحيث تقلب عينَ الحديد أو النحاس مثلًا ذهبًا أو فضة بغير صناعةٍ ولا ضمِّ شيء آخر **فهذا ليس من باب العمل، ولكنه من باب خرق العادة، فإن كان صاحبه صالحًا فهو من باب الكرامة**، . . . وإن كانت الصناعة تؤثر في الحديد مثلًا حتىٰ يصير ذهبًا أو فضة فهذا صبغٌ وتصفية، وليس بقلب عينٍ حقيقة، فهذا من باب الغشِّ وهو حرام».

* **ومن الحجج الواهية لتصحيح الكيمياء** ما ذكره قطب الدين الشيرازي (ت: ٧١٠)، وكان ممن يثبت الكيمياء، قال ابن فضل الله العمري في «مسالك الأبصار» (٣/ ٨٨): «حدثني شيخنا فريد الدهر شمس الدين الأصفهاني، قال: كان قطب الدين الشيرازي ؒ يثبت صحة الكيمياء، فبحثتُ معه في بطلان الكيمياء، فقال لي: أنت تعلم ما يتلف من الذهب في الأبنية والمستعمَلات، ومعادنُ الذهب لا يتحصَّل منها نظير ما يتلف وينفذ، وأما الهند فإني حرَّرتُ أن له ثلاثة آلاف سنة لم يخرج منه ذهبٌ إلىٰ البلاد ولا دخل إليه ذهبٌ فخرج منه، والتجَّار من الآفاق تقصد الهند بالذهب العَيْن تتعوَّض عنه بأعواد وحشائش وصموغ لا غير، **فلولا أن الذهب يُعْمَل لعُدِم بالجملة الكافية**»، قال ابن فضل الله: «أما قوله عما يدخل إلىٰ الهند من الذهب ثم لا يخرج منه فصحيح، وأما إثباته لصحة الكيمياء فباطلٌ لا صحة له».

* **ومن الأدلة التي احتجَّ بها أهل الكيمياء**: ما ذكره الشاطبي عنهم في «الموافقات» (١/ ٥٩)، قال: «فقد تكلَّف أهل العلوم الطبيعية وغيرها الاحتجاج علىٰ صحة الأخذ في علومهم بآياتٍ من القرآن وأحاديث عن النبي ﷺ، كما استدلَّ أهلُ العدد بقوله . . .، وأهلُ الكيمياء بقوله ﷻ: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا﴾ الآية». =

. . . .

= وكذلك قال الآلوسي في «روح المعاني» (١٣/ ١٢٠): «وسمعت من بعض الناس أن **أهل الكيمياء** تكلموا في هذه الآية علىٰ ما يوافق غرضهم، **ولم أقف علىٰ ذلك**».

وقد ساق الطوفي استدلالهم هذا، وهو ممن يلين القول في الكيمياء كما مرَّ، ولا بأس من ذكره بتمامه لعزة موضعه، قال في «الإكسير في قواعد التفسير» (٥٢): «واعلم أن القرآن بحرٌ لا تستوفىٰ مطالبه، ولا تنقضي عجائبه، كما جاء في الخبر؛ ولهذا غالب طوائف العالم يتمسَّكون علىٰ دعواهم بشُبَه. **فهؤلاء أصحاب الكيمياء يتمسَّكون علىٰ صحَّتها** بقوله تعالىٰ: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، يشيرون إلىٰ أن معناه: أن في الغثاء ما إذا خالط المعادن الممتزجة سطا عليها بطبعه، فميَّز الإكسير النافع منها وأفرده عن المزاج الزَّبدي الذي لا نفع فيه، أو إلىٰ أنه بالوقيد والتقصية يحصل ذلك. **ولا شكَّ أن اللفظ يحتمل احتمالًا ما ذكروه، إلا أنه ليس مرادًا منه باتفاق المفسرين**، وإنما هو مثلٌ ضربه الله تعالىٰ للإيمان والكفر، والحق والباطل، وشبَّهه بماء الغيث الذي تجري به الأودية فيحمل الغثاء، وهو ما تحمله من عودٍ أو شجر أو غيره، ولذلك فالغثاء -وهو الزَّبد- يذهب جفاءً أي يلقىٰ مطَّرحًا، وينتفع بالماء بما ينبت من الكلأ ويروي من الظمأ، وبالمعادن كالحديد والصفر والنحاس إذا عولجت بالنار، فإنها تذهب خبثها وما لا ينتفع منها، ويبقىٰ الجوهر الصافي ينتفع به باتخاذه حليةً أو متاعًا. وذكر بعض المفسرين أن معنىٰ قوله: ﴿فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أن المعادن تقذف زبدها فتلقيه، ويبقىٰ خالصها مستترة في مستقر من الأرض، وهذا موافقٌ لقول الكيميائيين». وما زعمه من احتمال الآية لما ذكروه بعيدٌ لا يجري علىٰ «قواعد التفسير».

* **ومما يمكن ذكره من الأدلة علىٰ بطلان الكيمياء وتحريمها** ممَّا لم يورده المصنف وله تعلقٌ بالدليل الرابع عشر: ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية من أن **الكيمياء لم يعملها رجلٌ له في الأمة لسانُ صِدق**، لا عالمٌ متَّبع، ولا شيخٌ يقتدىٰ به، ولا ملكٌ عادل، ولا وزيرٌ ناصح، **وإنما يفعلها شيخٌ ضالٌّ مبطلٌ مثل ابن سبعين وأمثاله، أو ملكٌ ظالمٌ مثل بني عبيد، أو رجلٌ فاجر. وإن التبس** =

. . . .

= **أمرُها علىٰ بعض أهل العقل والدين فغالبهم ينكشف لهم أمرها في الآخر ولا يستطيعون عملها**؛ صيانةً من الله لهم لحسن قصدهم. قال: وما أعلم أن رجلًا من خيار المسلمين أنفق منها أو أكل منها. ويكفي أن **خيار هذه الأمة من القرون الذين بعث فيهم رسول الله ﷺ ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم لم يدخلوا في شيء من هذا؛ إذ لو كانت حلالًا لدخلوا فيها كما دخلوا في سائر المباحات**؛ فإنهم كانوا يكتسبون الأموال بالوجوه، واكتسابُ المال مع إنفاقه في طاعة الله عملٌ صالح. «مجموع الفتاوىٰ» (٢٩/ ٣٧٨، ٣٨٠)، و«جامع المسائل» (٩/ ٤٩٠).

* **ومن حجج بطلان الكيمياء** وفسادها وله تعلقٌ بالدليل الرابع عشر أيضًا ما ذكره القاضي عبد الجبار المعتزلي، قال: «لو جوَّزنا أن يكون في الناس من يقدر علىٰ خلق الجسم والحياة والألوان لقدر ذلك الإنسان علىٰ تحصيل الأموال العظيمة من غير تعب، لكنَّا نرىٰ من يدَّعي السِّحر متوصِّلًا إلىٰ اكتساب الحقير من المال بجهد جهيد، فعلمنا كذبه. **وبهذا الطريق نعلم فساد ما يدَّعيه قومٌ من الكيمياء**؛ لأنَّا نقول: لو أمكنهم ببعض الأدوية أن يقلبوا غير الذهب ذهبًا لكان إما أن يمكنهم ذلك بالقليل من الأموال، فكان ينبغي أن يغنوا أنفسهم بذلك عن المشقَّة والذِّلَّة، أو لا يمكنهم إلا بالآلات العِظام والأموال الخطيرة، فكان يجب أن يُظْهِرُوا ذلك للملوك المتمكِّنين من ذلك، بل كان يجب أن يفطن الملوك لذلك؛ لأنه أنفع لهم من فتح البلاد الذي لا يتمُّ إلا بإخراج الأموال والكنوز، وفي علمنا بانصراف النفوس والهمم عن ذلك دلالةٌ علىٰ فساد هذا القول». «مفاتيح الغيب» للرازي (٣/ ٦٢٠).

ونقل في «تثبيت دلائل النبوة» (٢/ ٦٢٥) قول أبي القاسم الكعبي البلخي لأبي بكر الرازي في سياق طويل: ما رأيتُ أحمق منك! تدَّعي صحة الكيمياء، وأنك تجعل الحجر والمدر ذهبًا وفضة، ولك في ذلك كتبٌ تنكر علىٰ من أنكر ذلك وكذَّب به، ومع هذا فقد خاصمَتك امرأتك في نفقتها ونفقة ولدٍ لك، وأحوجتَها إلىٰ أن رفعَتك إلىٰ الحكَّام ليفرضوا عليك كما يُفْعَل ذلك بأفقر الناس وأقلِّهم حيلة! =

فصل

فإذا تقرَّر بطلانُها وأنها زَغَلٌ وغِشٌّ، فحكمُها حكمُ أمثالها من المغشوشات[1]، فلا يحلُّ عملُها، ولا بيعُها، ولا إنفاقُها، ولا تعليمُها إلا علىٰ وجه بيان بطلانها كما يبيَّن بطلانُ السِّحر والكفر.

وقد ثبت عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**من غشَّنا فليس منَّا**»[2].

وهذه الصِّناعة من أعظم الغِشِّ[3].

= وحكاه ابن العبري في «تاريخ مختصر الدول» (١٥٨) مختصرًا، ودافع عن الرازي بأن ذلك لا يبعد أن يكون قول حاسد. وما قاله هو الأبعد؛ فإن الكعبي لا يجرؤ علىٰ أن يجبَه الرازيَّ بمثل هذا بحضرة السلطان لو لم يكن منه علىٰ ثقة، وأيًّا ما كان فليس ثبوت هذا مما يقوم وحده بالحجة.

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ١١٤-١١٧، ٢٩/ ٣٧١).

(٢) أخرجه مسلم (١٠١).

(٣) قال الإمام الخطابي في «أعلام الحديث» (٣/ ٢١٦٣) في حديث النهي عن وصل الشعر ولعن الله الواصلة والمستوصلة: «**وإنما نُهِي عن ذلك لما فيه من الغشِّ والخداع، ولو رخِّص في ذلك لاتُّخِذ وسيلة إلىٰ أنواع من الغشِّ والفساد**، وإنما عظم الوعيد في هذا باللعن وفي النامصة والواشرة والواشمة ونحوها مما تقدم ذكره ومضىٰ تفسيره قبلُ **من جهة أن هذه الأمور تغييرٌ للخلقة** =

فلا يحلُّ لمسلم تعاطيها ولا إنفاقُها علىٰ المسلمين، ومن اشترىٰ من معمولها شيئًا وعَلِمَ به فله ردُّه، بل العقدُ عليه باطل؛ لأنه غير النَّقد الذي وقع عليه العقد، بل هو بمنزلة المغشوش من الأثمان[1].

= **وتعاطٍ لإلحاق الصَّنعة من الآدمي بالخلقة من الله ﷻ**، وحكم الجزء في ذلك حكم الكل، **ولعله قد يدخل في هذا المعنىٰ صنعة الكيمياء؛ فإن من تعاطاها إنما يروم أن يُلْحِق الصَّنعة بالخِلقة، وكذلك هو في كل مصنوع يشبَّه بمطبوع، وهو بابٌ من الفساد عظيم**».

وانظر: «السياسة الشرعية» لابن تيمية (٢٢٩، ٢٣٠).

(١) قال ابن الحاج في «المدخل» (٣/ ١٤٤): «**وأما الاشتغال بتحصيل علم الكيمياء فهو من الباطل البيِّن، والغِشِّ المتعدِّي ضرره لأهل زمانه ومن بعدهم، وذلك أن من فعلها فقد خلط علىٰ الناس أموالهم، وبخَسَها عليهم**؛ إذ إنهم مختلفون في فعلها، فمنهم من يعملها ولا علم عنده أنها تتغيَّر بعد زمان، وذلك الزمان يختلف بحسب القلة والكثرة، وكثيرٌ منهم من يعلم أنها تتغيَّر ويغشُّ الناسَ بها فيشغلون ذمتهم بأموالهم، وكلُّ ذلك حرامٌ سحت، ومنهم من يزعم أنها لا تتغير، وهو بعيد، ولو قدَّرنا عدم تغييرها فذلك لا يجوز أيضًا . . .، وقد سمعت سيدي أبا محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: إن صرفها لا يجوز حتىٰ يبيِّن أنها من عمل يده وليست بمعدنية، وهذا الذي قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ من إجازة ذلك بعد البيان لا يسوغ في هذا الزمان؛ بسبب أنه **إن بيَّن هو فمَن صارت إليه فالغالبُ أنه لا يبيِّن، والاحتراز من هذا متعذِّر**. هذا وجهٌ، ووجه ثانٍ وهو أنه إن بيَّن أنها من صنعة يده تمزَّق عِرضُه، والغالب أنه يؤول إلىٰ سفكِ دمه».

وقال قاضي الجماعة أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرفيع التونسي (ت: ٧٣٣): «لو دُبِّرت الفضة أو غيرها من الأجساد حتىٰ تصير ذهبًا خالصًا لا شك فيه، فمتىٰ لم يقل بائعها لمبتاعها: هذا كان فضة أو جسدًا من الأجساد فدبَّرته حتىٰ صار ذهبًا كما ترىٰ، **لكان غاشًّا مدلسًا**، ومتىٰ ذكر ذلك لم يشتره منه بفلس، ويقول: كذلك يدبِّره غيرُك فيرجع إلىٰ أصله! ومعتاد الناس أنهم يتبايعون بالأصول المعدنية ذهبًا وفضة، لا بالأحجار المصنوعة. **فكل من باع المصنوع علىٰ أنه معدني ولم يعلم المبتاع بذلك داخلٌ في قوله ﷺ: من غشنا فليس منا**». =

ويجبُ علىٰ وليِّ الأمر ردعُ هؤلاء، والأخذُ علىٰ أيديهم، والتنكيلُ بهم؛ نصيحةً لله ولرسوله ولعباده، وقيامًا بالحقِّ الذي أوجبه الله عليه[1].

= انظر: «المنهاج الواضح» للماجري (٥٠٥)، و«الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصىٰ» (٥/ ٤٠).

وقال ابن ناجي في «شرح الرسالة» (٢/ ١٢٩): «ونقل بعض من لقيناه عن بعض المغاربة بأنه أخذ من قول الشيخ [ابن أبي زيد]: (ولا أن يكتم من أمر سلعته) إلىٰ آخره **أن الكيمياء لا تجوز؛ لأن من يدفع له من ذهبها شيء لو أعلمه ما قَبِلَه، ولا يُمْكِنه أن يبيِّنه؛ لأنه يخاف علىٰ نفسه. قال شيخنا أبو مهدي: وهَبْ أنه لا يخاف، فيدخله الفساد من جهة أخرىٰ، وهي صيرورتها إلىٰ أصلها وإن بَعُدَ أمرُها.** وذكَر حكاية المازري المقتضية لذلك، ولولا الإطالة لذكرناها».

وسئل السيوطي كما في «الحاوي» (١/ ١٠٨) عمَّا يفعله بعض الناس من تركيب حوائج يجتمع منها ذهبٌ أو فضة يسمىٰ «الكيمياء» ويبيعه، هل يجوز أم لا؟ أو يفرِّق بين ما يظهر للنقَّاد وبين غيره؟

فأجاب: «**أما مسألة الكيمياء فالذي يُقْطَع به فيها عدم الجواز، وعملُها من جملة الفساد في الأرض، فلا يصحُّ فيها البيع سواءٌ ظهر للنقَّاد أم لا**».

(١) نصوص أهل العلم في التحذير من الزَّغَلية والإنكار عليهم مستفيضةٌ في كتب الحسبة وغيرها، ومعظمُ ولاية متولي الحسبة وقاعدتها «الإنكار علىٰ هؤلاء الزَّغَلية وأرباب الغشِّ في المطاعم والمشارب والملابس وغيرها؛ فإن هؤلاء يفسدون مصالح الأمة، والضررُ بهم عامٌّ لا يمكن الاحتراز منه، فعليه ألا يهمل أمرهم، وأن ينكِّل بهم أمثالهم، ولا يرفع عنهم عقوبته؛ فإن البليَّة بهم عظيمة، والمضرَّة بهم شاملة، ولا سيَّما هؤلاء الكيماويين الذين يغشُّون النقود والجواهر والعطر والطيب وغيرها، يضاهئون بزَغَلِهم وغشِّهم خلقَ الله» كما يقول المصنف في «الطرق الحكمية» (٢/ ٦٢٩). وانظر: «المعيار المعرب» (٦/ ٤٠٧)، و«نهاية الرتبة» للشيزري (٧٨)، و«الرتبة في الحسبة» لابن الرفعة (١١٥٢)، و«ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة» (٤٦).

قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١].

وهذه من أعظم المنكرات، فالنهيُ عنها من أفضل القربات.

والله سبحانه المسؤول أن يوفِّق ولاة أمور المسلمين لردع المبطلين، والأخذ علىٰ أيدي المفسدين، وقَمْع المُلْبِسين والمدلِّسين، ويُجْرِيَ علىٰ أيديهم وألسنتهم وقلوبهم ما يكون كفيلًا بصلاح الدُّنيا والدِّين، والسَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وعلىٰ سائر من بناحيتكم من عباد الله الصَّالحين، وحزبه المفلحين، وجميع إخواننا من المسلمين، والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله علىٰ محمَّد وآله أجمعين.

* * *

قرأ عليَّ الإمام الأجل الفاضل كمال الدين محمود بن الشيخ شمس الدين محمد بن يوسف الجاري هذا الكتاب وهو «نصيحة الأغبياء ببطلان الكيمياء» تأليفي في مجلسين آخرهما يوم الثلاثاء الثاني والعشرين من شهر صفر سنة ثمان وثلاثين وسبعمئة، وأذنت له في روايته عني وسائر ما كتبته وجمعته وعلقته سواه، والحمد لله رب العالمين وصلىٰ الله علىٰ محمد وآله وسلم. [وكتب محمد بن أبي بكر بن القيم] حامدًا لله ومصليًا علىٰ رسوله.

فهرس المصادر والمراجع

١- **الإبانة الكبرىٰ**: لابن بطة، تحقيق: رضا بن نعسان معطي، الطبعة الثانية ١٤١٥، دار الراية، الرياض.

٢- **أبجد العلوم**: لصديق حسن خان، أعده للطبع: عبد الجبار زكار، الطبعة الأولىٰ ١٩٧٨، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

٣- **أبحاث المستشرقين في تاريخ العلوم عند العرب**: لعبد الرحمن بدوي ضمن كتابه «دراسات ونصوص في الفلسفة والعلوم عند العرب»، الطبعة الأولىٰ ١٩٨١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٤- **إبداعات النار، تاريخ الكيمياء المثير من السيمياء إلىٰ العصر الذري**: لكاتي كوب وهارولد جولد وايت، ترجمة: فتح الله الشيخ، عالم المعرفة، العدد ٢٦٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.

٥- **الأبعاد المعرفية لكيمياء جابر بن حيان ليمنىٰ طريف الخولي، ضمن كتابها «بحوث في تاريخ العلوم عند العرب»**، مؤسسة هنداوي.

٦- **أبكار الأفكار في أصول الدين**: للآمدي، تحقيق: أحمد محمد المهدي، الطبعة الثانية ١٤٢٤، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

٧- **ابن سبعين وفلسفته الصوفية**: لأبي الوفا التفتازاني، الطبعة الأولىٰ ١٩٧٣، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٨- **ابن قيم الجوزية حياته آثاره موارده**: لبكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة الثانية ١٤٢٣، دار العاصمة، الرياض.

٩- **الإتباع والمزاوجة**: لابن فارس، تحقيق: كمال مصطفىٰ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٠- **أثر العرب في الحضارة الأوروبية**: لعباس محمود العقاد، الطبعة الأولىٰ ١٩٤٦، دار المعارف، القاهرة.

١١- **الإجماع**: لابن المنذر، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥، دار المسلم، الرياض.

١٢- **أحاديث في ذم الكلام وأهله**: انتخبها أبو الفضل المقرئ من رد أبي عبد الرحمن السلمي علىٰ أهل الكلام، تحقيق: ناصر الجديع، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧، دار أطلس، الرياض.

١٣- **أحكام عقود التأمين ومكانها من شريعة الدين**: لعبد الله بن زيد آل محمود، ضمن مجموع رسائله، الطبعة الثانية ١٤٢٩، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.

١٤- **الإحكام في أصول الأحكام**: لابن حزم، تقديم: إحسان عباس، دار الآفاق الحديثة، بيروت.

١٥- **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**: للقفطي، تحقيق: عبد المجيد دياب، مكتبة قتيبة، الكويت.

١٦- **الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية**: للبعلي، تحقيق: أحمد الخليل، دار العاصمة، الرياض.

١٧- **أخبار القضاة**: لوكيع، تحقيق: عبد العزيز مصطفىٰ المراغي، الطبعة الأولىٰ ١٣٦٦، المكتبة التجارية الكبرىٰ، القاهرة.

١٨- **اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي**: لأبي جعفر الطوسي، تحقيق: جواد القيومي، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.

١٩- **الآداب الشرعية**: لابن مفلح، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٠- **أدب الدنيا والدين**: للماوردي، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٤، دار المنهاج، جدة.

٢١- **إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب**: لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٢٢- **إرشاد القاصد إلىٰ أسنىٰ المقاصد**: لابن الأكفاني، تحقيق: عبد المنعم محمد عمر، دار الفكر العربي، القاهرة.

٢٣- **الأزهر في ألف عام**: لمحمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الثانية ١٤٠٨، عالم الكتب - بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.

٢٤- **استحالة المادة**: لخليل سعادة، مجلة المنار، المجلد ١١، الجزء ٨، ٢٥ سبتمبر ١٩٠٨.

٢٥- **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار**: لابن عبد البر، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤، دار قتيبة، دمشق، دار الوعي، حلب.

٢٦- **استقبال الخيمياء العربية في الغرب**: لروبير هالُّو، ضمن «تاريخ العلوم العربية»، إشراف: رشدي راشد، الطبعة الثانية ٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٢٧- **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصىٰ**: لأبي العباس الناصري، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء.

٢٨- **أسرار الإمامة**: للحسن بن علي الطبري، الطبعة الثانية ١٤٣٥، مجمع البحوث الإسلامية في مشهد، إيران.

٢٩- **الإسلام والحضارة العربية**: لمحمد كرد علي، الطبعة الأولىٰ ١٩٣٤، لجنة التأليف والترجمة والنشر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

٣٠- **الإسلام والعرب**: لروم لاندو، ترجمة: منير البعلبكي، الطبعة الثانية ١٩٧٧، دار العلم للملايين، بيروت.

٣١- **إسهام العلم العربي الإسلامي في مجال الكيمياء**: لحامد عبد الرحيم، ضمن بحوث الندوة العلمية الدولية الأولىٰ: تاريخ العلوم في الإسلام، المغرب ٢٠١٠.

٣٢- **إسهام علماء العرب والمسلمين في الكيمياء**: لعلي الدفاع، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٣- **الإشارات الإلهية إلىٰ المباحث الأصولية**: للطوفي، تحقيق: حسن عباس قطب، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣، الفاروق الحديثة، القاهرة.

٣٤- **الإشراف علىٰ نكت مسائل الخلاف**: للقاضي عبد الوهاب المالكي، تحقيق: الحبيب بن طاهر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠، دار ابن حزم، بيروت.

٣٥- **الأصول العربية لتراث العرب في علم المعادن**: لمصطفىٰ يعقوب عبد النبي، مجلة العرب، المجلد ٥٠، الجزء ١١-١٢، الجماديان ١٤٣٦.

٣٦- **الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد**: للبيهقي، تحقيق: أحمد إبراهيم أبو العينين، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠، دار الفضيلة، الرياض.

٣٧- **إعراب القرآن**: لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية ١٤٠٥، دار عالم الكتب، بيروت.

٣٨- **أعلام الحديث**: للخطابي، تحقيق: محمد بن سعد آل سعود، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة.

٣٩- **أعلام العرب في الكيمياء**: لفاضل الطائي، الطبعة الأولىٰ ١٩٨٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، بالاشتراك مع دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد.

٤٠- **أعلام الموقعين**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي ومحمد عزير شمس، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٧، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٤١- **أعلام النبوة**: للماوردي، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٢- **الإعلام بقواطع الإسلام**: لابن حجر الهيتمي، تحقيق: محمد عواد، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤، دار التقوىٰ، دمشق.

٤٣- **الأعلام**: للزركلي، الطبعة الخامسة عشرة، دار العلم للملايين، بيروت.

٤٤- **أعيان العصر وأعوان النصر**: للصفدي، تحقيق: علي أبو زيد ورفاقه، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨، دار الفكر المعاصر، دمشق.

٤٥- **إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزير شمس، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٢، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٤٦- **الأغاني**: لأبي الفرج الأصبهاني، الجزء ١٧، تحقيق: علي البجاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٤٧- **الأفلاطونية المحدثة عند العرب**: لعبد الرحمن بدوي، الطبعة الثانية ١٩٧٧، وكالة المطبوعات، الكويت.

٤٨- **الإكسير في قواعد التفسير**: للطوفي، تحقيق: عبد القادر حسين، الطبعة الأولىٰ، مكتبة الآداب، القاهرة.

٤٩- **إكمال المعلم بفوائد مسلم**: للقاضي عياض اليحصبي، تحقيق: يحيىٰ إسماعيل، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩، دار الوفاء، مصر.

٥٠- **المنهاج الواضح في تحقيق كرامات أبي محمد صالح**: لأحمد بن إبراهيم الماجري، تحقيق: عبد السلام السعيدي، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٤، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

٥١- **الإمام الصادق ملهم الكيمياء**: لمحمد يحيىٰ الهاشمي، الطبعة الأولىٰ ١٣٦٩، مطبعة النجاح، بغداد.

٥٢- **الإمتاع والمؤانسة**: لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: أحمد الزين وأحمد أمين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

٥٣- **الأموال**: لأبي عبيد، تحقيق: سيد رجب، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨، دار الفضيلة، دار الهدي النبوي، مصر.

٥٤- **الانتصار لأهل الأثر**: لابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن قائد، الطبعة الثالثة ١٤٤٠، دار عطاءات العلم، الرياض.

٥٥- **أنساب الأشراف**: للبلاذري، القسم الرابع - الجزء الأول، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٠، سلسلة النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية.

٥٦- **الأوائل**: لأبي هلال العسكري، تحقيق: وليد قصاب ومحمد المصري، الطبعة الثانية ١٤٠٠، دار العلوم، الرياض.

٥٧- **إيثار الحق علىٰ الخلق**: لمحمد بن إبراهيم بن الوزير، تحقيق: عبد الله محمد عبد الحميد، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٧، دار الصميعي، الرياض.

٥٨- **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الائمة الأطهار**: لمحمد باقر المجلسي، تحقيق: مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، قم.

٥٩- **بحر العلوم**: لأبي الليث السمرقندي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٠- **البحر المحيط**: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: مركز هجر للبحوث والدراسات، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٦، دار هجر، القاهرة.

٦١- **بحوث ومقارنات في تاريخ العلم وتاريخ الفلسفة في الإسلام**: لعمر فروخ، دار الطليعة، بيروت.

٦٢- **البداية والنهاية**: لابن كثير، تحقيق: مركز هجر للبحوث والدراسات، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩ دار هجر، القاهرة.

٦٣- **بدائع السلك في طبائع الملك**: لابن الأزرق، تحقيق: علي سامي النشار، الطبعة الأولىٰ ١٩٧٧، وزارة الإعلام، بغداد.

٦٤- **بدائع الفوائد**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٦٥- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**: للشوكاني، الطبعة الأولىٰ ١٣٤٨، مطبعة السعادة، القاهرة.

٦٦- **بستان الأطباء وروضة الألباء**: لأسعد بن إلياس ابن المطران، تحقيق: عبد الكريم أبو شويرب، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس الغرب.

٦٧- **البستان الجامع لجميع تواريخ أهل الزمان**: المنسوب للعماد الكاتب، تحقيق: محمد علي الطعاني، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٣، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية - إربد، مكتبة المتنبي - الدمام.

٦٨- **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**: للفيروزابادي، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثالثة ١٤١٦، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، القاهرة.

٦٩- **البصائر والذخائر**: لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: وداد القاضي، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨، دار صادر، بيروت.

٧٠- **بغية الطلب في تاريخ حلب**: لابن العديم، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.

٧١- **بغية المرتاد في الرد علىٰ المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد**: لابن تيمية، تحقيق: موسىٰ الدويش، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٧٢- **بيان المختصر، شرح مختصر ابن الحاجب**: لأبي الثناء الأصفهاني، تحقيق: محمد مظهر بقا، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة.

٧٣- **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**: لابن تيمية، تحقيق: جماعة من المحققين، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

٧٤- **البيان والتبين**: للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة السابعة ١٤١٨، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٧٥- **تاج العروس من جواهر القاموس**: لمحمد مرتضىٰ الزبيدي، تحقيق: جماعة من المحققين، الطبعة الأولىٰ، الكويت.

٧٦- **تاريخ الأدب العربي**: لكارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النجار، الطبعة الخامسة ١٩٧٧، دار المعارف، القاهرة.

٧٧- **تاريخ الإسلام**: للذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٧٨- **تاريخ التراث العربي**: لفؤاد سزكين، المجلد الرابع، السيمياء والكيمياء، ترجمة عبد الله حجازي، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦، جامعة الملك سعود، الرياض.

٧٩- **تاريخ الرسل والملوك**: لابن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.

٨٠- **تاريخ العرب المطول**: لفيليب حتي، وأدورد جرجي، وجبرائيل جبور، الطبعة الأولىٰ ١٩٤٩، دار الكشاف، بيروت.

٨١- **تاريخ العلوم العام - العلم القديم والوسيط**: بإشراف رنيه تاتون، ترجمة: علي مقلد، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

٨٢- **تاريخ العلوم عند العرب**: لعمر فروخ، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٠، دار العلم للملايين، بيروت.

٨٣- **تاريخ الفكر العربي**: لإسماعيل مظهر، مؤسسة هنداوي.

٨٤- **تاريخ بغداد**: للخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٨٥- **تاريخ دمشق**: لابن عساكر، تحقيق عمرو غرامة العمروي، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥، دار الفكر، بيروت.

٨٦- **تاريخ علماء الأندلس**: لابن الفرضي، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٨٧- **تاريخ مختصر الدول**: لابن العبري، تحقيق: أنطون صالحاني اليسوعي، الطبعة الثالثة ١٩٩٢، دار الشرق، بيروت.

٨٨- **التبيان في أيمان القرآن**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٨٩- **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري**: لابن عساكر، تحقيق: حسام الدين القدسي، الطبعة الثانية ١٣٩٩، دار الفكر، دمشق.

٩٠- **تتمة صوان الحكمة**: لظهير الدين البيهقي، تحقيق: محمد كرد علي، الطبعة الأولىٰ ١٩٤٥، المجمع العلمي العربي، دمشق.

٩١- **تثبيت دلائل النبوة**: للقاضي عبد الجبار، تحقيق: عبد الكريم عثمان، الطبعة الأولىٰ ١٩٦٦، دار العربية، بيروت.

٩٢- **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**: لابن مكي الصقلي، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٣- **التحصيل**: للمهدوي، تحقيق: دار الكمال المتحدة، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٥، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.

٩٤- **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**: لابن حجر الهيتمي، الطبعة الأولىٰ ١٣٥٧، المكتبة التجارية الكبرىٰ، القاهرة.

٩٥- **تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة**: للبيروني، الطبعة الأولىٰ ١٣٧٧، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن بالهند.

٩٦- **تحقيقات تاريخية لغوية في الأسماء الجغرافية السورية**: لعبد الله الحلو، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٩، مكتبة بيسان، بيروت.

٩٧- **التدبيرات الإلهية في إصلاح المملكة الإنسانية**: لابن عربي، اعتنىٰ به: عاصم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٨- **تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب**: لداود الأنطاكي، تصوير: المكتبة الثقافية، بيروت.

٩٩- **التراتيب الإدارية**: لعبد الحي الكتاني، تصوير: دار الكتاب العربي، بيروت.

١٠٠- **تراث الإسلام**: لجمهرة من المستشرقين بإشراف توماس أرنولد، ترجمة: جرجس فتح الله، الطبعة الثانية ١٩٧٢، دار الطليعة، بيروت.

١٠١- **تراث الإسلام**: لجوزيف شاخت وبوزورث، ترجمة: حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد، عالم المعرفة، العدد ٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.

١٠٢- **التربيع والتدوير**: للجاحظ، تحقيق: شارل بلا، الطبعة الأولىٰ ١٩٥٥، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق.

١٠٣- **ترتيب الفروق واختصارها**: للبقوري، تحقيق: عمر ابن عباد، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

١٠٤- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك**: للقاضي عياض، تحقيق جماعة من المحققين، الطبعة الثانية ١٤٠٣، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

١٠٥- **تشنيف المسامع بجمع الجوامع**: للزركشي، تحقيق: سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨، مكتبة قرطبة، القاهرة.

١٠٦- **التصانيف المنسوبة إلىٰ فيلسوف العرب**: لرتشرد يوسف مكارثي، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٢، مطبعة العاني، بغداد.

١٠٧- **تصحيح كتاب «الإمتاع والمؤانسة»**: لأنستاس الكرملي، مجلة الرسالة، العدد ٤٧٥، ١٠ أغسطس ١٩٤٢.

١٠٨- **التعريف بمصطلحات صبح الأعشىٰ**: لمحمد قنديل البقلي، الطبعة الأولىٰ ١٩٨٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

١٠٩- **التعريفات الفقهية**: لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٠- **التعريفات**: للشريف الجرجاني، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١١- **تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية**: لطوبيا العنيسي الحلبي، عني بنشره: يوسف توما البستاني، الطبعة الثانية ١٩٣٢، مكتبة العرب، القاهرة.

تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن

١١٢- **تفسير القرآن العظيم**: لابن كثير، تحقيق: سامي السلامة، الطبعة الثانية ١٤٢٠، دار طيبة، الرياض.

١١٣- **التفسير**: لابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، مكة المكرمة.

١١٤- **تقويم النظر**: لمحمد بن علي ابن الدهان، تحقيق: صالح الخزيم، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢، مكتبة الرشد، الرياض.

١١٥- **تكملة المعاجم العربية**: لرينهارت دوزي، ترجمة وتعليق: محمد سليم النعيمي، الطبعة الأولىٰ، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.

١١٦- **تكوين العقل العربي**: لمحمد عابد الجابري، الطبعة العاشرة ٢٠٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١١٧- **تلخيص المحصل**: لنصير الدين الطوسي، دار الأضواء، بيروت.

١١٨- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: لابن عبد البر، تحقيق جماعة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

١١٩- **تنزل الأملاك في حركات الأفلاك**: لابن عربي، تحقيق: نواف الجراح، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت.

١٢٠- **تهافت التهافت**: لابن رشد، تحقيق: سليمان دنيا، الطبعة الأولىٰ ١٩٦٤، دار المعارف، القاهرة.

١٢١- **تهافت الفلاسفة**: للغزالي، تحقيق: سليمان دنيا، الطبعة الثامنة، دار المعارف، القاهرة.

١٢٢- **تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية**: لمحمد علي بن حسين المكي، الطبعة الأولىٰ ١٣٤٧، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

١٢٣- **توضيح المشتبه**: لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٢٤- **توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم**: لأحمد بن إبراهيم ابن عيسىٰ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦، المكتب الإسلامي، بيروت.

١٢٥- **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**: لابن الملقن، تحقيق: دار الفلاح، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩، دار النوادر، دمشق.

١٢٦- **التوقيف علىٰ مهمات التعاريف**: للمناوي، تحقيق: محمد رضوان الداية، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٢، دار الفكر، دمشق.

١٢٧- **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة**: تحقيق: ليفي بروفنسال، الطبعة الأولىٰ ١٩٥٥، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة.

١٢٨- **جابر بن حيان الأسطورة والحقيقة العلمية**: لعبد القادر محمود، مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم، العدد ٢، ١٩٧١.

١٢٩- **جابر بن حيان أنموذجًا لعلم الكيمياء**: لخالد حربي، ضمن كتاب «علوم حضارة الإسلام ودورها في الحضارة الإنسانية»، كتاب الأمة، العدد ١٠٤، ذو القعدة ١٤٢٥، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.

١٣٠- **جابر بن حيان وأثره في الكيمياء**: لعبد الحميد أحمد، ضمن كتاب المؤتمر العلمي العربي الأول بالإسكندرية سنة ١٩٥٣، الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولىٰ ١٩٥٤، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

١٣١- **جابر بن حيان**: لأحمد فؤاد الأهواني، مجلة المجلة، العدد ٣٧، ١ يناير ١٩٦٠.

١٣٢- **جابر بن حيان**: لزكي نجيب محمود، سلسلة أعلام العرب ٣، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة.

١٣٣- **جامع الأسرار**: للطغرائي، مخطوط، نسخة مكتبة كاشف الغطاء، النجف.

١٣٤- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: لابن جرير الطبري، تحقيق: مركز البحوث بدار هجر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢، دار هجر، القاهرة.

١٣٥- **جامع الرسائل**: لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢ بدار العطاء، الرياض.

١٣٦- **جامع المسائل**: لابن تيمية، المجموعة السابعة، تحقيق: علي بن محمد العمران، والمجموعة التاسعة: تحقيق: عبد الرحمن بن حسن قائد، الطبعة الثانية ١٤٤٠، دار عطاءات العلم، الرياض.

١٣٧- **الجامع في تاريخ العلوم عند العرب**: لمحمد عبد الرحمن مرحبا، الطبعة الثانية ١٩٨٨، منشورات بحر المتوسط، منشورات عويدات، بيروت، باريس.

١٣٨- **الجامع لأحكام القرآن**: للقرطبي، تحقيق: فريق من الباحثين، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٣٩- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: للخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣، مكتبة المعارف، الرياض.

١٤٠- **الجامع لسيرة الإمام ابن قيم الجوزية خلال ستة قرون**: لعلي بن محمد العمران، الطبعة الأولىٰ ١٤٤٢، دار عطاءات العلم، الرياض.

١٤١- **الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية**: لعلي بن محمد العمران ومحمد عزير شمس، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

١٤٢- **الجديد في الحكمة**: لابن كمونة، تحقيق: حميد الكبيسي، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣، جامعة بغداد.

١٤٣- **الجماهر في معرفة الجواهر**: للبيروني، تحقيق: سالم الكرنكوي، الطبعة الأولىٰ ١٣٥٢، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن بالهند.

١٤٤- **جمع الجواهر في الملح والنوادر**: لإبراهيم بن إسحاق الحصري،

١٤٥- **الجمهرة**: لابن دريد، تحقيق: رمزي بعلبكي، الطبعة الأولىٰ ١٩٨٧، دار العلم للملايين، بيروت.

١٤٦- **جواب الاعتراضات المصرية علىٰ الفتيا الحموية**: لابن تيمية، تحقيق: محمد عزير شمس، الطبعة الثالثة ١٤٤٠، دار عطاءات العلم، الرياض.

١٤٧- **جواهر القرآن**: للغزالي، تحقيق: محمد رشيد رضا القباني، الطبعة الثانية ١٤٠٦، دار إحياء العلوم، بيروت.

١٤٨- **الجوهرتين العتيقتين المائعتين من الصفراء والبيضاء**: للحسن بن أحمد الهمداني، تحقيق: أحمد فؤاد باشا، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٠، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

حاشية الخفاجي علىٰ تفسير البيضاوي = عناية القاضي وكفاية الراضي علىٰ تفسير البيضاوي

١٤٩- **الحاوي الكبير**: للماوردي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٠- **الحاوي للفتاوي**: للسيوطي، تصوير: دار الفكر، بيروت.

١٥١- **الحجة في بيان المحجة**: لأبي القاسم الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، الطبعة الثانية ١٤١٩، دار الراية، بيروت.

١٥٢- **حسن التنبه لما ورد في التشبه**: لنجم الدين الغزي، تحقيق: فريق من الباحثين، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٢، دار النوادر، دمشق.

١٥٣- **حضارة الإسلام وأثرها في الترقي العالمي**: لجلال مظهر، الطبعة الأولىٰ ١٩٧٤، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٥٤- **الحضارة الإنسانية وقسط العرب فيها**: لعمر فروخ، الطبعة الثانية ١٤٠٠، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت.

١٥٥- **حضارة العرب**: لغوستاف لوبون، ترجمة: عادل زعيتر، مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي، القاهرة.

١٥٦- **الحضارة العربية**: لجوزيف هل، ترجمة: إبراهيم أحمد العدوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

١٥٧- **حقائق الاستشهادات**: للطغرائي، مخطوط، نسخة مكتبة تشستربيتي رقم ٣٢٣١.

١٥٨- **الحكمة الخالدة «جاويدان خرد»**: لمسكويه، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، مؤسسة انتشارات وجاب دانشكاه، طهران.

١٥٩- **حلية الأولياء**: لأبي نعيم الأصبهاني، مطبعة السعادة، تصوير: دار الفكر، بيروت.

١٦٠- **الحيوان**: للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية ١٩٦٧، مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، القاهرة.

١٦١- **خاطرات جمال الدين الأفغاني**: لمحمد باشا المخزومي، دار الكتاب المصري - القاهرة، دار الكتاب اللبناني - بيروت.

١٦٢- **خالد بن يزيد، سيرته واهتماماته العلمية، دراسة في العلوم عند العرب**: لفاضل خليل، الطبعة الأولىٰ ١٩٨٤، وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد.

١٦٣- **خطط الشام**: لمحمد كرد علي، الطبعة الأولىٰ ١٣٤٣، المطبعة الحديثة، دمشق.

١٦٤- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**: للمحبي، الطبعة الأولىٰ ١٨٦٨، المطبعة الوهبية، تصوير: دار صادر.

١٦٥- **الخيمياء العربية**: لجورج قنواتي، ضمن «تاريخ العلوم العربية»، إشراف: رشدي راشد، الطبعة الثانية ٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١٦٦- **الخيمياء في العصور الوسطىٰ**: لزينب حمودي، ضمن «جوانب من تطور الأفكار العلمية حتىٰ العصر الوسيط»، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٠، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

١٦٧- **الداء والدواء**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

١٦٨- **دائرة المعارف الإسلامية**: للفيف من المستشرقين وغيرهم، ترجمة أحمد الشنتناوي وإبراهيم زكي وعبد الحميد يونس، القاهرة.

١٦٩- **الدر الثمين في أسماء المصنفين**: لابن الساعي، تحقيق: أحمد شوقي بنبين ومحمد سعيد حنشي، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٠، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٧٠- **الدر الثمين في مناقب الشيخ محيي الدين**: لأبي الحسن القاري، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٧، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧١- **الدر المكنون في شرح قصيدة ذي النون**: لعز الدين أيدمر الجلدكي، مخطوط، نسخة مكتبة جار الله رقم ١٧٠٢.

١٧٢- **الدر المنثور في شرح ديوان الشذور**: لعز الدين أيدمر الجلدكي، مخطوط، نسخة مكتبة جار الله رقم ١٧٠٢.

١٧٣- **درء تعارض العقل والنقل**: لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية ١٤١١، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

١٧٤- **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**: لابن حجر العسقلاني، الطبعة الثانية ١٣٩٢، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن بالهند.

١٧٥- **الدروس الشرعية في فقه الإمامية**: لمحمد بن مكي العاملي الملقب بالشهيد الأول، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.

١٧٦- **دستور العلماء**: لعبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، تعريب: حسن هاني فحص، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٧- **الدلائل والاعتبار**: المنسوب إلىٰ الجاحظ، تحقيق: محمد راغب الطباخ، الطبعة الأولىٰ ١٣٤٦، المطبعة العلمية، حلب.

١٧٨- **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**: لابن خلدون، الطبعة الثانية ١٤٠٨، دار الفكر، بيروت.

١٧٩- **ديوان المعاني**: لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد النبوي شعلان، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٨، دار العلياء، القاهرة.

١٨٠- **ديوان بشار بن برد**: شرح محمد الطاهر بن عاشور، الطبعة الأولىٰ ١٣٦٩، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

١٨١- **ذم الكلام**: لأبي إسماعيل الأنصاري الهروي، تحقيق: أبي جابر الأنصاري، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩، مكتبة الغرباء، المدينة.

١٨٢- **ذيل طبقات الحنابلة**: لابن رجب، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥، مكتبة العبيكان، الرياض.

١٨٣- **ذيل مرآة الزمان**: لليونيني، تحقيق: حمزة أحمد عباس، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨، المجمع الثقافي، أبو ظبي.

١٨٤- **ربيع الأبرار**: للزمخشري، تحقيق: سليم النعيمي، الطبعة الأولىٰ ١٩٦٧، بغداد.

١٨٥- **الرتبة في الحسبة**: لابن الرفعة، تحقيق: بلال بن حبشي طبري، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية الدعوة بالمدينة المنورة، ١٤٢٠.

رجال الكشي = اختيار معرفة الرجال

١٨٦- **رحلة الكلمات، الرحلة الأولىٰ**: لعلي فهمي خشيم، الطبعة الثانية ٢٠٠١، مركز الحضارة العربية، القاهرة.

١٨٧- **رد المحتار علىٰ الدر المختار**: لابن عابدين، الطبعة الثانية ١٣٨٦، مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، القاهرة.

١٨٨- **الرد الوافر**: لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: محمد زهير الشاويش، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٣، المكتب الإسلامي، بيروت.

١٨٩- **الرد علىٰ المنطقيين**: لابن تيمية، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، الطبعة الأولىٰ ١٣٥٨، بمباي، الهند.

١٩٠- **رسالة الإكسير أو رسالة في أمر مستور الصنعة، وهل هي لابن سينا أم لا**: لأحمد آتش، ضمن «الكتاب الذهبي للمهرجان الألفي لذكرىٰ ابن سينا» في بغداد ١٩٥٢، مطبعة مصر، القاهرة.

١٩١- **الرسالة الجامعة**: المنسوبة إلىٰ الحكيم المجريطي، تحقيق: جميل صليبا، الطبعة الأولىٰ ١٣٦٨، المجمع العلمي العربي، مطبعة الترقي، دمشق.

١٩٢- **رسالة العلم والإيمان**: لمحمد جمال الدين الفندي، الطبعة الأولىٰ ١٩٧٤، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، القاهرة.

١٩٣- **الرسالة المصرية لأبي الصلت أمية**، ضمن «نوادر المخطوطات»، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٣، مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، القاهرة.

١٩٤- **رسالة في أقسام العلوم العقلية**: لابن سينا، ضمن تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات، الطبعة الثانية، دار العرب للبستاني، القاهرة.

١٩٥- **رسالة في المعادن وإبطال الكيمياء**: لموفق الدين البغدادي، تحقيق: محمد كامل جاد، الطبعة الأولىٰ ١٤٤٠، معهد المخطوطات العربية، القاهرة.

١٩٦- **رسائل أبي حيان التوحيدي**: تحقيق: إبراهيم الكيلاني، دار طلاس، دمشق.

١٩٧- **رسائل إخوان الصفا**: تقديم بطرس البستاني، دار صادر، بيروت.

١٩٨- **رسائل الجاحظ**: جمعها ونشرها: حسن السندوبي، الطبعة الأولىٰ ١٣٥٢، المكتبة التجارية الكبرىٰ، القاهرة.

١٩٩- **رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية**: للشهرزوري، تحقيق: نجفقلي حبيبي، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٣، مؤسسة بزوهشي حكمت وفلسفة إيران.

٢٠٠- **الرمز في الكيمياء عند العرب**: لمراد كامل، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء ١٩، ١٩٦٥.

٢٠١- **روح البيان**: لإسماعيل حقي، دار الفكر، بيروت.

٢٠٢- **روح المعاني**: للآلوسي، تحقيق: فريق من الباحثين، الطبعة الأولىٰ ١٤٣١، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٠٣- **الروح**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٢، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٢٠٤- **الروض الأنف**: للسهيلي، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، تصوير: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٠٥- **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**: للخوانساري، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٠، المطبعة الحيدرية، طهران.

٢٠٦- **روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام**: لابن الأزرق، تحقيق: سعيدة العلمي، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٩، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس.

٢٠٧- **روضة المحبين**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: أحمد عبيد، الطبعة الأولىٰ ١٣٤٩، المكتبة العربية، دمشق.

٢٠٨- **زاد الرفاق**: للأبيوردي، تحقيق: عمر الأسعد، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٢، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي.

٢٠٩- **زاد المعاد**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي ومحمد عزير شمس ونبيل السندي وعلي العمران، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٩، دار عطاءات العلم، الرياض.

٢١٠- **زهر الأكم في الأمثال والحكم**: لليوسي، تحقيق: محمد حجي ومحمد الأخضر، الطبعة الأولىٰ ١٤٠١، دار الثقافة، المغرب.
٢١١- **الزواجر عن اقتراف الكبائر**: لابن حجر الهيتمي، دار الفكر، بيروت.
٢١٢- **سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون**: لابن نباتة، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٣، دار الفكر العربي، القاهرة.
٢١٣- **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**: للمرادي، الطبعة الأولىٰ ١٣٠١، بولاق، تصوير: دار البشائر الإسلامية، بيروت.
٢١٤- **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**: لابن تيمية، تحقيق: علي بن محمد العمران، الطبعة الرابعة ١٤٤٠، دار عطاءات العلم، الرياض.
٢١٥- **السيد علي آل طاووس حياته، مؤلفاته، خزانة كتبه**: لمحمد حسن آل ياسين، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٤، طبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.
٢١٦- **سير أعلام النبلاء**: للذهبي، تحقيق نخبة من المحققين، الطبعة السابعة ١٤١٠، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢١٧- **السيرة الفلسفية لأبي بكر الرازي، ضمن «رسائل فلسفية»، جمعها وصححها**: باول كراوس، الطبعة الأولىٰ ١٩٣٩، جامعة فؤاد الأول، القاهرة.
٢١٨- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦، دار ابن كثير، دمشق.
٢١٩- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة**: للالكائي، تحقيق: أحمد سعد حمدان، الطبعة الثامنة ١٤٢٣، دار طيبة، الرياض.

٢٢٠- **شرح الإلهيات من كتاب الشفاء**: لمهدي النراقي، تحقيق: حامد ناجي أصفهاني، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٠، كنكره بزركداشت، قم.

٢٢١- **شرح التلويحات اللوحية والعرشية**: لابن كمونة، تحقيق: نجفقلي حبيبي، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٨، ميراث مكتوب، طهران.

٢٢٢- **شرح الرسالة**: لابن ناجي التنوخي، اعتنىٰ به: أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢٣- **شرح الكوكب المنير**: لابن النجار الفتوحي، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الطبعة الثانية ١٤١٨، مكتبة العبيكان، الرياض.

٢٢٤- **شرح المقاصد**: للتفتازاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الطبعة الثانية ١٤١٩، عالم الكتب، بيروت.

٢٢٥- **شرح المقامة الحصيبية**: للقاضي الرشيد أحمد بن الزبير، تحقيق: ابتسام الصفار وبدري محمد فهد، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٢، مجلة الحكمة، لندن.

٢٢٦- **شرح تسهيل الفوائد**: لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠، دار هجر، القاهرة.

٢٢٧- **شرح لامية العجم**: لكمال الدين الدميري، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩.

٢٢٨- **شرح وتعليقة إلهيات شفا**: لصدر الدين الشيرازي المعروف بملّا صدرا، تحقيق: نجفقلي حبيبي، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٣، بنياد حكمت إسلامي صدرا، طهران.

٢٢٩- **شرف أصحاب الحديث**: للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد سعيد أوغلي، دار إحياء السنة النبوة، أنقرة.

٢٣٠- **الشعور بالعور**: للصفدي، تحقيق: عبد الرزاق حسين، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩، دار عمار، الأردن.

٢٣١- **الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ**: للقاضي عياض، تحقيق: عبده علي كوشك، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٤، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي.

٢٣٢- **شفاء العليل**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: زاهر بن سالم بلفقيه، الطبعة الثانية ١٤٤١، دار عطاءات العلم، الرياض.

٢٣٣- **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل**: للخفاجي، تحقيق: محمد كشاش، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣٤- **الشفاء**: لابن سينا، قسم الطبيعيات - المعادن والآثار العلوية، تحقيق: عبد الحليم منتصر، سعيد زايد، عبد الله إسماعيل، الطبعة الأولىٰ ١٩٦٤، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.

٢٣٥- **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**: لطاشكبري زاده، تصوير: دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٣٦- **شمس العرب تسطع علىٰ الغرب**: لزغريد هونكه، ترجمة: فاروق بيضون كمال دسوقي، الطبعة الثامنة ١٤١٣، دار الجيل، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢٣٧- **صبح الأعشىٰ في صناعة الإنشا**: للقلقشندي، الطبعة الأولىٰ ١٣٤٠، دار الكتب المصرية، القاهرة.

٢٣٨- **الصحاح**: للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة ١٤٠٧، دار العلم للملايين، بيروت.

٢٣٩- **صحيح البخاري**: مصورة عن السلطانية، عناية: محمد زهير الناصر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢، دار طوق النجاة، بيروت.

٢٤٠- **صحيح مسلم**: ترقيم وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٢٤١- **صفحة من تاريخ الكيمياء**: لعبد الحميد أحمد، مجلة المقتطف، الجزء الأول من المجلد الرابع والأربعين، يناير ١٩١٤.

٢٤٢- **الصفدية**: لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية ١٤٠٦، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢٤٣- **الصلة بين التشيع والتصوف**: لكامل مصطفىٰ الشيبي، الطبعة الأولىٰ ٢٠١١، منشورات الجمل، بغداد.

٢٤٤- **صلة تاريخ الطبري**: لعريب بن سعد القرطبي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.

٢٤٥- **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم**: لأبي القاسم ابن بشكوال، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٠، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٢٤٦- **الصواعق المرسلة**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: حسين عكاشة، الطبعة الأولىٰ ١٤٤٢، دار عطاءات العلم، الرياض.

٢٤٧- **صوان الحكمة**: لأبي سليمان المنطقي السجستاني، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، الطبعة الأولىٰ ١٩٧٤، انتشارات بنِياد فرهن، طهران.

٢٤٨- **صيد الخاطر**: لابن الجوزي، تحقيق: حسن السماحي سويدان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥، دار القلم، دمشق.

٢٤٩- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: للسخاوي، تصوير: مكتبة الحياة، بيروت.

٢٥٠- **الطب الجديد الكيميائي**: لصالح بن نصر الله ابن سلوم الحلبي، تحقيق: كمال شحادة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧، منشورات جامعة حلب، معهد التراث العلمي العربي.

٢٥١- **طبقات الأطباء**: لابن جلجل، تحقيق: فؤاد سيد، الطبعة الأولىٰ ١٩٥٥، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة.

٢٥٢- **طبقات الأمم**: لصاعد الأندلسي، تحقيق: لويس شيخو، الطبعة الأولىٰ ١٩١٢، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت.

٢٥٣- **طبقات المفسرين**: للداوودي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥٤- **الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف**: لابن طاووس، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٠، مطبعة الخيام، قم.

٢٥٥- **الطرق الحكمية**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: نايف الحمد، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٢٥٦- **عبقرية العرب في العلم والفلسفة**: لعمر فروخ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠، المكتبة العصرية، بيروت.

٢٥٧- **عجائب المخلوقات**: لزكريا بن محمد القزويني، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٢٥٨- **عدة المريد الصادق**: لأبي العباس أحمد بن أحمد زروق، تحقيق: الصادق الغرياني، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧، دار ابن حزم، بيروت.

٢٥٩- **العرب في حضارتهم وثقافتهم إلىٰ آخر العصر الأموي**: لعمر فروخ، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٦، دار العلم للملايين، بيروت.

٢٦٠- **العرب والعلم في عصر الإسلام الذهبي**: لتوفيق الطويل، الطبعة الأولىٰ ١٩٦٨، دار النهضة العربية، بيروت.

٢٦١- **عز الدين أيدمر الجلدكي مكانته العلمية ومؤلفاته في الكيمياء**: لفاضل خليل إبراهيم، مجلة معهد المخطوطات (المجلد ٢٩، الجزء ٢، ١٩٨٥).

٢٦٢- **عقائد الأشاعرة في حوار هادئ مع شبهات المناوئين**: لصلاح الدين الإدلبي.

٢٦٣- **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**: لتقي الدين الفاسي، تحقيق: محمد حامد الفقي وفؤاد سيد ومحمود الطناحي، الطبعة الأولىٰ ١٣٧٨، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.

٢٦٤- **العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية**: لابن عبد الهادي، تحقيق: علي بن محمد العمران، الطبعة الثالثة ١٤٤٠، دار عطاءات العلم، الرياض.

٢٦٥- **علم السيمياء بين التراث والحداثة**: لمحمود البداوي، مجلة التراث العربي، المجلد ٢٤، العدد ٩٥، أيلول ٢٠٠٤.

٢٦٦- **علم الفلك، تاريخه عند العرب في القرون الوسطىٰ**: لكارلو نلِّينو، الطبعة الثانية ١٤١٣، الدار العربية للكتاب - القاهرة، أوراق شرقية - بيروت.

٢٦٧- **العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي**: لألدوميلي، ترجمة: عبد الحليم النجار ومحمد يوسف موسىٰ، الطبعة الأولىٰ ١٣٨١، الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، دار القلم، القاهرة.

٢٦٨- **العلو للعلي العظيم**: للذهبي، تحقيق: عبد الله بن صالح البراك، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠، دار الوطن، الرياض.

٢٦٩- **العلوم عند العرب**: عدد خاص بمجلة المورد، المجلد ٦، العدد ٤، ١٩٧٧.

٢٧٠- **العلوم عند المسلمين**: لهوارد ر. تيرنر، ترجمة: فتح الله الشيخ، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٤، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلىٰ للثقافة، القاهرة.

٢٧١- **عمل الذهب بالطريقة الصناعية**: لعبد الوهاب القنواتي، مجلة المجمع العلمي بدمشق، المجلد ٦، الجزء ٩، ١٩٢٦.

٢٧٢- **العناصر، مقدمة قصيرة جدًّا**: لفيليب بول، ترجمة: أحمد شكل، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٦، مؤسسة هنداوي.

٢٧٣- **عناية القاضي وكفاية الراضي علىٰ تفسير البيضاوي**: للشهاب الخفاجي، تصوير: دار صادر، بيروت.

٢٧٤- **عون إخوان الصفاء علىٰ فهم كتاب الشفاء**: لمحمد بن حسن الأصفهاني، تحقيق: علي أوجبي، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٤، وايا، طهران.

٢٧٥- **العين**: للخليل بن أحمد، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، تصوير: مؤسسة الأعلمي، بيروت.

٢٧٦- **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**: لابن أبي أصيبعة، تحقيق: نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢٧٧- **غاية المرام في علم الكلام**: للآمدي، تحقيق: حسن الشافعي، الطبعة الأولىٰ ١٣٩١، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، القاهرة.

٢٧٨- **غاية المنتهىٰ في جمع الإقناع والمنتهىٰ**: لمرعي الكرمي، تحقيق: ياسر المزروعي ورائد الرومي، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨، دار غراس، الكويت.

٢٧٩- **غرائب التفسير**: لتاج القراء الكرماني، تحقيق: شمران العجلي، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة.

٢٨٠- **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**: للقمي النيسابوري، تحقيق: زكريا عميرات، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٨١- **غنية اللبيب عند غيبة الطبيب**: لابن الأكفاني، تحقيق: صالح مهدي عباس، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد.

٢٨٢- **الغيث الذي انسجم شرح لامية العجم**: للصفدي، الطبعة الأولىٰ ١٣٠٥، المطبعة الأزهرية المصرية، القاهرة.

٢٨٣- **فتاوىٰ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**: جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، دار المؤيد، الرياض.

٢٨٤- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: لابن حجر العسقلاني، المطبعة السلفية، تصوير: دار المعرفة، بيروت.

٢٨٥- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**: للطيبي، تحقيق: فريق من المحققين، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٤، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.

٢٨٦- **الفتوحات المكية**: لابن عربي، الطبعة الأولىٰ ١٣٢٩، دار الكتب العربية الكبرىٰ، المطبعة الميمنية، القاهرة.

٢٨٧- **فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية**: لمحمد صالح الزركان، الطبعة الأولىٰ ١٩٦٣، دار الفكر، بيروت.

٢٨٨- **الفروع**: لابن مفلح، تحقيق: عبد الله التركي، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٨٩- **الفروق**: للقرافي، وبحاشيته: إدرار الشروق لابن الشاط، تحقيق: عمر القيام، الطبعة الأولىٰ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٩٠- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: لابن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٩١- **فضل الإسلام علىٰ الحضارة الغربية**: لمونتجومري وات، ترجمة: حسين أحمد أمين، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣، دار الشروق، القاهرة.

٢٩٢- **الفكر العربي ومركزه في التاريخ**: لدي لاسي أوليري، ترجمة: إسماعيل البيطار، الطبعة الأولىٰ ١٩٨٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٢٩٣- **الفلاكة والمفلوكون**: للدلجي، الطبعة الأولىٰ ١٣٢٢، مطبعة الشعب، القاهرة.

٢٩٤- **فن الكيمياء ما بين الخرافات والعلاجات والمواد**: لآرثر جرينبرج، ترجمة: سارة عادل وزينب عاطف، الطبعة الأولىٰ ٢٠٢٠، مؤسسة هنداوي.

٢٩٥- **الفهرست**: لمحمد بن إسحاق النديم، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٠، مؤسسة الفرقان، لندن.

٢٩٦- **فوات الوفيات**: لابن شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولىٰ ١٩٧٣، دار صادر، بيروت.

٢٩٧- **الفواكه العديدة في المسائل المفيدة**: لأحمد بن محمد المنقور، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٠، المكتب الإسلامي، بيروت.

٢٩٨- **الفوائد**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزير شمس، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٢٩٩- **في تراثنا العربي والإسلامي**: لتوفيق الطويل، عالم المعرفة، العدد ٨٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.

٣٠٠- **قادة فتح الأندلس**: لمحمود شيت خطاب، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، منار للنشر والتوزيع - دمشق.

٣٠١- **القانون في أحكام العلم وأحكام العالم والمتعلم**: للحسن بن مسعود اليوسي، تحقيق: حميد حماني، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٨، مطبعة شالة، الرباط.

٣٠٢- **قصة الحضارة**: لوِل ديورانت، ترجمة فريق من المترجمين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار الجيل، بيروت.

٣٠٣- **قصة الرموز والمصطلحات والمعادلات في الكيمياء القديمة» لفرات فائق خطاب، مجلة المورد، المجلد ٦، العدد ٤، ١٩٧٧.**

٣٠٤- **قصة الكيمياء**: لجابر الشكري، مجلة المجمع العلمي العراقي، (العدد ٢-٣، يونيو ١٩٨٧ .

٣٠٥- **قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل**: للمحبي، تحقيق: عثمان الصيني، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥، مكتبة التوبة، الرياض.

٣٠٦- **قلائد الجمان في شعراء هذا الزمان**: لابن الشعار، تحقيق: كامل الجبوري، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٥، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠٧- **قوت القلوب في معاملة المحبوب**: لأبي طالب المكي، تحقيق: محمود الرضواني، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢، مكتبة دار التراث، القاهرة.

٣٠٨- **الكافي**: لابن قدامة، الطبعة الرابعة ١٤٠٥، المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٠٩- **الكامل**: لابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣١٠- **الكامل في ضعفاء الرجال**: لابن عدي، تحقيق: مازن السرساوي، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٤، مكتبة الرشد، الرياض.

٣١١- **الكبائر**: للذهبي، تحقيق: مشهور حسن سلمان، الطبعة الثانية ١٤٢٤، مكتبة الفرقان، عجمان.

٣١٢- **كتاب الاعتقادات**: لمحمد بن علي القمي المشهور بالصدوق، الطبعة الثالثة ١٤٣٥، مؤسسة الإمام الهادي، قم.

٣١٣- **كشاف اصطلاحات الفنون**: للتهانوي، تحقيق: علي دحروج، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٦، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

٣١٤- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**: للزمخشري، الطبعة الثالثة ١٤٠٧، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣١٥- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاجي خليفة، تصوير: مكتبة المثنىٰ، بغداد.

٣١٦- **كشف المحجة لثمرة المهجة**: لابن طاووس، تحقيق: محمد الحسون، الطبعة الثانية ١٤١٧، مكتب الإعلام الإسلامي، قم.

٣١٧- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**: للثعلبي، تحقيق: فريق من الباحثين، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٦، دار التفسير، جدة.

٣١٨- **الكشكول**: لمحمد بن حسين العاملي، تحقيق: محمد النمري، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١٩- **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**: للخطيب البغدادي، تحقيق: ماهر الفحل، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٢، دار ابن الجوزي، الدمام.

٣٢٠- **الكنز الكبير**: لمسكويه، تحقيق: أبو القاسم إمامي، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٧، مركز البحوث والدراسات للتراث المخطوط، طهران.

٣٢١- **الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية**: للمناوي، تحقيق: محمد أديب الجادر، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٩، دار صادر، بيروت.
٣٢٢- **كيمياء الكلمات**: لعلي الشوك، دار المدىٰ، بيروت.
٣٢٣- **كيمياء جابر بن حيان علمٌ في أحضان الدين**: لمحمد نعيم، ٢٠١٧، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.
٣٢٤- **الكيمياء عند العرب**: لجابر الشكري، الطبعة الأولىٰ ١٩٧٩، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.
٣٢٥- **الكيمياء عند العرب**: لروحي الخالدي، الطبعة الأولىٰ، دار المعارف، القاهرة.
٣٢٦- **الكيمياء عند العرب**: لمصطفىٰ لبيب، الطبعة الأولىٰ، الدار القومية، القاهرة.
٣٢٧- **الكيمياء والكيميائيون في التراث العلمي العربي الإسلامي من القرن الثاني إلىٰ القرن الثامن الهجريين**: لفرحات الدريسي، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٠، أديكوب للنشر، تونس.
٣٢٨- **الكيميائيون في المغرب الأقصىٰ خلال العصر الوسيط المتأخر بين دوافع الاشتغال بالصنعة ومواقف الفقهاء والصوفية**: لمحمد ياسر الهلالي، جامعة الحسن الثاني، مجلة Hespéris-Tamuda LIV، العدد ٥٤، ٢٠١٩.
٣٢٩- **لباب التفاسير**: للكرماني، من أول سورة الكهف إلىٰ آخر سورة الصافات، تحقيق: إبراهيم بن محمد بن حسن دومري، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٩.
٣٣٠- **لسان العرب**: لابن منظور، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت.

٣٣١- **لسان الميزان**: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٣٣٢- **لطائف الأعلام في إشارات أهل الإلهام**: للكاشاني، تحقيق: مجيد هادي زاده، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٠، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران.

٣٣٣- **المباحث المشرقية**: للفخر الرازي، تصحيح: زين العابدين الموسوي، الطبعة الأولىٰ ١٣٧٠، انتشارات بيدار، طهران.

٣٣٤- **المبسوط**: للسرخسي، تصوير: دار المعرفة، بيروت.

٣٣٥- **متشابه القرآن والمختلف فيه**: لابن شهر آشوب، تحقيق: حامد المؤمن، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت.

٣٣٦- **متشابه القرآن**: لأبي طاهر الطريثيثي، تحقيق: عبد الرحمن السالمي، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٦، معهد المخطوطات العربية، القاهرة.

٣٣٧- **متن اللغة**: لأحمد رضا، الطبعة الأولىٰ ١٣٧٧، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٣٣٨- **المجادلة بين الحكيمين**: لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي، تحقيق: محمد كامل جاد، الطبعة الأولىٰ ١٤٤٠، معهد المخطوطات العربية، القاهرة.

٣٣٩- **مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية**: جمع عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، تصوير: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

٣٤٠- **مجموعة رسائل الإمام الغزالي**: تحقيق: إبراهيم أمين محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٣٤١- **المحاضرات والمحاورات**: للسيوطي، تحقيق: يحيىٰ الجبوري، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٣٤٢- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: لابن عطية الأندلسي، تحقيق: فريق من الباحثين، الطبعة الثانية ١٤٢٨، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، قطر.

٣٤٣- **المحكم والمحيط الأعظم**: لابن سيده، تحقيق: فريق من الباحثين، الطبعة الأولىٰ ١٣٧٧، معهد المخطوطات العربية، القاهرة.

٣٤٤- **محيط المحيط**: لبطرس البستاني، ١٩٧٧، مكتبة لبنان، بيروت.

٣٤٥- **المحيط**: للصاحب بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، الطبعة الأولىٰ لدار عالم الكتب ١٤١٤، بيروت.

٣٤٦- **المختار السائغ من ديوان ابن الصائغ**: تحقيق: محمد يوسف إبراهيم، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٧، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٤٧- **مختار رسائل جابر بن حيان**: عني بتصحيحها ونشرها: باول كراوس، الطبعة الأولىٰ ١٣٥٤، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣٤٨- **مختصر الفتاوىٰ المصرية** = القواعد النورانية في اختصار الدرر المضية، للبعلي، تحقيق: عبد العزيز العيدان، وأنس اليتامىٰ، الطبعة الأولىٰ ١٤٤٠، دار ركائز، الكويت.

٣٤٩- **المختصر الفقهي**: لابن عرفة، تحقيق: حافظ عبد الرحمن، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٥، مؤسسة خلف أحمد الحبتور، دبي.

٣٥٠- **مخطوطات الجلدكي في علم الكيمياء**: لمسلم الزئبق، مجلة آفاق التراث، العدد ٦، سبتمبر ١٩٩٤.

٣٥١- **مدارج السالكين**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي ومحمد عزير شمس ونبيل السندي وعلي العمران، الطبعة الثانية ١٤٤١، دار عطاءات العلم، الرياض.

٣٥٢- **المدخل إلىٰ علم السنن**: للبيهقي، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٧، دار اليسر - القاهرة، دار المنهاج - جدة.

٣٥٣- **مدخل لتاريخ العلم**: لجورج سارتون، ترجمة: أحمد الليثي، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٢، دار السيد، الرياض.

٣٥٤- **المدخل**: لابن الحاج العبدري، دار التراث، القاهرة.

٣٥٥- **المدهش**: لابن الجوزي، تحقيق: عبد الكريم تتان وخلدون عبد العزيز، الطبعة الثانية ٢٠١٤، دار القلم، دمشق.

٣٥٦- **مذاهب الحكام في نوازل الأحكام**: للقاضي عياض وولده محمد، تحقيق: محمد بن شريفة، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٠، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٣٥٧- **مرآة الزمان**: لسبط ابن الجوزي، تحقيق: فريق من الباحثين، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٤، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٥٨- **المرآة لحقائق بعض الأحاديث والآيات**: لإسماعيل حقي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الآفاق العربية.

٣٥٩- **مراتب العلوم لابن حزم، ضمن «رسائل ابن حزم»، تحقيق**: إحسان عباس، الطبعة الأولىٰ ١٩٨٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٣٦٠- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: للملا علي القاري، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢، دار الفكر، بيروت.

٣٦١- **مروج الذهب ومعادن الجوهر**: للمسعودي، تحقيق: شارل بلا، تصوير: انتشارات الشريف الرضي، طهران.

٣٦٢- **المزهر**: للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولىٰ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي، الطبعة الثالثة، دار التراث، القاهرة.

٣٦٣- **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**: لابن فضل الله العمري، تحقيق: فريق من الباحثين، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣، المجمع الثقافي، أبو ظبي.

٣٦٤- **المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك**: ليحيىٰ بن الحسين بن القاسم، تحقيق: إبراهيم يحيىٰ قيس، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٣، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٦٥- **المسائل البصريات**: لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولىٰ١٤٠٥، مطبعة المدني، القاهرة.

٣٦٦- **مسائل في طلب العلم وأقسامه**: للذهبي ضمن «ست رسائل للذهبي»، تحقيق: جاسم سليمان الدوسري، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨، الدار السلفية، الكويت.

٣٦٧- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**: للفيومي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.

٣٦٨- **المصطلح الفلسفي عند العرب**: لعبد الأمير الأعسم، الطبعة الثانية ١٩٨٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٣٦٩- **المصطلح الكيمياوي في التراث العربي**: لجابر الشكري، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الحادي والثلاثون، الجزء الأول، يناير ١٩٨٠.

٣٧٠- **مطالب أولي النهىٰ في شرح غاية المنتهىٰ**: للرحيباني، الطبعة الثانية ١٤١٥، المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٧١- **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**: لأبي زيد الدباغ، تحقيق: إبراهيم شبوح، الطبعة الأولىٰ ١٩٦٨، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣٧٢- **معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري**: لأحمد عبد الباقي، الطبعة الأولىٰ ١٩٩١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣٧٣- **معالم القربة في أحكام الحسبة**: لابن الإخوة القرشي، تحقيق: روبن ليوي، مطبعة دار الفنون بكيمبرج ١٩٣٧، تصوير: مكتبة المثنىٰ، بغداد.

٣٧٤- **معالم وأعلام في بلاد العرب**: لأحمد قدامة، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٥، دمشق.

٣٧٥- **معاني القرآن وإعرابه**: للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨، دار عالم الكتب، بيروت.

٣٧٦- **معاني القرآن**: لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة.

٣٧٧- **المعتبر**: لابن ملكا، الطبعة الأولىٰ ١٣٥٧، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن بالهند.

٣٧٨- **المعتمد في الأدوية المفردة**: للملك المظفر يوسف بن عمر، صححه: مصطفىٰ السقا، الطبعة الثانية ١٣٧٠، مكتبة مصطفىٰ البابي الحلبي، القاهرة.

٣٧٩- **معجم البلدان**: لياقوت الحموي، الطبعة الثانية ١٩٩٥م، دار صادر، بيروت.
٣٨٠- **معجم التراث الإسلامي في مكتبات العالم**: لعلي الرضا وأحمد طوران قره بلوط، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢، دار العقبة، تركيا.
٣٨١- **المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري**: لفريق من الباحثين، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٢، مركز الدراسات العسكرية، دمشق.
٣٨٢- **معجم الشيوخ**: للذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨، مكتبة الصديق، الطائف.
٣٨٣- **المعجم الفلسفي**: لجميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت.
٣٨٤- **معجم اللغة العربية المعاصرة**: للدكتور أحمد مختار عمر وفريقه، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩، عالم الكتب، بيروت.
٣٨٥- **المعجم المختص**: للذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨، مكتبة الصديق، الطائف.
٣٨٦- **معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي وما ألف فيها**: لعبد الله الحبشي، الطبعة الثانية، المجمع الثقافي، أبو ظبي.
٣٨٧- **المعجم الوسيط**: لإبراهيم مصطفىٰ وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، مجمع اللغة العربية، القاهرة.
٣٨٨- **معجم تيمور الكبير**: لأحمد تيمور، الطبعة الثانية ١٤٢٢، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
٣٨٩- **معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية**: لحازم علي كمال الدين، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩، مكتبة الآداب، القاهرة.

٣٩٠- **المعرب من الكلام الأعجمي**: لأبي منصور الجواليقي، تحقيق: ف. عبد الرحيم، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠، دار القلم، دمشق.

٣٩١- **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**: للونشريسي، تحقيق جماعة بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٣٩٢- **معيد النعم ومبيد النقم**: لتاج الدين السبكي، تحقيق: محمد علي النجار وأبو زيد شلبي ومحمد أبو العيون، الطبعة الثانية ١٤١٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣٩٣- **المغني**: لابن قدامة، تحقيق: عبد الفتاح الحلو وعبد الله التركي، الطبعة الثالثة ١٤١٧، دار هجر، القاهرة.

٣٩٤- **مفاتيح العلوم**: للخوارزمي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي.

٣٩٥- **مفاتيح الغيب**: لفخر الدين الرازي، تصوير: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٩٦- **المفاتيح في شرح المصابيح**: للمظهري، تحقيق جماعة من المحققين، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٣، دار النوادر، دمشق.

٣٩٧- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**: لطاشكبري زاده، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٩٨- **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن قائد، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٢، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٣٩٩- **المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم**: لأبي العباس القرطبي، تحقيق: فريق من الباحثين، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧، دار ابن كثير، دمشق.

٤٠٠- **المقاصد السنية في معرفة الأجسام المعدنية**: للمقريزي، ضمن «رسائل المقريزي»، تحقيق رمضان البدري، أحمد مصطفىٰ قاسم، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩، دار الحديث، القاهرة.

٤٠١- **المقتفي**: للبرزالي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولىٰ، المكتبة العصرية، بيروت.

٤٠٢- **المقدمة**: لابن خلدون، تحقيق: إبراهيم شبوح، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٧، تونس.

٤٠٣- **الملخص في الحكمة والمنطق**: لفخر الدين الرازي، مخطوط، نسخة مكتبة قليج علي باشا رقم ٣١٣.

٤٠٤- **الملهوف علىٰ قتلىٰ الطفوف**: لابن طاووس، تحقيق: فارس تبريزيان، الطبعة الرابعة ١٤٢٥، دار الأسوة للطباعة، طهران.

٤٠٥- **من تاريخ الإلحاد في الإسلام**: لعبد الرحمن بدوي، الطبعة الأولىٰ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

٤٠٦- **مناقب آل ابي طالب**: لابن شهر آشوب، المطبعة العلمية، قم.

٤٠٧- **المنتقىٰ من معجم شيوخ شهاب الدين ابن رجب**: تحقيق: عبد الله الكندري، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦، دار غراس، الكويت.

٤٠٨- **المنصَّص شرح الملخَّص**: للقزويني الكاتبي، مخطوط، نسخة مكتبة راغب باشا رقم ٨٥٩.

٤٠٩- **منهاج السنة النبوية**: لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤١٠- **المنهاج الواضح في تحقيق كرامات أبي محمد صالح**: لأحمد بن إبراهيم الماجري، تحقيق: عبد السلام السعيدي، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٤، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

٤١١- **المنهاج في شعب الإيمان**: للحليمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٩، دار الفكر، بيروت.

٤١٢- **المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار**: للمقريزي، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢، مؤسسة الفرقان، لندن.

٤١٣- **الموافقات**: للشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن سلمان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧، دار ابن عفان، القاهرة.

٤١٤- **موجز «دائرة المعارف الإسلامية»**: لمجموعة من المستشرقين، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨، مركز الشارقة للإبداع الفكري، الشارقة.

٤١٥- **الموسوعة العربية العالمية**: لطائفة من الباحثين، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض.

٤١٦- **موسوعة المستشرقين**: لعبد الرحمن بدوي، الطبعة الثالثة ١٩٩٣، دار العلم للملايين، بيروت.

٤١٧- **موسىٰ بن ميمون، حياته ومصنفاته**: لإسرائيل ولفنسون، الطبعة الأولىٰ ١٩٣٦، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

٤١٨- **موقع الكيمياء العربي** arabian-chemistry.com

٤١٩- **مؤلفات الغزالي**: لعبد الرحمن بدوي، الطبعة الثانية ١٩٧٧، وكالة المطبوعات، الكويت.

٤٢٠- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للذهبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٠، دار الرسالة العالمية، بيروت.

٤٢١- **ميزان العمل**: للغزالي، تحقيق: سليمان دنيا، الطبعة الأولىٰ ١٩٦٤، دار المعارف، القاهرة.

٤٢٢- **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر**: لشيخ الربوة محمد بن أبي طالب الأنصاري، ليبزج ١٩٢٣، تصوير: مكتبة المثنىٰ، بغداد.

٤٢٣- **نزهة الأرواح وروضة الأفراح في تاريخ الحكماء والفلاسفة**: للشهرزوري، تحقيق: خورشيد أحمد، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٦، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن بالهند.

٤٢٤- **نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار**: للحسين بن محمد الورثيلاني، الطبعة الأولىٰ ١٩٠٨، مطبعة بيير فونتانا الشرفية، الجزائر.

٤٢٥- **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**: لعبد الحي الحسني، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠، دار ابن حزم، بيروت.

٤٢٦- **نشأة العلوم الطبيعية عند المسلمين في العصر الأموي**: للطف الله قاري، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦، دار الرفاعي، الرياض.

٤٢٧- **نظرية العناصر الأربعة نظرية عمرت ألفي سنة**: لجلال شوقي، مجلة الدارة، المجلد ١٦، العدد ٢، ٢٠٠٠.

٤٢٨- **نقد الخطاب السلفي، ابن تيمية أنموذجًا**: لرائد السمهوري، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٠، طوىٰ للثقافة والنشر، لندن.

٤٢٩- **النقود العربية وعلم النميات**: لأنستاس الكرملي، الطبعة الأولىٰ ١٩٣٩، المطبعة العصرية، القاهرة.

٤٣٠- **النكت والعيون**: للماوردي، تحقيق: السيد بن عبد المقصود، الطبعة الأولىٰ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٤٣١- **نهاية الأرب**: للنويري، الطبعة الأولىٰ ١٣٤٢، دار الكتب المصرية، القاهرة.

٤٣٢- **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**: للشيزري، تحقيق: السيد الباز العريني، الطبعة الأولىٰ ١٣٦٥، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

٤٣٣- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لابن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٣، عيسىٰ البابي الحلبي، القاهرة.

٤٣٤- **نوادر الأصول**: للحكيم الترمذي، الطبعة الأولىٰ ١٤٣١، تحقيق: توفيق محمود تكلة، دار النوادر، دمشق.

٤٣٥- **نيل الأمل في ذيل الدول**: لعبد الباسط بن خليل الظاهري، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢، المكتبة العصرية، بيروت.

٤٣٦- **هداية الحيارىٰ**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: عثمان جمعة ضميرية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٤٣٧- **الهوامل والشوامل**: لأبي حيان التوحيدي ومسكويه، تحقيق: السيد صقر وأحمد أمين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

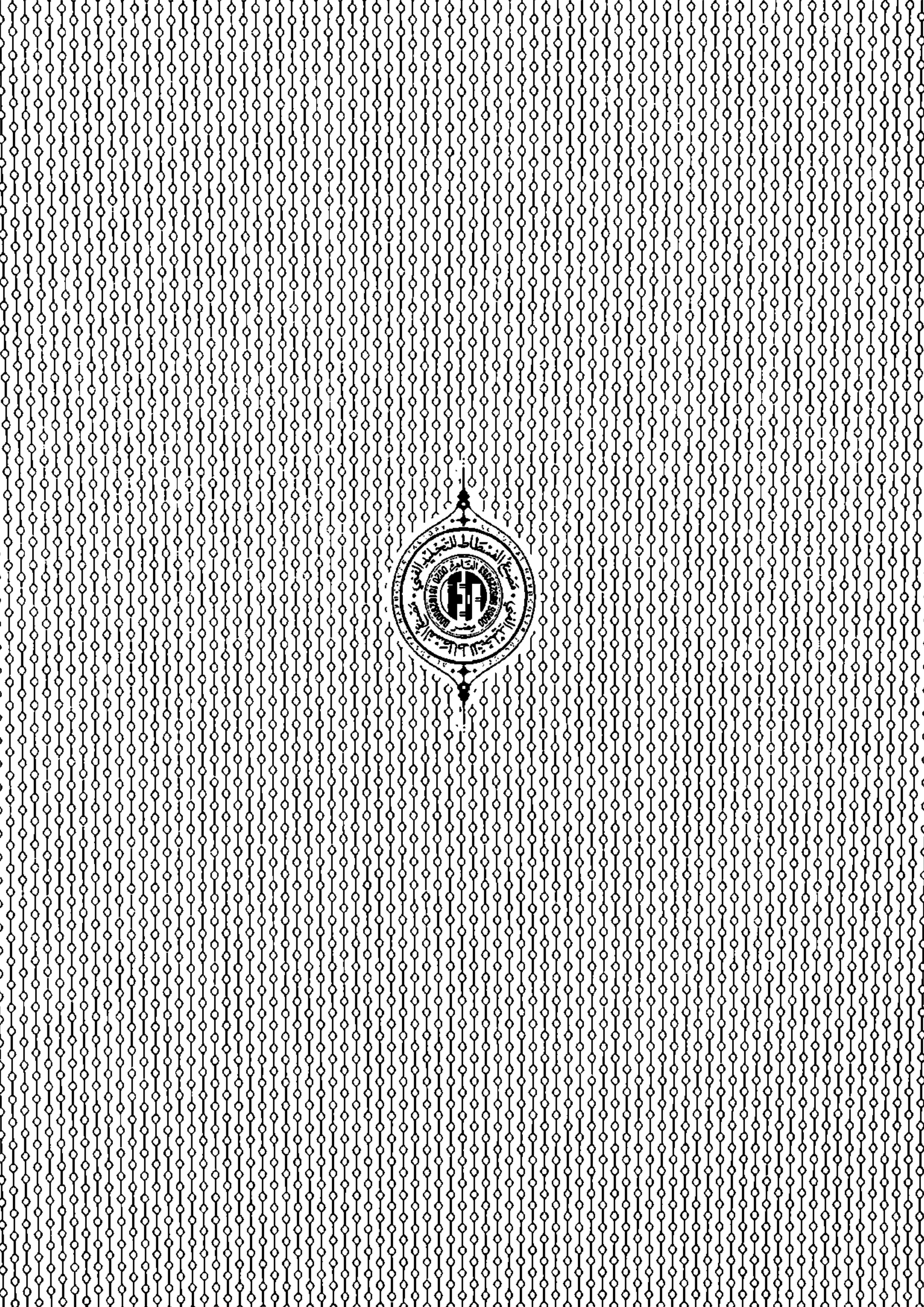
٤٣٨- **الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن قائد، الطبعة الأولىٰ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٤٣٩- **الوافي بالوفيات**: للصفدي، تحقيق جماعة من المحققين، سلسلة النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية.

٤٤٠- **وفيات الأعيان**: لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة، دار صادر، بيروت.



الفسطاط للطباعة والتجليد الفني
القاهرة ـ مصر



الكيمياء القديمة

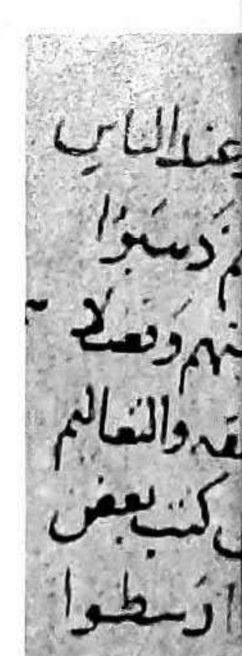
تنفرد الدراسة بتتبع خلاف أهل العلم في الكيمياء القديمة من حيث إمكانها الطبيعي وحكمها الشرعي، وتستقصي أقوالهم في المقامين على امتداد جغرافيا الثقافة العربية وتاريخ العلم في الحضارة الإسلامية، وهو بابٌ لم يستفتحه أحدٌ فيما أعلم.

ومع هذه الدراسة نصّ تراثي محققٌ عظيم الأهمية ينشر أول مرة للإمام العلامة أبي عبدالله ابن قيم الجوزية، وكان معدودًا في المفقود من التراث، حتى يسر الله الكريم بفضله العثور على أصل خطي فريد منه مقروء على مؤلفه الإمام وعليه خطه وإجازته.

وحسبك دلالة على قيمته ومنزلته فوق ما تعلم من جلالة مؤلفه وعلو درجته أن التآليف في هذا الباب عزيزة شحيحة لا يكاد يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، ولم يصلنا منها إلا أقل من ذلك، وقد ظل الكتاب نائيًا عن أبصار الباحثين بعيدًا عن متناول أيديهم قرونًا كثيرة، ولم يطلع عليه المستشرقون وغيرهم من المهتمين بتاريخ الكيمياء عند العرب وتتبع المؤلفات فيها.

المؤلف











الكيمياء القديمة

تنفرد الدراسة بتتبع خلاف أهل العلم في الكيمياء القديمة من حيث إمكانها الطبيعي وحكمها الشرعي، وتستقصي أقوالهم في المقامين على امتداد جغرافيا الثقافة العربية وتاريخ العلم في الحضارة الإسلامية، وهو بابٌ لم يستفتحه أحدٌ فيما أعلم.

ومع هذه الدراسة نصٌ تراثي محققٌ عظيم الأهمية ينشر أول مرة للإمام العلامة أبي عبدالله ابن قيم الجوزية، وكان معدودًا في المفقود من التراث، حتى يسر الله الكريم بفضله العثور على أصل خطي فريد منه مقروء على مؤلفه الإمام وعليه خطه وإجازته.

وحسبك دلالة على قيمته ومنزلته فوق ما تعلم من جلالة مؤلفه وعلو درجته أن التآليف في هذا الباب عزيزة شحيحة لا يكاد يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، ولم يصلنا منها إلا أقل من ذلك، وقد ظل الكتاب نائيًا عن أبصار الباحثين بعيدًا عن متناول أيديهم قرونًا كثيرة، ولم يطلع عليه المستشرقون وغيرهم من المهتمين بتاريخ الكيمياء عند العرب وتتبع المؤلفات فيها.

المؤلف

